



المجلة السياسية والدولية

❖ السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية بين طموحات الاستقلالية
ومحدودية التحرك المستقل الدكتورة. نوار محمد ربيع الخيري

❖ الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية
الدكتور وائل محمد اسماعيل
❖ المجتمع المدني في الوطن العربي (نظرياً وأجرائياً)
الدكتور ثامر كامل محمد الغزرجي

❖ مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية
الدكتور محمد كامل محمد الربيعي
❖ إعلان حقوق الإنسان وحرياته في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥
الدكتور علي عبد الرزاق الزبيدي

❖ انتخابات الرئاسة المريكية لعام ٢٠٠٨ وأنعكاساتها على
السياسة الخارجية أنجاه العراق الدكتور
المدرس المساعد أسامة مرتضى آمال وهاب عبد الله

❖ الالتقاء والافتراق في العلاقات السعودية - الأمريكية
المدرس المساعد علي محمد حسين العامري

2008

BAGHDAD NO. 10

عرض مؤتمر
العراق والعرب
الرأي المتبادل
والصير المشترك



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

٢٠٠٨

العدد العاشر

السنة الثالثة

أ.د. ناظم عبد الواحد الجاسور

عميد الكلية - المشرف العام

رئيس التحرير..... أ.د. عبد الأمير محسن جبار

مدير التحرير..... م.م. سعيد سلوم

المدير الفني..... السيد ماجد قاسم نعمان

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور سعيد حميد حماد

الأستاذ المساعد الدكتور وائل محمد اسماعيل

الأستاذ المساعد الدكتور حبيب عبد القادر الخاوي

الأستاذ المساعد الدكتورة نوار محمد ربيع

الأستاذ المساعد الدكتورة ملوك حميد

الأستاذ المساعد الدكتور حميد نعل الخاوي

ISSN = 1991-8984

رقم الابداع

في المكتبة الوطنية

٨١٠ في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

الهيئة الاستشارية



الأستاذ الدكتور احمد يوسف احمد

عميد معهد الدراسات والبحوث العربية- الجامعة العربية-القاهرة

الأستاذ الدكتور احمد عبد الرحيم الخالدة

رئيس مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية -عمان-الاردن

الأستاذ الدكتور محمد جاسم المشهداني

امين عام اتحاد المؤرخين العرب

الأستاذ الدكتور محمد جواد علي

مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي

استاذ التاريخ العراقي المعاصر-جامعة بغداد

الأستاذ المساعد الدكتور ثامر كامل محمد

مديرية الاشراف والتقويم العلمي-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-بغداد

الأستاذ المساعد الدكتور خيرى عبد الرزاق جاسم

رئيس مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

قواعد النشر

ترحب المجلة السياسية والدولية والتي تصدرها كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية بإسهامات الكتاب والمفكرين من الكليات في الجامعات العراقية والعربية والمتخصصة بالقضايا السياسية والعلاقات العربية-العربية والدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع السياسي والحضاري والنهضوي العربي وتحيطكم علماً بشروط النشر فيها:

١. ان تعالج القضايا بأسلوب علمي موثق.
٢. ان يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب اكاديمي، يتضمن الكتب والمجلات.
٣. معيار النشر هو الموضوعية والدقة ودرجة التوثيق.
٤. ترسل البحوث بنسختين مع قرص مرن.
٥. ان لا يزيد حجم الدراسة او البحث عن اربع عشرة صفحة A4.
٦. يشترط ان لا تكون البحوث او الدراسات قد نشرت في مجلات اخرى.
٧. تخضع البحوث او الدراسات المرسله الى التحكيم العلمي من جانب الهيئة الاستشارية في المجلة.
٨. تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
٩. لا تدفع المجلة او الكلية أي مكافآت مالية عما تقبله من النشر فيها وبعد النشر اسهاماً معنوياً من الكاتب.

أن الآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة او الكلية

الاشتراك في المجلة تراجع كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

بغداد- باب المعظم - صندوق بريد ٤٦١٥٩

هاتف ٤١٤٠٨٥١، ٤١٤٠٨٥٢، ٧٩٠١٩٢٣١٥٢.

البريد الالكتروني : Psc_Mustainsiriyah@yahoo.com

[E-mail: politicalcollege@yahoo.com](mailto:politicalcollege@yahoo.com)

الافتتاحية

يصدر العدد العاشر من المجلة السياسية والدولية وهو يحمل باقة من البحوث والدراسات الأكاديمية التي نجد من الأهمية بمكان أن تلعب دوراً مؤثراً في توجهات صانعي السياسة على المستوى العام والخاص ، في وقت عقدت فيه كليتنا مؤتمرها العلمي السنوي الثاني الموسوم : العراق والعرب، للرأي المتبادل والمصير المشترك، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والسياسيين وعدد من الباحثين، وأكد الباحثون من خلال المؤتمر ضرورة تعزيز علاقات حسن الجوار بين العراق ومحيطه العربي وبيان ضرورة الحضور الدبلوماسي العربي في العراق، مثلما ناقش المؤتمر الاتفاقيات الأمنية للعراق مع الدول الكبرى وأثارها على العلاقات العراقية العربية، فضلاً عن محاور متعددة جرى مناقشتها بعمق مثل تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي وتعزيز العلاقات الثقافية والتنمية وصياغة خطاب اعلام عقلاني أزاء القضايا المشتركة. ويتضمن العدد عرضاً لاهم محاور المؤتمر وتوصياته على ان يتضمن العدد المقبل ملفاً بأهم بحوث ودراسات المؤتمر.

وفي الحقيقة عكست توصيات المؤتمر الهم الأكاديمي في انتاج دراسات أكاديمية رصينة تهتم بمستقبل العلاقات العراقية العربية، على نحو نتمنى ان يجعل من هذه التوصيات واحدة من مرتكزات التفكير العام في الدولة، ويجعل من نشاطات علمية من هذا القبيل، أثر ملموس من خلال المؤتمرات العلمية التي تقوم بها كليتنا والكليات المماثلة لها في جامعات العراق و الجماعات البحثية التي تتشكل في إطار مراكز بحوثها و المطبوعات التي يتم إصدارها والنشرات المختلفة الصادرة عنها، وهو ما

ب افتتاحية للعدد

يؤدي في رأينا الى احتمال كبير لخلق تيار عام يتقبل أو يؤمن بأهمية أن يسبق البحث والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل اتخاذ أي قرارات أو اتباع أي سياسات سواء على مستوى الدولة أو المجتمع.

والله الموفق.....

المشرف العام

الأستاذ الدكتور

ناظم عبد الواحد الجاسور

عميد كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية



كلية العلوم السياسية
الجامعة (المستقبلية)



المجلة
السياسية
والدولية

10

2008

ISSN
1991-8984

رقم الصفحة

اسم المادة

٢	الفتاحية العدد
١	السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل
٢٣	الدكتور نوار محمد ربيع الحوي الامن القومي الامريكي والتوجهات التوسعية
٣٥	الدكتور وائل محمد الجماعيل الاجتماع المدني في الوطن العربي (نظرياً واجرائياً)
٦١	الدكتور ثامر كامل محمد الخزرجي مستقبل العلاقات العراقية-الايرانية
٧١	الدكتور محمد كامل محمد الربيعي اعلان حقوق الانسان وحرياته في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥
٨٥	الدكتور علي عبد ارزاق الزبيدي انتخابات الرئاسة الامريكية لعام ٢٠٠٨ وانعكاساتها على السياسة خارجية تجاه العراق
١١٧	الدكتور المدرس المساعد آمال وهاب عبد الله الفساد الاداري (المفهوم والماور والاثار)
١٣٧	المدرس المساعد جعفر جبر محمود الحريشواوي السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣
١٦٧	المدرس المساعد احمد حسين شحيل الالتقاء والانفراق في العلاقات السعودية-الامريكية
١٩١	المدرس المساعد علي محمد حسين العامري عرض: مؤتمر الكلية-العراق والعرب: الرأي المتبادل والمصير المشترك
	عرض: م.م. سعد سلوم

السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل

الاستاذ المساعد الدكتور

نوار محمد ربيع الخيري^(*)

المقدمة:

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات ويخضع لإشكاليات ومتغيرات وعوامل تنفعه أحياناً إلى الأمام وتكبحه أحياناً أخرى إلى الخلف وتؤخر مسيرته ، تجربة الاتحاد الأوروبي ومنذ بدايتها المبكرة كانت ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المتهكة للدول الأوروبية فقد ركزت جل اهتمامها على الجانب الاقتصادي لكي تساهم بأوضاعها الاقتصادية فقطعت بذلك أشواطاً بعيدة وحقت تميزاً في هذا الجانب ، وقد قابل ذلك التفوق الاقتصادي ليس عدم اهتمام أو عدم تحرك وإنما ضعف وتعثر في بقية الجوانب ولاسيما الأمنية للدفاعية والعسكرية بسبب التركيز على الجوانب الاقتصادية من ناحية ولوجود من يقدم الحماية للدفاعية والعسكرية لأوروبا وهو حلف شمال الأطلسي من ناحية أخرى، إلا إن الرغبة الأوروبية في أن يكون المشروع الأوروبي متكاملًا في كل الميادين، وبعد للتغيرات الجذرية الحاصلة في المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تيقنت الدول الأوروبية إلى ضرورة السعي والعمل على تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية والمضي في طريق الاستقلالية الدفاعي والعسكري، فخطت خطوات نظرية وعملية في هذا الاتجاه. ولبحث وتحليل تلك السياسة الدفاعية والعسكرية والجهود الأوروبية في هذا الإطار يمكن وضع فرية لذلك تقوم على إن دول الاتحاد الأوروبي تسعى لأن تكون لها سياسة دفاعية وعسكرية مستقلة إذ إنها أفلحت في بعض الجوانب وأخفقت أو جوبهت بعقبات وعراقيل داخلية ذاتية وخارجية دولية حدثت من حركتها وقللت من انتفاعها في جوانب أخرى. فما هي إذن جوانب النجاح ومواضع الفضل والإخفاق فيها، وما هو الشكل أو الحالة التي آلت إليها تلك السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية، وهو ما سيحاول البحث الإجابة عليه من خلال المحاور الآتية: للمحور الأول ويوضح الخطوات والمراحل الأولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية، أما المحور الثاني فيطرح الدوافع الأوروبية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوروبي، ويتلى المحور الثالث ليعزز تلك السياسة بالتطبيقات الإيجابية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية، أما المحور الرابع فيبين الوجه الثاني من تلك السياسة من خلال إظهار محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوروبي المستقل، ويضع المحور الخامس الشكل للتوازن الدفاعي والعسكري الأوروبي مع حلف شمال الأطلسي ويوضح المحور السادس الأفاق المستقبلية لتلك السياسة، هذا فضلاً عن المقدمة وخاتمة للبحث والموضحة للاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

(*) كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية.

أولاً: الخطوات والمراحل الأولى لتشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء النول الأوربية بترتيب أوضاعها المضطربة في كل الميدان ومن بينها الميدان الدفاعي والعسكري لضمان أمنها واستقرارها، أعلن أن أيرمت كل من فرنسا وبريطانيا على معاهدة نذكر في ٤ آذار ١٩٤٧ كتميز للقوة الأوربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ولتوجه أساساً كتحالف أوروبي ضد ألمانيا واحتمالية تحولها على النول الأوربية أو خوف النول الأوربية من هكذا احتمال. ولكن لم تبق المعاهدة على تلك الشاكلة إذ تم تطويرها وتوسيعها في ١٧ آذار ١٩٤٨ لتتكون معاهدة بروكسل التي وقعت عليها كل من إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ والتي بموجبها أنشئ اتحاد غرب أوروبا كمظلة أمنية تقدم للمحولات العسكرية للطرف الذي يقع عليه اعتداء مسلح، فبذلك مثلت معاهدة بروكسل واتحاد غرب أوروبا أساس ومنطلق للترتيبات الدفاعية والأوربية بعد الحرب العالمية الثانية. علماً بأن حلف بروكسل أو اتحاد غرب أوروبا الذي أنشئ من قبل النول الأوربية في ظل الظروف التي عاشتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لم ينشأ من دون طلب وضغط ن قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمد وتوسيع عملية التنسيق والتكامل الأوربي ليشمل الشؤون الدفاعية^١.

وهكذا يكون اتحاد أوروبا الغربية قد مثل ومنذ نهايات عقد الأربعينات من القرن العشرين أولى الخطوات في مسار التنسيق الدفاعي والعسكري الأوربي^٢.

ضارت للترتيبات الدفاعية والعسكرية الأوربية بشكل جيد ومقبول باستثناء ألمانيا الغربية التي كانت خارجة عن ترتيبات الدفاع الغربي، ولكن استمر الوضع بهذا الشكل سيكون غير مقبول، فمادت الدول الأوربية للتفكير بإخضاع ألمانيا في التحالف الدفاعي الغربي على أن لا يثير ذلك فرنسا ولا يخلق للنول الموقعة على ميثاق بروكسل، فقدمت فرنسا اقتراح إنشاء جيش أوروبي غربي أو منظمة للدفاع الأوربي أو كما سميت الجماعة الأوربية للدفاع فبدأت مفاوضاتها في ١٥ شباط ١٩٥١ في باريس وتقوم على انتماء القوى الوطنية الأوربية وتكون خاضعة لقيادة موحدة وسلطة اتحادية لإصدار القرارات الهامة، فوجد ذلك الاقتراح القبول حتى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيه خياراً أفضل من تسليح ألمانيا في إطار منظمة الأطلسي، وانتهت للمفاوضات بالتوقيع في ٢٧ أيار ١٩٥٢ على الاتفاقية المنشئة للجماعة وتم الترحيب بفكرة إنشاء الجيش الأوربي، ويتولى البرلمان الأوربي ومحكمة العدل الدولية مراقبة وضبط سلوكه سياسياً وقانونياً ويشرف على تسليحه جهاز فني وإداري تقوده المفوضية الأوربية^٣. ومن جانبها كانت القيادة السياسية والعسكرية في ألمانيا بقيادة ليندور في ذلك الوقت قد آذرت ورحبت بفكرة إنشاء الجيش الأوربي إذ رأى السياسيون الألمان بأن مشاركة ألمانية في الدفاع الأوربي سيعطيهم صوتاً أقوى في شؤون الدفاع عن الجمهورية الفدرالية الألمانية تجاه الهجوم من الشرق ويجعلهم أقل تحويلاً على القوى الأجنبية لتأمين ذلك الدفاع،

^١ د. حسن نفاع، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، حزيران / يونيو ٢٠٠٤، ص ٤٣٥. وكذلك قطر، عمر علي راضي المعلق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوربي دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، تموز ٢٠٠٥، ص ١٣-١٤.

^٢ د. حسن نفاع، نفس المصدر أعلاه، ص ١٦٦.

^٣ د. محمد مصطفى كمال، د. فؤاد نهار صانع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية-الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، أيار/أغسطس ٢٠٠١، ص ١٤٠.

^٤ روي مكريس، السياسة الخارجية الفرنسية، من كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف: روي مكريس، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ١٣٧-١٣٨. وكذلك قطر، د. حسن نفاع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

على الرغم من أن الرأي العام ومن خلال الاستفتاءات أوضح معارضة عامة وشعبية للمشروع أكثر من مناصرته^٥. إلا أن هذه الفكرة الفرنسية لم تكن مقبولة بشكل مطلق إذ ما أن أعلن عن تكوين الجيش الأوروبي الموحد حتى شارت احتجاجات الأحزاب الفرنسية بين مدافع عن المشروع ومعارض له خوفاً من قضية تسليم ألمانيا واعتبارها تحت السيادة الفرنسية، وخوف من إحقاق فرنسا وأوروبا في حرب جديدة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الموقف مدافع بذكرات ألمانيا النازية ومنحيتها الأليم بالنسبة للأوروبيين والذي بقي حياً في ذاكرتهم، وهكذا رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على إنشاء الجماعة الأوروبية للدفاع فذهبت المبادرة أراج الرياح^٦.

إلا أن هذا الرفض الفرنسي لم يكن يعني النهاية للقضية الدفاع الأوروبية إذ قابله تحرك فرنسي في اتجاه آخر وهو توسيع معاهدة بروكسل لتشمل ألمانيا وإيطاليا إلى جانب الدول الأعضاء الآخرين، وبذلك ظهر اتحاد غرب أوروبا كمنظمة أوروبية أمنية جديدة في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٤^٧. ولعل التسبق في فهم وتحليل نوايا الدول الأعضاء يظهر التمييز الحاصل في التوجهات والأهداف التي قامت المنظمة على أساسها في السابق، فبعد أن كان الخوف الأوروبي من احتمال عودة ألمانيا إلى سياساتها العدوانية زال خطر إعادة تسليمها بعد تقديمها كل الضمانات للحلفاء في هذا المجال. أما فيما يتعلق بنشاطات واختصاصات اتحاد غرب أوروبا ومن خلال نص معاهدة بروكسل كان واجبه الدفاع عن أية دولة عضو إذا تعرضت للعدوان على أراضيها وإمكانية التدخل في حال حصول تهديد للسلام والأمن الدوليين كما وأعطته المعاهدة ومنذ البداية مهمة تشكيل قيادات مشتركة ومهمة ترميم الأسلحة (standardization). أما مؤسسات اتحاد غرب أوروبا فقد أشتمل على المجلس وهو الهيئة المركزية وتمثل فيه الدول الأعضاء ويتخذ القرارات الحاسمة ويأخذ صفتين مجلس وزاري ولوزراء الخارجية والدفاع ومجلس الممثلين الدائمين الذي يجتمع أسبوعياً. وقد أشتمل الاتحاد أيضاً على لجان العمل الدائمة وهي لجنة عمل المجلس ولجنة العمل الخاص ولجنة العمل السياسية ولجنة المتوسط ولجنة للفضاء ولجان أخرى، كما وأشتمل على غرفة التخطيط والمجلس التمثيلي^٨.

إن التتبع الدقيق والمفصل لهذه المراحل والخطوات الأوروبية في الميدان الدفاعي والعسكري يبين أن كل ذلك كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية تهيئ الأرضية الملائمة لإنشاء تحالف أمني واسع يمتد على جانبي الأطلسي، بمعنى أن يكون تحت قيادة أمريكية لاسمها وإن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن الموافقة الأوروبية على ذلك، ولكنها ترى بضرورة وجود هامش من التنسيق الأوروبي الدفاعي والعسكري، فكل تلك الخطوات والتحركات الأوروبية المألقة للذكر كانت منطقاً لتأسيس حلف شمال الأطلسي^٩. إذ إن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد أصدر في ١١ حزيران ١٩٤٨ قراراً يجيز للولايات المتحدة الأمريكية عقد تحالفات مع دول خارج القارة الأمريكية وبذلك حصل انقلاب أو تغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية^{١٠}. فبدأت مشاورات إنشاء حلف شمال الأطلسي بعد التوقيع على ميثاق بروكسل

^٥ كارل دويتش - لويس أنتجر، السياسة الخارجية للجمهورية الفدرالية الألمانية، من كتاب: مناخ السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف: روي مكريمن، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ٢٢٥.

^٦ روي مكريمن، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن ناعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

^٧ د. حسن ناعمة، نفس المصدر أعلاه، ص ٤٣٧.

^٨ د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهار، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، آب / أغسطس ٢٠٠١، ص ١٤٠ - ١٤١.

^٩ د. حسن ناعمة، نفس المصدر أعلاه، ص ١٢٧.

^{١٠} د. دونيس الحكر، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية أمولات من الحرب الباردة، دار الطلعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨١، ص ٥٩.

بين الدول الأوروبية الأعضاء في الميثاق والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فتم التوقيع على الاتفاقية الموسمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٤ نيسان ١٩٤٩^{١١}. فكانت البديلة لحلف أمناً وعسكرياً ودفاعياً. إذن فعلى الرغم من أن اتحاد غرب أوروبا كان المنظمة الدفاعية الأوروبية الأولى فمعاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩ سحبت مهمة تيسيق السياسة للدفاعية وأكثت على التصلب الأمريكي - الأوروبي فبذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في أن تصدر الدفاع الأمني والعسكري الأطلسي الأوروبي والأمريكي من خلال حلول حلف شمال الأطلسي محل اتحاد غرب أوروبا، أي أن يكون الحلف بالدرجة الأولى والاتحاد يأتي من بعده في الصليات للدفاعية والعسكرية^{١٢}. وهنا يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت لتظهر أهدافها الحقيقية في تصدر الأمن والدفاع الأطلسي، أي إنها أنهت المرحلة التي أظهرت فيها لأوروبا بأنها قد أعطتها المجال في السياسة للدفاعية والعسكرية لأوروبا ولكنها قد أعطتها مكانتها وهيبتها إلا إنها كانت متقصدة في ذلك لإلهائها في مرحلة كانت تعدها الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الإعداء والتهيئة لإنشاء حلف شمال الأطلسي.

فأضحى اتحاد غرب أوروبا ولاسيما بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية مفرغ من مهمته واختصاصاته التي انحصرت فقط في مراقبة حظر التصالح المغرور على ألمانيا باحتلاكه صلاحية رفع ذلك الحظر تدريجياً، وكذلك مهمة تميمت الأسلحة وإيجاد أنماط مشتركة لنماذج الأسلحة بين الدول الأعضاء والذي أخذ تلك المهمة حلف الناتو فيما بعد، وبذلك انحصر ورك دور اتحاد غرب أوروبا بشكل كبير إلا أنه في ثمانينات القرن العشرين أعيد تحريك دوره بفصل القانون الأوروبي الموحد الذي أكد على ضرورة إيجاد تعاون أوروبي في القضايا الدفاعية، وكذلك زوال أسباب الحرب الباردة بشكل تدريجي نتيجة قمة ريكيافيك واتفاقيات ستارت (start) لنزع السلاح، فكان أن تحرك اتحاد غرب أوروبا حتى باتجاه توسيع عضويته فأضمت إليه كل من إسبانيا والبرتغال^{١٣}. وقد جاءت معاهدة ماستريخت في ٧ شباط ١٩٩٢ لتزجج وتعمق الدور العسكري لاتحاد غرب أوروبا من خلال تأكيدها على أنه يمثل الزراع العسكري للاتحاد الأوروبي ولحلف شمال الأطلسي وهذا يوضح بقاء الارتباط الأوروبي بالسياسة الأطلسية حتى ذلك الحين، ولكن مع ذلك استمرت الدول الأوروبية ولاسيما ألمانيا وفرنسا في بالمضي في تطوير سياساتها للدفاعية والعسكرية فقامتا بتكوين التليق الأوروبي وتحت قيادة اتحاد غرب أوروبا مع عدم تقاطعه مع حلف شمال الأطلسي أو بديلاً عنه^{١٤}. فأضحى اتحاد غرب أوروبا يمثل الجناح العسكري للاتحاد الأوروبي الذي كان من أهم أهدافه بناء سياسة أمن ودفاع عسكرية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمات الأمنية، ونتيجة لذلك عمل اتحاد غرب أوروبا على تطوير وتوسيع دوره ونطاق عمله العسكري من خلال إنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات في عام ١٩٩٦ للقيام بالعمليات العسكرية في أوروبا من دون مشاركة أمريكية ولكن أيضاً بالاحتياط على المعدات العسكرية لحلف شمال الأطلسي الموجودة في أوروبا وكذلك توسيع نطاق عضويته ليشمل جميع الدول الأوروبية ولكن في ضوء معايير تتضمن أعضاء أصليون وأعضاء مشاركون وأعضاء مراقبون وشركاء منضمون^{١٥}. فتنتيجة لكل ذلك هل رفع تطور مسار اتحاد غرب أوروبا من مكانته كمنظمة تساهم في استقرار وبناء أمن أوروبا^{١٦}.

^{١١} د. حسن نافلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

^{١٢} د. محمد مصطفى كامل - د. فولد نهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

^{١٣} نفس المصدر أعلاه، ص ١٤٢ - ١٤٣.

^{١٤} عمر علي راضي الحلال، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

^{١٥} الأعضاء؛

ثانياً: الدوافع الأوربية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوربي:

عادة ما يؤدي اختلاف الأزمان والظروف والأحداث إلى تغيير في سياسات واستراتيجيات وربما أحياناً تكون قد عدت ثوابت ويجري تغييرها بشكل مختلف تماماً، وعند تطبيق ذلك على أوروبا نجد أنه هناك الكثير من الدوافع والأسباب التي دفعت باتجاه العمل لاستحداث قوات دفاع عسكرية وأمنية أوربية خاصة والتفكير بأهمية إنشاء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، فيعد انتهاء الحرب الباردة وتغير الأوضاع الدولية وخاصة المنطقة بأوروبا وأمنها وجدت أن نمكاسات تلك الأوضاع عليها يدفعها إلى التفكير بضرورة الانفصال والانسلاخ عن السياسة الأمريكية وسيطرتها عليها والبدء بالاعتماد عن المظلة الأمريكية، فما كان يفضي بوزعج أوروبا هي نظرة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها السياسية وتعاملها مع أوروبا ككتلة أو كقوة غير مكتملة التضوج عسكرياً، فوصل الرغض الأوربي لذلك إلى حد تحذير الأمريكيان من الاستمرار في تلك المعاملة التي إذا ما استمرت ستزيد المواقف الأوربية المعارضة للسياسة الأطلسية المؤسسة متمثلة في حلف شمال الأطلسي. فأدركت أن الضغوط الأمريكية عليها في زيادة الإنفاق العسكري في حلف شمال الأطلسي لن يحقق الرغبة الأوربية الاستقلالية في امتلاك قدرات عسكرية خاصة بها تتعامل بها مع المشكلات والأزمات التي تمثل تهديد للاتحاد الأوربي بشكل يمكنها من أن تكون هي صاحبة القرارات في تحريك واستخدام القوات العسكرية وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية^{١٦}.

وإذا عدنا إلى تاريخ سابق نجد أن الرغبة الاستقلالية الأوربية موجودة منذ وقت بعيد في أذهان القادة والساسة الأوربيين، وعدم التطابق مع السياسة الأمريكية والأطلسية بشكل مطلق والإحساس الأوربي بوجود رأي سياسي وعسكري مستقل. وقد تجلى ذلك في إدراك أوروبا ومنذ تأسيسها للجماعة الأوربية للقهم والصلب بأن توحيدها السياسي والاقتصادي والمالي لا يستقيم بدون التوحد العسكري والدفاعي الأوربي البعيد والمستقل عن القرارات الأطلسية والأمريكية تتوفر بالتالي إمكانية الحديث عن هوية أوربية^{١٧}. وقد تصدت تلك الأفكار في حركة الاختلافات والتبيلفات الأوربية عن السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينات وعلى امتداد عقد الستينات من القرن العشرين فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي وحتى في الجانب الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى التباين في المصالح بين ضفتي الأطلسي والأهم من ذلك أنه رغم من مكان الخلل والضعف في تمامك ووحدة التحالف في بعض الأمور أو القضايا^{١٨}. إذن فرغبة أوروبا في استقلالها الدفاعي عن أمريكا لم تولد مع نهاية الحرب الباردة وإنما تعود وتمتد إلى تواريخ سابقة إذ ارتكزت تلك السياسة الدفاعية الأوربية على عدة أسس أهمها: مقاومة السيطرة الأمريكية عليها، واستحداث منظومة دفاعية جديدة للتعامل مع التهديدات الروسية بالتكامل مع المنظومة الأطلسية، وتهيئة أرضية

١٦. الأعضاء المشاركون وهم: ليملندا، النرويج، تركيا، نوهم أعضاء في حلف شمال الأطلسي وليسوا أعضاء في الاتحاد الأوربي.

١٧. الأعضاء المراهقون وهم: فنلندا، السويد، النمسا، سويسرا، أيرلندا، وهم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي وأصبحوا أعضاء في الاتحاد الأوربي الشركاء المنضمين ويمثلون دول وسط وشرق أوروبا وهم: بلغاريا، بولندا، هنغاريا، وفول البلطيق وسلوفاكيا ولاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورج، قطر، علم علي راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

١٨. نفس المصدر أعلاه، ص ١٦.

١٩. عامر علي راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧ - ١٣٨.

٢٠. نظام عبد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ص ١٢٦.

٢١. د. نغمة محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦، ص ٢٩٢.

اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية لوربية للبنية العسكرية وتكون على أعلى مستوى²⁰. وعيه فلم تعد أوروبا تتصور بقاءها تامة ومعتمدة على الحماية الأمريكية لاسيما بعد التطور الملحوظ في قدراتها الذاتية العسكرية والدفاعية والتي تجد فيها تشجيعاً على القيام بدور عسكري مستقل فزرى إن فرنسا سارت قدماً في مساعي البناء العسكري الأوروبي المستقل مستندة على قوتها النووية المستقلة²¹. ويمكن القول إن الرغبة الفرنسية في القيادة والاستقلالية كانت تقريباً هي ذاتها حتى منذ السنوات الأولى لتأسيس حلف شمال الأطلسي والسنوات التالية لذلك وتجدت وتأكدت تلك الرؤية نتيجة اتساع وعق الخلاف الأمريكي - الفرنسي وخروج فرنسا من حلف شمال الأطلسي فجسدت هذه الخطوة الجهود الأوروبية والفرنسية الهادفة إلى لوربية النافذة في مرحلة القطبية الثنائية²². كما ويظهر ذلك الانتفاخ الأوروبي في دور بعض الدول الأوروبية في علاقتها الدولية في إعادة بناء قوتها العسكرية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، حيث تقوم ألمانيا على سبيل المثال في بناء قوتها العسكرية الضاربة ذات الثقل الواضح إقليمياً ودولياً . وهذا يوضح توجه السياسات الأوروبية لخدمة المصالح والأهداف الاستراتيجية والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا²³. كما وتشكل فرنسا والمملكة المتحدة معاً حوالي ٢٧% من الاتفاق العسكري الأوروبي وتشكل كل منهما ٥% من الاتفاق المالي ، ولكليهما برامج لتحديث معدات أساسية وتسعيان لزيادة الإنفاق العسكري . وفي اتجاه دفاعي آخر نلاحظ إن فرنسا ومنذ عام ٢٠٠٢ تنجس من الخدمة الإلزامية إلى هدف تشكيل قوة محترفة كلياً لمواجهة التهديدات الجديدة وتمكن من المشاركة في عمليات عسكرية لوربية خارج أوروبا وقيادة تلك العمليات²⁴.

وما أن غاب وتلاشى لخطر المضاد المتمثل بالاتحاد السوفيتي وبذلك التمازجات تطرح حول أهمية وجودي بقاء حلف شمال الأطلسي من عدمه وبذلك دول الاتحاد الأوروبي ومن خلال المفاوضات الأوروبية بإعداد المشاريع المنصحة عن الهوية الأمنية والعسكرية الأوروبية المستقلة والتي طرحتها وعبرت عنها معاهدة ماستريخت²⁵. التي أعطت للقضايا الأمنية والدفاعية اهتماماً كبيراً ودوراً متزايداً في التنسيق السياسي أي ضمنتها في السياسة الخارجية المشتركة التي سميت حينها بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتجد ذلك في المادة ٤-١ من المعاهدة ونصها (تتضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوروبي بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي في اليوم المناسب إلى تشكيل بنية دفاعية مشتركة). ويظهر ذلك إن معاهدة ماستريخت لم تكتف فقط بالإعلانات والمبادرات الدبلوماسية المشتركة بل تعد السياسة الدفاعية المشتركة جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوروبية الجديدة أي إنها لم تقف عند حد إعلان تلك السياسة وتوجهاتها الجديدة بل اهتمت كذلك بالتطبيق العملي لها ويتحدد الجهاز الذي سيتولى مسؤولية ومهمة تلك العمل والتي أنشأتها باتحاد أوروبا الغربية ويتضح ذلك من المقطع الثاني من المادة ذاتها بنصها على اشتراك اتحاد أوروبا الغربية في القرار وعلى دوره في تطبيق قرارات المجلس ونص المادة هو (يطلب الاتحاد الأوروبي من اتحاد أوروبا الغربية الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الإعداد للقرارات التي اتخذها

²⁰ كمال شديد، السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط، السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٤، (تقاربت).

²¹ د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

²² د. نظام عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ - ٨٦.

²³ د. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، شباط / فبراير ٢٠٠٥، ص ٨٢.

²⁴ بيتر ستانليهم - دامين بروشيت-دوبيس فونلوف - كاترينا بيرنومو - الإنفاق العسكري، من كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي للإستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٩٦ - ٩٧.

²⁵ د. نظام عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

الاتحاد الأوروبي والتي لها آثار فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية ويعتمد المجلس الوزاري ب اتفاق مع مؤسسات اتحاد أوروبا الغربية الخطوات العملية الضرورية²⁶. وبالفعل استجاب وتفاعل اتحاد غرب أوروبا مع التحدي الجغري الذي وضعتة معاهدة ماستريخت فكان قرار المجلس في ييترسبرغ ٦ / ١٩٩٢ أن تنشأ وحدات عسكرية أوروبية مشتركة تقوم على دمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوروبية المشتركة فيه كما وتضم أحدث الأجهزة العسكرية وكان إنشاؤها على أساس أن تكون معدة للتدخل في الأزمات الإقليمية والدولية إذن فقد تم إنشاء نواة تلك القوة الأوروبية الأرضية للمشاركة (EUROFOR) من فصائل جيش فرنسا وألمانيا ثم التحقت بها بقية الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، إلا إنها لم تكن قادرة على الانتقال السريع إلى مناطق أو بؤر التوتر حتى في محيطها الإقليمي وخاصة المتوسطي. ولتلاقي ذلك ومن أجل المضي قدماً في المشروع الأوروبي لتدفع وزراء الدفاع الأوروبيين أيضاً في نطاق منظمة اتحاد غرب أوروبا إلى تكوين قوة أخرى هي للقوة الأوروبية البحرية المشتركة (EUROMARFOR) في ١٩٩٥/٥ تضم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تسمى للتدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى مناطق التوتر ويكون مقرها أو توليدها في البحر المتوسط. وقد استمرت تلك الجهود الدفاعية والعسكرية الأوروبية إذ قرر المجلس الأوروبي في ١٠ / ١٩٩٩ في هلسنكي تجهيز قوة مسلحة أوروبية للتدخل السريع لعام ٢٠٠٣ تختص بالتدخل في الأزمات الدولية والإقليمية ويتعين على تلك للقوة الأوروبية جمع مالا يقل عن خمسين ألف جندي لهم القدرة على الانتشار في مدة شهرين والبقاء في بؤرة الأزمة لمدة سنة وبشكل أوروبي مستقل تماماً. من ذلك يمكن القول إن المشروع الأوروبي للتسويق الدفاعي حقق تقدماً واضحاً في خطواته المنتظمة، فما حققته معاهدة ماستريخت من إعادة التسلح والوزن العسكري والدفاعي لإتحاد غرب أوروبا وأثرته في مؤسسات الاتحاد الأوروبي لإظهار امتلاكه للتسويق العسكري المستقل أكملته معاهدة أمستردام بإقرارها وبشكل رسمي بدمجه - أي اتحاد غرب أوروبا- في إطار مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وسيستج عن ذلك في المحصلة إلى التكامل والاندماج بين الصناعات العسكرية الأوروبية المشتركة وبين التسويق العسكري الأوروبي²⁷. أي سيتم التنسيق والتكامل بين الجانب أو الميدان العملي (التصنيعي) وبين الميدان العملي (التطبيقي). فقيام ما يسمى بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية يعد بمثابة البداية لقيام ما أطلق عليه (السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة) التي مهدت الطريق لمقد قمة سانت مالو ١٩٩٨ بين فرنسا وبريطانيا والتي شكلت نقطة تحول في السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية من خلال الإعلان المشترك للصادر عن هذه القمة وتضمن عدة نقاط هي: حاجة الاتحاد الأوروبي للعب دور كامل على الساحة العالمية، ووجوب أن يكون للاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل المدعوم بقوة عسكرية فظة وأدوات تسمح باستخدام هذه القوة للاستجابة للأزمات الدولية، وأن يكون للاتحاد الأوروبي هياكل ملائمة وقادرة على تحليل المواقف والتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار والقيام بالعمل العسكري، فهنا يحتاج أوروبا إلى قوات عسكرية قوية لها رد فعل سريع على المخاطر الجديدة من خلال صناعة وتكنولوجيا دفاعية أوروبية قوية وتنافسية²⁸. كما وإن توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي والضمم أطرافه هم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي يعني إن هؤلاء الأعضاء الجدد إن يسري عليهم نص المادة الخامسة⁽²⁹⁾ من معاهدة حلف شمال الأطلسي في الدفاع المشترك في

²⁶ د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

²⁷ د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥ - ١٤٦ وص ٢٥٦.

²⁸ محمد أحمد مطروح، اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٤، (انترنت).

⁽²⁹⁾ قسمت المادة الخامسة من (معاهدة حلف شمال الأطلسي): على أن أي هجوم على أي من أعضائه في أوروبا وشمال أمريكا يعتبر اعتداء على جميع الأعضاء. روي كريغن، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

حالة توسيع الاتحاد الأوروبي، وهنا ستتشأ بالضرورة خلافات أوروبية عندما يصل الأمر إلى الصلاحيات العسكرية فالأوروبيون بسبب حرصهم على ضرورة الأمن والدفاع الأوروبي سيطلقون بدورهم التواضع والمستقل في عمليات حفظ السلام في الأماكن التي تقع خارج نطاق المادة الخامسة²⁹. قضية الإدارة السياسية والقبلية العسكرية الأوروبية تبقى من القضايا التي يؤكد عليها الأوروبيون ويطرحونها في أغلب المناسبات في أن يكون لهم دور أكبر وأكثر استقلالية في صناعة القرار وتنفيذ المهام العسكرية في البيئة الأمنية وذلك يتم من خلال عمليات تحت قيادة وإمرة أوروبية مستقلة ويتم تنفيذها بشكل عملي وتطبيقي من خلال تولى الأوروبيين لمسؤوليات ومهام عسكرية أوروبية لاسيما بعد دخول أعضاء جدد في عضوية الاتحاد الأوروبي فأضحت الحاجة لديهم عملية وملحة لدور أوروبي في إطار كيان أسن ودفاع أوروبي مستقل³⁰. ويتضح من مسار السياسة الأوربية وطبقاً لوجهة النظر الأوربية أن الاتحاد الأوربي يسيير بخطى محسوبة وغير متسعة إذ بهم - أي الأوروبيون - انتظروا عشر سنوات بعد انهيار جدار برلين أي حتى قرارات هلسنكي في كانون الأول ١٩٩١ ليطلبوا بحمل المسؤولية العسكرية للمرة الأولى في تاريخهم³¹.

فإذا ما استمرت الدول الأوربية ولاسيما ألمانيا وفرنسا بعملها في إنشاء قواتها البرية وحتى البحرية التنفيذية وبقوة وإرادة أوروبية كافية وتحت الإشراف الأوربي الخاص والمستقل وبشكل متقد ومع وجود قوة استراتيجية رادعة لديها فإنها عندما تحقق ذلك مستثمر بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الأمريكية الموجودة في أراضيها بل كذلك الاستغناء عن المظلة الأمريكية³². أي إن الدول الأوربية ترى إن الوزن الأوربي وقياسه ودرجة نجاحه سيستند على مدى قدرة أوروبا على القيام بدور عالمي مستقل عن التحالف الغربي الأطلسي لاسيما عندما يكون هناك رغبة وطموح أوروبي في الاستقلالية والذي سيكون بالضرورة غير متطابق مع المصالح الأمريكية الأطلسية بشكل كامل لاسيما وإن أوروبا قد تمكنت من تحقيق تطورات وإنجازات ليست بالقليلة³³. وكل ذلك بالطبع سيحتاج إلى إرادة أوروبية غير عادية لتحقيقه والوصول إلى هذه المرحلة، فهل تملك أوروبا تلك الإرادة وتلك القوة العسكرية والدفاعية³⁴.

ثالثاً: التطبيقات العملية للسياسة للدفاعية والعسكرية الأوروبية المستقلة والمشتركة:

ما بذلت الحروب والصراعات العسكرية التي نتجت عن انفصال وتفكك الجمهوريات اليوغسلافية أضحت قضية الدفاع العسكري والسياسة الخارجية الموحدة من الضرورات والحاجات الملحة أمام الدول الأوربية أي إن الاتحاد الأوربي لم يعد يرى فيها ترفاً أو أموراً ثانوية³⁵. فبهذه ظهور سياسته الدفاعية والعسكرية بشكلها الفاعل والمستقل ونتيجة للأحداث الدولية التي مرت بالاتحاد الأوربي والتي أضحت خلالها بمجزة عن أداء دور عسكري ودفاعي مستقل ومنها أزمة وحرب كوسوفو التي تولى إدارتها وقيادتها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقدر أدرك الاتحاد الأوربي ضرورة التحرك الفعلي والعلمي في هذا الجانب فقام بإنشاء دائرة متخصصة بشؤون السياسة الخارجية

²⁹ د. كلثوم هاشم نصرة، حلف الأطلسي للتوسع نحو الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس - الجماهيرية العظمى، طبع نشر توزيع مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص ١٩٨.

³⁰ د. كلثوم هاشم نصرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

³¹ ألبسون ج. ك. بيزان، مقدمة عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً، من كتاب: التمتع ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

³² جورج أليختمان، أوروبا الجديدة حاضرها ومستقبلها، ترجمة: محمود حسن إبراهيم، ١٩٦٦، ص ٣٧.

³³ د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

³⁴ هيلم كوكلاي، التطورات العالمية للتطورات العسكرية، من كتاب: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي، المؤتمر الوطني، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦١.

١٦٢.

والأمن أوكلت إدارتها إلى خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لطف شمال الأطلسي. إن قد كانت الحرب في البلقان الكثيف والمفصح لمدى وكيفية سيادة الأوروبيين على أمن القارة الأوروبية وظهور الأصوات القلقة من السيطرة الأمريكية على الرغم من ضعف تأثيرها - والدعوة إلى إنشاء جيش أوروبي موحد وتوحيد الصناعات العسكرية الأوروبية وإنتاج الأسلحة المناسبة للتدخل السريع³⁵. بل وإنشاء قوات للتدخل السريع والتي تم تأسيسها بالفعل كما ذكرنا آنفاً. إذ إن التدخل السريع في حالات إدارة الأزمات وصنع السلام يعد واحداً من أبعاد العمليات العسكرية لقوات التدخل السريع وحفظ السلام الأوروبية والتي أوكلت إمرة العمليات فيها أساساً وبشكل مؤسسي إلى اتحاد غرب أوروبا³⁶. الذي مثل الردع العسكري للاتحاد الأوروبي فحتى قبل إنشاء قوات التدخل السريع الأوروبية لعب اتحاد غرب أوروبا على الصعيد العالمي والتطبيقي دوراً في أزمة الخليج من خلال تسقيع أساطيل الدول الأعضاء من أجل فرض الحظر على العراق وكذلك كان الإطار الثاني للتسيق بين الجيوش الأوروبية الموجودة في الخليج العربي وذلك لمرافقته لمؤسسات حلف شمال الأطلسي³⁷.

فكانت الجهود الأوروبية الرامية نحو إعادة تحديد دور ومكانة الاتحاد الأوروبي لبناء مظهر استراتيجي للفرصة المتاحة لتفعيل سياسته الخارجية والأمنية المشتركة الذي يطمح إلى تحقيقها لاسيما وإن المبادرات المشتركة المتكافئة عليها والمطروحة من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة الخاصة بالأمن والدفاع الأوروبي تقدم الوعود والطموحات الأوروبية بتعزيز جديد وتطوير مستمر لهذه المشاريع³⁸. لاسيما وإن الاتحاد الأوروبي يسير باتجاه تجاوز العقبات والموانع التي تقف في طريق إيجاد سياسة الأمن والدفاع الأوروبي، فقد تمكن الاتحاد الأوروبي من إثبات قدراته العملية كجأحه في قيادته في أول عملية عسكرية له بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٣ وهي عملية كوندورديا في جمهورية مقدونيا ليوغوسلافية السابقة، ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند تلك العملية بل كانت المنطلق لعمليات لاحقة حيث تبعتها وفي أيسار - حزيران ٢ٰ٠٣ عملية أريتمس التي قرر فيها إرسال قوة حفظ سلام إلى الكونغو بقيادة فرنسية وبقوة ١٤٠٠ عنصر أي باستقلال أوروبي كامل - مقارنة بكوندورديا التي أسندت بدعم أطلسي - فكانت عملية أريتمس أول اختبار وأول تطبيق عسكري فعلي أوروبي مستقل لقوة أوروبية تنتشر خارج أوروبا وتستجيب بشكل سريع وفعال لطلب الأمم المتحدة من أجل تقديم المون في الأزمات. كما وقام الاتحاد الأوروبي بإطلاق مهمة شرطة في البوسنة والهرسك في ١ كانون الأول ٢٠٠٣، ووافق على مهمة أخرى للشرطة وهي عملية بروكسيما وبدأت أعمالها في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣ في مقدونيا باستكمالاً لعملية كوندورديا العسكرية، ومع بدء واستمرار الاتحاد الأوروبي بالتطبيق العملي للعمليات العسكرية بقي بطور قدراته العسكرية والدفاعية إذ تلقى وزراء الاتحاد الأوروبي على وجوب انتقل مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية إلى إنشاء عشر مجموعات من المشاريع تعمل على ملء الفجوات في القدرات العسكرية بشكل تدريجي، كما وأعلن عن إنشاء وكالة أوروبية للقدرات وعمليات التصالح³⁹. إذ إن السياسة الدفاعية الأوروبية تغطي مجالات واسعة تظهر في التصنيع الحربي

35 د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٩.

36 د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧.

37 د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

38 بل دانواي، «ويزن سلوانشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأوروبي- الأطلسية»، من كتاب: التملح ونزع السلاح والأمن الدولي، للكتاب السنوي، ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٢٤ - ١٢٥.

39 بل دانواي، «ويزن سلوانشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأوروبي- الأطلسية»، للكتاب السنوي، ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ - ١٣١.

كمجموعة للتسلح لغرب أوروبا والعمل الجماع في مشاريع تصنيع مشتركة مثل الطفرة النفثة الأوربية (يورونفايتر) وطفرة النقل الاستراتيجي (إيه ٤٠٠) وغيرها من المشاريع^{٤١}. كما تم الاتفاق على إنشاء خلية تخطيط صكرية للاتحاد الأوربي بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا^{٤٢}.

ومن خلال سير العمليات الصكرية الأوربية يمكن ملاحظة أن العمليات بدأت تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً وتخصصية واستقلالية حيث توضح موقفة واستعداد حلف شمال الأطلسي مع الاتحاد الأوربي لتسلم مهمة قوة الاستقرار (S- FOR) إلى الاتحاد الأوربي في نهاية عام ٢٠٠٤ والتي تعد المهمة الصكرية الأصعب بالنسبة للأوربيين^{٤٣}. وجاء بعدها انطلاق عملية ألتيا (ALTHEA) التي يسعى خلالها الاتحاد الأوربي إلى منع وردع الاعتداءات ودعم ومساعدة عملية بناء السلام والأنشطة المدنية التي يجريها إلا أن هذه العملية كانت مسندة بموجودات التفوق واستشارته. أما مديناً فقد أطلق الاتحاد الأوربي القاعدة القانونية لمهمة (EUJST-THEMIS) في جورجيا في ١٦ تموز ٢٠٠٤، وقد قام بتخطيط مهمة أخرى للشرطة في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بدايات عام ٢٠٠٥^{٤٤}. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوربي قد صاغ ميسلته الجديدة الخاصة بأفريقيا والتي تهدف إلى إنشاء برنامج تدريبي طويل الأجل واسع الأعراف في أفريقيا^{٤٥}. فأرسل الاتحاد الأوربي لممثلين عنه إلى مناطق وبور الصراع والتسوتر كأفغانستان ومنطقة البحيرات العظمى بأفريقيا واليوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا وكوسوفو والشرق الأوسط وجنوب القوقاز والسودان يعزز الرؤية الأوربية بتركيز وتأكيد نظرتها إلى مناطق الصراع والسعي لإتاحتها وتأكيد الدور الأوربي^{٤٦}. فأرسل الممثلين الأوربيين لإن مثل خطوة عملية مستقلة عن الجانب الأمريكي - الأطلسي. فكلما زادت درجة الاندفاع الاستقلالي الأوربي فإن هذا يعني توفر ورسوخ الإرادة الأوربية بالعمل الاستقلالي والتي يقابلها وينتج عنها تطوير وتوسيع في القدرات والإمكانات الصكرية الأوربية التي تنفذ العمليات الصكرية داخل وخارج أوروبا بشكل مشترك وموحد متجاوزة الخصوصيات القومية والخلافات السياسية، بمعنى تحقيق إنفاق دفاعي كبير وفاعل للتغلب على جوانب الخلل الموجودة وتطوير جانب التعاون التسلحي وتنفيذ استراتيجية الأمن الأوربي عسكرياً بأي شكل، فقد خطط الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠٤ وعلى المدى المستقبلي للهدف الرئيسي لعام ٢٠١٠ التي يرمي فيه إلى تقوية نوعية للإمكانات الدفاعية وإدارة الأزمات من خلال إمكانية التبادل العملياتي وتضمين جوانب مدنية ومدنية - صكرية، وإمكانية الانتشار والاستمرار لتتمكن دول الاتحاد الأوربي في عام ٢٠١٠ من الرد بعمل سريع وحاسم، إلى جانب القيام بعمليات نزع سلاح مشتركة وتقديم دعم لدول ثالثة في قتالها ضد الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن حسب ما تقتضيه استراتيجية الأمن الأوربية. وفي جانب دفاعي آخر ركز الاتحاد الأوربي أيضاً على مجموعة القتال للتبعية لوكالة الدفاع الأوربية، ومجموعة القتال للتبعية للاتحاد الأوربي التي يسعى من خلالها إلى تحسين إمكانياته الصكرية، وتسرى للدول الأوربية

^{٤٠} د. محمد قنري سعد، السياسة الدفاعية الأوربية رؤية من الجنوب، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢، (الترنيت).

^{٤١} محمد أحمد مطوع، مصدر سبق ذكره.

^{٤٢} بل دلتواي - ويزنسلاوتشوفسكي، المنظمات والحلفاء الأورو- الأطلسية، القتاب السنوي، ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

^{٤٣} بل دلتواي - ويزنسلاوتشوفسكي، الأمن والمؤسسات الأورو- أطلمية، من قتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، القتاب السنوي ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاستغندرية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٤٨ - ١٤٩.

^{٤٤} بل دلتواي - ويزنسلاوتشوفسكي، الأمن الأورو- أطلسي والمؤسسات، من قتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، القتاب السنوي ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالاستغندرية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، ص ١٢٣.

^{٤٥} نفس المصدر أعلاه، ص ١٢٣.

خاصة فرنسا والمملكة المتحدة اللتان بفكرة المجموعات القتالية بأن مجموعات القتال تلك الصغيرة الحجم والعالية الحركة والمرونة ستبشر بالتعاون المنظم في القضايا الدفاعية⁴⁶. ولا تقتصر القوة الدفاعية الأوروبية على الميدان الأرضي وإنما في ميدان الفضاء إذ تتولى وكالة الفضاء الأوروبية وهي وكالة دولية حكومية أسست عام ١٩٧٥ وتضم سبعة عشر عضواً مسؤولية تنسيق برنامج الفضاء الأوروبي الرسمي وهي وكالة مستقلة عن الاتحاد الأوروبي بالرغم من أن كليهما وقّع اتفاق إطار للتعاون⁴⁷. إلا أنه لا توجد هيئة واحدة تتولى السياسة الفضائية الأوروبية إذ يوجد عدد من المؤسسات والبرامج والمشاريع التي تشارك فيها معظم أو كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهذه المؤسسات والمشاريع هي: المنظمة الأوروبية لاستغلال الأكمال الاصطناعية لرصد الأحوال الجوية ، ومركز الاتحاد الأوروبي للأكمال الصناعية وبرنامج غاليليو وهو من برامج لفضاء الجماعة الأوروبية المتعلقة بالأمن، كما ويوجد عدد من المرافق الفضائية الرادارية الأوروبية ، فالعساعي الأوروبية في مجال استخدام الفضاء لأغراض عسكرية يتم عن مغزى كبير وملاعب أوروبية مستقلة في إطار تكامل الموجودات العسكرية الأوروبية الذي لا يزال في مراحله الأولى ولكن للوضحة والراسخة⁴⁸. حيث يجري تطوير تصورات للعمل الجماعي في مجال الأنظمة العسكرية الفضائية مثل أقمار التجسس والاستطلاع والاتصالات والإنذار المبكر⁴⁹.

أما في مجال إدارة الأزمات وهي الإدارة العملية والرئيسية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية والتي تشهد نمواً مطرداً على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد حجم التنوع إذ نرى تنفيذ الاتحاد الأوروبي لإحدى عشر عملية ومهمة لإدارة الأزمات في عام ٢٠٠٥ وكانت معظمها عمليات مدنية ، أما إدارة الأزمات العسكرية وبشكل عن موارد حلف شمال الأطلسي فقد جرى أيضاً في عام ٢٠٠٥ ثلاث مناورات تدريبية ، وفي نيسان ٢٠٠٥ قام الاتحاد الأوروبي بدراسة التعاون مع الأمم المتحدة (EST-05) في مثل تلك العمليات، وبين أيلول وتشيرين الأول نشر بعثة عسكرية مدنية استجابة للصراع العرقي في منطقة الصحراء ، وبين تشيرين الثاني وكانون الأول اختبر الخطط العسكرية الخاصة بعملية (MILEX-05) ، كما وبدأت وحدة التخطيط العسكري المدني بالاتحاد الأوروبي عملها في ربيع عام ٢٠٠٥ . فكانت تلك التحركات الأوروبية تؤسس هامش من التعلق الأمريكي من القدرات الدفاعية الأوروبية المطورة ، كما إن أي نجاح فعال يحققه الاتحاد الأوروبي في أزمة دبلوماسية من الممكن أن يهدد محاولات حلف شمال الأطلسي لاستعادة دوره كمركز مختص ومسيطر على المسائل الأطلسية الرئيسة خاصة وإن الاتحاد الأوروبي قد أخذ بعض مهام السلام الأوروبية من حلف شمال الأطلسي ، ويسعى للطالبة بمتابعة مشتركة لعمليات نزع السلاح ومحاربة الإرهاب مع وجود الدعوات إلى منح الاتحاد الأوروبي المزيد من الخيارات الأمنية إلى جانب الخيارات العسكرية ومزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة حلف شمال الأطلسي⁵⁰. وما يعزز ويثبت هذه التطورات الأوروبية هو التمييز الحاصل في مثل العلاقات الأمريكية- الأطلسية- الأوروبية المتجه نحو الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ذلك

⁴⁶ نفس المصدر السابق ، ص ١٤٩ - ١٥١ .

⁴⁷ تريزا هيتشنز - توماس فالاسيك ، البعد الأمني للجهود الجماعية الأوروبية في الفضاء ، من كتاب : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، المكتب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٨٤٩ .

⁴⁸ نفس المصدر السابق ، ص ٨٤٩ - ٨٦٧ .

⁴⁹ محمد قنري سعيد ، مصدر سبق ذكره .

⁵⁰ بل نوناي - ويزنسولوا تشوكوسكي ، الأمن الأوروبي- الأطلسي والمؤسسات ، المكتب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ - ١٢٤ .

الاتجاه وذلك الحوار الذي تلوح فيه احتمالية الاعتراف الأمريكي بالدور الأوربي المتنامي في تأمين أمور أمنية عكما ويشير كذلك إلى التضاؤل البارز أو الإقلال من صنع ميليات حلف شمال الأطلسي ، بمعنى إنه متلما التعاون الأوربي الأمريكي الأطلسي موجود فإن الاشتباكات والخلافات فيما بينهم قائمة أيضاً ، وقد كانت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتباينات التي حصلت بين الطرف الأمريكي والطرف الأوربي والتي كانت أحد العوامل المهمة والرئيسية لنضوج وتحرك الأمن الأوربي^{٥١} . ولكن على حساب غزو واحتلال دولة أخرى وبدون إعرارة لية أهمية لذلك إذ إن كل ما يهم الاتحاد الأوربي تحرر الأمن الأوربي والمضي في توجهاته الاستقلالية المتمثلة بالمعاعي والمبادرات والخطوات العملية الرامية إلى إظهار مزيد من الدور الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل ، فالمصلحة الخاصة هي للدافع والمحرك لأي عمل أو تحرك بدون الالتفات أو النظر إلى مصالح الآخرين .

من كل ذلك يتبين إن الاتحاد الأوربي وخاصة بعد غزو واحتلال العراق قد قطع شوطاً ليس بالقليلة وقام بمجهودات غير عالية خاصة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ لاستعادة وحته وتبني عقيدته الاستراتيجية المستقلة الخاصة والتخطيط لمجموعة فريدة وجديدة من وحدات الرد العسكري السريع من مصادره الخاصة والقيام بتدخلات عسكرية أوربية لأول مرة بدون تدخل أو مساعدة أمريكية أطلسية^{٥٢} .

رابعاً: محدودية وضف لتحرك الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل:

بعد أن أطلقت دول الاتحاد الأوربي مشروع سياسة الأمن والدفاع الأوربية نجد إن ذلك البعد الأمني والدفاعي الأوربي ومراحل بناءه لا يزال في مراحله الأولى، فبينما تحتاج أوربتا للكثير من النقاط والمسائل في الجانب الأمني نراها تتحرك بحذر وبخطى متأنية لزاء المسؤوليات المشتركة المطلوبة في هذا المجال (الأمني)، إذ إن تجربة الاتحاد الأوربي لا تزال محدودة ومعرضة لظروف ومتغيرات سياسية داخلية وخارجية^{٥٣} ، تعمل أحياناً على الحد من حركته بمعنى إن سياسة الاتحاد الأوربي في قضايا الدفاع لم تستطع حتى الآن أن ترسم لنفسها مسالك واتجاهات واضحة ومعتمدة ومتفق عليها تكون لها المنطلق لوضعها بشكل قطب رئيسي منقش على الصعيد العالمي^{٥٤} . إذن فالضعف ومحدودية لتحرك الأوربي ناشئ عن خوف وقلق داخلي بيئي - أي بين الدول الأوربية نفسها - وخوف وقلق خارجي هو القلق الأمريكي - الأطلسي ، فكيف تجسد ذلك الضعف والعجز الأوربي ؟

فمنما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت الدول الأوربية قد أصابها النمار الشديد فتراجع دورها الإقليمي والدولي لاشتغالها بإصلاح أوضاعها فتتج عن ذلك أن أدركت الدول الأوربية ونتيجة لأوضاعها تلك أنه من الصعب اعتمادها على ذاتها في بناء أمنها فلجأت إلى الاعتماد على قوة خارجية تدافع عنها وتمتكمثل منظومتها الأمنية والتي تجسدت في تلك المرحلة بنظام القطبية الثنائية أي بالتوجه للاعتماد على أحد القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أي انقسام الدول الأوربية إلى فريقين شرقي وغربي^{٥٥} . إذن ففي ظروف الحرب الباردة تلك

^{٥١} نفس المصدر أعلاه ، ص ١١٦ .

^{٥٢} أيمسون جي . جي . هلاز ، الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودور العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٢٣) ، كانون الثاني - يناير ٢٠٠٦ ، السنة الثامنة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ص ٣١ .

^{٥٣} بل دافوي - وزينسلو تشيولسكي ، الأمن والمؤسسات الأورو-أطلسية ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

^{٥٤} عامر علي راضي الحلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

^{٥٥} نوجان عبد المعود الأول ، تطور العلاقات الأوربية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوربي: ملاحظات أولية ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٤ ، (القرنات) .

وتحديداً في فترة الخمسينات من القرن العشرين نلاحظ أن مشروع الجماعة الدفاعية الأوروبية المطروح من قبل فرنسا عام ١٩٥٤ لم يزل النور مما جعل طرح المعاملة الدفاعية يدور في حلقة مفرغة من النقاشات^{٥٦}. ففحاج دول الاتحاد الأوروبي ووحدة وسياساته في كافة المجالات تتكثر وتعتمد على متغيرات نابعة من تجربة الاتحاد الأوروبي ذاته ، فتنظيمه وتعزيز سياساته يتوقف على مدى الاتفاق في الأهداف والتوجهات والروى البينية الأوروبية والتي تتباين بين دولة عضو وأخرى هذا على صعيد التحديت الدخالية لما على صعيد التحديت الخارجية فقد أثرت تلك التحديت على درجة التفلول حول شكل ومستقبل البناء الأوروبي وكان من أهمها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوجدت وعكست مرة أخرى انقسامات داخلية بين الدول الأوروبية ما بين دول ذات توجهات وميول أطمسية أمريكية وأخرى ذات توجهات وميول استقلالية^{٥٧}. فمثلاً نجد الدبلوماسية البريطانية قد اعتبرت اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي والتمترامها بالدفاع عن أوروبا الغربية نصراً لها فوصف أحد الدبلوماسيين البريطانيين حلف الأطلسي (بأنه في وجه من وجوهه أوج لتطور السياسة البريطانية على مدى نصف قرن)^{٥٨}، وعلى العكس من ذلك بالطبع تنق السياسة لفرنسية^{٥٩}. أي إن درجة تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوروبية كانت تصطدم بمعارضة بعض الدول والتي وجدت في ارتباطها بحلف شمال الأطلسي لكثير أمناً وضمناً وحماية لها انتماءاتها الأوروبية المستقلة ، مما أدى إلى تحجيم منظمة اتحاد غرب أوروبا التي كان من المفروض أن تكون هي المسؤولة عن تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوروبية بسبب تفوق قوة وإدارة حلف شمال الأطلسي عليه^{٦٠}. إذ إن اتحاد غرب أوروبا لم يكتسب منذ البداية أهمية كبيرة في الحفاظ على الأمن الأوروبي لوجود حلف شمال الأطلسي الذي كان له الدور الأول قبل وبعد الحرب الباردة كمظنة أساسية في الدفاع عن الدول الأوروبية بالرغم من محاولات اتحاد غرب أوروبا في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية الأوروبية^{٦١}. والذي أنشئ كمظومة تنسيق دفاعي سبقت حتى حلف شمال الأطلسي إلا إن الاتحاد لعب دوراً هامشياً في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية^{٦٢}. فبذلك يبدو إن اتحاد غرب أوروبا وكأنه منظمة أطمسية التكوين والتوجه منذ البداية ولا يمتلك الصلاحيات والسلطات فيفصح عن ضعفه كمظنة وبالتالي يضعف من سياسة الدفاع الأوروبية^{٦٣}. ولم يقتصر ضعف التمسك الأوروبي على القصور في دور اتحاد غرب أوروبا بل إن السياسة الدفاعية الأوروبية عرقلتها قضية الاختلاف والتباين في التوجهات الفرنسية والبريطانية حول خطوطها الرئيسية ، فبينما تجد فرنسا إن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوروبية سيعدم ويحسن التحالف عبر الأطلسي بشكل أكثر توازن وقوة ترى بريطانيا إنه في حال أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الدفاعية والأمنية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح في عزلة وربما قد ينهار الناتو^{٦٤}.

وعليه نجد تمدد وتجمع العديد من التيارات والمراويل الكابحة لتكوين سياسة دفاعية أوروبية وتشكيل قوة عسكرية أوروبية بل إن فكرة تشكيل تلك القوة العسكرية بالرغم من قدمها فيها لم تزل في بدايات تكوينها نتيجة المشكلات

٥٦. نظيم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

٥٧. نادية محمود محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦١ - ٢٦٣ .

٥٨. ليون أيشتاين ، السياسة الخارجية البريطانية ، من كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، إشراف : روي مكريمن ،

ترجمة : د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ، ص ١١٤ .

٥٩. نظيم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

٦٠. م. صبيح بشير عذاب ، الاتحاد الأوروبي وآثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، العدد ٩٠ ، ص ٢٢ .

٦١. د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٦٢. د. حسن نظمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١٣ .

٦٣. محمد أحمد مطوع ، مصدر سبق ذكره .

والاختلافات التي يعاينها الاتحاد الأوروبي ولاسيما في الشؤون الأمنية إلى جانب المتغيرات الدولية المؤثرة منذ بدايات التسعينات وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي ووجود قوة ودور حلف شمال الأطلسي ، واتجاه الدول الأوروبية نحو تقليص ميزانياتها الدفاعية في حين إن أمر تشكيل القوة العسكرية الأوروبية يستلزم تحديد الوسائل العسكرية والتسليحية لهذه القوة الجديدة وتوحيد وتكامل خطط التصنيع العسكرية وتحديد مصادر التمويل ونمبه بين الدول^{٦٤}. حيث حذر أمين عام حلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر في عام ٢٠٠٥ الحلفاء الأوروبيين من استمرار الاتجاه التنازلي العام في ميزانياتهم الدفاعية وحضهم على إنفاق المزيد على تحويل قدرات دفاعية إقليمية قديمة إلى قوات أكثر حركية وأسبل انتشاراً ، كما واقترح عليهم وجوب زيادة الدول الأعضاء لعدد الأنشطة العملياتية الممولة بشكل مشترك لتقاسم أعباء التكاليف بشكل أفضل وعدم شي أي عضو عن المساهمة بجنود على أساس الكلفة الاقتصادية^{٦٥}. وكل ذلك يهود إلى أن مسألة عدم كفاية القدرات العسكرية مستمرة في تعقب وكذلك تعثر سياسة الدفاع والأمن الأوروبي كونها لم تبرز تقدماً ملموساً في توفير متطلبات القدرات الحالية لتصل إلى (الهدف الأمسي بحلول عام ٢٠١٠) بسبب استمرار تطبيق دول الاتحاد الأوروبي لميزانيات منقشفة واستمرار إتباع كل دولة لأولوياتها الوطنية الداخلية ، وإلى جانب مسألة التمويل هذه فهناك أيضاً تحدي آخر يتمثل في مسألة الرغبة الدبلوماسية للدول الأوروبية الأعضاء المشاركة في أن تطبق بشكل مثالي عمليات التعاون الدفاعية والعسكرية الأوروبية^{٦٦}. وعليه فقد تعرض التعاون السيلسي الأوروبي إلى انتقادات معاهدة مسترخت عام ١٩٩٢ كونه أوجد دبلوماسية تقتصر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة^{٦٧}.

وعلى الصعيد التطبيقي تلحظ محدودية التحرك الأوروبي من خلال النتائج التي وصل إليها هذا المجال فسي حرب الخليج ظل الاتحاد الأوروبي يعتمد على التنسيق العسكري الذي قمه له حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية^{٦٨}، في الوقت الذي كان يطمح إلى دور أكبر يحقق استقلاليته الدفاعية بدون الاهتمام بحملاته الدولية أي علاقته مع العراق . أما العمليات في كوسوفو فقد أوضحت هي أيضاً حقيقة ومدى الاستعداد الأوروبي للنهوض بالندور العسكري والدفاعي والأمني أثناء الأزمات إذ تعثر الأوروبيون في أداء مهماتهم إذ أظهرت تلك العمليات إن القوات الأوروبية ليست جميعها على مستوى واحد من الجاهزية والكفاءة والامكانيات لمواجهة التحديات وللقيام بالمهامات العملياتية ولذلك استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من العمليات على مستوى منظومات الأسلحة الجوية المتطورة ، فأتضحت بذلك حالة عدم التوازن بين أدوار الدول الأعضاء الأمر الذي يبعث على الخلاف في العلاقات الأطلسية فيما كان من الممكن أن يتغلب الأوروبيون على الجوانب المؤسسية والتنظيمية من أجل الخروج بكيان أممي ودفاعي أوروبي إلا إن مسألة المفجوة في القدرات كما يتطلبها الواقع الأمني الجديد لم يبدو إن الأوروبيين قادرين على ردهما مما يبقى حالة عدم التوازن قائمة^{٦٩}. كما إن قصور اتحاد غرب أوروبا في تلبية الالتزامات العسكرية لعمليات الأمن سوف يدفع بالأوروبيين إلى الاستجد بالولايات المتحدة الأمريكية^{٧٠}. إنن فقد أدركت أوروبا وحتى منذ حالة أزمة

^{٦٤} هيثم الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

^{٦٥} بيتر ستالينهايم-دامين بروشارت-ووبي اوميتوخن - كتابنا بريدو ، القتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٤ .
^{٦٦} بل دوناي - ورنزولاتشوفسكي ، الأمن الأوروبي- أطلسي والمؤسسات ، القتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤-١٢٦ .

^{٦٧} د. محمد مصطفى كامل - د. فؤاد نبرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .
^{٦٨} نفس المصدر أعلاه ، ص ١٣٩ .

^{٦٩} د.كلم هاشم نعمة-مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ - ٢٠٨ و ص ٣٠٩ - ٣١٠ .
^{٧٠} نفس المصدر أعلاه ، ص ٢٠٩ .

البوسنة والهرسك عام ١٩٩١ وكذلك حالة كوسوفو عام ١٩٩٩ إنها مستغل عاجزة تملأ من التحرك العسكري الإقليمي المستغل مالم تمتلك القدرات العسكرية للمستقلة للخاصة بها ويكون قرار تحريكها واستخدمها أوروبياً خالصاً وهو ما يحتاج إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تحدد الإطار العام للمهام المختلفة والهيكل الواضحة^{٧١}. وهنا نلاحظ إنها - أي الدول الأوروبية - قد وضعت أمامها العجز القائم أمام إمكانية التحرك مع إنها تعرف وتترك الأسباب وراء ذلك العجز ولا تقدم ببادرة كاملة على التقلب عليه ، إذ نجد الاستمرار في عدم التراجع الأوربي في مسألة الأمن والدفاع فبينما لا يجذب البريطانيون أي مشروع يضيف الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ويخشون تزايد الضغوط الداخلية الأمريكية على الإدارة الأمريكية لتقليص وجودها العسكري في أوروبا والعودة إلى التشديد على ضرورة تحمل الأوروبيين أعباء الدفاع وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ، نرى إن فرنسا من أكثر الدول الأوروبية لمتحمسة لقيام كيان لمن ودفاع أوربي كونها قوة نووية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل قوتها هذه عامل ردع في الأمن الأوربي ، كما ترى إن غياب التهديد السوفيتي وتقلص الانتماء الأمريكي بالأمن الأوربي ربما يفضي إلى شل حركة أوروبا فسي مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها ، كما إنها تريد أن يكون تكاملها الاقتصادي والسياسي متبوع ومكمل بتكامل أمني ودفاعي وعسكري مستقل^{٧٢}. وكل ذلك سيرسخ ويزيد من عدم الاتفاق السياسي والأمني والدفاعي الأوربي البيئي ، إذ إنه حتى لو كان هناك قدر أو هامش من التوجه الأوربي نحو سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوربي فإنه في حقيقته توجه محدود جداً وغير ذي أثر في ضوء الاختلافات الأوروبية وطوه سيكون هناك غياب واضح وجلي لأدوات الفعل الخارجي الجماعي ولاسيما العسكري المستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية^{٧٣}.

إن وعلى الرغم من استقرارية البيئة الأمنية الأوروبية الجيدة إلا إن مهمات مواجهة التحديات وإدارة الأزمات وحفظ السلام كانت ولا تزال من الأمور المعقدة لأوروبا هذا إلى جانب عدم اتفاق ولامتانة القابليات الأوروبية مع للتطور الحاصل والثورة في الشؤون العسكرية من حيث التنظيم والثقافة^{٧٤}. كل ذلك يبقى للضعف ومحدودية التمسك الأوربي الدفاعي والعسكري قائماً إلى أمد غير معلوم إذا ما بقيت الأوضاع والآراء الأوروبية على حالها .

بعد التعرف على الوضعية التي بقيت أوروبا في ضعف ومحدودية دفاعية وعسكرية ربما يطرح التساؤل الذي يقول كيف حقق الاتحاد الأوربي لكل تلك التطبيقات العملية التي ذكرناها آنفاً مع وجود والدوافع التي تدفعه إلى تحقيق كل ذلك؟ إن كل تلك الدوافع والتطبيقات العملية للدفاعية والعسكرية الأوروبية لم تكن إلا بدايات ومحاولات أحياناً تكون مستقلة وأحياناً أخرى تكون مدعومة من حلف الناتو مدفوعة بالطموحات والرغبة الأوروبية لتحقيق ذلك ومصطمة بالاختلافات الأوروبية والقدرات المحدودة، فربما تحقق تلك الرغبة والطموحات الأوروبية وما بين تلك الدوافع من جهة والعقبات والمعايير من جهة أخرى تقف السياسة الدفاعية الأوروبية عند مستوى التوازن الدفاعي والعسكري مع حلف شمال الأطلسي وهو ما سنخرج عليه في المحور التالي.

خاتمة: التوازن الدفاعي والعسكري الأوربي مع حلف شمال الأطلسي:

لم تتمكن الدول الأوروبية المطالبة بالاستقلال الأمني والدفاعي من المضي في تنفيذ خططها وسياساتها ودعواتها وذلك لمواجهتها بقوة التهديد السوفيتي تجاهها خلال مرحلة الحرب الباردة مما أدى إلى غلبة ورجحان رؤية

^{٧١} نيجوان عهد المعهود الأشول ، مصدر سبق ذكره .

^{٧٢} د. كمال هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

^{٧٣} د. عمرو حجازي ، الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، إسلام أون لاين ، نت ، (تقريبات) .

^{٧٤} د. كمال هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

الدعوات التي تطالب ببقاء واستمرار الملائكة الخاصة والمميزة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي على رؤية الدعوات المطالبة بأن تكون التجربة التكاملية الأوروبية متكاملة في كل الميادين والأمسار بحيث تشمل الإطار الأمني الدفاعي والعسكري المستقل وأن يكون ممثلاً على الصعيد المؤسسي، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغيب ذلك التهديد للأمن الأوروبي وتوسع الاتحاد الأوروبي نحو للشرق وبديلة حصول تغيير في معادلة الأمن الأوروبي بعد التطورات للتكاملية السياسية والاقتصادية والمالية التي حققها^{٧٦}، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي أيضاً من أن يكون حر ومطلق في تنفيذ سياساته الأمنية الدفاعية والعسكرية وذلك بسبب التطورات التي أدخلها حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة والتي جعلت الحلف بدوره للقديم والحديث ملئاً للسياسات للدفاعية للدول الأعضاء في الدفاع عن دولهم ومنطقتهم الإقليمية والدفاع عن مصالحهم إقليمياً وعالمياً^{٧٧}.

وإذا عدنا إلى الجانب الأوروبي ذاته نجد إنه ومن جهته لم يبلور مذكرات أمنية دفاعية وعسكرية أوروبية مستقلة وبشكل الذي يمكن معه الحديث عن سياسة دفاعية وعسكرية أوروبية ولأن أوروبا مستقلة إلا في العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل أولي وابتدائي ونسبي لا يعول عليه بالرغم من محاولات القديمة والمبكرة، إذ كانت تحول على المظلة الأمنية والدفاعية والعسكرية الأمريكية للحفاظ على أمنها الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الأمن الأطلسي المشترك بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩^{٧٨}. إذ إن الرؤية الأمريكية تجد أن أوروبا لا هي في حاجة إلى ولا هي تستطيع مواجهة تكاليف قوات ذرية خاصة بها - وحتى بالنسبة للقوات التقليدية وليس فقط الذرية - لاسيما وأن تلك الرؤية لا تزال هي المتغلبة إلى حد الآن^{٧٩}. حتى إن بيان أوتوا حول العلاقات الأطلسية في ١٩ حزيران ١٩٧٤ كان بمثابة ميثاق أطلسي جديد يؤكد تفوق الدور الأمريكي، حيث أقر بضرورة التزلم للحلفاء بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس حول سياسات التحالف المباشرة فقط ولكن حول مناطق أخرى من العالم أيضاً^{٨٠}. إذ مارست الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة محكمة على شؤون التحالف الغربي في مرحلة الحرب الباردة وبعد أن انتهت وشرعت الدول الأوروبية نحو بناء تكاملها الاقتصادي وتوجيه سياساتها الخارجية بشكل أكثر استقلالاً وفاعلية في المواقف الدولية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع كثيراً حركة التكامل الأوروبي من أجل أن لا تتحول إلى قوة دولية مؤثرة وكأنها لا تسمح لأوروبا بالاستقلال عن الإدارة الأمريكية^{٨١}. وبعد المسار للتطوري الذي سار به الاتحاد الأوروبي وتحقيقه لدور إقليمي وعالمي وتمنعه بشئ من الاستقلالية عن السياسة الأمريكية قررت الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير لوزارة للدفاع الأمريكية إن الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على أسس منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والإبقاء على الوضع الجديد الذي يضمن لأمريكا مكانة مميزة،

٧٦. حسن ناعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥.

٧٧. جهاد عودة، الأسس العسكرية لتوجهات حلف ((الناتو)) إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، يناير ٢٠٠٥، (قنرنت).

٧٨. ناظم عبد الوهاب الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

٧٩. جورج لوختم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

٨٠. د. محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.

٨١. ج. صابر كامل أحمد، السبلة الخارجية لفرنسية إزاء الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على البيئة الأوروبية، دراسات دولية، العددان الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون، أيلول - كانون الأول ٢٠٠٦، وزارة التنظيم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص ١٧٨.

وإن العلاقات الأمريكية الأوروبية هي علاقات غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قسراً من السيطرة على أوروبا⁸¹.

وإلى جانب غلبة وتفوق الجانب الدفاعي والعسكري الأطلسي والأمريكي على نظيره الأوربي فإننا إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية التوازن ولشراكة وليس فقط التفوق نجد أن هذا التوازن متفق عليه إلى حد ما من قبل الطرفين ففي قمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في روما في ٨ - ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ وبمدها بقليل في قمة ماستريخت للاتحاد الأوربي ما بين ٩ - ١١ كانون الأول ١٩٩١ للتفاهق على الخطوات النهائية لإعلان الوحدة الأوربية نجد أن كلامها قد توصلنا إلى تحديد الأسس التي يرتكز عليها الإطار الأمني لأوروبا من خلال وجود واستمرارية رابط التماسك بين الأجهزة العسكرية لدول الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي بشكل تكملي من أجل التمهيد بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها لتتفق ومتطلبات النظام الدولي الجديد كما يرى الطرفان⁸²، وجاءت وثيقة واشنطن الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي لتكرس الشيء ذاته إذ حددت المهمات الجديدة للحلف ولكنها على الشراكة الأورو - أطلسية في إدارة الأزمات حتى إن خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي ومنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي عذ ذلك هو الأسس والمركز لأهمية تطور الهوية الأوربية للأمن والدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي، إذن فما وضعت قمة واشنطن لحلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٩٩ من نص واضح وصريح قد تحول إلى مبدأ ملزم وهو بناء هوية أوربية للدفاع والأمن داخل الناتو، فكل العمليات كالحق في التدخل خارج المناطق المحددة له وكل العمليات العسكرية الأوربية في البلقان أو في أفريقيا يقع ضمن هذا الإطار والمهام الجديدة ومن خلال استخدام ما يوفره الناتو من إمكانيات عسكرية ولوجستية . وتأسيساً على ما تم إقراره جاءت قمة كولون الألمانية في حزيران ١٩٩٩ وقمة هلمسكي الفنلندية في كانون الأول ١٩٩٩ لتضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة ، إذ تم تعيين منسق أعلى للسياسة الخارجية والأمنية وإنشاء اللجنة السياسية والأمنية وإنشاء اللجنة العسكرية الأوربية وإنشاء المجموعة العسكرية الأوربية⁸³، فكل ذلك يعني أن الهوية الأوربية للدفاعية والعسكرية المستقلة استقلالاً تاماً لا تزال غير مكتملة وغير ناضجة نظراً لما يحيط بها من محاور خلافية وصراعات وقيمة وتباينات في الرؤى الدفاعية والعسكرية الأوربية وأحياناً سكوت أوربي حول بعض القضايا والنقاط من منطلق الانتظار وعدم بدء أي طرف في الكلام أو التصرف فيكون هو المسؤول عن حدوث توتر أو أزمة وهو ما خبره وتلمه الأوربيون بعد الكثير من المواجهات التي خسرها من يادر بليتسعيد أو تجوير موقف خلال الحريين العالميتين الأولى والثانية⁸⁴.

لقد وجد هذا التوازن للدفاعي والعسكري الأطلسي - الأوربي قبولاً وترحيباً واهتماماً من جانب الدول الأوربية نفسها أي إنها لم تكن رافضة لمبدأ وآلية الناتو الجديدة ، و يتضح ذلك من خلال دعوة فرنسا إلى اليكسل العسكرية لحلف شمال الأطلسي والاتجاه المتوازن نحو تحويل اتحاد غرب أوربي إلى الأداة العسكرية للاتحاد الأوربي ، أي لم تجعل الدول الأوربية من اتحاد غرب أوربي حلقاً دفاعياً وعسكرياً أوربياً مستقلاً بل جعلته جزءاً من الاتحاد الأوربي ، ولحداث انسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد غرب أوربي وحلف الناتو بتقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بينهما وتنفوذ فرنسا والدول المتوسطية هذا التيار أي إدارة الدفاع الأوربي في حلف شمال الأطلسي . لما ألمانيا فقد أكدت

⁸¹ د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

⁸² د. ناظم عبد الواحد الجلسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

⁸³ نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٧ - ١٢٩ .

⁸⁴ د. صري هزاي ، مصدر سبق ذكره .

في الكثير من الأحيان إن حلف الناتو والوجود الأمريكي في أوروبا شرطان لا غنى عنهما للحفاظ على الاستقرار والأمن في أوروبا هذا على جانب دور مؤتمر الأمن ومنتدى الأوربي والأمم المتحدة ، إذن فقد تلتقت الروى الألمانية والفرنسية حول ضرورة الأمن الجماعي المشترك مع الاحتفاظ بمكفة ودور حلف شمال الأطلسي بل والأكثر من ذلك إن الدول الأوربية الأخرى كهولندا وبريطانيا لم ترض بذلك فقط وذلك لتطبيق وفتح طرقها بشكل كبير مع السياسة الأمريكية، إذ تجد بريطانيا إن حلف شمال الأطلسي يمثل الإطار الأمني والعسكري للأمن الأوربي وإن الفيلق الأوربي لا يمكن أن يكون بديلاً عن أمريكا وحلف شمال الأطلسي^{٨٥}. فظراً لعدم اتفاق الدول الأوربية على إيجاد صيغة لسياسة دفاعية وعسكرية أوربية مستقلة فإن الرؤية الأمريكية تصف البيئة الأمنية والدفاعية الأوربية والدولية الجديدة بأنها تستدعي تعزيز دور الأوربيين في قضايا الدفاع ولكن يجب أن يبقى كل هذا في إطار حلف شمال الأطلسي ، بالرغم من الاعتراض للفرنسي الطموح على الرؤية الأمريكية على أمل إمكانية الوصول إلى أوربة الدفاع الأوربي بدله تركه لاطلسياً تأساً أو أن يترك إلى احتمالات إعادة الهوية القومية كل حسب تقديره الأمنية ، ولعن أمام التمثل الأوربي فإن فرنسا أعربت عن استعداده الأوربية قدرتها النووية بجعلها ذراع للردع الأوربي إلى جانب استعداده للعودة والمشاركة في عمليات الناتو في الميدان الأوربي^{٨٦}. بمعنى أمام محدودية القدرات العسكرية الأوربية وعدم تمكن الجهود الأوربية في إصلاحها وتحسينها لم يكن أمامهم سوى القبول بدور محدود ومباشر بالأمن أوربياً وبدور أكبر في عمليات حلف الناتو مثل الحضور في هيكل للقيادة الأطلسية قادة من قيادات اتحاد غرب أوروبا في منصب القائد العام للقوات الأطلسية أو يتناوب على قيادة الجناح الجنوبي لحلف الناتو قائد من الولايات المتحدة الأمريكية وآخر من اتحاد غرب أوروبا^{٨٧}.

فيبدو إن الدول الأوربية لاتحمل أية خلافات فيما بينها حول كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي لهم وإن ما يوجد من خلافات هي خلافات طبيعية تظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينهم^{٨٨}. إذ يدرك الطرفان - الأوربي والأمريكي- إن مصالحهما الدفاعية العليا تستدعي رعاية العلاقات بينهما ، فدولياً لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق أهدافها بمفردها رغم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، مقابل ذلك يعترف الأوربيون بعدم قدرتهم على حل النزاعات والأزمات القائمة في أنحاء مختلفة من العالم بشكل فردي ودون التعاون مع الجانب الأمريكي الأطلسي^{٨٩}، مما يقوي ويبقي علاقاتهما وارتباطاتهما قائمة ومستمرة ، فكل ذلك يؤكد الدور القيادي الأمريكي لحلف الناتو والوجود العسكري الأمريكي في أوروبا كونها حلقة عن حل أزمة معقدة كآزمة كوسوفو بدون معونة قيادات وقوات حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية^{٩٠}. وهذا ما أظهرته التطبيقات العملية لإدارة الأزمات بقيادة أوربية والتي لم تحقق مبتغاهما .

فالأمريكيون وفي إطار الأطلسي يبنون الجهود للحلولة دون انفصال الأمن الدفاعي الأوربي عن حلف شمال الأطلسي الذي يسيطرون على قيادته وطاقاته^{٩١}. إذ إن لولايات المتحدة الأمريكية تريد أوروبا موحدة ولكنها لن تقبل

^{٨٥} د. نظام عبد الواحد الجلسون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ - ٩٥ .

^{٨٦} د. نظام هاشم نصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

^{٨٧} نفس المصدر أعلاه ، ص ١٩٢ .

^{٨٨} نجوان عبد المعود الأشول ، مصدر سبق ذكره .

^{٨٩} رائدة شبيب، بوش يحد على أوروبا " زواج مصلة "، إسلام أون لاين . نت، (اقترايت) .

^{٩٠} هيام الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

^{٩١} لحد عبد الفتاح ، دافوس العسكري : للتمرد الأوربي الأمني على واشنطن ، إسلام أون لاين . نت ، (اقترايت) .

بإطار مستقل عن إرادتها وبدون المظلة الأطلسية^{٩٢}. وبذلك مستحق في علاقات الأمن الأطلسية حالة من العلاقة المتوازنة داخل حلف شمال الأطلسي ومكون المواقف الأمريكية والأوروبية مطمئنة للجميع^{٩٣}.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أي استقلالية عسكرية أوروبية لاسيما إذا كانت تلك السياسة العسكرية الأوروبية المستقلة قد قامت بعمل عسكري دفاعي موازي لمهام حلف شمال الأطلسي لأن ذلك سيؤدي للتقليل من قيمته أطمساً والتهديد بانهزيمته مستقبلاً ، وتوضح ذلك عندما أعلن كوران باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في زيارته لأوروبا في كانون الأول ٢٠٠٣ (بأن أمريكا لا تسمح لأوروبا القيام بأعمال تحسّينات عسكرية كمنظومتها الدفاعية وإن عليهم بالمقابل تولي مهمة أفغانستان كاملة من خلال حلف شمال الأطلسي)^{٩٤}. وواقعياً جاءت الحرب على أفغانستان وحتى الغزو الأمريكي المحتل للعراق لتكشف عن الحدود للفتوة للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية والدرجة التي تتمكن أوروبا فيها من التعبير فيها عن هويتها المستقلة^{٩٥}. ونتيجة لذلك استمر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وتخطيطهما الدفاعي لوضع حد للمحاكاة حول تخطيط الاتحاد الأوروبي العسكري المستقل^{٩٦}، على الأقل في الوقت الحالي إذ لولا هذا التعاون أو لو كانت الوضعية بينهما غير تعاونية فلن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتأخر عن استخدام أية أساليب لمراقبة جهود الأوروبيين الاستقلالية حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية أو أية شروط تفرضها على أوروبا لمنعها وردها عن تلك التوجهات لأنها لن تتخلى بسهولة عن سلطة وسيطرة وقوة تمتعت بها لأكثر من خمسين سنة كما إنها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - لديها من الإمكانيات والنفوذ التي توّجها للاستفادة من اهتمامات الدول الأوروبية وجذبها إليها^{٩٧}. أي إن المشاركة والتوازن العسكري والدفاعي هو الغالب في المرحلة الحالية إذ يؤكد المسؤولون الأوروبيون أنفسهم بأن الاتحاد الأوروبي لن يتدخل إلا في الحالات التي لا ترغب واشنطن التدخل فيها وعندما تتطلب المصالح الأوروبية الحيوية ذلك ، فهذا يعني وجود اتفاق على ضرورة التنسيق بين السياسة الأمنية الدفاعية والعسكرية الأوروبية وحلف الناتو^{٩٨}.

حتى إن مسودة الدستور الأوروبي شجعت على بناء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية ليس خارج تحالف الناتو - الولايات المتحدة الأمريكية بل إن أي جهد أوروبي لإنشاء خلية تخطيط عسكري أوروبية مستقلة ضمن هيئة الاتحاد الأوروبي العسكري لن يقلل من دور حلف شمال الأطلسي باعتباره المنظمة الرئيسية التي توفر الأمن لأوروبا^{٩٩}. فمما عي الاتحاد الأوروبي الحالية لامتلاك سياسة دفاعية وقوات مستقلة عن حلف شمال الأطلسي تنبئ بأن أوروبا تحتاج إلى وقت طويل لكي تحقق ذلك^{١٠٠}. وليس فقط الوقت بل هناك الكثير من العوامل والمتقاط التي عليها تحقيقها ولجئنا لها للوصول إلى الهدف الأوروبي الاستقلالي مستقبلاً .

٩٢ علم علي راضي المعلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

٩٣ د. كلفم هانم نصة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

٩٤ كمال شديد ، مصدر سبق ذكره .

٩٥ د. نازم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٩٦ بل دالواي-وزنسلوا تشوكوفسك ، الأمن والمؤسسات الأوروبية - أطلسية ، انقلاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

٩٧ عصام عز الدين ، (قراءة وعرض) كتاب : أمريكا جئت من أوروبا محطة انطلاق إلى العالم (تقارير) .

٩٨ نجران عبد الحميد الأشول ، مصدر سبق ذكره .

٩٩ د. نازم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

١٠٠ نجران عبد الحميد الأشول ، مصدر سبق ذكره .

مأساً: السيلسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية وقلق المستقبل:

في الواقع إن السيلسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية ورغم كل التحولات الأمنية أوروبياً لا تزال مفتوحة وواسعة ومتشابهة ومتداخلة وغير محددة بإطار أو مستوى متفق عليه إذ تنسج العديد من الدوائر والمستويات ذات الأطر المؤسسية الخاصة والمختلفة عن بعضها وفيما بينها الأمر الذي ينتج عنه مشاعر وروى متباينة تتجاذب دوائر صنع السيلسات الخاصة بالأمن الأوروبي تتراوح بين طموحات الاستقلال وبين الإحساس بالعجز عن تحقيقه¹⁰¹. بمعنى ستكون أوروبا أطم وضعية عدم الاستقرار الأوروبي على حالة محينة وبشكل موحّد ، وهنا يحاول الرأي الأوروبي للوحدوي ومن خلال استخلاص واستنباط الدروس والعبر من تجارب القتل وكذلك النجاح الأوروبية للتبوير والإقناع والاقتراع بأن التكامل العسكري والسياسي بين دول تحمل إرثاً كبيراً من الصراعات والحروب يد كفزة متسرعة نمو المجهول وإن خطوة كهذه لابد أن تشكل المرحلة أو الحلقة الأخيرة في مسار طويل ومعد لمصلحة بناء متدرج ينطلق من القاعدة ليصل إلى القمة ، فقول الاتحاد الأوروبي ترى إنه في هذه المرحلة وضمن هذا المستوى الدفاعي والعسكري الأوروبي تكون المنظومة الأطلسية أكثر مدعاة ثقة أوروبا وطمأنيتها مما لو كانت في منظومة عسكرية أمنية أوروبية قليلة الرصانة وحديثة الاستقلال¹⁰². وما يعزز تلك الرؤية الأوروبية بحم سهولة وسلاسة تحقيق السيلسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية وكونها تحتاج إلى جهود مضنية ووقت ليس بالقصير للوصول إلى هدفها قول خافيير سولانا (تعلماً بمشقة في أوروبا أن السلام والأمن المستدامين يتطلبان تعاوناً وتكاملاً إقليميين ، فإدارة الأزمات ليس كقائمة وتحقيق الأمن)¹⁰³.

فلما كانت فكرة إقامة المجموعة الأوروبية للقمة والصلب أو وضع قطاع القمع تحت سلطة أوروبية مشتركة تستهدف تحقيق هدفين هما : التخطب على عقد الأمن الفرنسية تجاه ألمانيا عن طريق وضع القطاع الذي يندى الصناعات العسكرية وهو قطاع القمع والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة ، والهدف الآخر بدء عملية تكاملية تدرجية تبدأ بقطاع صناعي قوي بحيث يمكن أن يؤدي النجاح فيه إلى الانتقال إلى القطاعات الأخرى ذات الصلة إلى العملية التكاملية وتزويدها بديناميكية مستقلة غير قابلة للنكوص والارتداد، كما إن الوصول بالتجربة إلى إمكانية إنشاء دستور أوروبي موحّد ينتقل بالاتحاد الأوروبي من الشكل التقليدي للتنظيم الدولي إلى شكل أرقى من النظم السياسية يقترب بشكل تدريجي من شكل الدولة الكونفدرالية أو الفدرالية والوصول به إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية بشكل واقعي¹⁰⁴. والذي يوضع - أي الدستور الأوروبي الموحد - لجنة الولايات المتحدة الأوروبية فإن من البديهي أن تكون لهذه الولايات سياسة دفاعية وعسكرية خاصة بها ومستقلة لاسيما وإن أسس الفكرة الاتحادية هو تغذية الصناعات العسكرية أي إن الجانب العسكري حاضر في الفكرة الأوروبية منذ البداية . وإذا عدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما قبل بداية الجماعة الأوروبية حيث كانت الدول الأوروبية تعاني من أعباء ومخلفات الحرب وما أفرزته من إهراك وضعف في الاقتصادات الدول الأوروبية التي انفتحت ولزدهرت من خلال مشروع مارشال والمساعدات الأمريكية لأوروبا والتي تبعها وأعقبها التفكير في المشروع للتكامل الأوروبي وما حققه من نجاحات لاسيما في الجانب الاقتصادي، فإذا سحبتنا الحالة على الجانب الدفاعي والعسكري نجد إن الضعف الدفاعي والعسكري الأوروبي والاعتمادية على المنظومة الأطلسية الأمريكية ممكن أن

101 د. حسن ناعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 44٠ .

102 نفس المصدر أعلاه ، ص 1٤٢ - ١٤٣ .

103 د. خافيير سولانا : التحديث الجديدة أمام حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوروبي ، آراء حول الخليج مركز الخليج للأبحاث ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

104 حسن ناعمة ، أوروبا تحفل بالتوقع على دستورها بينما الوطن العربي مهذ بالخروج من التفرغ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣١٠) ، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ ، السنة السابعة والخمسون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ص ١٠ .

تتحول إلى نجاحات وإنجازات دفاعية أوروبية وكما تطمح أوروبا ذلك إلا إن هذا يستلزم من أوروبا وكما ذكرنا تجاوز التكرار من المراحل والمقبات والسمي لتحقيق ما عجزت عنه في المراحل السابقة .

فتشكل قوة عسكرية أوروبية وقيادتها في السلم والحرب أمر لا يمكن أن يتحقق ببعديه النظري والعملي إلا إذا تم توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ولحد من التفاضلات المعلقة بين سياسات الدول الأعضاء^{١٠٥} . كما يتطلب هذا الهدف ومن وجهة النظر الأوروبية - أي تحقيق سياسة خارجية وأمن ودفاع وقوات عسكرية مستقلة ومتكاملة - أن تقرر دول الاتحاد الأوروبي زيادة في الإنفاق العسكري والاتفاق على توزيع المسؤوليات وبرامج تطوير أجيال جديدة من منظومات أسلحة حديثة مستقبلاً، وإلى جانب ذلك يرى الأوروبيون ضرورة أن يملكوا - وخاصة الذين لا يملكون أحد الآن - مخلاً سياسياً وعسكرياً موحداً في نظرتهم إلى الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات في البيئة الأمنية الجديدة^{١٠٦} . وهذا يحتاج أوروبياً مزيداً من الترابط والتلاحم وتحقيق الوحدة في كافة الميادين والمجالات لاسيما وهي - أي أوروبا - عازمة على تخلص نفسها من التبعية والخضوع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وعازمة على بناء منظومتها الأمنية الخاصة والمستقلة عن المنظومة الأطلسية الأمريكية مستقبلاً^{١٠٧} . وذلك لأن أوروبا وفي بعض الحالات تؤكد للولايات المتحدة الأمريكية إنها لن تتوقف عن أداء دورها الكبير والفعال في المسائل الأمنية إلا إن تلك الاتجاهات ما تزال تحتاج إلى أن تنعكس بممارسات مؤسسية منظممة ولن تميزز باتخاذ خطوات عملية^{١٠٨} . فمن ناحية الخطوات العملية والتطبيقية فإن أوروبا سائرة فيها ولكن بنقصها الدفع وتحمل المسؤولية بشكل أكبر وترك الاعتمادية على المنظومة الأطلسية ، ومن الناحية المؤسسية فإنه إذا كانت أوروبا قد أسست اتحاد غرب أوروبا حتى قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي فالمفروض أن تبرز قواعد وأسس وآليات عمل هذا الاتحاد ليكون الأساس والحافز للاستقلال الدفاعي والعسكري الأوروبي وأن يكون لأغراض دفاعية فعلية وإدارة أزمات وحفظ السلام لا أن يكون لإغراض تكتيلية واحتلالية . أي إن هناك محاولات جادة من أوروبا لاستقلالية سياستها للدفاعية والعسكرية ولكنها لا تكتمل ولا تصل إلى مراحل متقدمة في الاستقلالية لوجود الكثير من العقبات التي تستلزم أوروبا أن تتجاوزها إذا أرادت وصممت . إذن فعلى الدول الأوروبية ومن أجل الوصول إلى هدفها الدفاعي الاستقلالي أن تكون لها الآراء المتوافقة والمشاركة والموحدة التي تعبر عن الاستقلالية وتخدمها، وأن تكون لها الإرادة الحرة للخلاص والسلامية في الدور المستقل والتي تحتاج إلى الجرأة والارتفاع الأوروبي والتخلص من مخاوف عدم القدرة على المضي في السلسلة الاستقلالية من خلال النظر والمراجعة لماضيها الاقتصادي المنهك والذي تحول إلى قدرة اقتصادية ضخمة ومستقلة يقابل ذلك صلباً عليها أن تطوير هيكلها وآلياتها ونظم عملها ومعداتنا وعملياتها عليها أن تزعج بنفسها وتحمل المسؤولية في إدارة الأزمات بتجاه تحقيق وحفظ الأمن والسلام وليس العدوان من خلال الثغرات الدفاعية والعسكرية الأوروبية المستقلة المطورة والقدرة على التصرك بحرية واستقلالية وثقة، أي استثمار تلك السياسة للدفاعية والعسكرية في إطار تحقيق السلام والأمن الدولي في مناطق العالم المختلفة والحفاظ عليه أي تحويل مسار سياستها للدفاعية وقوتها العسكرية باتجاه حفظ الأمن والسلام الدولي وليس العدوان والتدخل.

^{١٠٥} هيثم الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

^{١٠٦} د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

^{١٠٧} عصام عز الدين ، مصدر سبق ذكره .

^{١٠٨} بل دوناي - وزيراً لسلواتشكوفسكي ، الأمن الأوروبي - لطيفي والمؤسسات ، المكتب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

الخلاصة:

لم تكن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية غائبة عن أذهان القادة والسياسيين الأوروبيين بل كانت حاضرة في خططهم لحماية أمنهم والدليل في ذلك تأسيس اتحاد غرب أوروبا قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي ، إلا إنها وجدت في حلف شمال الأطلسي بعد ذلك المنظمة الدفاعية والعسكرية التي تتكأ عليها فتحصنها أمنياً ودفاعياً وعسكرياً ولا يكون لها الدور الأول والأساس فيه فبذلك ستكون في المركز الثاني وستتخلص من المسؤولية الدفاعية والعسكرية الرئيسية وتكون في مأمن من الأخطار والتحديات الخارجية للمواجهة لها، إذ إن القارة الأوروبية عاشت فترات وظروف وحروب وخرافات أثبتتها وأنهكت قواها فتريد أن تبقى على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الأطلسية بشكل تحافظ فيه على مكانتها التي هي فيها والإنجازات التي حققتها وعدم خسارة ذلك في مشروع غير مضمون النتائج بالنسبة لها وكما ترى هي وذلك لإدراكها لحجم قوتها مقابل القوة الأطلسية وتوزيع الأدوار في إطارها. ولكن ذلك لا يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يملك سياسة دفاعية وعسكرية أوروبية إذ إنه شرع ببذلها وسار في ذلك للمشروع وحقق خطوات تسمية فيه . بمعنى إن أوروبا تريد وتطمح وكما أنجزت وحققتها وتكملها في عدة مجالات فبئها ترى وتحرك ضرورة استتباع ذلك بالتكامل والتوحيد الدفاعي والعسكري بشكل مستقل ، إلا إنها كانت تضع سلم أولويات تسير عليه خطوة خطوة وبشكل تدريجي فكانت الخطوة الدفاعية والعسكرية في موقع متأخر في سلم الأولويات الأوروبية إذ كانت ترى أهمية ولولوية المجالات الأخرى على المجال الدفاعي المستقل، فكان تكملها الدفاعي والعسكري منقوص ومعتمد وغير متكامل ومحدود أوروبياً مقارنة بالتكامل الاقتصادي، وربما إن الأوروبيين يرون إن التكامل والتوحيد الاقتصادي والسياسي والمالي هو أجدى وأكثر فائدة لهم من التكامل الدفاعي والعسكري وذلك لاعتمادهم على القوة الأطلسية والأمريكية وضمن أمنهم بشكل أكبر ولكي لا يدخلون في مشاكل مع الولايات المتحدة الأمريكية ربما تفقدهم ما جنوه من مكاسب وفوائد لأمنهم وتقصد علاقاتهم معها. ثم عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بالمقابل لا يدعان أوروبا تتحرك بحرية في المجال الدفاعي والعسكري وخارج المنظومة الأطلسية وبشكل مستقل عنها لحد الآن ، فتبقى في إطار التوازن في الأنوار معها. أي إن أوروبا ببجالاتها الدفاعية والعسكرية للنسبية والمحدودة لم تتمكن لحد الآن من الخروج عن طوق المنظومة الأطلسية وتجاوزتها، فإذا ما أرادت المضي في سياستها الدفاعية والعسكرية وإعطائها بعداً استقلالياً فليها بذل المساعي الجادة والفعالية في هذا المجال من خلال التخطيط والتنفيذ والإنفاق إلى جانب الرغبة والإرادة الأوروبية، كما وتحتاج إلى اختبار عملي وفطلي على المحك وبقوة دفاعية أوروبية على السمل المستقل لاختبار قدراتها وكسر طوق الخوف والقلق من الاستقلالية الدفاعية ولكن على شرط أن تكون هذه القوة الدفاعية الأوروبية موظفة في خدمة حفظ الأمن والسلام الدولي ونبذ سياسة التكتل والاحتلال.

الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية

الاستاذ المساعد الدكتور

وائل محمد اسماعيل (*)

المقدمة:

لا يخفى على المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية سمة الإطلاق والتوسع في مفهومها للأمن القومي الأمريكي . إذ يشمل حسب المنهج الأمريكي البرلماني الذي سارت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة . إذ يشمل للمصورة كلها أو للكون كله فالكونية والعالمية هي أبرز معالم الأمن القومي الأمريكي لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ . إذ شكلت تلك الحادثة أو الحدث الإنتقال الاستثنائية فتغيرت أو عدلت الكثير من العقائد والمفاهيم الأمنية التي احتكمت إليها السياسة والإستراتيجية وللفكر في الولايات المتحدة الأمريكية.

بيد أن المتخصص في الدراسات والشؤون الأمريكية يرى أن السلوك الأمريكي في المرحلة الراهنة لم يوشر إلا استمراراً لنهج التوسع الإمبراطوري الذي سارت عليه الولايات المتحدة منذ نشأتها .

هدف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن سؤال مركزي مفاده (هل النزعة الإمبراطورية الأمريكية للتوسع العالمي مردها آني أم أنها سلوك موغل في القدم يعبر عن مصالح وأهداف إستراتيجية بعيدة المدى ونزوع نحو الهيمنة والتفرد في إدارة شؤون العالم.

وعلى ضوء ذلك قسم البحث إلى مبحثين أساسيين أخصص الأول بدراسة (الأسس الفكرية للتوجهات الإمبراطورية التوسعية). بينما عالج الثاني (مراحل التوسع الإمبراطوري).

المبحث الأول

الأسس الفكرية للتوجهات الإمبراطورية التوسعية

يقول رئيس مركز نيكسون للدراسات الإستراتيجية ديمتري سيمس في مجلة (Foreign Affairs) أن أي نظرة حقيقية للسياسة الخارجية وإستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي يجب أن تبدأ بالاعتراف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة إمبريالية بغض النظر عن آراء الأمريكيين أنفسهم . حيث أن معظم دول العالم تراها كذلك . أن بعض الدول تؤيد الولايات المتحدة لهذا السبب تحديداً لأنها ترى أن الإمبراطورية الجديدة يمكن أن توفر لهم الحماية ضد القوى الإقليمية الطموحة . إلا أن هنالك دول أخرى تقارم توجهاتها لأنها تقف حائلاً بوجه تحقيق أهدافها الوطنية . أما الدول الأخرى فأنها تدعن للهيمنة الأمريكية كإحدى حقائق الحياة التي لا يمكن تغييرها والتي يجب القبول بها^١.

(*) كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

^١ Dimitri K. Simes, "America's Imperial Dilemma " Foreign Affairs ,Volume 82 No . 6, November / December 2003,p.91 .

وبالرغم من أن القادة الأمريكيين كانوا دقماً حريصين على إبعاد السياسات والأفعال الأمريكية من تلك التي يمكن أن تترن مع الإمبراطوريات بفعل الصفات السبئية التي تفرزت مع الإمبراطوريات السابقة . إلا أنه يجب القول أن الكثير من الشعوب والدول بدأت تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تتصرف وتمشي وتبدو كواحدة وهم يستجيبون لها وفقاً لذلك^٢ فالطريقة التي تمارس فيها الولايات المتحدة قوتها ونفوذها في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط كانت دائماً توصف من قبل الحركات الشعبية في هذه المناطق بالإمبريالية والاستعمار الجديد neo.c-lem ciaolon . وفي الحقبة فإن الاتهام بالإمبريالية للسياسة الخارجية الأمريكية قد جاء مبكراً من قبل واحد من أشهر الفلاسفة الأمريكيين وهو جون ديوي في مقالة نشرها في سنة 1972 تحت عنوان "الإمبريالية أمر سهل" وكان الفيلسوف ديوي يشعر بالتقلص الموجود بين النوايا الحقيقية والأفعال في السياسة الخارجية الأمريكية ولذلك أكد "على أن الإمبريالية هي نتيجة وليس هدف أو خطة معينة" وأضاف أن السياسات الأمريكية تجاه المكسيك تمتلك كل عناصر الإمبريالية حتى ولو جاء تصرف الحكومة الأمريكية من أجل الحفاظ على حرية الحركة والأمالك الشخصية للأمريكان . لذلك استنتج أن الإمبريالية "يمكن أن تمنع من خلال تنظيم أو كبح الظروف التي تساعد على نشوئها"^٣.

غير أن رسمي السياسة الأمريكية كان لهم رأياً مختلفاً ومنذ بداية الجمهورية. فالتوجهات الإمبريالية كانت هي الدافع الرئيسي وراء التوسيع المستمر لمفهوم الأمن القومي الأمريكي الذي عكسته الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية عبر مختلف مراحل التاريخ الأمريكي كما يشير الكاتب ستانلي كارنوف في كتابه الموثق عن الإمبراطورية الأمريكية حيث بدأ الزحف الإمبراطوري حركته في التسعينات من القرن للتاسع عشر وعندما حلت تسعينات القرن العشرين كان الانتشار الإمبراطوري الأمريكي قد غطى وجه الكرة الأرضية. وكانت الإمبراطوريات الأخرى قد تلاوت الوحدة أثر الأخرى بسبب الحروب ونفاذ الموارد والجهد والإرادة وكما أشار للكاتب محمد حسنين هيكل في مقالته "الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية" تمكنت الإمبراطورية الأمريكية وفي حدود قرن واحد (القرن العشرين) أن تصبح الأقوى، والأكبر، والأعلى، والأطول، والأعرض كله في الوقت نفسه^٤.

ويشير الفيلسوف الأمريكي بول كيتينيدي إلى كون أمريكا كانت قد أصبحت صناعاً اقتصادياً في عام 1861 . وكانت بمكانتها الذين يمثلون 40% فقط من سكان روسيا عام 1860 تضم عدداً من سكان الحضار يزيد على ضعف نظيره الروسي^٥، كما أنه من المعلوم أنه في أواخر القرن للتاسع عشر ساهم المخترعون والراسميون الأمريكيون في حركة الابتكار التكنولوجي التي اجتاحت العالم حينها بشكل أساسي ، لبتداء من تصميم وتصنيع محركات القطارات، وحتى تصنيع أدوات الاتصال المختلفة كالتليفون ، والراديو وتليجراف ، وانعكس ذلك على للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية بطبيعة الحال ، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تملك 4 سفن حربية فقط عام 1898، أصبحت تملك 20 سفينة حربية مع

^٢ Ibid , P.93 See Chalmers Johnson , The Sorrows Of Empire : Militarism, Secrecy , and the End of the Republic (Published by Metropolitan Book : 2003-2004 Henry Holt and Company) .

^٣ Louay M. Safi , Us Foreign Policy and National Security , a paper presened at " Islam , 9/ 11 , and National Security " Conference , American Council For the studt of Islamic societies (ACSI) William & Mary , Washington DC, March 4,2002, p . 2 . In :

[http : / home . att . net / louaysafi / articles / 2002 / security . htm]

^٤ محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية، السفير (لبنان)، ١ مارس ٢٠٠٢، ص١.

طول عام 1909*. بحارة أخرى كانت الولايات المتحدة تمتلك المقومات التي توأمتها لتتخذ منصب "قوة كبرى" منذ منتصف القرن التاسع عشر*.

ويمكن القول هنا أن بزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يستند على أسس مادية فحسب ، سواء الاقتصادية منها أم العسكرية ، ولكنه استند أيضاً على قاعدة أيديولوجية صاغها العديد من أعضاء للنخبة الأمريكية الذين كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية يتعين عليها أن تنتشر قيم الحرية والسلام ولتتقدم في العالم أجمع ، وأن الحالة الأمريكية تعد حالة "استثنائية" فما عرف بالاستثنائية الأمريكية American Exceptionalism ، ولأن المصير المحتمي أو الـ Manifest Destiny للشعب الأمريكي هو أن يتوسع في أنحاء الأرض لنشر تجربة الحرية والديمقراطية الليبرالية التي منحها الرب له* ، وهو المفهوم الذي صاغه الصحفي الأمريكي الشهير جون أوسوليفان عام 1845 ، والذي ألهام حركة سياسية فيما بعد أعطاهها ذات الاسم ، كما اقترنت تلك المبادئ بالنظريات العلمية أو شبه العلمية التي برزت آنذاك وصاغها شارلز داروين عن "الانتخاب الطبيعي" لا سيما بعد أن ظهرت النظرية الداروينية الاجتماعية Social Darwinism في أواخر القرن للتاسع عشر والتي تبناها العديد من المفكرين الأمريكيين ، كالص جوزيا سترونج ، لتبرير ما أسماه بـ "السمو الأخلاقي" أو الـ Moral Superiority للشعب الأمريكي^٦.

وامتداداً لتلك الرؤية الإمبريالية يروج مفنظرو الإمبراطورية الأمريكية المعاصرة لفكرة الحدود المتحركة لفريدريك جاكسون تيرنر الذي يقوم > أن تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية هو تأريخ للحدود المتحركة على الدوام ودون تردد < فعلى سبيل المثال يحدد عالم السياسة الأمريكي وليس حدود الولايات المتحدة بالكلمات التالية : هذه الحدود موجودة في كل مكان وفي أي مكان يمكن الوصول إليه ، أن أميركا تصارع على مجمل الكرة الأرضية ، في هذا السياق نظرت الولايات المتحدة لمعاهدة بالطا التي حددت مناطق النفوذ بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق كقبة أمام فرض هيمنتها العالمية والكونية ، ففي مذكراته أشار السناتور فاندربيرغ الصديق القريب من الرئيس فرانكلن روزفلت إلى أن الرئيس الأمريكي روزفلت صرح له أن مهمتها الرئيسية في المستقبل تكمن في إلغاء معاهدة بالطا ، ولعل ذلك كان من الضروري تحويل منظمة الأمم المتحدة إلى أداة للسياسة الخارجية الأمريكية ، وعن الأهمية الجيومياسية للحدود المتحركة يلاحظ الجنرال هاوس هوفر أن كتب فريدريك تيرنر " أهمية الحدود في التأريخ الأمريكي " له مكانة خاصة في التأريخ الأمريكي خاصة وأنه كتب في الوقت نفسه تقريباً الذي كتبت فيه أعمال بروكس أمز والأميرال ماهان ، فقد اعد هؤلاء المنظرون السياسيون الأسس الفكرية لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي ولحدوده الأخذة بالتوسع والموقع الراهن للولايات المتحدة كقوة عالمية ، كما أنهم رويوا رجال السياسة الأمريكيان البارزين الذين وضعوا الولايات المتحدة على طريق فرض هيمنتها وزعامتها في العالم ، ويقول وليامز : أن النظريات الجيومياسية التقديمة لفريدريك تيرنر وماهان وبروكس أمز في نهاية القرن للتاسع عشر ولدت مرة أخرى في أشكال جديدة تتكيف مع الظروف التاريخية المعاصرة وليس من قبيل الصدفة أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991 م قامت الولايات المتحدة باستخدام يوغسلافيا كميدان تجارب لفرض نظامها العالمي الجديد ومذهب الحدود المتحركة الذي لا يعترف بأية معاهدات دولية

* See paul M. Kennedy , Rise & Fall of the Great powers : Econmic Change & Military Conflict from 1500 to 2000 (Random House Inc / January 1989) .

^٦ ويسمى ضيف الله ، " الإمبراطورية الأمريكية : تأريخ قيم وريث متحدة "

ومن حيث الجوهر يمكن القول أن تفكيك واحتلال يوغسلافيا يعد تصويراً واضحاً للديناميكية للتصفية "الفكرة الحدودية" في السياسة الأمريكية^٧.

في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية وفي أثناء هذه الحرب احتل عالم السياسة نيقولاس سبيكمان مرتبة الأيدولوجي الرئيسي للنخبة العسكرية في الولايات المتحدة ، تلك المرتبة التي احتلها الأميرال ماهان في السابق وعرض سبيكمان المبادئ الأساسية للجيوستراتيجية الأمريكية في كتابه "الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية" في 1942م و"جغرافية نظام السلمي" في 1944م وتطوّر أفكاره الأساسية مع تطور الأفكار الرئيسية التي تشكلت في فجر التوسع الأمريكي الإمبريالي: حتمية التوسع الجغرافي ونظرية الداروينية الاجتماعي للصراع الأبدى للجميع ضد الجميع في العلاقات الدولية وعادة القوة والقناعة بأن الأقوى يحق له دائماً إخضاع الأضعف^٨، وفي سعيه لتوطيد الحدودية الأمريكية يقول سبيكمان: "إن شكل الأرض نفسه يلغي الأخلاق ويصلي المبرر لتكديس الضغائن من قبل من لديه القوة، وفي كتابه الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية الذي ترك تأثيراً كبيراً على فرانكين روزفلت وترومان يقول: أن كل أشكال العنف بما فيها الحروب للمدمرة لمصلحة في المجتمع الدولي، وهذا يعني أن الصراع على القوة والذي يمثل الصراع من أجل البقاء وتحصين موقع القوة، هو الهدف الرئيسي للسياسة الداخلية والخارجية للدول، وبالقوة فقط يمكن بلوغ أهداف السياسة الخارجية، القوة تحمي القدرة على البقاء والقدرة على فرض إرادتك على الآخرين وإسلاء الشروط على من لا يملك القوة، وإمكانية الحصول على تنازلات ممن لديه قوة أقل.

وإبلافا من النظريات المبكرة للقدرة المحتوم للولايات المتحدة التي نظرت إلى التوسع الأمريكي كإرادة إلهية لا يمكن إلا الإدعان لها، أكد سبيكمان على أن سياسة القوة ، أي سياسة العدوان الأمريكية تمثل ضرورة طبيعية مستقلة عن إرادة البشر وطرح سبيكمان مفهوم لضمحال وتلاشي السيادة الوطنية حيث اقترح أن لا يأخذ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مبدءاً تقرير المصير بل على العكس رأى ضرورة توحيد دول العالم في بضع تكتلات كبيرة وأعلن أن الدول الصغيرة والتي ضم إليها فرنسا وإيطاليا أصبحت لكل قدرة على الحياة مقارنة بالمعاق وطالب بتصفيتها ، هذه المحادثات اتفق معها الرئيس فرانكين روزفلت الذي اعتبر أنه لا يوجد لدى فرنسا أي مستقبل سياسي ، لقد تركت أفكار سبيكمان أثراً كبيراً على فرانكين روزفلت مثلما تركت أفكار الأميرال ماهان تأثيرها على الرئيس تيودور روزفلت في السابق^٩.

في عام 1900م وفي كتاب تحت عنوان "الزعامة الاقتصادية لأمريكا" روج للمؤرخ بروكس أندز للمنصرية الأمريكية بدعوته لتحويل المحيط الهادي إلى بحر أمريكي داخلي ، وقامت مجموعة من المؤرخين تحت إشرافه بالتطوير لمبدأ استثنائية النظام السياسي الأمريكي ومبدأ الاختيار الإلهي لهذا النظام ، وأعلنوا حق ومسؤولية الولايات المتحدة في فرض نظامها السياسي في جميع أنحاء العالم ، وإيماناً بفكرة لشعب المختار وسلطته الجمعية على العالم ، شرعت هذه المجموعة من المؤرخين في أعداد للفروض الإيديولوجية للزعامة التوسعية الأمريكية العالمية المقبلة ، ففي محاضراته للقدرة المحتوم للمرق الأجلوسكسوني عبر المؤرخ جون فيمكي عن ثقته في اقتراب ذلك اليوم ، الذي سوف ينتشر فيه فيه النظام الأمريكي "من القطب إلى القطب" وفي كلا القسمين من الكرة الأرضية وتنفرض فيه هيمنة وزعامة للولايات

^٧ نيقولا كريتر ، الجذور القوية للهيمنة الأمريكية ، ترجمة فاروق سعد الدين ، صحيفة البيان (الإمارات المتحدة) الملحق الأسبوعي ، العدد (١٥٢) ، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص٦.

^٨ المصدر نفسه ص٧.

^٩ المصدر نفسه ص١٤٧.

للمتحدة" وفي كتابه علم السياسة والقانون الدستوري الصادر عام 1890م أشار جون بارجيس إلى أن التنظيم السياسي للنول يحدده الطابع العرقي للسكان وأن الانجلوسكسون هم العرق المسيحي الأرقى ، ولذلك رأى أن أمام الولايات المتحدة رسالة تكمن في نشر نظمها في كل إحياء العالم ورأى هودزون مكسيم أن التوسع هو قانون الطبيعة ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحياة إذا لم تخضع لهذا القانون وقال : "أن قوانين الطبيعة التي كشف عنها دارون تجعل النزعة للتوسعية إل/ريكية المصدر البيولوجي للولايات المتحدة حيث أن الدولة مثلها مثل الكائن البيولوجي ، وفي صراعه من أجل البقاء أما أن ينتصر ولما أن يموت هذا الكائن ونتيجة للتفوق العرقي فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيكتب لها النصر"¹⁰ ، على نفس المنوال أكد جيمس سترونج أن "إرادة الله تكمن في أمركة العالم " ، وفي كتابه مستقبل بلندا المحتمل ، الصادر في عام 1885م ، أشار سترونج إلى أن العالم دخل في مرحلة جديدة من التطور التاريخي - مرحلة الصراع العرقي العذائي وأن العرق الانجلوسكسوني الذي يمتلك طاقة فريدة من أجل فرض مؤسساته السياسية ، يتحرك في كل مكان من الأرض وسوف يتقدم إلى المكسيك ووسط وجنوب أمريكا وإلى الجزر في المحيط ويبد ذلك إلى أفريقيا وهكذا دوليك"¹¹.

أن الجيوسياسية الأمريكية في السنوات الأولى بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية استندت في تطورها لفرض الهيمنة الأمريكية العالمية إلى الخصائص الأسطورية والخرافية وإلى ما يسمى بالرسالة الحضارية للانجلوسكسون عامة وللأمريكان خاصة ، وفي محاولة لتعطيل وإثبات التفوق المزعوم على للشعوب الأخرى ، أستند الباحثون الأمريكيون إلى الظروف الطبيعية "الفريدة" والمحيط الجغرافي للولايات المتحدة ، والتي في رأيهم تعد ملائمة لتحويل الأمريكان إلى شعب الله المختار ، ويحتبر كتاب عالم الاجتماع والجغرافي الأمريكي المعروف صموئيل هنتجتون "القوى الرئيسية المحركة للحضارة" ، الذي صدر بعد الحرب العالمية الثانية ، من الأمثلة الساطعة على تشابك وأمتزاج للعنصرية بالجيوبوليتكا ، ففي هذا الكتاب قام هنتجتون بمهمة لتعطيل وإثبات "الرسالة الحضارية للانجلوسكسون عامة وللأمريكان خاصة" ولتحقيق هذا الهدف أعتمد على الجغرافية الطبيعية والنظريات الداروينية الاجتماعية المختلفة ، وفي إطار الحديث عن "القدرة المقارنة للأمم على الحياة" نظر هنتجتون إلى الولايات المتحدة وإنجلترا كأكثر قدرة على الحياة في العالم ، لقد أكد هنتجتون في العديد من أعماله على أن الأمريكان هم العرق البشري الأرقى بيولوجياً ، وبصفاته مذهلة برر واحدة من أسود صفحات تاريخ الولايات المتحدة - إهانة للهنود الحمر"¹².

المبحث الثاني

مراحل للتوسع الإمبراطوري .

يشير المؤرخ زيمرمان إلى أن المنظومة الفكرية التي أشرنا إليها في أعلاه والتي تبلورت عبر مختلف مراحل التاريخ الأمريكي كان لها عظيم الأثر على السياسات للتوسعية التي تبناها العديد من الرؤساء الأمريكيين، وبذا ووفقاً لهذا المنظور يمكن القول أن للتأريخ الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى الآن ما هو إلا سلسلة من الحركات التوسعية التي استهدفت تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا والمتمثلة في ثلثية الثروة والقيم / الدين والقوة كما يسميها الباحث المصري سمير مرقس"¹³.

¹⁰ المصدر نفسه ص ١٣.

¹¹ المصدر نفسه ص ١٤.

¹² المصدر نفسه.

¹³ ياسمين ضيف الله ، الإمبراطورية الأمريكية : تأريخ قديم ورؤى متجددة، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

تد بدأت الولايات المتحدة وغور انتهاء الحرب الأهلية بالتطلع إلى كل من آسيا وأوروبا باحثة عن موارد الثروة والضي ، ولأن الولايات المتحدة لم تجهز بعد لأوروبا التي كانت قوية حينذاك فلن الخطط الحربية الأمريكية كانت تتركز باتجاه آسيا عبر الباسيفيكي ، وكانت واحدة من أولى الدعوات إلى الحرب والتمتع الإمبراطوري ، هي تلك التي لطلها مجموعة من ضباط البحرية بزعمة الأميرال ستيفن لويس ، في عام 1890 ، والتي نادت بضرورة أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة حرب "لأن الحرب تجربة ليس لها نظير في تمكين وحدة الشعوب ، وكشف صلاية معدنها وتنشيط همها وتفتح عقولها وداعها إلى حسن أستغلال مواردها المادية والمعنوية" وقد بلغ الأمر ببعض المنادين بضرورة التوسع إلى قيامهم بأخذ زمام الأمور على عقدهم باختلاف القوس وتلفيقهم ومنهم قنصل أمريكا في جزر هاواي الذي شجع مجموعة من زراع القصب وعددا من أصحاب الأموال وطلقة من سماسة الكنيسة للقيام بانقلاب على ملكة الجزر ، وبالفعل جرى ترتيب الانقلاب لثناء وجود السفينة الحربية الأمريكية الزائرة بوسطن ، وقد كتب القنصل برفقة إلى واشنطن يقول فيها "أن واجبات الشرف تحتم علينا أن نحمل هذه الجزر ملكاً خالصاً للولايات المتحدة وإذا لم نفعل ذلك فإن الحكومة البريطانية سوف تقبله باعتبار أن الكابتن الانكليزي كوك هو أول من وصل إلى هذه الجزر واكتشفها" ، ولجد من المعيد أن نذكر هنا ما كتبه المفكر والمؤرخ جورج كينان بعد ستين سنة تعليقاً على برفقة القنصل حينما قال "أنه منذ ذلك اليوم أصبحت تعبيرات مثل واجب الشرف ، ومهمة مقمنة ، وحتمية ضرورية تعبيرات شائعة تفصل وتطرز كساء لمطالب القوة الأمريكية"¹⁴.

وفي عام 1898 جاء الدور على القلبيين ففكمت قطع من الأسطول الأمريكي إلى خليج كوريجيور لاحتلالها بداعي إنقاذها من أزمة داخلية ، وقد كشفت عملية احتلال القلبيين إحدى أهم السمات التي أتصف بها الزحف الإمبراطوري الأمريكي إلا وهي العنف والقتل المتعمد والذي ظل ملازماً له حتى الوقت الحاضر ، ففي التقرير الذي أعده أحد أعضاء الكونغرس بعد زيارة قام بها إلى القلبيين أشار إلى ما نصه أن للقوات الأمريكية اكتسحت كل أرض ظهرت عليها مقاومة ولم تترك هناك فليبيياً واحداً إلا وقتلته ، وكذلك لم يد في هذا البلد رافضون للوجود الأمريكي لأنه لم يبق منهم أحد ، أن الجنود الأمريكيين قتلوا كل رجل وامرأة وكل طفل وكل سجين أو أسير وكل مشتبه به ابتداء من من العاشرة واعتقادهم أن القلبيين ليس أفضل من كلبه وخصوصاً أن الأوامر الصادرة إليهم من قائدهم للجنرال فرانكلين قالت لا أريد أسرى ولا أريد سجلات مكتوبة"¹⁵.

في بداية القرن العشرين ظهرت تيارات فاعلة في الولايات المتحدة تتأمل وتدور أحوال الإمبراطوريات الأوربية المتصارعة وتفكر فعلاً في أرثها ، وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة المثيرة من أوائل القرن العشرين وقيل للحرب العالمية الأولى أنه وبعد زوال إمبراطورية أسبانيا والبرتغال فلن أمامها عدد من الإمبراطوريات القوية (بريطانيا وفرنسا) والإمبراطوريات للقلقة (الروسية والبنمساوية والخالقة الإسلامية) ، لذلك ما أن قامت الحرب العالمية الأولى كان أنصار المشروع الإمبراطوري الأمريكي وأولهم الرئيس وودرو ويلسون يتطلعون إلى المشاركة الفعلية في الحرب رغم ما صرح به الرئيس عندما قال ما نصه ، أن الولايات المتحدة محايدة في هذه الحرب"¹⁶ ، ولم يكن ذلك صحيحاً لأن الولايات المتحدة كانت شريكاً في تلك الحرب من أول يوم لأن مصالحها الإستراتيجية تقتضي منع

¹⁴ هيكال، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

¹⁶ المصدر نفسه.

¹⁸ المصدر نفسه، ص ٥.

انتصار ألمانيا على بريطانيا وفرنسا لأن مثل هذا الانتصار يوضع على الساحة الدولية إمبراطورية جديدة قادرة على التصدي للمخططات الامبريالية الأمريكية ، وتظهر الوثائق الأمريكية (ومنها أوراق السرنيس ويلسون) أن الولايات راودها عند دخول الحرب أن تتكبد للوصاية على بعض بلدان الشرق الأدنى ومنها فلسطين إلا أن ذلك الحلم لم يتحقق حينذاك ، لقد قررت السياسة الأمريكية حينذاك أن النتائج ولو أنها غير وافية بمطالبها الإمبراطورية للمستقبلية ، هي أقصى ما تسمح به تلك اللحظة الدولية وأن عليه انتظار فرصة أخرى مقبلة خصوصاً أن ما بقي أمامها من الإمبراطوريات (بريطانيا وفرنسا) محكوم عليها بالزوال ورغم انتصارها في الحرب العالمية الأولى ، لقد قررت الولايات المتحدة أن تترك أوروبا وعصبة الأمم التي تشكلت أثر الحرب والعودة مرة أخرى إلى سياسة العزلة الأمريكية ، وقد طلق الرئيس ويلسون بملاحظة مؤداها ، أنى الإمبراطوريات المعجزة لا تريد أن تذهب إلى نهائيتها بهدوء مثل الأكبال المرفقة بالسنين الطوال^{١٧}.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة للفرصة سانحة لأن تغلق صفحة الإمبراطوريات القديمة وتفتح صفحة الإمبراطورية الأمريكية ، لأنها الأغنى والأقوى والأكثر تقدماً ، ولأنها تعتبر نفسها وحدها القادرة على فرض السلام والأمن في العالم ، وكلت الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق ذلك هي مماثلة لتلك التي أقيمتها أثناء الحرب العالمية الأولى ومؤداها الحيولة دون انتصار ألمانيا وإيطاليا لأن الإمبراطوريات الجديدة تكون أكثر عنفواناً من تلك القديمة وبالتالي فإن هتلر وموسليني يجب أن لا ينتصرا ، غير أن الاختلاف هذه المرة يجب أن يكون جديراً في النتائج التي ستؤدي إليها الحرب ، فقد رأى الرئيس فرانكلين روزفلت أن بريطانيا وفرنسا لا بد أن يخرجوا من الحرب منتصرين إلا أنهما غير قادرين على الاحتفاظ بإمبراطورياتها المثلثة في آسيا وأفريقيا ، فما حدث بعد الحرب العالمية الأولى يجب أن لا يتكرر وإلا فإن الولايات المتحدة لن تتمكن من فرض رؤيتها وتصوراتها على مصير العالم وشعوبه ، وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية التي أنهكت قوى جميع الأطراف المتحاربة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت أقوى من السابق بكثير إلا ووجد الرئيس روزفلت أن الفرصة سانحة لأن تؤول أملاك فرنسا وبريطانيا في عموم آسيا وأفريقيا إلى أمريكا ، وبالرغم من العناد والمقاومة والمطالبة البريطانية التي عبر عنها رئيس الوزراء البريطاني تشرشل إزاء التوجهات الأمريكية كان يعرف أن هذه المعركة لا يمكن حسمها بصراع مكشوف وهي لا تحتاج إلى عنف المواجهة لأن حقائق القوة هي الحكم الأول والأخير في بقاء الإمبراطوريات أو زوالها^{١٨}.

عندما تهاوت الإمبراطورية البريطانية ، كانت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي تملأ ساحة الصراع العالمي وكانت الإمبراطورية الأمريكية تديرها من ناحيتها بإصرار ملرس كل أساليب الحرب النفسية والاقتصادية والسياسية ، لقد قامت الولايات المتحدة بتطويق الاتحاد السوفيتي بسلسلة من الحلفاء العسكرية وأولها حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا (لمواجهة الصين حليف السوفيت وقتها) وحلف بغداد الذي تعثر بعد حرب السويس سنة 1956 ، وعندما انتهت الحرب الباردة كانت الإمبراطورية السوفيتية تلقت نفسها الأخيرة وكانت أملاكها تنتقل كلياً إلى الإمبراطورية الأمريكية ، وكانت نتيجة كل ذلك ، كما أشار هنري كيسنجر في عام 2001 في كتابه (هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية) ، أن الولايات المتحدة تمكنت بنهاية للقرن الماضي من تحقيق هيمنة لم تتمتع بها أي من

^{١٧} المصدر نفسه، ص ٨.

^{١٨} المصدر نفسه، ص ١٥.

الإمبراطوريات العظيمة في الماضي¹⁹، وتشير الباحثة في جامعة القاهرة ياسمين ضيف الله²⁰ إلى أنه يمكن النظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة التي تقوم على تعزيز مكانة الولايات المتحدة للعالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العلم والحفاظ على بقاء أمريكا القلب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، والإنقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها لها السيطرة وتعمل على تحديد القدرات العسكرية للدول لتكريس الأخرى في العالم، يمكن النظر إلى هذه السياسة باعتبارها تمثل استمراراً لا انقطاعاً لسياسة الولايات المتحدة تاريخياً ومنذ نشأتها، ليس فقط منذ انهيار القلب المناوئ لها في عام 1990، ولا حتى منذ بزوغها كقوة عظمى في أعقاب الحرب الثنائية، بل منذ القرن التاسع عشر عندما قامت الولايات المتحدة بغزو واحتلال كل من كوبا وپورتوريكو والفلبين وهاواي وجوام لبأن الحرب الأمريكية - الإسبانية التي استمرت بين عامي 1898 و 1903.

وفقاً للرواية التاريخية الواردة في أعلاه يمكن تلخيص مراحل التوسع الإمبراطوري استناداً إلى الباحث والمؤرخ الأمريكي زيرمان بمسلسلة من أربع حلقات متعاقبة وكالآتي:

١. الأولى: تتمثل في (التوسع القاري) أي التوسع داخل القارة الأمريكية من شرق للقارة المطل على المحيط الأطلنطي إلى غربها المطل على المحيط الهادي، ومن جنوبها المطل على البحر الكاريبي إلى شمالها المقارب لمحيط للقلب الشمالي، والذي مثل تراكب رأس المال التجاري المحرك المادي له، ومثلت مبادئ (التقنية) Fatalism، وللمصير المحتوم Manifest Destiny أسلمه الأيلوجي.

٢. أما التوسع الثاني فهو ذلك الذي تمثل في الحرب الأمريكية - الإسبانية والتي كانت بمثابة التوسع الإقليمي للولايات المتحدة باتجاه الجنوب، المتمثل في كل من كوبا وپورتوريكو وجوام والفلبين، وهي المستعمرات التي أجهزت أسبانيا على التراجع منها لبأن حربها مع الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الحين انطلقت الحرب للعالمية الأولى، أمدت النفوذ الأمريكي ليشمل بلاد أمريكا الوسطى واللاتينية، أو ما يسمى بمنطقة (النساء الخلفي) للولايات المتحدة، وكانت عملية التوسع في خلال هذه الفترة مدفوعة بالتراكب الرأسمالي الكبير في أمريكا والذي ساهمت صعوبة التوسع القاري في تحقيقه بشكل كبير.

٣. أما المرحلة التوسعية الثالثة: فهي تلك الممتدة في الفترة ما بين 1946 و 1991، والتي تمثلت في حالة للتناقص بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، والذي أنتج توسعاً أمريكياً تمثل في محاولة السيطرة على أوروبا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها (بموجب خطة مارشال) ثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تولد عسكري أمريكي في القارة الأوروبية، وإتباع الأخيرة لسياسة الردع والأحتواء في إطار تلك العلاقات للتفسيحة التي سادت بين الطرفين، كما أتمسم توسع الولايات المتحدة نحو الجنوب بإشتاتها لأحلاف عسكرية مع كل من أستراليا ونيوزيلاندا، واليابان، والجمهورية الكورية والفلبين، ودخلها في صراع مع الإتحاد السوفيتي في مناطق النفوذ المتنازع عليها بين للطرفين في أفريقيا والشرق الأوسط.

¹⁹ Henry Kissenger , Does America Need a Foreign Policy ? (New york : simon & shuster , 2001,p.68.

²⁰ ياسمين ضيف الله ، الإمبراطورية الأمريكية : تاريخ قديم ورؤى متجددة، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

٤. أما المرحلة للتوسعية الرابعة فهي تلك التي نشبت بعد انقضاء الحرب الباردة ، وهي المرحلة التي وصل فيها الاقتصاد الأمريكي إلى نروة ازدهارها ، واستخدمت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي والعسكري والتقني لتكريس موقعها كقوة عظمى على الساحة الدولية ، قطن للصعيد العسكري تمتلك الولايات المتحدة خمس قواعد عسكرية مركزية موزعة على أنحاء العالم ينتشر بها ما يربو على مليون جندي أمريكي ، أما على الصعيد الاقتصادي فبالى جانب كون الدخل القومي الأمريكي هو الأعلى على المستوى الدولي ، فإن بعض التحليلات تذهب إلى أن التفاعلات الاقتصادية الدولية ، والمحكومة بمنطق العولمة القائم على الاعتماد المتبادل وحرية تنقل رؤوس الأموال والاستثمار ، هي تفاعلات قائمة على مصالح قطاع الأعمال الأمريكي بشكل رئيسي^{٢١}.

وهكذا فإن الأصوات الأمريكية التي نادى بتأسيس (إمبراطورية أمريكية) وبحلول قرن أمريكي جديد تمثل امتداداً طبيعياً للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها ، وليس تحولاً فيه البتة ، إلا أن نتائج هذه المرحلة لن يتم حسمها إلا بعد أن تصمم نتيجة الحرب الأمريكية ضد (الإرهاب) ، وتطبيقاً على المشروع الإمبراطوري الأمريكي علق الكاتب محمد حسنين هيكل قائل (أن أي مشروع إمبراطوري يطرح نفسه على الأزمنة الحديثة ، يتعين عليه أن يتقدم إلى مقصده على مراحل واحدة بعد الأخرى ، وعليه فإن المشروع الإمبراطوري الأمريكي طرح نفسه على زمانه خلال مراحل لكل واحدة لبوسها) وقد حدد هيكل هذه المراحل بالآتي :

- أ. في مرحلة أولى كان الأسلوب هو (الغواية) (نموذج الحياة الأمريكية وحرية كل فرد في السعي وراء الفرصة والسعادة) .
- ب. في مرحلة ثانية كان الاستعداد لمشاركة العالم مقاليد (كما حدث في الحرب العالمية الأولى حين جاءت الجيوش الأمريكية من وراء البحار طرفاً في معركة الإمبراطوريات المجوزة أو الطامعة).
- ج. وفي مرحلة ثالثة كان الطرح الأمريكي استجابة لنداء (المبدأ) (كما حدث في حالة النقاط الأربعة عشر التي أعلنه فرانكلين وودرو ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى حقاً لكل شعوب الأرض نفس تقرير مصيرها).
- د. وفي مرحلة رابعة كان الأسلوب بلوغ هو تحمل العبء الأكبر من ضريبة الحرية (في الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية والنازية).
- هـ. في مرحلة خامسة كان الأسلوب بلوغ مرحلة قيادة العالم في المواجهة ضد الشيوعية، وكانت أمريكا فيها وسيلتان: المساعدات الاقتصادية من ناحية، وأعمال المخابرات الخفية من ناحية أخرى وأخيراً للمرحلة السادسة، ولم يعد للمشروع الأمريكي أن يتخفى أو يدلي بأن (تفوق القوة) وتفرده أدى إلى اعتبار الملاح أداة للمشروع تسبق غيرها من الأدوات وتقدمها دون تردد! (انظر الفصل الثاني والثلاث)^{٢٢}.

^{٢١} المصدر نفسه، ص ٤.

^{٢٢} محمد حسنين هيكل ، جيوش تبحث عن خطأ، ص ٢.

أن نظرة فاحصة إلى السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن الماضي، تكشف لنا كيف تحولت تدريجياً مبادئ وأسس تلك السياسة من الإيمان بقم الحرية والحكم الذاتي وحقوق الإنسان إلى قيم أخرى تكون فيها حرية الآخرين وحقوقهم خاضعة بالكامل للمصالح القومية الأمريكية الجيوبولوتيكية والاقتصادية (مصالح الإمبراطورية الأمريكية)، فقد أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان في عام 1945 ثلثاً عشر نقطة أسماها (المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية) وقد أكد ترومان في جميع هذه المبادئ على إلتزام أمريكا بالحرية وحقوق الآخرين بحكم أنفسهم غير أنه شدد في النقطة الأولى على أن الولايات المتحدة لم وإن تسعى إلى التوسع الجغرافي لتحقيق المكاسب الذاتية، ليس لدينا أي خطط للاعتداء على أي دولة أخرى صغيرة أو كبيرة وليس لدينا أي حاجة لأن نصطلم مع الأهداف السلمية لأي دولة أخرى، هكذا تحدث ترومان وبالرغم من التشدد المستمر من قبل القادة الأمريكيين بهذه المبادئ إلا أن الحقيقة المرة هي أن الولايات المتحدة لا ينظر إليها في مختلف أرجاء العالم كراعية للحرية والديمقراطية وإنما كداعية للأنظمة الديكتاتورية والعسكرية تشمولية وخاصة في الشرق الأوسط²³.

فقد كانت المخابرات المركزية الأمريكية هي المهندس الذي خطط ونفذ الانقلاب على حكومة محمد مصدق المنتخبة من قبل الشعب لإعادة نظام الشاه إلى سدة الحكم في عام 1945، وبالرغم من علم الإدارة الأمريكية بوحشية هذا النظام فقد استمر للشاه بالحصول على الدعم من قبل الرؤساء الأمريكيين وأخزمهم جيمي كارتر الذي كالم المديح والتقدير للشاه قبل الإطاحة به بفترة قصيرة لما في العراق فيعد أن تم إخراج القوات العراقية من الكويت في عاصفة الصحراء وبعد أن تم تدمير البنى التحتية الأساسية للعراق فرضت قوات التحالف حصاراً اقتصادياً شاملاً عليه ولمدة عشرة سنوات كانت شعوب الشرق الأوسط ونشطاء حقوق الإنسان والعاملين في الجانب الإنساني يرهقون عن كتب وبفرع شديد كيف مات مئات الآلاف من العراقيين جراء سوء التغذية والجود والمرض، لذلك ينظر العراقيين والإيرانيين والكثير من أبناء الشعوب العربية والإسلامية إلى الولايات المتحدة كقوة عسكرية متطورة تكنولوجياً ليس لديها أي التزامات أخلاقية، أن ما يهمها هي مصالحها الإستراتيجية فقط من جهة أخرى كان للعرب والمسلمون في مختلف أنحاء الأرض يرايون إسرائيل وهي تتوسع باستمرار على حساب الدول العربية فقد سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل لا بل وقمت لها الدعم والإسناد العسكري والاقتصادي والمعنوي لأن تحتل الضفة الغربية وغزة ومرقعات الجولان وجنوب لبنان، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة المتتالية وانتهاكها للقانون الدولي، لقد أدى ذلك إلى إثارة مشاعر العداة لدى الكثيرين من العرب والمسلمين ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحقيقة فإن للشرق الأوسط يعتبر مثلاً نموذجياً للنتائج السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية المعبرة عن المصالح الإمبراطورية الجديدة، فالسياسة الخارجية الأمريكية، كما تدعو لها مؤسسة للتراث HERITAGE ذات النفوذ القوي على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكما جرى تطبيقها منذ منتصف القرن الماضي أو حتى قبله، مبنية على ثلاث أسس وهي:

١. أن على الولايات المتحدة توسيع الحرية والديمقراطية في بقية مناطق العالم لأن تلك هي الأرضية الأخلاقية الوحيدة التي يمكن من خلالها تبرير استخدام القوة العسكرية من قبلنا.
٢. أن همومنا الأخلاقية بشأن الحرية والديمقراطية يجب أن تختصر إزاء الاهتمام بالمصالح القومية الأمريكية الاقتصادية والجيوبولوتيكية .

²³ Harry Truman , " Fundamentals of American Foreign policy (1945) " , in Michael B. Levy , political Thought in America (Homewood , Illinois : Dorsey press , 1982) , p.428.

٣. من أجل خلق التناغم بين المبدئين (٢) يجب على الولايات المتحدة أن تعمل وفق مبدأ المشاركة الانتقائية SELECTIVE ENGAGEMENT والتي سيتم من خلالها إخضاع هومونا الأخلاقية لمصالحنا الاقتصادية^{٢٤}.

أن مبادئ السياسة الخارجية أعلاه وصفت بشكل دقيق للسياسة الخارجية الأمريكية التي همست مسندة للتضحية بالمبادئ العالمية في الحق والعدل والحرية وإخضاعها للمصالح الأمريكية القومية والتي قلنت لأن تكون الأمم المتحدة وقراراتها مجرد وسيلة مناسبة يتم اللجوء إليها متى ما خدم ذلك الإستراتيجية الأمريكية في التفرد والهيمنة، وقد أشار ريجارد هاس وهو عضو سابق في مجلس الأمن القومي ومدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية حالياً في دراسته المعنونة (أمريكا الامبريالية)^{٢٥} إلى حقيقة الدور الامبريالي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على السطاح الدولي لتحقيق مصالحها الكونية فقد أشار في البداية إلى أنه من الضروري جداً بالنسبة للأمريكان أن يحدوا تصور دورهم في العالم من كونهم دولة تقليدية إلى كونهم أصبحوا قوة امبريالية وأنه يجب الاعتراف بذلك من أجل دعم أو تعزيز الطموحات الامبريالية لواشنطن، أضف هاس أن السؤال الذي يولج السياسة الخارجية الأمريكية هو ماذا يمكن لنا أن نعمل بفائض القوة والمزايا المهمة التي يوفرها هذا الفائض للولايات المتحدة الأمريكية؟ أن هذا الفائض كما يجيب هاس، يمكن استخدامه فقط من خلال الاعتراف بأنه لدى الولايات المتحدة مصالح امبريالية بحجم مصالح بريطانيا في القرن التاسع عشر^{٢٦}.

²⁴ Kim Holmes and Thomas Moore (eds.), *Restoring American Leadership : US Foreign policy and Defence Blueprint* (Washington , DC : the Heritage Foundation , 1996) ,

²⁵ Quoted in Harry Magdoff , "Imperialism Without Colonies " , Monthly Review Press 2003 , pp.1-2.

²⁶ محمد حسنين هيكل ، " القرار الأمريكي في زمن قلم " ، مجلة وجهات نظر ، ٢٠٠٣ .

[[http : // www.alfikrararab.com/modules.php?name=news&file=article&aid=763](http://www.alfikrararab.com/modules.php?name=news&file=article&aid=763)] See Simes , Op. Cit,p.p 91-100 .

الخلاصة

أن العالم يجب أن يعرف أن واشنطن مستعدة لتوسيع سيطرتها وهيمنتها الكونية من أجل ضمان وتحقيق ما تعتبره مصالحها المشروعة أينما كانت على وجه الأرض، وهذا ما سيحصل في ظل إدارة جورج بوش الابن، حيث أن التفوق العسكري والاقتصادي والسيلسي الذي حققته الولايات المتحدة خاصةً بعد زوال الكابح الخارجي الرئيسي وهو الاتحاد السوفيتي، أدى إلى ولادة للتوجه الامبريالي الذي يتلخص في أن الولايات المتحدة قادرة لأن تعمل أي شيء تريده ومتى ما تريده على النطاق الدولي، وفي هذا السياق بدأت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية صراعاً أيديولوجياً عنيفاً ضد مبدأ سيادة الدول والثقافات القومية، ووجد هذا تعبيره في الدعاية والترويج (لنمط الحياة الأمريكية) الذي يجب عليه تغيير قيم الثقافات القومية التي لا تتفق ومتطلبات عالم ما بعد الحرب، أي متطلبات (القرن الأمريكي) كما يدعي منظرو السياسات والاستراتيجيات الأمريكية، في مثل هذا المناخ بدت الفرصة سانحة للولايات المتحدة ومعهما بدت الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية كالحظة تاريخية مناسبة لإعادة صياغة المشهد الدولي وبما يتناسب ومصلحتها، وهو ما تجسده إستراتيجية هجومية وسياسات احتوائية منفردة بدلت طلائعها بالبروز وبشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر 2001.

المجتمع المدني في الوطن العربي (نظرياً وأجرائياً)

الاستاذ المساعد الدكتور

ثامر كامل محمد الخزرجي^(١)

المقدمة:

الحديث عن المجتمع المدني يتطلب تحديد مفهومه أولاً، ثم تعريف هذا المفهوم بحيث نحدد العناصر التي تشكل في نطاق المجتمع، ونستبعد ما لا يدخل في نطاقه. وعلى خلاف مختلف عناصر الواقع الاجتماعي نجد إن مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطاً تاريخياً طويلاً شارك في تحديد مضمونه مفكرون كثيرون حتى حدثت مقاربات بشأن تحديد جوهره ومضمونه^١.

وفي أواخر السبعينات من القرن العشرين أصبحت عبارة المجتمع المدني لفظاً جارياً على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنين في العديد من دول العالم ولاسيما النامية، وذلك لعدة أسباب منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ورغبة المواطنين في الحصول على مزيد من الحقوق، ولعمارة نوع من الرقابة على سلطنة الحكومات التي تزداد يوماً بعد يوم، ولوضع ضوابط للحكومات، ولتأكيد حق المواطنين في المشاركة في إدارة المجتمع، وللدفاع عن حقوق قطاعات واسعة من أبنائه^٢.

ويكتسب بحث موضوع المجتمع المدني في الوطن العربي أهمية كبيرة لعدة أسباب علمية أكاديمية وعملية تتداخل فيها الاعتبارات الداخلية مع الاعتبارات الخارجية والاعتبارات السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية.

فمن المنظور الأكاديمي يسعى هذا البحث إلى طرح تساؤلات ومحاولة الإجابة عن بعضها على الأقل في ضوء تحديد أساسيين: الأول: العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. والثاني: تحدي الإصلاح السياسي وفروضة في الوطن العربي. وقد شكل هذان التحديان معاً، فضلاً عن تصاعد وزن مؤسسات المجتمع المدني والتطور الملحوظ في العلاقة بينها وبين الدولة منذ بداية

^١وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جهاز الاشراف والتقييم العلمي.

^٢علي نيلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص ١٧.

^٣محدث محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، (القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٩٨.

الألفية الثالثة أسباباً لدفع الباحث لاختيار هذا الموضوع. بمعنى إن هناك اعتبارات أكاديمية وأخرى عملية تدفع للاهتمام بهذا الموضوع وفهمه بأكبر قدر من الموضوعية، بل إن البحث يهدف في واقع الأمر أيضاً، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي، ومراجعة الدولة لمستويات تعاملها مع المجتمع المدني في إطار تحقيق الأمن والاستقرار والمصالح الوطنية الأساسية.

١- تحديد مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على المحاور التالية:

- أ. إن التحولات الجارية في النظام الدولي حالياً أدت إلى تحول في نمط القيم وقواعد السلوك، ومعنى هذا إننا ربما لا نكون إزاء عملية تحول أو تغير في موازين القوى الفعلية بين وحدات النظام فحسب، بقدر ما نحن بصدد تحول أو تغير في موازين القيم والسلوك في إطار هذه الوحدات أو الدول كلها أو بعضها، ولهذا الوضع انعكاساته المختلفة في الوطن العربي.
- ب. جدة استخدام مصطلح المجتمع المدني نسبياً في الوطن العربي وكونه من المصطلحات المنقولة عن ثقافة سياسية أخرى.
- ج. تواجد بعض مكونات المجتمع التقليدي إلى جانب بعض مكونات المجتمع الحديث ومكوناته في معظم المجتمعات العربية، مما يعكس أنماطاً من العلاقة قد تتراوح بين الاستقرار والتعاضد أحياناً والتوتر والصراع في حالات أخرى.
- د. إن المجتمع المدني - بوصفه جزءاً من المجتمع الشامل - في الوطن العربي، يجسد حالة مثلى لقياس ملامح مرحلة وسطى في زمن الانتقال، ودلالة لإثبات أنوار الفواعل المرشحة لقيادة مسيرة الانتقال. أو بمعنى آخر الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

٢- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على أربع فرضيات أساسية، هي:

- أ. المجتمع المدني ليس مطلباً، بل هو واقع يكون موجوداً أو غير موجود، ثم إذا وجد نوع ما من الوجود صار الحديث عن طبيعته وجوده وعن حقوقه واختصاصاته أمراً ممكناً.
- ب. إن تطور المجتمع المدني يمكن أن يتحقق في ضوء: توافر بنية أساسية بتشكيل منها، تتمثل في مكونات المجتمع المدني بوجه عام والمنظمات التطوعية والإدارية بوجه خاص. ومجموعة من للقيم والأعراف تسوّغ وتساند قبول الآخر، وقبول للتنوع والتسامح وإدارة الاختلاف، وتتمثل

- فيما يمكن تسميته بـ (الثقافة المدنية). وبيئة دينامية تتوافر على إمكانيات التطور وتتطوي على متطلبات أساسية ومرجعية قانونية مقبولة من المجتمع والدولة معاً.
- ج. إن الآثار المترتبة على وجود مجتمع أقوى من دولته لا تقل خطورة عن الآثار المترتبة على وجود دولة أقوى من مجتمعا.
- د. المجتمع المدني هو النتيجة العملية للإصلاح والتحديث بما تتطوي عليه من تطور داخلي وتنمية سياسية واجتماعية للمجتمع ورفع سقف المطالب والأهداف والمعارف.
- ٢- التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها:
- أ. ما هي الظروف والملازمات التي جعلتنا نتحدث اليوم عن المجتمع المدني بعد أن كان غائباً عن مجال التفكير خلال العقود الماضية على الرغم من إنه كان موجوداً ويمثل مقولة من مقولات الفكر الأوربي منذ عدة قرون؟
- ب. ما المقصود بالمجتمع المدني، المجتمع السياسي، التنمية السياسية، الإصلاح السياسي والاجتماعي؟ وما هي حدود العلاقة بين المجتمع السياسي، المجتمع المدني، المجتمع الأهلي؟
- ج. ما الدور الذي ينبغي على الدول العربية ممارسته لتحديث المجتمع المدني وتفعيل دوره في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والتحديث؟
- د. ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل واقع يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية ؟
- هـ. ماذا يلزم لإيجاد استقرار سياسي واجتماعي قابل للاستمرار في الدول العربية؟ وما هي أسس العقد الاجتماعي المطلوب لتجذير ثقافة المجتمع المدني في بيئة يسودها التوافق التاريخي والمصلحة الوطنية ؟
- ٤- منهجية البحث:
- يقوم هذا البحث على منهج وصفي تحليلي نظمي، إذ يساعد هذا المنهج على التحليل والتفسير، فضلاً عن الوصف والعرض للأطر المفاهيمية - النظرية ومحاولة ربطها بالواقع العملي التجريبي، ونتوخى أن يساعد هذا المنهج على الاسترشاد والكشف عن كل ما يحيط بالمجتمع المدني في الوطن العربي، وكذلك علاقات التفاعل بين مكوناته وعناصره، وفي إطار بيئته، وفي علاقته بالدولة.
- ٥- أقسام البحث:

يُقسم هذا البحث إلى خمسة محاور، يتناول المحور الأول مفهوم المجتمع المدني، وتتناول المحاور التالية تبعاً: إشكاليات التعامل مع المفهوم، وخصائص المجتمع المدني، وماهية المجتمع المدني في الوطن العربي، والعلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

إن عملية السعي لتأصيل المفهوم نظرياً تواجه عدة إشكاليات وإختلاطات، وقد عكست هذه الإشكاليات والإختلاطات ونتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم، فالبعض يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية خاصة مقابلاً للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة، والبعض يستخدمه مقابلاً للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي إعلان مبادئ العلمنة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني، وفريق ثالث يقيم تميزاً بين المجتمع المدني والمجتمع الكلي باعتبار الأول يتكون من الجمعيات والاتحادات المهنية والقوى الظرفية وجماعات المصالح والقوى المضاعطة.. وهو أساساً فضاء مواطن وحرية، وهناك من يستخدم للمدني مقابل العسكري في محاولة لإقامة التمايزات بين النظم المدنية والنظم العسكرية^٣. وهناك بالإضافة إلى ما سبق ذكره مجموعة من القيم والعناصر والمشكلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحمل صفة (المدني) مثل الثقافة المدنية والقانون المدني والحقوق والحريات وتلك العناصر تعد أكثر ارتباطاً بظاهرة المجتمع المدني^٤.

وثمة اتجاه في التحليل يرى إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن، أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة - للدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقنناتهم ورموزهم... وبهذا المعنى يطلق اسم (مدني) على التنظيمات والبنى وبالتالي على التضامات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية^٥.

^٣ ينظر: جميل حودة، (ما يقلل المجتمع المدني)، مجلة الطريق، ص 3-1، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، الموقع:

www.iraq.org/members4/0060922w/htm.

وبذلك: غفرل يوسف حودان، ما هو المجتمع المدني، ص 1-2، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، الموقع:

www.kwtanweer.com.2007

^٤ حسنين توفيق إبراهيم، (بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والنوعية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي وندوة في تطبيق الديمقراطية، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) ص ٦٨٥-٦٨٦.

^٥ برهان غليون، (بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي وندوة في تطبيق الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٧٣٦-٧٣٧.

ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى إنه ينطوي على العناصر

التالية^٦:

العنصر الأول: يتعلق بطبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة التطوعية، بأنها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

العنصر الثاني: يشير إلى فكرة المؤسسة، بمعنى المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

العنصر الثالث: يتعلق بالغاية والدور، ذلك إن التكوينات التي تنتمي إليه يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، فالعمل الجماعي المؤسسي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

العنصر الرابع: يشير إلى مفهوم المجتمع المدني بأنه منظومة فضلاً عن كونه مفهوماً حضارياً، على وفق للتصور الذي يجعل منه رافداً ضمن المشروع الحضاري. ويضم هذا المفهوم في منظومته التي يرتبط بها مفاهيم مثل (المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية، العلاقات السياسية)، هذه المنظومة من المفاهيم يجب مراعاتها بدورها في سياق النمط الحضاري المغاير أو المتميز، كما إن ضبط هذه المفاهيم بدورها والظواهر التي تشير إليها، وضبط النسب بينها، وعلائق التفاعل، إنما تعبر عن حقائق التعامل المنهجي مع هذا المفهوم.

يتضح مما تقدم إن مفهوم المجتمع المدني قد حظي بالعديد من التحديدات والتعريفات المتباينة جوهرأ ومضموناً فهو يمكن أن يعكس ثلاثة استخدامات متشابكة ومتباينة^٧:

الاستخدام السياسي المباشر: ويعود إلى " جون لوك " الذي لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، واستخدمهما مقابلين للمجتمع الطبيعي، وفي الكتابات اللاحقة أصبح المجتمع المدني شعاراً لأحزاب سياسية وحركات مختلفة، أيديولوجية وفكرية وهو المعنى الذي وظفه " غرامشي " بوصفه حقلاً للصراع السياسي والإيديولوجي لتحقيق الهيمنة المضادة.

الاستخدام الاجتماعي: تتناول مفهوم المجتمع المدني، كمفهوم تحليلياً إذ استخدمه علماء الاجتماع، لوصف وتفسير الظواهر والهياكل والتكوينات الاجتماعية، أو مسرحاً للحوادث يربط بين مستويي التحليل الاجتماعي الكبير والصغير (الميكرو والمايكروسيولوجي) الكبير والصغير، وقد تم

^٦ سهيل الدين عبد الفتاح إسماعيل، (المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مراجعة منهجية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ومؤده في تحقيق الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٢٩٤-٢٩٥.

^٧ كريم أبو حلاوة، (إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني)، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، (فكوتيت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير/مارس ١٩٩٩)، ص ٢٣-٢٤.

استخدام مفهوم المجتمع المدني بشكل متزايد على وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية.

الاستخدام الفلسفي: ويرى إن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم معياري يستعمل لقياس أخلاقية، أي أنه رؤية توجيهية تحاول تقديم العلاقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية. والمجتمع المدني كمفهوم معياري يؤكد على المصلحة المشتركة في مواجهة ما عرف بالفردية، وكتابات "لوك و هيغل"، ثم النقد الماركسي الموجه " لهيغل " تدور في معظمها حول هذه الإشكالية، ثم حول شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع. بمعنى إن التركيب المفترض للعالم والخاص، كما ظهر في الكتابات السابقة يدل على استمرار الإشكالية لكنه يشير أيضاً إلى تغيرات هامة طرأت على عناصرها المكونة في المجتمعات الديمقراطية على الأقل. ويمكن أن يفهم المجتمع المدني حقوقياً على أنه المجتمع الذي يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية وصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، وللصل بين السلطات، والمساواة، والعدالة، وسيادة الشعب والكرامة الوطنية^٨.

ولقد تعددت تعريفات المجتمع المدني فيما بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية، ومن هذه التعريفات^٩:

- ١- المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير الحكومية.
- ٢- المجتمع المدني هو كل ما هو غير الدولة.
- ٣- المجتمع المدني هو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.
- ٤- المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حاكمة بوحدات عديدة سواء على أساس طبقي أو جغرافي.
- ٥- المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين أفراد الدولة.
- ٦- المجتمع المدني هو مجتمع منقسم إلى جماعات مهنية عضويتها جميعاً مفتوحة نظرياً لجميع المواطنين ولا يرتبط بأصول عرقية أو عائلية.
- ٧- المجتمع المدني هو جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل والاستقلال عن الدولة وأجهزتها.

^٨ محمد جمال بلروث: المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية، (طبع: دار الصنعة، ١٩٩٥)، ص ٦٤.

^٩ محمد حامد أبو النصر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.

ويشير أحد التعريفات إلى المجتمع المدني بأنه يتشكل من مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية، كالنفاذ عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ولها أغراض ثقافية: كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي¹⁰.

والتعريف المشترك الذي يمكن أن نستخلصه هو إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة... فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضاماته ومقدماته وإبداعاته فئمة دائماً هوامش من الحصانة للفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً.

ويفترض المجتمع المدني توافر أركان أساسية ثلاثة¹¹:

الركن الأول: هو الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

الركن الثاني: هو إن المجتمع المدني مجتمع منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ إن الأول يجمع ويؤلف نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، ويقتل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

الركن الثالث: هو ركن أخلاقي سلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها. والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية. وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

¹⁰ علي نويلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧-١٨.

¹¹ ينظر: سعد الدين إبراهيم، في مصطلحي المصونة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي - الأردن، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ودار الأمان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٦٠.

و غالباً يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً مؤسسياً، وهو في معظم الحالات نظام غير مطلق السلطة ويضع في أداء مهامه قواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة^{١٢}. لذا فإن طرح مفهوم المجتمع المدني يدخل في سياق استراتيجية دعم التنمية السياسية كآلية للحد من استبداد السلطة، وتكون درجة حداثة المجتمع المدني في هذا السياق بمثابة المعيار لدرجة نمو المجتمع وتطوره واستجابته للإصلاح والحداثة.

لذا فإن هناك من يجمع سمات المجتمع المدني في ثلاث، هي: وجود حدود أو قيود على الاستخدام للتسفي لسلطة الدولة نحو الحريات العامة للمواطنين، وحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية، وتقبل المجتمع للحق في الاختلاف^{١٣}.

يفيد مجمل ما تقدم أن مفهوم المجتمع المدني قد خضع لتطورات واعتبارات عمقت من مضمونه الاجتماعي على أساس حماية حقوق الإنسان فرداً وجماعةً، وسبل تفعيل ميكانزمات الإصلاح والتحديث في إطار النظام السياسي القائم الذي يشكل جزءاً من النظام الاجتماعي. بمعنى انه انعكاس لصيرورة تاريخية لها تمييزاتها وتشخيصاتها المعبرة عن خصوصية المجتمعات التي عايشتها.

ثانياً: إشكاليات التعامل مع مفهوم المجتمع المدني

١- إشكالية التاصيل النظري للمفهوم:

إذا كان من الجائز أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي إن المعطى الأساسي الذي به يتحدد جوهر هذا المجتمع هو نسبته إلى المدنية. غير أن ما هو أساسي لا يكفي وحده في تحديد مفهوم من المفاهيم، فإذا كان المجتمع المدني بالتعريف هو مجتمع المدن فإن ما يحدد وضعه ومكوناته في زمان ومكان معينين هو ما يشكل الضد له في ذلك الزمان والمكان، وهنا يتساءل "محمد عابد الجابري" عن الضد الذي كان - وما زال - يتحدد به مجتمع المدن في التجربة الحضارية العربية ؟ وفي إجابته يخلص إلى توجب التمييز بين مرحلتين تاريخيتين في تاريخنا الحضاري: مرحلة تتميز بانقسام المجتمع حصرياً انقساماً أفقياً، إلى بدو وحضر، إلى بلدية ومدنية، ومرحلة تنقسم بانقسام عمودي إلى المجتمع العصري

¹² سفي خالد، (المجتمع المدني: المفاهيم والمواقف)، مجلة الطريق، العدد الثاني، السنة السادسة والخمسون، (بيروت، آذار-نيسان/مارس-أبريل، 1997)، ص ٥٥.

¹³ مصطفى كامل السيد، (المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي)، مجلة لسياسة الدولية، العدد ١٦٦، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥)، ص ٧٠.

والمجتمع الأهلي. هذا مع التأكيد على أن المرحلتين لا تشكلان لحظتين من التطور الداخلي إلا بنسبة بسيطة تكاد تنعدم في بعض الدول العربية¹⁴.

وفي معرض تحليل الاصطلاح المفهومي لمفهوم المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، نجد إن المجتمع الأهلي تعبير أصيل، ولكنه يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والمعادل، الظالم والمظلوم، المتمرذ والممتنع، المعتدل والمتطرف ... فهؤلاء جميعاً يمكن أن يكونوا جزءاً من الأهل، من القوم. وكذلك فإن عبارة الأهلية وعبارة الجمعيات الخيرية، تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وإدارتها، في المدينة كما في البادية، في إطار القبيلة والطائفة، أو خارجهما. في حين أن عبارة المجتمع المدني - كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله - تحمل معنى آخر يجعلها الطرف المقابل لـ (الدولة) من جهة، والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى. ذلك أن لفظ (مدني) هنا لا يحيل إلى (المدينة) بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب، بل إنه يحيل أيضاً إلى معنى (المواطنة)، فـ (المجتمع المدني) هو النقي لـ (مجتمع الرعية). وعبارة (المجتمع الأهلي) لا تتناقض مع عبارة (مجتمع الرعية)، بل هي لها مرادف وتوأم¹⁵.

٢- إشكالية تبين الاتجاهات الموقفية من المفهوم:

انقسم الكتاب والباحثون العرب عند تناولهم موضوعة المجتمع المدني إلى ثلاثة اتجاهات موقفية هي¹⁶:

- أ. الاتجاه الذي يؤيد فرضية الإسراع في تنمية مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي وتفعيلها.
- ب. الاتجاه الذي يرفض الموضوعة بشكل مطلق ويمدها محاولة يائسة لإلواء الشعوب العربية عن قضاياها المصرية، ويصف الذين يتحمسون لإحياء المجتمع المدني بأنهم والقون تحت مخدر الانبهار بالثقافة الغربية.
- ج. الاتجاه الذي ينطلق من زاوية توفيقية مفادها أنه إذا تمت صياغة موضوعة المجتمع المدني على وفق منظور براغماتي يراعي خصوصية البيئة العربية وتجاربها الخاصة، وأنه إذا ما تم منحها

¹⁴ محمد عبد الجباري، في نقد الحجة إلى الإصلاح، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٨٧-١٨٨.

¹⁵ المصدر نفسه، ص ١٩٧-١٩٨.

¹⁶ عز الدين اللواتج، أسئلة المجتمع المدني: دراسة في ضوء نهجيات الفكر العربي المعاصر، 2006، ص ٩، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، الموقع:

متسماً من النقاش العلمي البناء فإن موضوعة المجتمع المدني ستكون أداة فاعلة في الحد من تصف السلطة من ناحية وتحقيق الإصلاح والتحديث من ناحية ثانية.

ونحن نميل إلى هذا الاتجاه بافتراض أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني نظرياً وإجرائياً على تدعيم قيم المواطنة والوحدة الوطنية وضمان الأمن والاستقرار في البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.

٣- الإشكاليات المتعلقة بطبيعة تكييف المفهوم:

يعرف البعض المجتمع المدني بأنه المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح أو بالصراع على السلطة السياسية، أو السيطرة على السلطة التنفيذية. وهو ما يعني إن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمنطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتحكم بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية. وهذا التحديد لمساحة المجتمع المدني التي تجد تجلياتها في قيم ثقافية وأبنية مؤسسية وفعاليات اجتماعية ذات طابع مميز لا يجعلها بعيدة أو منفصلة عن مساحة الصراع الاجتماعي التي تحتشد فيها مختلف الفئات الاجتماعية سواء السائدة أو الساعية لإعادة اقتسام الثروة والسلطة، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تعد من الناحية الإجرائية بمثابة البنية التحتية التي تمارس من خلالها أشكال أخرى من الصراع وتحاول توظيف هذه المؤسسات لبناء نفوذها الفكري ونشره عبر اللجوء إلى ممارسات وأولويات بديلة لتلك التي يتبناها النظام السياسي القائم كجزء من معركة الصراع ذات الطابع التراكمي، والتي تحدث نقلة كفية للمجتمع عند لحظة تاريخية مؤنبة^{١٧}. وقد كانت الأنماط المتعددة والمتباينة في استخدام مفهوم المجتمع المدني مبعثاً لإشكاليات تتعلق بطبيعة تكييف المفهوم، وعكست من ناحية أخرى ظاهرة ارتباط استخدام المفهوم بالإحتيازات القيمية والأيدولوجية لبعض الباحثين. الأمر الذي يجعل من مفهوم المجتمع المدني مثاراً للجدل والخلاف ولاسيما ما يتعلق بالإطار المرجعي للمفهوم على مستوى الفكر والممارسة وحدود تطبيق المفهوم كما تطور في المجتمعات الغربية، على الواقع العربي.

^{١٧} لميلة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، (القاهرة، علم الكتب، ٢٠٠٦)، ص ١٩٦.

وعليه فقد أثير الكثير من الجدل حول تكييف المفهوم، خاصة في علاقته بالتاريخ العربي والثقافة العربية، وعده البعض (مفهوماً مستورداً من الغرب)، وعده آخرون اقتراباً علمياً للاختصار العملي الواقعي يمكن من خلاله تحديد ما يلي^{١٨}:

- أ. وزن المبادرات التطوعية في المجتمع، وهو ما يعكس النزوع إلى المشاركة السياسية والاجتماعية.
- ب. اقتراب يمكننا من رصد الحراك السياسي المنظم في المجتمع.
- ج. مستوى المبادرات المجتمعية إزاء عملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي من ناحية، والإسهام في مواجهة التنمية البشرية من ناحية أخرى.
- د. اقتراب رئيسي للتعرف على علاقة الدولة بالمجتمع المدني (بوصفه القطاع المنظم في المجتمع ككل).

هـ. معيار لتحديد القوى السياسية والفكرية والثقافية الفاعلة في المجتمع.

٤- الإشكاليات المتعلقة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي:

عند التعامل مع المفهوم ومدى مصداقية انطباق مضمونه على الواقع المعاش في مجتمعات البيئة العربية، برز خلال العقد الماضي اتجاهان أحدهما يقلل من شأن وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يؤكد الثاني حقيقة وجود هذا المجتمع. وكلا الاتجاهين يقدم من الحجج ما يدعم وجهة نظره، وتتمثل أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يقلل من شأن وجود المجتمع المدني، في ما يأتي:

- أ. إن الدول العربية التي سادت نظمها السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال ورثت نظماً إدارية وقانونية خلفتها الإدارات الاستعمارية، وبهذا فهي لم تتأسس على قاعدة التزامها بمجتمعها، وإنما انطوت حداتها على عملية تفكيك المجتمع التقليدي دون أن يعقب ذلك عملية بناء مجتمع مدني حديث، وتطويره كي يكون الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للإصلاح والتحديث، وهذا الأمر تسبب في إرجاء دولة القانون والمؤسسات في الوطن العربي من ناحية، وحال دون بروز المجتمع المدني الحقيقي من ناحية ثانية^{١٩}.

^{١٨} أنسلي تشيل، المجتمع المدني والدولة في مصر، ق، ١٩٨٠-٢٠٠٥، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمطبوعات، ٢٠٠٦)، ص ١٥.

^{١٩} لمزيد من التفصيل، ينظر: علي أولملي، (حول أسباب العنف السياسي)، في سلسلة القزالي حرب (محرراً) العنف والسياسة في الوطن العربي، (عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٧٠-٧١.

ب. إن المجتمع المدني جاءت ولادته وتطوره في البيئة الأوربية نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية وهذه الثورات كانت قد أسهمت في إحداث نقلة نوعية في مستوى الرؤية والآليات التعامل مع شؤون الحياة السياسية والمجتمع، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه إن هذه النقلة النوعية لم يتم تحقيقها في البيئة العربية بعد.

ج. يقلل أصحاب هذا الاتجاه من إمكانية الفصل بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي، ويعتقدون بأن مجتمعات البيئة العربية لم تعرف للمجتمع المدني نطاقاً يختلف عن النطاق السياسي-الإداري للدولة كسلطة سياسية تضمن وظائفية المجتمع²⁰. ويعني ذلك على وجه التحديد أن الانتخابات الحاكمة التي سيطرت على أجهزة الدولة في الوطن العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال سيطرت على مختلف مجالات المجتمع وجوانبه، ولم تسمح بظهور مؤسسات مدنية فاعلة، أو إنها عملت على احتوائها وإخضاعها للسيطرة الكاملة للدولة في حالة السماح بقيامها. أما عن أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يؤيد وجود المجتمع المدني في البلاد العربية، فتتمثل في ما يأتي:

أ. تأكيدات البعض بوجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث العربي الإسلامي، لاعتبار أن الشريعة كانت قد حافظت على استقلالها تجاه السلطة، وهذا رأي يمثل وجهة نظر معاكسة لوجهة النظر التي يتبناها بعض الباحثين الذين يؤكدون عدم وجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث الثقافي العربي الإسلامي، وفي الواقع العربي المعاصر. كما إن بعض الباحثين القائلين بوجود مجتمع مدني في مجتمعات البيئة العربية يثيرون ثمة تحفظات على طروحات الاتجاه الآخر من بينها ما يتعلق بالتمييز بين الأنظمة العربية وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها ما يتعلق بتداعيات عمليات الانصهار الاجتماعي والدمج القومي التي تمثل نهجاً لبعض الأنظمة العربية بدعوى بناء الأمة، والتي تمثل عملية احتواء أو تفكيك منظمة لمكونات المجتمع المدني، وللتكوينات الاجتماعية والثقافية في بعض مجتمعات البيئة العربية لصالح منظومة الدولة.

ب. إن هذه الإشكالية في جانب كبير منها تتأسس انطلاقاً مما يمكن تسميته عوائق نشوء مجتمع مدني فاعل في الوطن العربي، وهذه يمكن أن تتمثل في ما يأتي:

²⁰ بسم الطيبي، (البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية)، ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٩.

○ الوضع السائد خلال العقود الستة الماضية لما يسمى بمركزية النظم السياسية العربية وما قد ينجم عنه من أسئلة تتعلق بمحاور (الدولة-السلطة، التنمية السياسية والتحديث).

○ الواقع الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي ومدى خطورة تحوله لعقبة أمام طموحات الاتجاه التوفيقي الرامي إلى بلورة بناة لموضوعة المجتمع المدني، وبما يتماشى مع خصوصيات البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.

○ الواقع الاقتصادي في معظم الدول العربية وتداعيات ظاهرة مثل (الفساد) على البناء الاجتماعي وعلى مسيرة مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي وتحديداً على بنائها الداخلي وأطرها الهيكلية.

ج. إن المجتمع المدني واقع اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، تتضافر في تكوينه عدة عوامل، إنه بعبارة قصيرة: المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي والاجتماعي، وذلك يتم عبر جملة مطالب منها حقوق الإنسان، ومبدأ سيادة الشعب الذي هو مضمون العقد الاجتماعي²¹.

وضمن سياق الإشكالية الجدلية الدائرة حول وجود مجتمع مدني أو عدم وجوده، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن مفهوم المجتمع المدني في الغرب لا مجال له أو بمعنى أصح لا مجال إلى تطبيقه حرفياً في مجتمعات البيئة العربية، ذلك لأنه من موروثات الحضارة الغربية وتطورها الرأسمالي، ولكن هؤلاء الباحثين لم يقدموا تصوراً بديلاً لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى العربي، ومعظم ماتم التأكيد عليه هو الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي بشكل تقريبي لتطروحات الغربية في العديد من جوانبه.

٥- الإشكاليات المتعلقة بالجوانب الإجرائية:

لقد أصبح اليوم جمع كبير جداً من السياسيين والصحفيين في الوطن العربي، من اليمين إلى اليسار، إلى رجال الفكر، على اختلاف تياراتهم، يعتمدون لاصطلاح المجتمع المدني، حتى عده البعض المركز الهندسي للقاء جميع الأفكار المضادة للدولة، ولعل ما ربحه المفهوم من سعة الانتشار قد خسره على مستوى الدقة، ذلك إن التقييم الإيجابي لمفهوم المجتمع المدني خلق منه أسطورة سياسية، يلجأ إليها من ينادي بالمبادرة الخاصة، وكذلك من ينادي بالتضامن والتسيير الذاتي وتعتمده الحكومات أحياناً تجاه التحديات الداخلية، كما تصفه الحركات المعارضة في صراعها مع السلطات

²¹ محمد عبد الجباري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.

القائمة. وعليه فلا بد من إخضاع المفهوم إلى التمهين الضروري لكي يتم تحديد المقصود بالمجتمع المدني.

لذا تولاه عملية تحديد معنى المجتمع المدني في البيئة العربية إجرائياً عدة تحديات نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة التي اعتمدت في توصيف المصطلح، وينبع عدم التحديد من عدة أمور رئيسية^{٢٢}:

- ج. التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العملية السريع في مجتمعات البيئة العربية.
- د. السياق الجديد الذي يستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمدال السياسي العقدي والعمل الذي تشهد المجتمعات.
- هـ. لقد أفضت عملية التحليل السوسولوجي للبيئة الاجتماعية في الوطن العربي، إلى بروز عدة تباينات بين الأقطار العربية طبقاً لمستوى التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والتركيب الديموغرافي من ناحية، ودرجة الانسجام والتجانس القومي من ناحية ثانية، ودرجة تطور القوى والتأثيرات السياسية والتكوينات الاجتماعية من ناحية ثالثة، وهناك تفاوت آخر لا يمكن إغفال درجة تأثيره في إطار التباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها المجتمعية، ألا وهو التفاوت في مستوى الدخل وما يترتب عليه من مردودات اجتماعية واقتصادية.
- و. طبيعة البنية السوسولوجية في معظم البلاد العربية تستند إلى هيمنة الريف وعصبية على المدينة ومجتمعها المدني، فالكثلة الريفية تفرق المدينة وتحاصر قواها المدنية مما يشكل كوابح فاعلة تعيق قيام المجتمع المدني وتطوره.
- ز. التأثير السلبي للأفكار المحافظة والماضوية التي تعتمد القول بأن التنمية السياسية والمجتمع المدني يعبران عن تراث حضاري مغاير لا يراعي خصوصيات المجتمع في البلدان العربية، وتشيع عنهما أنها أفكار مستوردة، ولأنك إن هذا الادعاء يخرج واحداً من أهم مخزجات التراث الإنساني المشترك من جدول أعمال بعض النظم السياسية العربية، ويحرم شعوب هذه البلدان من حقوقها ويكاد يضعها في الدرجة الثانية بالنسبة للشعوب المتقدمة. ذلك إن التنمية السياسية والتحديث كائنات مستطلان من أهم الوسائل المهمة لتحقيق التقدم، وبلت التجربة إن انعدام

²² برهان ظيرون، بناء المجتمع المدني العربي - دور العوامل الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٢.

المشاركة الحقيقية والافتقار الواضح للإصلاح يمكن أن يسهلا للقوى الخارجية مهمة التسلل إلى النسيج الاجتماعي العربي والاستقطاب في البيئات الوطنية للأنظمة السياسية العربية.

ح. نظراً لما يمثله الدين من مكانة ذات تأثير محسوس في البناء الاجتماعي والثقافي والمياسي في مجتمعات البيئة العربية، فيمكن أن تكون الاعتبارات الدينية مصدراً من مصادر شرعية السنظم السياسية العربية، وعلى الجانب المقابل يمكن أن توظف هذه الاعتبارات من قبل بعض القوى والتكوينات السياسية كأدوات لتقويض نظم الحكم وتحديدها، وخلاصة الأمر إن للدين وتحديداً الدين الإسلامي دوراً لا يمكن التقليل من شأن تأثيره في بناء المجتمع المدني في البلدان العربية.

ثالثاً: خصائص المجتمع المدني وماهيته في الوطن العربي

تشارك مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام بجملة من الخصائص والسمات والمعايير، وسوف نتطرق هنا إلى أبرزها مقارنة إلى الوطن العربي من الناحيتين الإجرائية والمعارية^{٢٣}:

١. إن تكوين مؤسسات المجتمع المدني يستند عادة إلى الإرادة الحرة لأعضائها سواء انطبق ذلك على المؤسسين لهذه المؤسسات، أو الذين انجذبوا لعضويتها.
٢. التنظيم الجماعي، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تميل إلى الإدارة الجماعية، ولتحقيق ذلك فآلية الانتخاب هي الآلية المعتمدة في الغالب لنولي المناصب الإدارية المختلفة، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات.
٣. استناد السلوكيات على مستوى الأفراد أو على مستوى المنظمة إلى البعد الأخلاقي أو السلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والالتزام في إدارة الاختلاف بالوسائل السلمية المتحضرة في الأبعاد المتجذرة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والحوار والتسامح والتعاون والتكافؤ.
٤. إن مؤسسات المجتمع المدني عادة ما يكون لها الشكل الرسمي المعقن إلى حمداً، بمعنى إن لها كياناً له ثباته ودوامه يميزها عن مجرد التجمعات المؤقتة للأفراد، ويدخل في إطار هذا الشكل المعقن امتلاك هذه المؤسسات لقانون أساسي وتنظيم إداري له قدر من المرونة، وأساليب محددة تتعامل من خلالها مع مشكلات الواقع في نطاق اهتمامها.

^{٢٣} هي ليلة، مصدر سبق نعره، من ٦١-٦٠.

٥. يفترض أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية إزاء الدولة في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، بمعنى إن للمجتمع المدني دينامية واتجاه فعل وحركة وأداء ينحو منحى ينطوي على قدر من الاستقلالية عن الدولة. فالأفراد يتمتعون بذاتيهم الخاصة في إطار مؤسسات المجتمع، وانضمامهم لها يتم وفقاً لإرادتهم، وطبقاً لمعايير إنجارية حديثة كمستوى التعليم والاختصاص أو المهنة. غير أن هذا لا يمنع من قيام تعاون وتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، ولا يمنع أحياناً من وجود عضو يمثل الحكومة في إدارة هذه المؤسسات، بيد أن علاقتها بالدولة لا ينبغي أن تؤثر على التزامها بأهدافها.

٦. يمثل تكون المجتمع المدني وتطوره، عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير إيجاباً أو سلباً، وفقاً لمتغيرات داخلية أو خارجية، ومتى وصل المجتمع المدني إلى درجة تكوين مؤسسات جديدة، أو تطوير المؤسسات القائمة وتحديثها أي درجة النضج، بمعنى القدرة المستمرة والمتجددة على تنظيم الذات، فإنه يكون مؤهلاً للتعامل بكفاءة مع مصادر التغيير الداخلية والخارجية. وإن كان ذلك لا يمنع من تدخل الدولة من خلال بعض الأدوات لمواجهة بعض إشكاليات المجتمع المدني^{٢٤}.

٧. إن مؤسسات المجتمع المدني تدار إدارة ذاتية، وتسيطر إدارتها عادة على توجيه أنشطتها، ومع أن إدارة المؤسسة وتوجيه أنشطتها لا يجب أن يكون موضع تحكم أي قوى خارجية عنها، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من أي قوى في بيئة المؤسسة بما يساعدها على أداء دورها بكفاءة، كالاستعانة ببعض الهيئات الحكومية أو غير الحكومية لتكريب أعضائها، أو لتقديم الدعم لها دون أن يكون لهذا العون أو الدعم أي تأثير على استقلالها في صياغة أهدافها ومياساتها ووضعها موضع التنفيذ.

٨. أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني ذات طبيعة حزبية، أي لا ترتبط أساساً بأعمال حزبية محددة، مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسي، ولا يعني ذلك أن لا يكون من بين أنشطة المؤسسة التوعية السياسية بقضايا المجتمع والعمل من أجل تغييره إلى الأفضل، فالتمييز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام وبين النشاط الحزبي المحدود.

²⁴ لمزيد من التفصيل، ينظر:

Robert R. Alford and Roger B. Fried land , Powers of Theory : Capitalism, the State and Democracy, (New York Cambridge University Press, 1986), 22-29.

يتضح مما تقدم بأن المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة، وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة. وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض مع النفع العام، ومن أهم مؤسساته: الجماعات المهنية أو النقابات المهنية، المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، جماعات رجال الأعمال، النقابات العمالية في حالة استقلالها عن الدولة. ويوجد خلاف حول ما إذا تعد الأحزاب السياسية جزءاً منه أم لا، أم إنها تدخل ضمن دائرة نظام الحكم أو المجتمع السياسي^{٢٥}.

وهناك اعتباران أساسيان يركز عليهما الاتجاه الذي يذهب إلى استبعاد الأحزاب السياسية من منظومة المجتمع المدني، (مع إمكانية التفاعل مع بعض مؤسسات المجتمع المدني)^{٢٦}: الاعتبار الأول: إن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة.

الاعتبار الثاني: إن وصول حزب سياسي للحكم، قد يجمعه يستأثر به، ويرفض تداول السلطة، كما قد يقوم بانتهاك الحقوق والحريات العامة، ثم يتناقض مع أحد أركان المجتمع المدني.

ويتم إدراك منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى بعدين رئيسيين:

في إطار البعد الرأسملي: يدرك المجتمع المدني باعتباره يضم التنظيمات التي تقع في الفضاء الكائن بين العائلة باعتبارها الوحدة المحورية للمجتمع الطبيعي، والدولة التي شكلت المجتمع السياسي المقابل له، بحيث توجد في هذا الفضاء مؤسسات المجتمع التي ينظم إليها الأفراد بإرادتهم، والتي تقسرب أو تبتم بدرجة أو أكثر أو أقل من المجتمع السياسي أو المجتمع الطبيعي. وهي بهذا الموقف تلعب دور ملطف التفاعل بين الفرد من ناحية والدولة من ناحية ثانية. وفي الغالب فإن تحقيق أمان البشر في مختلف المجالات التي يتحركون فيها هو الذي يشغل اهتمام مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أنها تسعى إلى تمكين الكثير من الفئات الاجتماعية والسياسية الهادفة، وهي التي تتولى الارتقاء بنوعية حياة البشر الاجتماعية والثقافية، حتى تصبح ملائمة لإشباع حاجاتهم على مستوى إنساني^{٢٧}.

وفي إطار البعد الثقافي: يمكن تمييز المجتمع المدني عن قطاعين آخرين على طرفي نقيض من حيث الإيديولوجيا، أو منطق العمل والأداء. الأول هو القطاع الحكومي وملحق به القطاع العام، حيث العمل فيه ينظمه قانون الدولة وهو عمل موجه إلى البشر في المجتمع الطبيعي لتحقيق عدة وظائف، ولزيادة

²⁵ ينظر: لطيفة إبراهيم خضر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

²⁶ لمقي قنديل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

²⁷ علي لؤلؤ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.

الاتحاد بين الاجتماعي والسياسي، أي بين المجتمع والدولة. وفي مجال الدولة والحكومة يستبعد العمل المستند إلى معايير التطوع والاختيار، ومطلوب العمل المأجور أو المفروض الذي تنظمه القوانين واللوائح. والثاني الذي يكون على نقيض ذلك وهو القطاع الخاص الذي يقف في مقابل القطاع الحكومي والعام، وهو قطاع يبحث عن الربح ويعمل وفق قوانينه وآلياته، ويسعى إلى تعبئة للمواطنين لاستهلاك السلع، من خلال تكنولوجيا الإعلان الحديثة التي تعمل على توسيع مساحة الاستهلاك.

وعلى خلاف هذا وذلك نجد إن مؤسسات المجتمع المدني لها طبيعتها الخاصة التي تجمع في بنائها أفضل ما في النقيضين من خصائص، فهي تقدم خدماتها ومساعداتها المادية والمعنوية للمواطنين ليس بهدف الحصول على ربح ولكن تعبيراً عن رغبة إنسانية تفرض ضرورة التحرك للارتقاء بنوعية حياة البشر. وزيادة على ذلك فهي تؤدي أدوارها ووظائفها بأدنى قدر من المعوقات البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة الحكومية.

وعليه يقصد بالمجتمع المدني إجرائياً المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية^{٢٨}.

هذا التوصيف للمجتمع المدني يعني إن المفهوم يتضمن مجموعة من المؤشرات والعناصر المترابطة، ولعل أبرزها يتمثل في ما يأتي^{٢٩}:

١. تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية أو صراعية وذلك تبعاً لدرجة الاتفاق أو التباين داخل المجتمع بين القوى المختلفة من حيث مصالحها وتصوراتها، بمعنى إن هذه العلاقات هي محصلة للتفاعل بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

^{٢٨} عبد الله أبو حبيب، (الحرية والمجتمع المدني والعولمة)، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٢، (القاهرة)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٥، ص ١٣٠.

^{٢٩} صنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩٤.

٢. إن تنامي أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس وتعددتها على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى ومكونات المجتمع المدني، يعد مؤشراً على فعالية هذا المجتمع وتوافر إمكانيات تطوره.

٣. كلما حصلت زيادة كمية وكيفية في عدد التكوينات الاجتماعية المستندة إلى أسس إنجازية وحجمها سواءً على حساب القوى والتكوينات القائمة على أسس تقليدية، أو على حساب العناصر المهمشة اجتماعياً وسياسياً، فإن ذلك مؤشر مهم على تنامي المجتمع المدني وتطوره.

فالتنظيم المدني للمجتمع هو القاعدة، أو الطبقة الوسيطة من التنظيم الذي لا يخلو منه ولا يمكن أن يخلو منه أي مجتمع بشري منظم، وانعدامه يعني اختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، ولكنه على أي حال ليس بكاف كتتنظيم للقيام بجميع الوظائف التي يحتاجها سير الحضارة كما هي عليه اليوم. إذ تعتبر الدولة بوصفها مركزاً لتنظيمات من نوع جديد - أكثر قدرة على مركزة الجهد الإنساني، ومن ورائها السياسة كتوليد وتسيير لهذه المركزية، كسلطة وممارسة يومية، فهي مسيل اكتشاف مستوى أعلى من التنظيم الاجتماعي اقتضاه التطور الحضاري والتقني. وتجدر الإشارة إلى أن نشوء مستوى جديد لتنظيم الجهود الإنسانية داخل مجتمع ما لا يعني إن أشكال التنظيم السابق، للمدني، فقدت دورها ومكانتها في التاريخ وفي المجتمع، فالتطور لا يعني استبدال بنية بأخرى، ولكنه يعني تفتح إمكانات جديدة في بنية قائمة، وبالتالي فتح حقول جديدة للممارسة والتنظيم تزيد من الطابع العضوي للمجتمع، وتخلق توازنات متعددة وعميقة تسمح له بتبني إستراتيجيات والقيام بممارسات جماعية أعظم.³⁰

وفي سياق تحرير مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية من الاختلاط الناجم عما يمكن أن يفهم بكونه ارتباطاً بخبرات للتطور المياسي في الغرب الرأسمالي، أو بإعادة تكرار التجربة الغربية في التحديث، أو بالتمييز بين حدود الخاص والعام في مفهوم المجتمع المدني، أي العناصر المرتبطة بالمجتمع المدني، والتي يمكن أن تمثل قاسماً مشتركاً لمختلف نول العالم ننق على ضرورة تأكيد المقولات التالية³¹:

³⁰ برهان خليل، المصدر السابق، ص ٧٣٨.

³¹ صنتين توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٧٠١-٧٠٢.

١. لم تعد ظاهرة المجتمع المدني بالمعنى الحديث حكراً على الغرب، بل إن هذه الظاهرة أصبحت تعرفها دول عديدة لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين.

٢. العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب، لا يمكن إعادة إنتاجها بصورة حرفية في البيئة العربية، وذلك للاختلافات الثقافية والحضارية من ناحية، ولدرجة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية.

٣. هناك بعض العناصر الهامة التي لا يتصور قيام مجتمع مدني بدونها في الغرب وكذلك في البيئة العربية، ومن أبرز هذه العناصر، تبلور القوى والنكويئات الاجتماعية، والحد من قدرة الدولة على ممارسة التسلط إزاء المواطنين، وذلك لأن الأمر في كلا البيئتين يتطلب بناء الإطار القانوني الذي يشكل أساساً للممارسة السياسية ويضع قيوداً على ممارسة السلطة من ناحية أولى وتنظيمه، وتدعيم المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار هذا القانون من ناحية ثانية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع بوسائل سلمية ومنظمة من ناحية ثالثة.

رابعاً: العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني

سمى العديد من العلماء في دراساتهم للمجتمع المدني إلى التحديد الدقيق للخط الذي ينتهي عنده المجتمع المدني وتبدأ عنده الدولة، وقد برزت مقاربتان أساسيتان لهذه المسألة، تتناول المقاربة السائدة طبيعة العلاقة بين الدولة ممثلة بنظامها السياسي والمجتمع المدني مع تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها في وجوب اعتبار أية منظمة أو مؤسسة بعينها جزءاً من الدولة أو من المجتمع المدني. وهناك مقاربة بديلة تتطوي على التشكيك في مجرد الفكرة القليلة بوجود هذا التمييز وترمي إلى استكشاف بنى السلطة التي تكمن وراء فكرة استقلال المجتمع المدني عن الدولة. وبينما يذهب أنصار المقاربة الأولى إلى إن استقلال المجتمع المدني عن الدولة يمثل أحد ملامح هذا المجتمع ويجب فهم الاثنين على أنهما كيانان منفصلان، يذهب أنصار المقاربة الثانية إلى إن المجتمع المدني والدولة مترابطان عن طريق الدستور والتقاليد التي تؤكد التزامات وحقوق كل منهما تجاه الآخر^{٣٢}.

وفي كثير من الأحيان تطرح إشكالية المجتمع المدني من خلال بعض الإشارات المتمثلة في: القدرة على التنظيم، القدرة على المبادرة، مجتمع يقوم بمهام الدولة، نشأة مجالات مستقلة عن

³² Norberto Bobbie, Gramsci and the Concept of Civil Society, in John Keane, ed , Civil Society and the State , (London, New York,Verso,1988),P.75-97

الدولة، تأكيد قدرات المجتمع إزاء الدولة أو النظام السياسي، فالبعض يستخدم المفهوم وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية عامة، أي إن هذه الإشارات تقوم على افتراض مؤداه الانفصال بين المجتمع والدولة وإن هناك مساحة مستقلة لكل منهما تسمح لأحدهما بالتوسع والتقدم وللآخر بالانسحاب أو التقهقر.

وقد نسب " انطونيو غرامشي " على سبيل المثال إلى مؤسسات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في اكتساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع وفي تمكين طبقة متسيدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من أفرادها كافة، وإن هذه الهيمنة تبدأ في الانهيار عندما تتجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها وتوجهها تحت قيادة مثقفيها الفاعلين إلى بلورة هيمنتها المضادة التي يعد ظهور بواورها علامة تحول ثوري قادم في هذا المجتمع.³³

إن هذا التصور يعكس تحليلاً (إسقاطياً) وغير دقيق الدلالة، ولا يصلح للاسترشاد به في الوطن العربي، وقد يؤدي إلى تجاهل واقع أن مجتمعاً مدنياً ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته إلا من دولة صلبة وقوية، وإن درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لا تقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعها.

والى جانب تصور " غرامشي " يبرز تصور آخر يرى أن بناء المجتمع المدني وتدعيمه يتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريبية يغلب عليها الطابع السلمي بمعنى أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو أقرب إلى الواقع ولاسيما في الوطن العربي وعلى الأكل في الأجلين القصير والمتوسط خاصة وإن بعض النخب العربية الحاكمة بدأت تعي حقيقة الإشكاليات التي تواجه نظمها السياسية ومجتمعاتها على حد سواء. وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويؤكد إن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً. بمعنى إن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، ومن غير

³³ جوليان شويلر، المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، ترجمة صفق عودة، مركز الأردن الجيد للدراسات، (عمان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٩.

الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

وعلى صعيد الفكر بصفته فكر الواقع، نتحدد مقولتنا للمجتمع المدني والدولة الوطنية، بمتغيرين: هما (الحرية) بوصفها وعي للضرورة وموضوعية الإدارة وإمكانية الاختيار. والضرورة التي هي في الواقع ضرورات اجتماعية واقتصادية وسياسية تجد تعبيرها الواقعي في (القانون) بصفته تسوية تاريخية بين قوى ومصالح متعارضة. ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية، بقدر ما يعي الضرورات التي تمت الإشارة إليها، والدولة هي مملكة القانون بالمعنى الذي ورد فيه. ومن البديهي أن تكون الحرية مشروطة بالقانون، مثلما المجتمع المدني مشروط بالدولة الوطنية، فلا حرية دون قانون، ولا مجتمع مدنياً دون دولة وطنية، والعكس صحيح. ويمقتضى العلاقة بين الحرية والقانون يغدو القانون ضامناً للحرية، وتغدو الحرية مضمون القانون، وتصبح الدولة بالنتيجة مملكة الحرية، بقدر ما يتعزز فيها حضور المجتمع المدني، ولا سيما في السلطة التشريعية³⁴.

لذا فإن الدولة في الوطن العربي من أجل تهيئة شروط صيرورتها دولة وطنية حقاً، ومن أجل مواجهة عوائق تلك الصيرورة، ومنها مقاومة المجتمع التقليدي وتحديثه، فإنها تحتاج إلى إطلاق صيرورة نمو مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسيع جغرافيته ومعها توسعة مساحة المجال السياسي الحديث، وتخطئ نخبة الدولة والسلطة إن هي اعتقدت أن قيام مجتمع مدني حديث يهددها في كيانها، بل إن استقرارها كدولة ومع استقرار المجتمع الوطني برتمته، رهن برسوخ مؤسسات هذا المجتمع، وثقافة هذا المجتمع للحديثة في الحياة الوطنية³⁵.

وعلى ذلك نجد إن التوصيف الأقرب للدقة هو ذلك الذي يؤكد تحرر المجتمع المدني نسبياً عن الدولة، ويضع في الآن نفسه حدوداً لهذا التحرر من هيمنة الدولة. باعتبار أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة، التي يجب أن تضطلع بمسؤولية المساعدة في حل تناقضاته الداخلية، وتتوقع منه إدراك واجبه بالخضوع لسلطة الدولة. وبعبارة أخرى فإن هذا المجتمع ليس الدولة ولا يحل محلها، ولكنه لا يمكن أن يتظاهر إلا من خلالها، وعليه فإنها في المحصلة الأخيرة بشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل. ولا يختلف ذلك كثيراً عما ذهب إليه "روزنفالون" في اقتراحه إيجاد مجتمع مدني مضمون من طرف الدولة، ذي كثافة عالية وكبيرة، وقدرة متزايدة على الاستجابة

³⁴ جده الكريم الجبوعي، المجتمع المدني والدولة الوطنية، 2007، ص 1 نقلا عن شبكة المعلومات العلمية (الانترنت)، الموقع: jabane@ecs-net.org

³⁵ عبد الإله بلقزيز، (دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية)، في عتقان السيد حسين (منشأ)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 80-81.

للحاجات الاجتماعية عبر شبكات دعم متبادل، عوضاً عن التخصيص والتمسك الدائم بأحد القطبين: السوق أو الدولة³⁶. ومع ذلك لازال الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في السوطن العربي يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة كوابح تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية، وهذا يعني إن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق فقط من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذلك، أو أفكاراً يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل رؤية فكرية تتعلق بمشروع للإصلاح والتحديث³⁷. ولعل الأمر بمجمله يتطلب إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء. وتأثير قوى المجتمع المدني ومؤسساته في السياسات والقرارات التي تتخذها الدول عبر المجالس النيابية ومجالس الشورى، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، إلى غير ذلك من ممارسات منظمة تصب في إطار إعمار المجتمع المدني من ناحية، وصيانة البناء السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار من ناحية ثانية.

وعلى ذلك فقد أصبح المجتمع المدني يمثل تحدياً مفهوماً ومعرفياً لثقافتنا السائدة منذ عقود، لا لأن ذلك يتوقف على مدى توافر قيم الحرية وتقاليدها والاختلاف والتسامح والولاء والمواطنة في الوطن العربي في هذا الجزء أو ذلك، ولكن أيضاً للأخطاء الناجمة عن محاولة البعض إسقاط المفهوم على الواقع العربي بمنطق غربي لا يأخذ بالاعتبار خصوصية العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وجدلية المراحل في تحقيق التنمية السياسية والتحديث ومقتضيات الحاجة للإصلاح على أسس وطنية ودستورية ومؤسسية³⁸.

ولأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، فقد بدأت تنمو مجالات العمل المشترك بينه وبين الحكومة والقطاع العام من ناحية وبين مؤسسات القطاع الخاص من ناحية ثانية، لتحقيق غاية تنمية وتحديث المجتمع والدولة. ولا يعني العمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني بهذه الصورة إضعاف الدولة، أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل، بمعنى إن الدعوة إلى تنمية المجتمع المدني وتقوية القطاع الأهلي يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية، قوية على أساس من

³⁶ عبد الباقي الهرمسي، (المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي وبوره في تحقيق الديمقراطية، مصادر سبق ذكره، ص ١٠٠.

³⁷ ثامر كامل محمد، التحولات العلمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، (صان مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص ٣١٥-٣٢٢.

³⁸ عثمان بن ططب، أية عظمية للمجتمع المدني في الثقافة العربية؟ للفكر، ص 2، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، الموقع:

الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، ويعد ذلك الضمان الأساسي لوجود شراكة حقيقية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. لذا لم يعد هناك مجال لعدم الإقرار بأن ثقافتنا في أمس الحاجة اليوم إلى إعادة للنظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، بالسؤال في مشروعية السلطة وآليات المعرفة العملية لتنظيم المجتمع³⁹. وفي العلاقة بين السياسة والأخلاق من ناحية ثانية، بالسؤال في المعرفة المعيارية التي تضبط الغايات القيمة لمجتمع التسامح والاختلاف والمواطنة الحرة في مجتمع مدني متحرك لكثلة تاريخية مؤمنة بهويتها ومصيرها وقدرتها على التفاعل الإنساني والحضاري والإضافة للحضارة الإنسانية.

³⁹ Francis Fukuyama, *State-Building Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), p.p.26-29.

الخاتمة

لقد اتضح بأن المجتمع المدني يمثل رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طوعية وبمحض إرادتهم الحرة، إيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها. ويشمل العديد من التكوينات والمؤسسات والتنظيمات التي تختلف في مابينها، تخلفاً وتقدماً وفاعلية، ويتوقف ذلك أحياناً على معيار أساسي يتمثل في درجة مأسستها ومدى تطورها وتأثيرها في البيئة الاجتماعية أو لتجاه النظم السياسي. وهو ما يمكن تحديده في ضوء أربعة معايير، هي: للقدرة على التكيف في مقابل الجمود، والالتزام بالنظام وتنظيم الأداء في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع. وغالباً يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً متفاعلاً، وغير مطلق السلطة، ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية. وعلى الرغم من ضرورة تمتع مؤسسات المجتمع المدني في البيئة الاجتماعية العربية من حيث المبدأ باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي، وهو ما يجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيداً عن تدخله، لكن الدولة أو النظام السياسي في الوطن العربي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدة وأدائه لوظائفه.

ذا فإن تنمية المجتمع المدني وتفعيله في الدول العربية تتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية، بمعنى أن تجد المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني فضاء يؤمن جواً طبيعياً لنموها وتطورها وتفاعلها واستثمار طاقاتها، وتكامل أهدافها، وتعزيز ثقة جمهورها وبيئاتها الاجتماعية بنبل مقاصدها، وبقدرتها على توفير ضمانات للفئات التي تمثلها وتعبّر عنها. وأن يغلب على ذلك الطابع السلمي أي أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أنواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع للقرارات والسياسات ثم إقامة التوازن النسبي بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات للمجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو ما ينبغي أن يكون عليه الواقع في الوطن العربي وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. فالدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً، بمعنى أن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يمشى معه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

وتتمثل عملية ربط مفهوم المجتمع المدني وبناء مؤسساته الحديثة بالإصلاح والتحديث محاولة لإعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة. ولعل أهم نواحي الإصلاح والتحديث

الميلاني تتمثل في توسيع المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني كي تعبر عن ذاتها وتقوم أساساً على اعتبار إن الحرية قيمة أولية، وربما القيمة الأولية الرئيسية وهذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ومنسجمة تماماً مع المسالوة أمام القانون، بمعنى توفير ساحة سياسية أو هامش من التسامح يضيق ويتسع للأراء والأفكار المطروحة كي تعبر عن نفسها سلمياً، واستيعاباً للتوترات الجزئية والعامة (منعاً للعنف) وضمناً للاستقرار الميلاني بما يعزز الوحدة الوطنية ويطلق فرص التنمية الوطنية ويحد من التحديات التي تستهدف الوطن العربي ووحدة الفرعية (دولة) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وفي هذا الفهم ليست للحرية قيمة فكرية أو فلسفية فحسب، وإنما مادة صالحة للتقنين في الدساتير والقوانين وجميع الشؤون المتعلقة بحياة الناس. وضمن هذا الإطار تقتضي رؤية وطنية تقوم على ضرورة اليقين بوجود تنوع في القيم والممارسات السياسية والاجتماعية، وتركز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم في التعبير عن مصالحهم وآرائهم ومراقبة معتليهم والتأثير في تطور السياسات العامة.

وعليه يظل الأمل منقذاً حول أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في بلورة ثقافة المواطنة حيث تدعم الحقوق والواجبات، ورصد الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن دورها في تنمية المجتمع وتطوره، مع مراعاة طبيعة العلاقة مع قوى العولمة تلك العلاقة المعقدة والمتداخلة والتي تسعى فيها قوى العولمة إلى عولمة القوانين، وكذلك عولمة القيم وخاصة قيم: الديمقراطية والشفافية والإصلاح، وأطروحة مجتمع للمعرفة، ناهيك عن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط الدولية، وقضية التمويل، فجميعها يسعى لوجود مجتمع مدني معلوم، ويدافع عنه على حساب قيم الولاء والانتماء للوطن، وقيم المواطنة، وهو ما يستوجب مراعاة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي لهذه الحقائق من ناحية، وتفعيل جدية برامج هذه المؤسسات وتطوير أساليبها في الأداء الذي يرجى له أن يكون موضوعياً وإيجابياً ويستهدف تدعيم القيم المرجوة لصالح الوطن والمواطن معاً.

مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية

الاستاذ الدكتور

محمد كامل محمد الربيعي (*)

تمهيد تاريخي:

ارتبطت إيران^١ مع العراق بعلاقات تاريخية وثقافية ودين مشتركة وجوار أبدي لا غنى لاحدهما عن تجاوزه، الامر الذي يقتضي أخذه بنظر الاعتبار عند بحث العلاقات العراقية-الايرانية وأفاقها المستقبلية.

مرت العلاقات بين البلدين الجارين عبر العقود الماضية بفترات من المد والجزر، وصفحات من التوتر والاحتراب، وطغت على هذه العلاقات في أحيان كثيرة صفة الصدام المصلح، ومحاولة احدهما التوسع على حساب الآخر، وأضحت الاراضي العراقية في فترة السيطرة العثمانية والصفوية نقطة استقطاب لكل منهما من أجل الهيمنة على مقدرات العراقيين ونحويلهم الى تابعين للسيطرة الاجنبية، وفاقدين لاستقلالهم في المجالات كافة.

وأسهم قصر النظر السياسي للحكومات المتعاقبة على كل من إيران والعراق في تاريخهما المعاصر الذي يبدأ بعد الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ في تصعيد حدة التوتر على حدود البلدين، بعد أن ورث العراق الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت سابقاً بين الدولة العثمانية التي كانت محتلة له حتى خسارتها في الحرب العظمى (١٩١٤-١٩١٨) والحكومات الايرانية منذ الحكم الصفوي حتى الحكم القاجاري (١٥٠٠-١٩١٨)، وجاءت الاسرة الليهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩) لتعمق من حدة الخلافات الايرانية-العراقية بحكم طبيعة سياستها ورغبتها في الهيمنة على منطقة الخليج العربي تحت ذرائع شتى^٢.

(*) الامين العام المساعد لاحد المؤرخين العراقيين.

^١ سميت إيران بهذا الاسم في الخامس عشر من آذار عام ١٩٣٥ وتطوّر "موطن الاربيين"، وكلفت قبل ذلك تسمى "بلاد فارس".
للتفصيل عن التسمية يرجع:

Foreign Office, 371/18988, The Times, London, 29: Sep.1935, p.48.

توتلاند واير، إيران، ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعم محمد حسين وابراهيم أمين الشورابي، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١.

^٢ عن هذا الموضوع يرجع:

V.La guerre, Le Conflit Irako Iranien, Paris, 1990, p.p 17-32.

ولم تسهم الانظمة التي تسنمت الحكم في العراق بدور قليل في عدم بناء علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفتح صفحة جديدة من العلاقات القائمة على مبادئ السلم والنأي عن دعم الجماعات التي كانت تقوض الوضع الداخلي لكليهما، فأسهم ذلك، فضلاً عن عوامل أخرى، يدخل ضمنها محاولة كل من النظامين القائمين في العراق وإيران ممثلاً بنظام صدام حسين ونظام محمد رضا بهلوي لعب دور اقليمي يتجاوز حدودهما، والهيمنة على المنطقة، أسهم ذلك في ابقاء العلاقات العراقية الايرانية ضمن دائرة الخلاف والتوتر وعدم تحولها الى علاقات طبيعية ذات طابع سلمي كما هو الحال لعلاقات الدول المتقدمة مع بعضها البعض، بعد تجاوزها لخلافاتها التي أنهت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ونهيار النظام الاستعماري القديم وتحول كل من بريطانيا وفرنسا الى دولتين من الدرجة الثانية³.

وبحكم الاختلاف الايديولوجي ونوايا النظامين القائمين في كل من العراق وإيران دخل البلدان في حرب امتدت لثمان سنوات عرفت بالحرب العراقية-الايرانية أو حرب الخليج الاولى (١٩٨٨-١٩٨٠) تكبد فيها الطرفان خسائر ونضحيات بشرية ومادية كبيرة وانعكست سلبياً على شعبيتهما، ولم يستقد منها سوى الاطراف الدولية والاقليمية التي كانت تعمل لتنفيذ مخطط خارجي ولاهداف استراتيجية بعيدة المدى⁴.

أنخل الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ متغير جديد على العلاقات العراقية-الايرانية، إذ حرصت الحكومات العراقية التي تألفت بعد سقوط النظام السابق الذي حكم العراق مدة خمسة وثلاثين عاماً على فتح صفحة جديدة من العلاقات الايجابية مع الدول الشرقية المجاورة للعراق، وأن لا تتخذ الاراضي العراقية منطلقاً للعدوان عليها، أو التدخل في الشؤون الداخلية الايرانية لان من شأن ذلك أن يعقد العلاقات العراقية-الايرانية، وأن يضيف تخوفات اضافية للجانب الايراني الذي وجد في الاحتلال الامريكي للعراق قلقاً للايرانيين، واحتمال مواجهة عسكرية بين الامريكان والايرانيين تكون الارض العراقية ساحة لها⁵.

بالمقابل كانت ادارة الرئيس جورج بوش (G.bush) منذ بداية احتلال قواتها للعراق تعاني من تدخل ايران في السياسة العراقية الداخلية ومن تأثيراتها على بعض التيارات السياسية التي كانت

³ لتتصليل براجع:

B.Moin, The Foreign Policy of U.S.A, NewYork, 2006, pp.120-130.

⁴ من هذا الموضوع براجع:

A.Ghelesari, Democracy in Iran, Oxford, 2006, p.98.

⁵ P. Takeyh, Hidden Iran, NewYork, 2006, p.177.

C. Bruck, u.s.a and Iraq, newyork, 2006, p.77.

عناصر فاعلة في العملية السياسية، لاسيما تلك التي عملت في ايران، وتلقت دعمها منها أبان الكفاح ضد النظام الصدامي بعد أن أغلقت معظم الدول العربية الابواب بوجهها، لا بل أنها تعاونت مع المخابرات العراقية العاملة في الخارج على محاربة المعارضة العراقية، وامتنعت عن تقديم أي نوع من انواع المساعدة لها^٦. ووضعت الادارة الامريكية جملة تساؤلات أمامها يتعلق قسم منها بالولايات ايران واهدافها في العراق، وهل تسعى ايران الى تصدير الثورة للعراق، وانشاء جمهورية اسلامية مشابهة للنموذج الايراني في العراق أم لا؟ وهل من مصلحة ايران تكثيف تدخلها في العراق وتوريط الولايات المتحدة الامريكية في المستنقع العراقي؟ وما الى ذلك من اسئلة، وتساؤلات كانت تطفو على سطح الاحداث مع مرو الايام وتزايد الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية، وتحديداً من المعارضين للحرب على العراق، ومن افرازات الوضع العراقي الذي بدأ يتضح مع معالم السياسة الامريكية التي لم تجلب للعراقيين ما طرحه الامريكان من شعارات ترافقت مع شن الحرب على بلادهم، وما اعقبها من تداعيات^٧.

لم يقتصر التخوف من الهيمنة الايرانية على العراق على صانعي التطور في واشنطن فحسب، وإنما ارتفعت اصوات بعض الاوساط الاقليمية التي طالبت الادارة الامريكية بضرورة الانتباه لهذا الموضوع الخطير ومحاولة تطويقه قبل أن يستفحل ويشكل خطراً على دول المنطقة لاسيما الدول المجاورة للعراق والتي رتبت اوضاعها على ضوء نظامه السابق، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حذر الملك عبد الله بن الحسين ملك الاردن نظرائه الغربيين واصدقائه العرب من بروز "الهلال الشيعي"، ومن نشوء "دولة شيعية اسلامية في جنوبي العراق في الاقل" واستطرد الملك الاردني قائلاً: "إذا ما أصبح العراق جمهورية اسلامية، فأنا حينذاك سفتح على انفسنا مجموعة كبيرة من المشكلات الجديدة التي سوف لن تكون مقتصرة على حودنا فقط"^٨.

وجدت هذه التصريحات صداها لدى المملكة العربية السعودية التي هي بالاصل لسيدها مخاوف من ايران ومن تصديرها للثورة الى الدول المجاورة لها واسهمت بدور اساس في دعم النظام العراقي السابق للوقوف بوجه ايران طوال سنوات الحرب الثمانية^٩، فصرح وزير الخارجية

^٦ See: A.M.Ansari, Iraq, London, 2006, pp.122-123.

P. Takeyh, Op. Cit, p.177.

^٧ Quoted in: Ibid, p.178.

^٨ Ibid.

^٩ للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع:

السعودي سعود الفيصل ما نصه: " لقد حاربنا معاً من أجل منع إيران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت، وألا ، فأئنا سنسلم البلد بأكمله الى إيران دون سبب"¹⁰.

بالمقابل كان على الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة المحتلة للعراق ان تخفف من حدة التخوف الاقليمي، لاسيما العربي من وصول للتيار الشيعي الى الحكم في العراق وأشعار العرب المجاورين للعراق بأن النخبة السياسية الشيعية ليست ظلاً تابعاً لإيران واستلزم ذلك فيما استلزمه أشعار الدول العربية المجاورة للعراق بأن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وحزب الدعوة الاسلامية اللذان لهما علاقات حميمة مع حكومة طهران وتحالفاً جيداً مع رجال الدين في الجمهورية الاسلامية لاسيما أبان الحرب العراقية الايرانية، فأئهما رغم ذلك ادراكاً انهما ولغرض البقاء والمحافظة على نفوذهما لمرحلة ما بعد صدام فأن عليهما أن يبقيا خطأ ومسافة معينة بينهما وبين طهران¹¹.

ولكي يعززا من هذا الرأي، فأن الاعضاء القيايين في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة أكتوا "أنه ليس من مصلحة العراق أن يقلد النموذج النيقراطي (الديني) الايراني، وأن مكونات العراق وتنوع اطيافه تتطلب هيكلية حكومية مختلفة عن إيران"¹².

وبهذا الصند صرح الدكتور عادل عبد المهدي الشخصية القيادية في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق قائلاً "أئنا لا نريد حكومة شيعية، ولا حكومة إسلامية". وضمن السياق نفسه صرح رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الدعوة الاسلامية الدكتور ابراهيم الجعفري بأنه " ليس كل الشيعة هم اسلاميون، وليس كل الاسلاميين يؤمنون بولاية الفقيه أن استمخاخ أية تجربة لا تتسجم مع حقوق الانسان في ذلك البلد"¹³.

ومع ذلك فأن عدداً من المناوئين للمجلس الاعلى وحزب الدعوة الاسلامية يقولون بأن هذه التصريحات ليست دقيقة وأنها للاستهلاك المحلي وأن حزب الدعوة والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق مازالا يقيمان علاقات وثيقة مع إيران ودافعا عن الجمهورية الاسلامية ضد التهم الامريكية في التدخل الايراني في الشؤون العراقية¹⁴.

¹⁰ "الشرق الاوسط" (مصلحة)، ٢٨ / شباط / ٢٠٠٥ م.

¹¹ "Washington post", 16 Feb. 2005.

¹² P. Takeyh, Op. Cit, p.179.

¹³ "الشرق الاوسط"، ٢٨ / شباط / ٢٠٠٥ م.

¹⁴ Quoted in :Dubai Al Arabiya TV, 6 Feb, 2005.

حاولت إيران من جانبها إبعاد ارتداء بعض الساسة العراقيين في احضان سياستها لكي ترد على أولئك الذين ادعوا بأن حزب الدعوة والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية يريدان تحقيق نموذج مشابه للنموذج الإيراني فقال جواد لاريجاني، وهو أحد الساسة الإيرانيين المتنفذين صراحة: "أن تجربة إيران ليست قابلة للاستمساخ في العراق". واتفق معه في ذلك على اكبر ولايتي عندما قال "أن نموذج الحكم الذي يقام في العراق هو إلى حدما من شأن الشعب العراقي وحده"^{١٥}.

واكدت صحيفة "الشرق" الإيرانية البارزة ذلك بوضوح عندما كتبت قتلته: "حتى لو كان رئيس الوزراء العراقي شخصية اسلامية عاش في إيران لسنوات عدة ٣ حارب ضد نظام حكم صدام جنباً إلى جنب مع الجمهورية الاسلامية فلا يمكن لاحد أن يتوقع انه سوف يطبق نموذج الحكم الإيراني على العراق"^{١٦}.

أن واحدة من أكبر الاخطاء التي ارتكبتها الدول العربية المجاورة للعراق تكمن في محاولتها إبعاد الحكومات العراقية المتعاقبة عن محيطها العربي وعن العالم العربي الاوسع والدائرة العربية القومية، لان ذلك أدى بالمسؤولين العراقيين لان يكونوا اكثر انجذاباً نحو إيران وتحقيق اعلى درجات التعاون السياسي والاقتصادي معها، ففي الوقت الذي لم تجد القيادات السياسية العراقية ترحيباً حاراً من الدول العربية فانها وجدت ذلك عند الإيرانيين. وعلى مسعيد آخر فإن إيران استفادت من هذه المعادلة فعززت علاقتها مع الساسة العراقيين الشيعة، لاسيما حزب الاتحاد الوطني الذي يقوده الرئيس جلال الطالباني.

أن التحليل الأمريكي للدور الإيراني تجاه العراق ينطلق من ان إيران تسعى لفرض هيمنتها على العراق، لاسيما على شيعة وكرد هذا البلد ضد اقلية السنة التي كانت تحكمه قبل ٣٥ عاماً، وتبنت خلال هذه السنوات فكرة الوحدة العربية وتطبيق الايديولوجية القومية، وسعي كل من الفرس الإيرانيين والشيعة العراقيين والكرد العراقيين لتطوير علاقاتهم على حساب علاقات العراق مع الدول الجوار العربي. واستند الأمريكيان في تحليلهم هذا إلى ما أشارت إليه صحيفة "الشرق" التي اكدت "ان الثمان سنوات فحصب، بل بسبب طبيعة الاختلاف الايديولوجي خلال الربع قرن الماضي"^{١٧}.

¹⁵ "Sharq", 18 Gbuly 2005.

¹⁶ I bid.

¹⁷ Qutied in: P. Takeyeh, Op. Cit, p.183.

وعلى النقيض من افتراضات الساسة الامريكان، فإن إيران أكدت ان اهدافها ليست مبنية على العنف والتمرد ضد المحتلين الامريكان داخل العراق، بل على الانفتاح على العملية الديمقراطية. وفي مفارقة غريبة فإن رجال الدين الايرانيين المتشددين الذين كانوا متصلبين جداً بشأن أي حركة اصلاحية داخل إيران وخارجها سرعان ما تحولوا الى مدافعين اشداء عن التحديث السياسية في العراق. وتوصل هؤلاء الى استنتاج مفاده "أن عراقاً ديمقراطياً لايران فوائد سياسية واستراتيجية". واكدوا ان افضل الومائل لدعم مصالحهم تكمن في "تعزيز العملية الانتخابية المكرسة لاقامة دولة ذات ولايات قوية وتركيبة لوبنية فدرالية ضعيفة، ومثل هذا الترتيب من شأنه ان يزيد من قوة الجماهير الشعبية ويحقق تجانسها، وان يحتوي الطموحات الكردية الجامحة، وأن يهشم خصوم سنة العراق"¹⁸ على حد استنتاجهم.

أن هذه الاستنتاجات الايرانية لا تخلو من لا واقعية وتحاول التخفيف من المخاوف التي تعمل في صدور بعض صانعي السياسة الخارجية الامريكية الذين يرون "أن عراقاً تعديباً يكون دولة ممزقة ومقسمة ومنغصمة جداً في نزاعاته الداخلية بطريقة تمنعه من منافسة اطماع ايران في الخليج... فضلاً عن ذلك فإن ايران ستمارس نفوذها على دولة مركزية ذات اطراف متصارعة بدرجة أكبر مما كان عليه الامر في دولة ذات نظام قوي متمسك".

أن أي تحليل واقعي لعلاقات ايران مع العراق في ظل الاحتلال الامريكي يدفعنا لطرح عدد من الاسئلة منها: هل أن مصلحة ايران تكمن في استقرار ونجاح العملية السياسية في العراق ام لا؟ وكيف ستكون علاقاتها المستقبلية مع العراق؟ وللجابة على ذلك لابد من التاكيد أن ايران كانت احدى دول العالم القليلة التي لم تشهد احتجاجات شعبية ضد الحرب الامريكية على العراق، اذ لم تقم فيها سوى مظاهرة قُدرت بحوالي (٣٠) ألف مشارك، وهو رقم قليل بالنسبة للمقاييس العالمية والايرانية¹⁹. وعندما سقط النظام السابق

علقت صحيفة "ايران ديلي" (Iran Daily) على ذلك قائلة "صدام قد ذهب تخلص جيد من قمامة سيئة"²⁰. وحدد رفصنجاني ما يريده للعراق بعد المرحلة التي اعقبت سقوط النظام السابق قائلاً ما نصه "أنا سوف لن نذرف الدموع على الحكومة العراقية، فنحن نفضل نزع السلاح من العراق، وهو الامر الذي يجب ان يحصل. وان على مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ان يكون له دور في

¹⁸ A.M.Ansari, Iran, Islam And Democracy, London, 2006, p.256.

¹⁹ Quoted in: "Iran Daily", 21 Apr. 2003.

²⁰ "Rahpord", 16 Fervavdin 1282/5 Apr, 2003.

ذلك. أن التلق الذي لدينا هو أن يحل الأمريكان محل صدام في العراق، تعد، في احسن الاحوال، أفضل سيناريو وأساو سيناريو، النتيجة الافضل هي أن يكون هناك عراق كامل موحد قليمياً يمتلك حكومة شعبية، وهذا هو شيء جيد لنا. أما النتيجة الاسوأ هي أن تكون الحكومة العراقية تحت سيطرة أمريكا، وسيتلقى الشخص العراقي المسؤول تعليماته من البيت الابيض، وسيكون هذا أسوأ من صدام^{٢١}. وعلى الصعيد نفسه كان رفسنجاني واقعياً عندما دعا الى طرح موضوع فتح المفاوضات مع حكومة واشنطن، وقامة علاقات دبلوماسية معها، على الاستفتاء الشعبي واخذ رأي الايرانيين في ذلك مستغلاً موضوع العراق للتوصل الى هذا الهدف المهم مؤكداً أن "المصلحة هي المحدد الرئيس للعلاقات الدولية، وأن الحرب على العراق كانت بصورة جوهرية من أجل النفط، وأن كل ما على ايران أن تفعله هو أن تحدد مصلحة الولايات المتحدة الامريكية، وأن تعمل على ارضائها"^{٢٢}.

وعلى الرغم من أهمية ما طرحه السياسي الإيراني المنحك رفسنجاني، ألا أن رأيه لم يأخذ به إلا في الفترة الاخيرة وبعد مرور أكثر من سنتين، عندما احتاجت الولايات المتحدة الامريكية لايران في الوقت الذي احتاجت اليه الاخيرة أيضاً، وكانت النقطة المشتركة بينهما هي العراق. فأن ايران بالتأكيد لا تسعى الى توريث نفسها في صدام مصلح مع الولايات المتحدة، الاقوى منها عسكرياً واقتصادياً، والقدرة على ايجاد كتل دولي ضدها تحت هذه الحجة او تلك، المسألة التي تدرجها ايران جيداً، وتضع تجربة العراق المرة امامها باستمرار.

ان من شأن بعض الحقائق التي افرزها الواقع العراقي، وما طفي على سطح الاحداث، ومن خلال استقراء الغاطس منها ان تمنحنا بعض الاستنتاجات لما ستكون عليه العلاقات العراقية الايرانية مستقبلاً، أخذين بنظر الاعتبار الوجود الأمريكي المباشر او غير المباشر على الارض العراقية، وأبرز هذه الاستنتاجات هي:

١. أن من أبرز حقائق العلاقات الدولية بين الدول هو أن المصالح القومية والضرورات الاستراتيجية هي التي تحدد الصراع بين الدول القومية، كما أن تركيبة النظام السياسي الداخلي وميوله الايديولوجية هي التي تلقي بظلالها على طبيعة السلطة السياسية فيه، الا أن طبيعة العلاقات بين ايران والعراق تتعارض مع هذا النمط للراسخ من التحليل، فكلا الدولتين كانتا قد

²¹ Quited in: NewYork 25 Sep, 2003.

²² Ibid.

اصطدمتا بسبب حدودهما الإقليمية، وكل منهما تنظر إلى الأخرى بعين الطموحات الإقليمية، وعملتا على دعم الأطراف المحلية الأكثر ميلاً لوعيتها. بيد أن الافتراض أن إيران والعراق ماضيتان حتماً نحو التصادم وأن علاقتهما سوف تشهد توتراً وصراعاً، فهو قراءة مضللة للتاريخ^{٢٣}. فقبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عمل نظاما الحكم في البلدين على إقامة علاقات حميمة، ولم تؤد الطبيعة الأيديولوجية المختلفة لكلا النظامين خلال السنوات اللاحقة إلى مضاعفة مشكلاتهما. في حين أدركت حكومة الشاه أن العراق الراديكالي المتطرف يشكل تهديداً لإيران لا بسبب قدراته، وإنما بسبب توجهاته السياسية المتطرفة. وبالمعنى نفسه أن نظام صدام العلماني وجد في الأصولية الإسلامية الخمينية تحدياً له، لا بسبب قدرات القوات المسلحة الإيرانية، وإنما بسبب جوهر مفاهيمها. وضمن هذا السياق فإن كل القضايا الإقليمية غير المطولة أخذت شكل تهديدات أكثر خطورة، ونظر إليها على أنها إشارات لوضع عدائي. وبعد برهة وجيزة جعلت طموحات صدام والخميني، والاطمئاع الإقليمية لكلا الدولتين المتصارعتين، وإيديولوجيتهما المتناقضة، جعلت من الحرب الطويلة بينهما أمراً محتماً^{٢٤}.

٢. أن النفوذ الإيراني في العراق يوفر لإيران فاعلية مهمة في التعامل مع الولايات المتحدة، والقوى الغربية، فالأخيرة يعتقدون أن إيران ستنتقم منهم في حالة قيامهم بضرب مفاعلاتها النووية، الأمر الذي سيفزع بالأمريكان وحلفائهم في العراق للرد على مثل هذه "المغامرة" الإيرانية، وستصبح الأرض العراقية "منطقة قتل" بين الطرفين. وضمن هذا السياق هناك بعض الطروحات التي ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما قامت بضرب المفاعلات النووية الإيرانية، فإن النفوذ الإيراني في العراق سيظهر قدرة انتقامية عالية ضد الأمريكان. وقد حدد يحيى رحيم صفوي رئيس الحرس الثوري الإيراني خيارات إيران تلك بوضوح قائلًا: "أن الأمريكان يعرفون جيداً أن مراكزهم العسكرية في كل من أفغانستان، وخليج عمان، والخليج....^{٢٥}، والعراق تكون تحت تهديدنا، وقد تكون عرضة للهجوم لأنها تقع بجوار إيران"^{٢٦}. ومع ذلك بالإمكان القول أن النفوذ الإيراني في العراق ليس مصمماً بالضرورة

²³ See: A.M.A. nsari, *Confronting Iran*, London, 2006, pp.212/217.

²⁴ "Iran", 16 June 2003.

²⁵ وردت في النص "الفرنسي".

²⁶ Quoted in: p. Takeyh, *Op. Cit*, p.185.

للهجمات ضد الامريكان وحلفائهم، على الرغم من انها توفر لنظام الحكم في ايران العديد من الخيارات اذا ما تدهورت العلاقات الايرانية-الامريكية على نحو ملحوظ.

٣. أن النموذج الايراني في التدخل في الشؤون الداخلية العراقية مستمد من التجربة الايرانية في لبنان المعروف بتقويعه الاجتماعي، ووجود شبيعة فيه، فقد كانت استراتيجية ايران في لبنان هي "ارسال مساعدات اقتصادية ومالية للشبيعة هناك لكي يصبحوا مرتكزاً لايران في هذا البلد" حسب وجهة نظر بعض السياسيين الامريكان، فأصبح الوجود الايراني، والحال هذه، يشكل هاجساً مقلقاً لكل من يحاول أن يحل المشكلات اللبنانية. ومع ذلك فإن الوجود الايراني في ايران تجنب المواجهة مع الامريكان، وان اسهم بدرجات مختلفة، وعلى نحو مباشر او غير مباشر في المواجهة ضد اسرائيل في الحرب الاخيرة على وفق ما يذهب اليه رأي بعض المحللين السياسيين الغربيين. وعلى نحو غير مختلف مع تجربتها في لبنان، فإن ايران تسعى "للتعبئة وتنظيم بعض الجماعات في العراق، في الوقت الذي لا تسعى لتوريط نفسها في صراع مسلح مع الولايات المتحدة الامريكية".

٤. أن الولايات المتحدة الامريكية التي اجتاحت العراق اثر تداعيات الحادي عشر من أيلول لا تفكر بالخطط التي من شأنها تعزيز وتقوية وضع ايران وأمنها، لأن الاخيرة تشكل واحدة من الاولويات الاساسية للسياسة الامريكية المتغيرة. ومع ذلك، فلو اخذنا بنظر الاعتبار تداعيات الشرق الاوسط ومفارقاته، فأننا لا نحتاج للعودة الى نقطة الصفر التي مفادها "أن كل ما يفيد ايران من شأنه أن يضر بالولايات المتحدة"^{٢٧}.

٥. أن العراق الجديد الذي حتماً سيتعافى من جراحه يوماً ما، والخروج من ظلال الاجتياح الامريكي واحتلاله البغيض، سوف لن يكون مجتمعاً أكثر انسانية وديمقراطية من نظام الحكم السابق فحسب، وانما سيكون دولة أكثر ميلاً للسلام، وراعياً في العيش بوثام مع جيرانه الايرانيين بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية، ليكون هذا التطور المستقبلي في صالح الشعبين العراقي والايراني ومصالحهما المشتركة، وسيصب ذلك حتماً في صالح الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها أيضاً.

٦. أن العراق، إذا ما نجح في مسعاه التقاربي لجمع الايرانيين والامريكان ومنع صدامهما المسلح، وجعل لغة المصالح تتغلب على قنعة الملاح فإنه سيدخل المرحلة القادمة، وهو أكثر قدرة على رسم سياسته الخارجية مع الجارة ايران، ويعزز علاقاته بها، وسينعكس ذلك حتماً على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية بين البلدين، وسيحصل الشعبان العراقي والايراني ثمار هذه المرحلة ايجابياً، وستفتح آفاق جديدة للتعاون بينهما، وستطوى صفحات الخلاف والاحتراب والصدام المسلح التي حصدت نفوساً كثيرة، ونزفت فيها دماء غزيرة من الطرفين.

اعلان حقوق الانسان وحرياته في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥

الدكتور

علي عبد الرزاق الزبيدي^(١)

المقدمة

لاشك ان تطبيق النظام القانوني العقلاني الواضح يمكن ان يجنب الامة احتمالات الخطر، اي احتمالات الهمم والتفريب التي تعرض لها. ويأتي الدستور الذي يعد رمز الاستقلال ليحدد شكل ذلك النظام، كما ويحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين، وليضع حقلاً خاصاً يتم تناوله انمائياً وبطاقة مشتركة الا وهي حقوق الانسان. كما ان ممارسة هذه الحقوق في اي دولة يتوجب تحقيق الديمقراطية، فالدولة الديمقراطية تكون خاضعة لرقابة شعبية سواء من خلال ميكانيكية الانتخابات او من خلال دور البرلمان مع وجوب الاخذ اما باللامركزية او بالقيصرية. فمن جانب يجب ان تكون جميع الحلقات الادارية خاضعة للحكومة التي هي بدورها تكون مسؤولة امام جمعية منتخبة، ومن جانب اخر لابد للهيئات المنتخبة التي تمثل الشعب من ان تؤدي دوراً متزايداً داخل الادارة نفسها. وبالتالي سيكون انتشاراً للديمقراطية في مجال اداء الحكومة وفي وظائفها وكذلك في هيكلها^(٢).

وعلى الرغم من ان جميع الثورات وكل اشكال التغيير الاخرى تؤكد ان هدفها هو اقامة الديمقراطية إلا ان هذا الرأي فيه الكثير من الشك، إذ ان الثورة او الانقلاب يمكن ان يغير دولة ديمقراطية الى اخرى فاقدة لها، وليس العكس، فالديمقراطية لا تخلق خلقاً فالثورة ممكن ان تستبدل نظام غير ديمقراطي بأخر غير ديمقراطي ايضاً، ولعل في الثورة الفرنسية خير دليل على ما نقول، فقد اعلنت الثورة تفويض النظام القديم وابتدأت ديمقراطية مطلقة، ولكن الحقيقة لم تكن كذلك، فقد اجتاز الشعب الفرنسي الكثير من المحن وعانى كثيراً من المنازعات والعنف الذي اودى برووس قادة الثورة انفسهم قبل ان يصل الى نظام ديمقراطي سليم^(٣).

وفي بلدان العالم الثالث والعراق لحددها لا يكفي النص على حقوق الانسان في الدستور، فالنصوص كلها جميلة ولكن المهم هو عدم المساس بها او خرقها وامكانية تمتع الانسان بحقوقه وحرياته وبالتالي لابد من وجود ضمانات تكفل تلك الحقوق والحريات.

^(١) كلية القانون-الجامعة المستنصرية.

^١ Jacques Donnedieu De Vabres : " L'Etat ", que sais je ? P.U.F, Paris, 1980, p.11.

^٢ روبرت م. مالفير : " تكوين الدولة " ، ص ٢١٩-٢٢٠.

ولعل من اهم مايجب ان نتصف به الدولة، هو ان تكون محايدة ، فالاحزاب تتصارع فيما بينها للوصول الى السلطة، وهنا يأتي دور الدولة لتحديد إطار هذا الصراع، ويمكن القول ان الدولة هنا تقوم بدور المحرك والكليش بالوقت نفسه³. فالدولة الديمقراطية المحايدة لا بد ان تكون أيضاً دولة القانون الدستوري. وفي تطرقنا لدستور العراق لعام ٢٠٠٥ سنتناول الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات فقط تاريخين ما له وما عليه⁴.

وقبل الحديث عن الحقوق والحريات في دستور العراق لا بد من التمييز بين الحقوق والحريات الاساسية و بين حقوق الانسان ، فالبعض يرى في حقوق الانسان فلسفة اكثر منها قواعد قانونية بالمعنى الكامل للكلمة ، كما ان هناك من يطرح تدويل او عالمية حقوق الانسان ، ونلاحظ ذلك تحت عنوان (دراسة النظام الدولي للحريات)... وهنا نكون امام حقوق اساسية اكثر سعة وبالتالي نجد لزماً علينا ان نميز بين حقوق الانسان وحقوق المواطن (فالاجانب يستطيعون الاستفادة من حقوق الانسان ولكن ليست تلك الحقوق المحددة للمواطن).

كذلك حقوق الانسان وحقوق العامل (العامل انسان مكانه داخل اطار الاقتصاد) ، ولهذا فان حقوق الانسان يمكن معرفتها في الواقع في حقوق كل فرد خارج المحتوى الخاص (سواء اكان جغرافياً ام اقتصادياً ام اجتماعياً) . فالحقوق والحريات الاساسية تكون اكثر تحديداً من الناحية القانونية ، فهي مجموع الحقوق والحريات المنصوص عليها والمحمية من الدستور ، فضلاً عن امتلاكها حماية تجاه المشرع من خلال الرقابة على دستورية القوانين ، اي من قبل قضاء المحكمة الدستورية الى جانب حماية القضاء العادي لها⁵.

اذن نحن امام اكثر من حالة ، فالحقوق والحريات الاساسية معترف بها ، وتمتلك الحماية الدستورية ، كأعلان حقوق الانسان والمواطن مثلاً ، اما الحريات العامة فهناك اعتراف وحماية لها من قبل المشرع العادي ، في حين نجد حقوق الانسان تستبعد في هذه الحالة من الحماية الدولية . وفي حديثنا عن حقوق الانسان وحرياته في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥ فأنا نكون في ظل حماية الدستور ، وان المساس بها او خرقها او تقييدها او الجهل بها فان ذلك يجعل الدولة تنقذ السمات الاساسية لها ، وهي كونها ديمقراطية ومحايدة، ثم دولة قانون دستوري لتصبح دولة استبدادية ،

³ Georges Burdeau : " L'Etat " Editions du Seuil , Paris , 1970 , p.p. 108 et sui .

ينظر كذلك : الدكتور علي عبد الرزاق الزبيدي : " في الدولة الليبرالية " ، الموزع العربي ، العدد ٣٥ ، السنة الرابعة عشر ، ١٩٨٨م .

⁴ الدكتور عبد الحسين شعبان : " رؤية في مشروع الدستور العراقي العام " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٠ ، أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ٩٠ وما بعدها .

⁵ Eric Oliva : " Droit Constitutionnel " , Dalloz , Paris, 2004 , p.p. 295-299 .

بوليسية خارج القانون ، وبالتالي يكون من حق الشعب بل من واجبه وكما لقرت بذلك اعلانات حقوق الانسان تغييرها.

كل ذلك سوف يتم التطرق اليه من خلال المبحث الاول الذي خصص للحقوق والثاني للحريات كما سوف يتم الحديث عن الحقوق من خلال فرعين: نركز في الاول على الحقوق المدنية والسياسية . وفي الثاني نتحدث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الاول: الحقوق

لقد وضعت جميع الادبيولوجيات والافكار السياسية في مقدمة اهدافها ، تمتع الانسان بحقوق ، لاسيما الاساسية منها ، وإذا كانت الليبرالية قد اكدت على الحقوق الفردية ، إلا اننا نجد ان للماركسية والافكار الاشتراكية الاخرى تؤكد على الحقوق الجماعية وغلبتها على الحقوق للفردية. ومع ذلك فان كليهما يصب في صالح الانسان ، لذا وجدنا ان كلا المعسكرين مع الاهتمام بالاساس الذي قام عليه يحاول الامتداد في اهتمامه باتجاه الطرف الاخر ، لاسيما في الدول الليبرالية . وقد حاول المشرع السوري العراقي الاستفادة من كلا النهجين وحسناً فعل .

الفرع الاول: الحقوق المدنية والسياسية

يمثل هذا النوع من الحقوق الاصل في حقوق الانسان ، فهي ترتبط بالانسان باعتباره فرداً او شخصاً قانونياً. وتتعلق بحياة الانسان ، كما يطلق عليها بالحقوق الطبيعية التي نجد مصدرها في القانون الطبيعي . وهناك نوعان لهذه الحقوق إذ يطلق على الاول الحقوق المدنية ، والثانية الحقوق السياسية . علماً ان لكليهما جذوراً مشتركة . إلا اننا نجد رغبة الافراد تتجه نحو الحقوق المدنية اكثر من الحقوق السياسية والتي غالباً ما يشعر البعض تجاهها باللامبالاة ، إذ نجد في جميع المجتمعات انحصاراً واضحاً في ممارسة الحقوق السياسية على العكس من الحقوق المدنية ، فاذا شعر احد الافراد بان حقوقه الشخصية قد انتهكت كحق التعبير او التنقل او اي حق اخر فانه سوف يحتج بشدة ، فهذا الحقل خاص بالافراد ولا سلطان للدولة عليه مما يجعل للفرد اولوية تجاه الدولة التي يجب ان تكون مهمتها تهيئة الاجواء لحياة الافراد حيث يستطيعون للتطور بحرية^٦.

اما الحقوق السياسية فعلى الرغم من كونها محددة فان ممارستها تتطلب شروطاً لا بد من توفرها في الفرد . ويمكن تحديدها بكونها امكانية الفرد المشاركة في التعبير عن السيادة الوطنية من

^٦ الدكتور احمد الرشدي : " حقوق الانسان " دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، مكتبة الخروقي الدوائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ط الثانية ، ص ١٣٧ وما بعدها .

^٧ Andre` Hauriou et Jean Gicquel : " Droit Constitutionnel et Institutions Politiques " Montchrestien , Paris , 1988 , 8eme , p.p. 174-175

خلال حق الانتخاب ، وحق الترشيح ، فضلاً عن حق الاستفتاء الشعبي او المبادرة . فهذه الحقوق لاتتاح للجميع على العكس من الحقوق المدنية .

ولاجل ممارسة العراقي لحقوقه السياسية لابد من توفر الشروط التي حددها قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، إذ وضع المشرع شروطاً تمكن الفرد من ممارسة حق الانتخاب وهي :-

١- ان يكون عراقي الجنسية .

٢- كامل الاهلية .

٣- اكمل الثامنة عشرة من عمره في الشهر الذي تجري فيه الانتخابات .

٤- ان يكون مسجلاً للادلاء بصوته وفقاً للاجراءات الصادرة عن مفوضية الانتخابات. اما ممارسة حق الترشيح فيمكن القول بكونها اصعب من تلك الشروط التي حددت للناخب، فالعمر يجب ان يكون ثلاثين عاماً فضلاً عن شروطاً اخرى حددها القانون^١.

وقد حدد دستور العراق لعام ٢٠٠٥ جملة من الحقوق المدنية والسياسية جاءت مجتمعة من المادة (١٤) ولغاية المادة (٢١) وهي^٢:

اولاً:- الحق في المساواة

نصت المادة الرابعة عشر على: "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي".

ثانياً: الحقوق

ونصت المادة الخامسة عشر على : " لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ، ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها إلا وفقاً للقانون ، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة " .

ثالثاً: الحق في تكافؤ الفرص

حددت المادة (١٦) ذلك إذ نصت على: تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك^٣.

^١ قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ، المراجع العراقية العدد (٤٠١٠) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠٠٥ المصالح ٢١ شوال ١٤٢٦ هـ ، السنة السابعة والاربعون .
^٢ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، الباب الثاني ، الفصل الاول .

رابعاً: الحق في الخصوصية

إذ نصت المادة (١٧) على : " أولاً: لكل فرد الحق بالخصوصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والاداب العامة . ثانياً: حرمة المساكن مصنونة ولا يجوز دخولها او تفتيشها او التعرض لها إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون " .

خامساً:- الحق في امتلاك الجنسية

وجاءت المادة (١٨) لتنظيم ذلك فنصت على :

- أولاً: العراقي هو كل من ولد لأب عراقي او ام عراقية .
- ثانياً: الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي اساس مواطنته .
- ثالثاً: وجاءت :-

أ- يحضر اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لاي سبب من الاسباب ، وحق لمن اسقطت عنه طلب استعادتها وينظم ذلك بقانون .

ب- سحب الجنسية العراقية من المتجنسين بها في الحالات التي ينص عليها القانون .

رابعاً: يجوز تعدد الجنسية للعراقي ، وعلى من يتولى منصباً سيادياً او امنياً ربيعاً التخلي عن اي جنسية اخرى مكتسبة ، وينظم ذلك بقانون .

خامساً:- لا تمنح الجنسية العراقية لاغراض مياصرة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق .

سادساً:- تنظم احكام الجنسية بقانون وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة .

سادساً:- القضاء وحقوق المتهم اثناء التحقيق والمحاكمة

أولاً:- القضاء مستقل لاسطان عليه لغير القانون .

ثانياً:- لاجرمية ولا عقوبة إلا بنص ، ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة ، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة .

ثالثاً:- التقاضي حق مصون ومكفول للجميع .

رابعاً:- حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة .

خامساً:- المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية عادلة ، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرة أخرى بعد الافراج عنه إلا اذا ظهرت ادلة جديدة .

سادساً:- لكل فرد الحق في ان يعامل معاملة عادلة في الاجراءات القضائية والادارية .

سابعاً:- جلسات المحاكم علنية إلا اذا قررت المحكمة جعلها سرية .

ثامناً:- العقوبة شخصية .

تاسعاً:- ليس للقوانين اثر رجعي ما لم ينص على خلاف ذلك ، ولا يشمل هذا الاستثناء قوانين الضرائب والرسوم .

عاشراً:- لايسري القانون الجزائي بأثر رجعي إلا اذا كان اصلح للمتهم .

حادي عشر:- تتكبد المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم بجناية او جنحة لمن ليس له محام يدافع عنه ، وعلى نفقة الدولة .

ثاني عشر :-

أ- يحظر الحجز .

ب- لايجوز الحبس او التوقيف في غير الاماكن المخصصة لذلك ووفقاً لقوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لمسلطات الدولة .

ثالث عشر :- تعرض لوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز اربعاً وعشرين ساعة من حين القبض على المتهم ، ولا يجوز تمديد هذا إلا مرة واحدة ولمدة ذاتها .

سابعاً:- الحقوق السياسية

لكنت المادة عشرون على الحق في ممارسة الحقوق السياسية إذ نصت على :
للمواطنين رجالاً ونساءً حق للمشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح .

ثامناً:- حق اللجوء السياسي

لقد جاءت المادة الواحدة والعشرون لتنظم ذلك :-

اولاً:- يحظر تسليم العراقي الى الجهات والسلطات الاجنبية .

ثانياً:- ينظم حق اللجوء السياسي الى العراق بقانون ولا يجوز تسليم اللاجئ السياسي الى جهة اجنبية او اعادته قسراً الى البلد الذي فر منه .

ثالثاً:- لايمنح حق اللجوء السياسي الى المتهم بأرتكاب جرائم دولية او ارهابية او كل من الحق ضرراً بالعراق .

الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يمثل هذا النوع من الحقوق لوناً جديداً يطلق عليه الجيل الثاني من حقوق الانسان الى جانب الجيل الاول وهو جيل الحقوق المدنية والسياسية والتي لا تتطلب من الدولة سوى الوقوف بعيداً من خلال عدم وضع العقبات لاجل ممارسة الانسان لها، وتسمى ايضاً بالحقوق السلبية في حين يطلق على النوع الثاني الحقوق الايجابية لان تمتع الانسان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب تدخلاً من الدولة ، إذ لا يكفي النص عليها بل لابد من تأمين المؤسسات التي تكفل للانسان ممارسة هذه الحقوق كحق العمل وحق التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية ... الخ .

ولكون الافراد غير متساوين من حيث القدرات المادية والاجتماعية ولا سيما في المستوى الاقتصادي . فيصبح الحديث عن الحرية والمساواة وان الناس ولدوا متساوين وحراراً كلاً لا معنى له بالنسبة للذين لا يملكون القدرة المادية ، في حين يستطيع للتمتع بها فقط من كان يمتلك تلك القدرة . وقد ساهم في ابراز ذلك المفهوم الليبرالي للدولة والذي كان سائداً في نهاية القرن الثامن عشر ، ما جعل الدولة لا تتدخل إلا بأضيق حد ممكن وان واجبها يقتصر فقط على حماية الفرد تجاه العدو الخارجي والداخلي مع تقديم الحد الأدنى من الخدمات . وان ما ورد في اعلان الاستقلال الامريكي واعلان حقوق الانسان الفرنسي يبقى مجرد حبر على ورق ومن دون معنى ، وان الذي تحقق هو المساواة القانونية فقط اي (المساواة السياسية والحقوقية) وبالتالي تبقى تلك المساواة بعيدة عن الواقع .

وقد وصف جورج بيرو في كتابه "الديمقراطية " تلك المساواة بشكل واضح إذ قال : (ما اهمية ان يكون الانسان حراً في تفكيره اذا كان تعبيره عن هذا الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي ، وان يكون حراً في رفض شروط العمل اذا كان وضعه الاقتصادي يرغمه على قبولها ، وان يكون حراً في التمتع بالحياة اذا كان البحث عن لقمة العيش يستغرق كل حيلته ، وان يكون حراً في ان ينمي شخصيته بالثقافة واكتشاف العالم المتاح للجميع اذا كانت تنقصه الامكانيات المادية الحيوية ؟ ان التناقض بين الحرية التي كان للفلاسفة التقليديون يعرفونها وبين متطلبات الحياة اليومية التي يعيشها الناس يؤدي الى فضح الخطأ في تلك الحرية المزعم عنها مستقرة في طبيعة الانسان)¹⁰.

¹⁰ الدكتور عصمت سيف الدولة : " الطريق الى الديمقراطية " دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٤٧ .

وعلى الرغم من النقد الذي وجه الى دور الدولة الرأسمالية من قبل المعسكر الاشتراكي وضغط النقابات والجمعيات والناخبين ، إلا ان هذه الدول الغربية أخذت تعمل على توفير شروط تمنح الفرد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في محاولة لتحقيق المساواة في الواقع من خلال فكرة العدالة ، وكان تدخل الدولة من خلال ايجاد مؤسسات تتولى تحقيق التعليم المجاني والضمان الصحي ، والجهات التي تتولى توفير فرص عمل مناسبة .

وقد انعكس الاهتمام هذا على دساتير معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية فأخذت تنص دساتيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال القواعد القانونية الدستورية التي اهتمت بحق العمل وبالاسرة وراعتها وبالضمان الاجتماعي والتعليم المجاني . كما ان دساتير اخرى قد اهتمت لهذا الموضوع من خلال وضع تلك الحقوق في مقدمة دساتيرها كما هو الحال في دستور فرنسا لعام ١٩٦٤ و لعام ١٩٥٨ .

وبالتالي فان ذلك يمثل خير دليل على السير في طريق المساواة الفعلية واذا كان الغرب قد نجح الى حد كبير في توفير مستلزمات الحياة الكريمة لمواطنيها بالوصول الى المساواة الفعلية وليس المساواة القانونية فقط . فأين دول العالم الثالث من ذلك ؟

ان الذي اراه ان دول العالم الثالث لا تزال بعيدة جداً وان الاهتمام يكمن في النصوص فقط اي في الاقوال دون الافعال ، فهذه الدول لم تمارس دورها السلبى ، اي انها لا تتدخل في جعل الفرد يتمتع بحقوقه الطبيعية ، فانتهاكات حقوق الانسان واسعة وبشكل منتظم وتمس كرامته وتمس حق الحياة . ولا ينطبق ذلك على دول العالم الثالث الفقيرة فقط بل والغنية ايضاً . لذا فان من اولى اولويات النظام السياسي الذي ولد حديثاً في العراق ان تكون نصوص دستوره محل تطبيق . وقد تناول الدستور هذه الحقوق من خلال المواد (٢٢ ولغاية ٣١) . وسوف يتم الحديث عنها كما وردت :-

اولاً:- الحقوق الاقتصادية

لقد لكد الدستور في مادته (٢٢) على حق العمل فنصت على :

اولاً:- العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة .

ثانياً:- ينظم القانون العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية .

ثالثاً:- تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية او الانضمام اليها وينظم

ذلك بقانون .

وجاءت المادة (٢٣) لتؤكد على حق الملكية فنصت على :-

اولا:- الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون .

ثانيا:- لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل وينظم ذلك بقانون.

ثالثا:- أ- للعراقي الحق في التملك في أي مكان في العراق ، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول، إلا ما استثنى بقانون.

ب- يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني.

وحددت المادة (٢٤) حرية انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال العراقية فنصت على: تكفل الدولة حرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون " .

وتناولت المادة (٢٥) الاقتصاد فنصت على: تكفل الدولة لصالح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

وكفلت المادة (٢٦) تشجيع الاستثمارات فنصت على : " تكفل الدولة الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، وينظم ذلك بقانون".

واكدت المادة (٢٧) على :

اولا:- للأموال العامة حرمة ، وحمايتها ولجب على كل مواطن

ثانيا :- تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي لايجوز فيها النزول عن شئ من هذه الاموال .

كما نصت المادة (٢٨) :

اولا:- لا تفرض الضرائب والرسوم ، ولا تعدل ، ولا تجبي ، ولا يعفى منها ، إلا بقانون.

ثانيا :- يعفى اصحاب الدخل المنخفضة من الضرائب ، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وينظم ذلك بقانون .

في حين اكدت المادة (٢٩) على الرعاية الاجتماعية للأسرة فنصت على:

اولا :-

أ- الأسرة أساس المجتمع ، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمتها الدينية والاخلاقية والوطنية .

ب- تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة ، وترعى النشئ

والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

ثانيا:- للولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ، وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ولا سيما في حالة العوز والمعجز والشيخوخة .

ثالثا:- يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم .

رابعا:- تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .

ثانيا:- الحقوق الاجتماعية

وجاءت المادة (٣٠) لتكفل الضمان الاجتماعي والصحي فنصت على :-

اولا:- تكفل الدولة للفرد وللأسرة - وبخاصة الطفل والمرأة - الضمان الاجتماعي والصحي

، والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة ، تؤمن لهم الدخل المناسب ، والسكن الملائم .

ثانيا:- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعاقبين في حالة الشيخوخة او المرض او

العجز عن العمل او التتردد او اليتيم او البطالة ، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة ، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم ، وينظم ذلك بقانون .

واكدت للمادة (٣١) على الرعاية الصحية فنصت على :-

اولا:- لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية ، وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل

وسائل الوقاية والعلاج بانشاء مختلف انواع المؤسسات الصحية .

ثانيا:- للأفراد والهيئات انشاء مستشفيات او مستوصفات او دور علاج خاصة باشراف

من الدولة وينظم ذلك بقانون .

اما المادة (٣٢) فقد جاءت لترعى المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة فنصت على :

" ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ، وتكفل تأهيلهم بغية تمجهم في المجتمع ، وينظم ذلك بقانون " .

اما المادة (٣٣) فقد لكتت على الاهتمام بالبيئة فنصت على :

اولا:- لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة .

ثانيا:- تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الحيوي للحفاظ عليها .

ثالثا:- الحقوق الثقافية

وتناولت المادة (٣٤) الجانب الثقافي فنصت على :

ولاً:- التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة ، وهو الزامي في

المرحلة الابتدائية ، وتكفل الدولة مكافحة الامية .

ثانياً:- التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله .

ثالثاً:- تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يختم الانسانية ، وترعى

التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ .

رابعاً:- التعليم الخاص والاهلي مكفول ، وينظم بقانون .

وجاءت المادة (٣٥) مؤكدة على دور للدولة في مجال رعاية ثقافة عراقية اصيلة

فنصت على : " ترعى الدولة النشاطات والمؤسسات الثقافية بما يتناسب مع تـأريخ

العراق الحضاري والثقافي ، وتحرص على اعتماد توجهات ثقافية وعراقية اصيلة.

وكذلك جاءت الماد (٣٦) لتؤكد ايضا على دور الدولة في مجال رعاية الرياضة

فنصت على : " ممارسة الرياضة حق لكل فرد ، وعلى الدولة تشجيع انشطتها

ورعايتها ، وتوفير مستلزماتها .

المبحث الثاني: الحريات

لقد حدد اعلان حقوق الانسان والمواطن الحرية بأنها (القدرة على عمل كل شيء لا يضر

بالاخرين ، وهكذا لاتحد من ممارسة الحقوق الطبيعية لكل انسان إلا بالحقوق التي تؤمن للاعضاء

الاخرين في المجتمع التمتع وبهذه الحقوق نفسها . وهذه الحدود لايجوز ان تتحدد إلا بقانون) .

ومن هذا التعريف يمكن ان نستخلص فكرتين رئيسيتين هما :-

١- ان الحرية هي التقيد الارادي بالنظام وهو ما يميز الحرية عن الفوضى .

٢- ان الحرية سلطة تقريرية. وهي كذلك سلطة فعل وتأثير على الاشياء والاحياء .

والقول ان الحرية هي سلطة فأنها قبل ان تكون سلطة على الاخرين هي سلطة

على الذات . فالانسان حر لانه بفضل عقله سيد نفسه".

ويختلف الموقف من الحرية باختلاف النظم السياسي وبأختلاف ايمان القابض على

السلطة بالحرية وبالتالي فهي تتسع او تضيق تبعاً لذلك . وقد ابدى واضعوا دستور العراق اهتماماً

واضحاً بالموضوع ، إلا ان الاهم هو الواقع اي توفير الضمانات التي تكفل تمتع الافراد بما نص

عليه الدستور من حريات . وقد جاء الفصل الثاني من الباب الثاني ومن خلال المواد (٣٧-٤٦)
ليبين الموقف منها وهي :-

اولا:- الحريات الجسدية

وهي الحريات التي تكفل حياة للفرد وكرامته وجاءت المادة (٣٧) لتنظم ذلك :-
اولا:-

أ- حرية الانسان وكرامته مصونة .

ب- لايجوز توقيف احد او التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي .

ج- يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية
ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالاكراه او التهديد او التعذيب ،
والممتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي
اصابه وفقاً للقانون .

ثانياً :- تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني .

ثالثاً:- يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق) وبحرم الاتجار
بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس .

ثانياً:- الحريات الفكرية

تناولت المادة (٣٨) هذا النوع من الحريات ونصت على : تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام
والادلب :

اولا:- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل .

ثانياً:- حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر .

ثالثاً:- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون .

المادة (٣٩) وتناولت حرية تأسيس الاحزاب والجمعيات والحق في الانتماء اليها ونصت على :-

اولا:- حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية ، والانضمام اليها مكفولة وتنظم
بقانون .

ثانياً :- لايجوز اجبار احد على الانضمام الى اي حزب او جمعية او جهة سياسية

او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها .

المادة (٤٠) وتناولت احترام الخصوصية إذ نصت على :

حرية الاتصالات والمراسلات البرية والبرقية والهاتفية والايكترونية وغيرها ، مكفولة ولا يجوز مراقبتها او التنصت عليها او الكشف عنها إلا لضرورة قانونية ولمنية وبقرار قضائي .
المادة (٤١) وأكدت على حرية المعتقد ونصت على :
العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم ، وينظم ذلك بقانون .

ثالثاً:- حرية الدين او المعتقد

نصت المادة (٤٢) على : " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " . كما نصت المادة (٤٣) على:

اولاً:- اتباع كل دين او مذهب احرار في :-

أ- ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية .

ب- ادارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية ، وينظم ذلك بقانون .

ثانياً:- تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها .

اما المادة (٤٤) فتناولت حرية التنقل ونصت على :-

اولا :- للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه .

ثانياً:- لايجوز نفي العراقي او ابعاده او حرمانه من العودة الى الوطن .

اما المادة (٤٥) أكدت على دور الدولة ورعايتها لمؤسسات المجتمع المدني وللقبائل ونصت

على :-

اولاً:- تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها

واستقلاليتها ، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف

المشروعة لها وينظم ذلك بقانون .

ثانياً:- تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والشعائر العراقية وتهتم بشؤونها بما

ينسجم مع الدين والقانون ، وتعزز قيمها الانسانية النبيلة بما يساهم في

تطوير المجتمع وتمنع الاعراف العشائرية التي تنتساف مع حقوق

الانسان .

اما المادة (٤٦) فأكدت على دور القانون في تنظيم الحقوق والحريات فنصت على :

لايكون تقييد ممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها إلا بقانون

او بناءا عليه، على ان لايمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق والحرية .

الخلاصة

وفي نهاية الحديث لابد من القول ان المشرع الدستوري قد بذل قصارى جهده في سبيل ان يتضمن دستور العراق الحقوق والحريات كافة التي وردت في دساتير الدول والاعلانات الدولية . ولكون هذه الحقوق والحريات قد جاءت في صلب الدستور فإنه قد ضمن التزاميتها ، وهنا يأتي دور القضاء باعتباره حامي الحقوق والحريات ليتمكن الافراد من التمتع بها . إلا ان الذي نراه اليوم يناقض ذلك كلياً ، فبسبب غياب الاستقرار السياسي وبالتالي الامني وهو الاشد خطورة على الحقوق والحريات جعلها خالية المحتوى .

وهنا يأتي دور الشعب كونه الضمانة الحقيقية لتجسيدها على ارض الواقع ، فلم تصل الامم الاخرى، لاسيما الغربية منها الى ما وصلت اليه ، إلا بعد ان اخذ الشعب على عاتقه تحقيق نظام يسوده العدل والمساواة ، وقد كان العبء الاكبر في تحقيق ذلك على عاتق القوى السياسية والنخب الثقافية . لذا فان هذه الجهات في بلدنا مدعوة اليوم قبل غيرها كي تمارس دورها وذلك من خلال المؤسسات العلمية كالجامعات بجانب مؤسسات المجتمع المدني لأجل بناء دولة القانون الدستوري .

انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ وانعكاساتها على السياسة الخارجية تجاه العراق

الدكتور

المدرس المساعد

اسامة مرتضى^(١) آمال وهاب عبد الله^(٢*)

المقدمة

يتعامل خطر لانتخابات الرئاسة بالتسلوق مع صلاحيات السلطة التنفيذية، فالمخاطر التي يخشى أن تنجم عن النظام الانتخابي تتراوح في جسامتها بحسب المكانة التي تحتلها السلطة التنفيذية، وحجم موقعها في صلب الدولة، وبحسب طريقة الانتخاب والظروف المحيطة بالشعب الذي ينتخب وقضاياه المحلية وتأثير الشخصية المنتخبة وحتى الموضوعات القومية^١ تمارس أيضاً دوراً في حسم نتائج الانتخابات، وفي حال النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يصنف على أنه نظام رئاسي، فإن الرئيس الأميركي يتمتع بسلطات واسعة تكاد توازي أحياناً وتفوق - من الناحية العملية - خاصة على صعيد رسم وتنفيذ السياسة الخارجية على سلطات الكونغرس، لذا فإن أي تغيير في شخص الرئيس يؤثر بهذا القرار أو ذلك على السياسة الخارجية لهذه الدولة من حيث الأولويات، وإن كان هناك شبه استمرارية في بعض المواقف والسياسات، لأن الذي يضع السياسة الخارجية الأميركية هي مؤسسات معروفة، ومؤسسة الرئاسة واحدة منها، فإن تغيير شخص من يرأسها فإنه يؤثر فيها.

وعليه يخطأ من يعتقد أو يقر أن القضايا الداخلية هي محرك اهتمام الناخب الأميركي من حيث ترتيب سلم أولويات الناخبين الأميركيين واهتماماتهم. فإذا كان الناخبون الأميركيون أكثر تحسناً للقضايا الداخلية لانها تمس صميم حياتهم اليومية، بشقيها للمادية - الاقتصادية والقيمة، فإن قضية السياسة الخارجية لاتحيز عن ذهن الناخب الأميركي^(١).

والاستئلة المركزية التي تطرح نفسها هنا:

- كيف يؤثر انتخاب للرئيس الأميركي على مبادئ الحكم ؟
- وكيف يتعامل دور الموضوعات للقومية بالتسلوق مع انتخاب الرئاسة الأميركية ؟
- هل تشكل الانتخابات الرئاسية لمرتبعة مرحلة هامة في تحديد سياسة أمريكا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعراق؟

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

(١) ضلاري رشيد الباسين، الانتخابات الأميركية وانعكاساتها على السياسة الخارجية، محطات ستراتيجية، العدد (٦٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٠.

- وماهي طبيعة المعاهدة المراقبة الامريكية؟ وماهي دلالاتها؟ وكيف ستلقي مخرجات المعاهدة نفثه
التنكر بظلالها خلال عهد الولاية الجديدة؟

وفق التساؤلات اعلاه فقد تحدثت خطة البحث على النحو التالي:

المحور الاول: انتخابات ٢٠٠٨ للرئاسة وسياق العملية الانتخابية.

المحور الثاني: وقع وجود لقوات الامريكية في العراق.

المحور الأول: انتخابات ٢٠٠٨ للرئاسة وسياق العملية الانتخابية

كتب الرئيس الراحل جفرسون في ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٠٩، قبل موعد الانتخابات الرئاسية بستة أسابيع قائلاً: لقد أصبح تقاعدي وشيخاً حتى أنني لم أعد مشاركاً في تدبير شؤون البلاد إلا بلبداء الرأي، إذ يبدو لي أنه من العنل أن ادع لخلفي للمباراة لأخذ التدابير التي سيتوجب عليه هو أن يتابع تنفيذها وأن يتحمل، بالتالي مسؤوليتها^(١).

نفهم من قول أعلاه، إن عجلة الحكم تتعطل من تلقاء نفسها ما أن يقترب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية، لا بل حتى قبل لقرابها بزمان طويل وهذا على عكس الملكيات الدستورية^(٢). طبعاً من الممكن توليف لقوانين على نحو تجري معه الانتخابات دفعة واحدة ومن دون إبطاء، إجتنباً لأي شعور في القوة التنفيذية، ولكن مهما بذل المشترون من جهد فإن الشعور يبقى ماثلاً في الاذهان فعندما يغدو الانتخاب وشيكاً يغدو الاعداد للمعركة الوشيكة هو للشغل للشاغل لرئيس السلطة التنفيذية إذ لم يعد للمستقبل هو مستقبل ولايته، لذلك لايبادر إلى سعي بل يتابع فائر للهمة تنفيذ مشروعات قد يتم اتجازها في عهد سواه.

وعليه فكلما ازداد شأن المواقع الذي تحتله السلطة التنفيذية في تدبير الشؤون، تعاضط شأن عملها المعتاد وضروته، وازداد في مثل هذه الحالة خطورة، فإذا كان الشعب قد اعتاد أن يحكم من قبل السلطة التنفيذية وتالياً أن تدار شؤونه من قبل هذه السلطة فمن شأن الانتخابات عندئذ أن تسبب بلبلة لا يستهان بها، وعليه ينبغي اعتبار الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة الاميركية مباشرة والفترة التي تجري خلالها فترة أزمات قوية، فكلما كان الوضع الداخلي لبلد ما مرتبطاً وكلما تعاضط شأن المخاطر الخارجية تعاضطت خطورة هذه الفترة^(٣)، وعلى الرغم من الانطباع الشائع الذي لا يجوز افكاره في جوارب كثيرة في وصف الولايات المتحدة بدولة القانون والدستور والمؤسسات الراسخة، فإن المعينة في ضوء الممارسة العلمية تكشف لنا قدراً وافياً من الشقوق والتصدعات والثغر في النظام السياسي الاميركي جعلته يتحول تدريجياً إلى نظام رئاسي مركزي يترقب على عرشه من يمكن وصفه بالامبراطور أو الملك مع فارق أنه ينتخب كل أربع سنوات،

(١) بسبب ارتباط المصلحة الخاصة بأسرة ما ارتباطاً وثيقاً بمصلحة الدولة، لا يحدث إطلاقاً أن تترك الدولة لمصيرها أو أن تهمل.

(٢) كمسي دوتوكيفيل، عن الديمقراطية في أمريكا، ترجمة بسام حجار، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٣١.

(٣) كمسي دوتوكيفيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

فالتجربة تثبت لنا إن الرئيس الأميركي أضحي أكثر قدرة على استئصال السلطة وتركيزها في البيت الأبيض عبر تضخيم جهاز الموظفين في ادارته بالتعيينات السياسية لطاغمه من دون خضوع لأي رقابة أو تصديق من السلطة التشريعية وأفضل مثال على هذا المنحى تنامي دور ونفوذ مستشار الأمن القومي الذي تحول فيه من سكرتير تنفيذي أو منسق لما تنتجه البيروقراطية للحكومة بكل فروعها إلى لاعب ومخطط رئيسي .. لا بسل منفذ أو مشرف على التنفيذ لمصلحة الرئيس بما يتجاوز سلطة ودور وزيري الدفاع والخارجية اللذان يخضعان لرقابة الكونغرس ووصايته وبدلاً من أن يكون مجلس الأمن القومي * الاداة المعبرة عن تداول الخيارات ومناقشتها من خلال صيغة جماعية وصولاً إلى اتخاذ القرارات تحول إلى ديكور واداة طيعة بيد الرئيس يستخدمهما بصورة انتقائية ويستعصم عنها غالباً بصيغة "حكومة المطبخ للرئاسي الخاص" لنخبة من كبار مساعديه^(٦).

وفي ظل الوضع الشاذ، يقول ويليام بلوم للكاتب والناقد للسياسة الخارجية الاميركية منذ أواخر الستينيات، عندما ترك وظيفته بوزارة الخارجية احتجاجاً على السياسة الاميركية في فيتنام، في كتابه "قتل الأمل" الذي صدر في مقدمة جديدة بطبعة حديثة "لقد تم استبدال نظام الجمهورية الاميركي بعدد للحرب العالمية الثانية بدولة الأمن القومي التي لا تخضع لأي مساعلة، حكومة تتجاوز الدستور، معنعة في النشاط السري بعيداً عن معرفة الشعب الاميركي، معافاة من رقابة السلطة التشريعية وتنصرف وكأنها فوق القانون"^(٧).

بناءً على ما سبق، فإن الرئيس الأميركي بدأ يتحول عملياً إلى امبراطور، أو ملك بصلاحيات استثنائية يمارسها عبر الانوارل التنفيذية أو المذكرات الرئاسية. ومما لا شك فيه فإن خطر انتخابات الرئاسة الاميركية تتعاظم بالتساوق مع صلاحيات السلطة التنفيذية^(٨).

وفي ضوء محالجتنا، لانتخابات الرئاسة الاميركية لعام ٢٠٠٨ وقُرأها على عملية الانسحاب من العراق، يجدر بنا أن نتعرف على طبيعة إجراء الانتخابات الاميركية، والطريقة التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات سياسياً وقانونياً. وبيان وتفسير ملامح رسم استراتيجيات الحملة الانتخابية والبرامج والسياسات المعلنة والموضوعات الجوهرية للحزبين المتصارعين، وتحليل أثر وتداعيات هذا الحدث على واقع ومستقبل النظام السياسي العراقي، خصوصاً إذا ما عرفنا أن انتخابات الرئاسة الاميركية لعام ٢٠٠٨ سوف تشكل

(٦) شكل قانون الأمن القومي عام ١٩٤٧ ركيزة مهمة في إعادة صياغة وتنظيم أدوات السياسة الخارجية والدفاع والاستخبارات في تاريخ النظام السياسي الاميركي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال هذا القانون على الرغم من التعديلات الطفيفة التي طرأت عليه المرجعية القانونية والصلابة تجعل نشاط الولايات المتحدة في مجال الأمن ويشمل مجلس الأمن القومي بموجب قرار تشاكيه الأصلي، الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الدفاع والخارجية، وقد تمت إضافة مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركي "سي آي إيه" وأعضاء آخرين بحسب رغبة وحلقة الرئيس مثل وزير العدل والطفلة والخزانة والأمن الداخلي ورئيس هيئة الأركان الذي حده القرار بوصفه المستشار العسكري الرئيس.

(٧) الكسي دوتوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(٨) منذ سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الاميركي- تفسيرات ومفاهيم، المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، ٢٠٠٦/٣٠، ص ٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١.

منعطفاً سياسياً جديداً في الادارة الاميركية تجاه العراق منذ أحداث ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ولغاية نهاية فترة ولاية الرئيس بوش.

أولاً: الإطار العام لانتخابات الرئاسة الأميركية:

١- الإطار السياسي "لثنائية الحزبية" ومدولها في النظام السياسي الأمريكي:

في الولايات المتحدة الأميركية، يسود نظام الحزبين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ولكلا الحزبين رمز ^(٨) لتمثيل شعار الحزب، حيث يمثل الفيل رمز الحزب الجمهوري بينما يمثل الحمار شعار الحزب الديمقراطي.

وفي واقع الحال يمتاز نظام لثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأميركية بدلالات وخصائص نذكر

منها:

١- نكرنا سابقاً أن للنظام الحزبي في هذه الدولة هو نظام الحزبية لثنائية، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، ورض وجود أكثر من ٣٠ حزباً، إلا أن دورها وأهميتها محدودة ولا تمتلك قوة التأثير في الوسط السياسي الأمريكي، لأن من يملك النفوذ والتأثير، وهي القوة للرسمية، تتطوي تحت مظلة أحد الحزبين الرئيسيين، وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وبالتالي فإن من يروم الترشيح إلى منصب الرئاسة أو عضوية الكونغرس لابد أن يحظى بترشيح وموافقة الحزب الذي ينتمي إليه، علماً أنه ليس هناك خطوط فاصلة بين الحزبين، إنما نلاحظ حالات التحول من الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري وبالعكس، وفقاً لمصالح المواطن الأمريكي والبرامج للدخالية التي يتبناها كل منهما ^(٩).

٢- في وقت تتطلب فيه صفة التنوع* التي يصطبغ بها المجتمع الأمريكي نتيجة تركيبته السياسية والفكرية والاثنية والدينية والاقتصادية أن ينهض عن ذلك تعددية حزبية تعكس المصالح الطبقيّة والقويّة المتباينة في هذا البلد العريض الممتد الذي يضحج نسيجة الاجتماعي بالتضارب الحاد في المصالح أو رؤية المستقبل ^(١٠).

(٨) ابتدع رسام الكاريكاتور السياسي توماس ناست الرسمين لمجلة هاريز ويكلي في عام ١٨٧٤ صورة فيل مغبر لتمثيل "التصويت الجمهوري"، وسمعت ما تبني الجمهوريين الفيل رمزاً لحزبهم، وفي كاريكاتور آخر، تنتقد ناست الديمقراطيين لطعنهم عضو في الحزب الجمهوري بعد وفاته وصور الحزب الديمقراطي على شكل حمار ويفل (وهما حيوانان يعتبران غيبين وضوئين) برؤس أسداً (وهو الجمهوري المتوفاة)، وأثبت الحزب الديمقراطي نظيره بروح الفكاهة عندما قبل الحيوان رمزاً له، مشيراً إلى كونه يتحلى بالكثير من الخصال الحميدة كعدم الاستسلام بسهولة.

(٩) ضاري رشيد الواسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(١٠) تشكل الأقليات مكاناً مهماً لدراسي النظم السياسية الداخلية لكل دولة وخاصة المجتمعات المتناحرة جراء الهجرة والاستيطان كولايات المتحدة الأميركية التي هي مجموعة من الاثنيات والأقليات ألقرزت حلجة لاستئصال بعض الاساليب كوثقة لصبور التتووعات Melting Pot في الرحا الأمريكي American Uterus. فواقع حال الولايات المتحدة يمع بالأقليات فهي الجانب الديني هناك المسلمون، اليهود، الكاثوليك ولغة طويلة من الاميان والفلسفات، ومن ناحية الأقليات العرقية نجد ذوي الاصول الأفريقية، وذوي الاصول الآسيوية، وذوي الاصول الاسبورية والأمريكيين الاصليين ومجموعات أخرى صغيرة العدد والحدو السياسية.

(١١) لسنة ثبات الأومسي، صنع القرار في السياسة الأميركية، دراسات استراتيجيّة، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٢٢.

بعبارة أخرى أن يلمس المرء على الأقل تمييزاً أيديولوجياً ما بين أحزاب تعكس هذا التنوع، غير أن واقع الحال يفصح عن تماثل أيديولوجي ما بين الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، شاعت الممارسة السياسية والنظام الانتخابي بأن لا يصطف إلى جانبهما حزب ثالث وجده البعض حزباً إشتراكياً أو عمالياً يكون وجوده ملائماً في دولة صناعية كبرى كالولايات المتحدة الأميركية.

٣- الحزبين الأميركيين (ركيزة محلية) مهمة جداً، فبدلاً من حزب جمهوري وحزب ديمقراطي، يرى البعض من الأصوب التحدث عن (٥٠) حزب جمهوري وعن (٥٠) حزب ديمقراطي، مستقل بعضهما عن البعض الآخر تقريباً، كما أن الإطار الأساسي للسلطة هو في المدن والمقاطعات أكثر منه في الولايات^(١٢).

هذه الملاحظات في واقع الحال صائبة جزئياً، فاللجنة القومية القائمة على رأس كل حزب ليس لها في الواقع إلا القليل من السلطات الفعلية، والمؤتمر الوطني الذي يجمع كل أربع سنوات مندوبي الحزب يشبه عند الجمهوريين كما عند الديمقراطيين جمعية قطاعين اقوياء يناقش الواحد منهم الآخر على قدم المساواة في السيادة الكاملة ولكن رئيس الولايات المتحدة يمد كزعيم للحزب الحاكم منذ أن يتكون له سلطان شخصي كاف من أجل ممارسة القيادة بصورة فعلية وخصوصاً بمناسبة الانتخابات لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر أفضل الاوقات السياسية في الحياة الأميركية، يجد كل حزب نفسه موحداً بالفعل فليس هناك إلا مرشح ديمقراطي واحد والا مرشح جمهوري واحد، وهذا يجعل الحديث عن تعددية حزبية أميركية كلاماً مبالغاً فيه، وعلى كل حال "الاقليمية" في الاحزاب، هي في الحياة السياسية اليومية أمر واقع.

٤- بالرغم الميزة المحلية المجزأة تعتبر الاحزاب الاميركية شديدة التنظيم فهذه الاحزاب لا تركز مبدئياً على الانتساب الفردي للأعضاء مهما كان عددهم ممكناً بل على قوة اللجان وعلى قوة التنظيم، وباستخدام تعبير أوربي قديم يقال إن الاحزاب الاميركية ليست أحزاب جماهير بل أحزاب أطر^(١٣). وعلى الصعيد المحلي يتحلى لقر الحزب أولاً في الاقاليم وهي الدائرة الانتخابية الصغيرة ذات الاربعمائة ناخب كحد وسط وفيما يتولى أمر الحزب "كابتن" غالباً ما يكون ذات مرتب، وهو يعرف بصورة شخصية الناخبين ويوجه الاصوات وفق الاقاليم وفي كل مقاطعة قفائية، يوجد لجنة للحزب وهكذا بصورة تسلسلية حتى الوصول إلى مستوى الدولة. ومجموع هذه اللجان التي تشكل الالة الحزبية تمتلك سلطاناً سياسياً ضخماً^(١٤).

(١٢) أندريه هورويو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧، ص ٤٠٠.

(١٣) أندريه هورويو، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٧.

(١٤) أندريه هورويو، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.

٥- بارتكاز الأحزاب السياسية الأميركية على التنظيم، بالدرجة الأولى فإنها لا تخضع لابتولوجية ثابتة وقوية، ولا هي ذات علاقة بركيزة اجتماعية. وهذا الأمر ينشأ عن جملة عوامل قد يكون من المفيد ذكرها باختصار^(١٥):

أ- لا يوجد في الولايات المتحدة الأميركية تناقضات دينية حادة ولكن يوجد بدون شك أقلية كاثوليكية مهمة، وعلى الرغم من وصول جون كيندي وهو كاثوليكي الأصل إلى الرئاسة، ولكن المنحى العام لا يزال يرسمه البروتستانت، وكون البروتستانتية منتمجة في الأطار الوطني فإن الكاثوليك يتبعون هذا المنحى وهكذا تتعمد في أميركا التناقضات المذهبية أو الدينية الحادة إن كان في التنظيم السياسي، أو بين الكنائس كما هو الحال في التناقضات في بعض البلدان ذات المملاك الكاثوليكية الكثري.

ب- ثم إن الولايات المتحدة الأميركية بلاد ذات انتشار مستمر في جميع المجالات، فهي منذ قرن وما يزيد على نصف قرن تميز بخطوات واسعة إلى الإمام، وكلنا يعلم إن السير إلى الأمام يساعد كثيراً على الإجماع أكثر مما يفعل الصراع على التفهق، ذلك إن النصر يؤدي إلى الانماج.

ج- وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بانصار الحزب، فإن أياً من الحزبين لم يكن حزب طبقة، ومع ذلك فلكل منهما ناخبوه التقليديون. وانتخاب الرئاسة في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ أظهرت أن هذه الخصائص الاجتماعية قد ثبتت دائماً.

فالديمقراطيون أحفظوا في المدن، وخاصة في المدن الكبرى بأقلية عنصرية (السود، البروتريكيين، اليهود، الإيطاليين، البولونيين، والأيرلنديين... الخ) وكذلك يحتفظون بصورة عامة بالعمال النقابيين والكاثوليك أما الجمهوريون فهم أصوات الأميركيين من الطبقات الانكول - سكسونية، والالمانية، أو الشماليين، البروتستانت عامة، المتولجين دائماً في القرى وضواحي المدن. ومع ذلك يجب أن لا ينظر إلى كل حزب ككتلة واحدة. ففي صفوف الديمقراطيين، يوجد إلى جانب التقدميين، رجميون متعصبون وخاصة في الجنوب بالإضافة إلى إنه منذ انتخاب كندي، أخذ ديمقراطيوا الجنوب ينتقلون إلى صفوف الجمهوريين. كما أن عدداً كبيراً من الجمهوريين، هم أيضاً مفتحون على أفكار التقدم الاجتماعي وعلى التعاون الدولي.

د- هناك بصورة خاصة، شبه إجماع في أميركا خاصة في صفوف الطلاب بالرغم من النزاعات الشديدة على مثانة النظام الانتاج الذي مثل هذا التوسع الاقتصادي. فلا شك إن المبادرة الحرة لا تشمل فوائدها جميع الناس، فخارج حالة السود التي أشرنا إليها سابقاً والتي أشر تقرير كرنر إلى مستوى الحياة الرضيعة، توجد جيوب فقر مهمة في الولايات المتحدة الأميركية، ومع ذلك، فإن محاسن التقدم الاقتصادي يلمسها الجميع باحساس متفاوت ويرى كل فرد إن الفرصة متاحة له، لان النظام

الاقتصادي والاجتماعي يبدو أكثر انتفاعاً منه في البلدان الأخرى، كما أن الانتقال عبر اللغات الاجتماعية يبدو أسهل بشكل محسوس^(١٦).

ينتج عن هذا الواقع أن الطبقات الاجتماعية قليلة التمايز في الولايات المتحدة الأميركية والشعور بالطبقية ضعيف. ثم إن النقابات لا تحاول أن تغير في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، بل تحاول أن تحصل فيه على مركز أفضل لاتباعها^(١٧)، وإن لا يوجد لا شيوعية ولا اشتراكية في أميركا، إلا في بعض الحلقات الفكرية^(١٨).

٦- إن وظيفة الحزب السياسي الأميركي لا تهدف كما هو الحال في أوروبا وبالاخص في بريطانيا إلى تحريك سياسة معينة باسم أيولوجية معينة. إن الحزب يكتبي بدور أقل مجداً، ولكنه أكثر فعالية وهو تأمين انتخاب، وهذا بالنسبة إلى الأحزاب السياسية دور شعبي وحتى رسمي تنظمه القوانين الانتخابية في أمريكا، فضلاً عن تسمية الحزب مرشحيه في مختلف المناصب الرسمية^(١٩)، وعلى وجه العموم لا تعتبر الترشيحات حرة ففي جميع الولايات المتحدة يمكن للأحزاب المسجلة رسمياً وحدها أن ترشح للانتخابات^(٢٠).

٧- استكمالاً لما سبق فإنه لا بد من التنويه بأن ما يميز الأحزاب الأميركية عن غيرها من الأحزاب هو إن الرئيس وأعضاء الكونغرس لا ينسبون انتصاراتهم الانتخابية إلى نفوذ حزبهم بقدر ما ينسبونها إلى مجهوداتهم الشخصية وجهود مساعديهم المحليين وناخبينهم الذين يكسبون قناعاتهم وبصرف النظر عن كونهم جمهوريين وديمقراطيين.

ولهذا فإن ولايتهم يكون موجهاً في الأساس إلى قاعدة الجمهور الذي منحهم ثقته، صحيح إنهم عندما يتأتون إلى الكونغرس يضعون في الاعتبار مساهمة التوجهات الأساسية للحزب ولكن إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع ما يعتقدونه كفيلاً في التعبير عن مصالح ناخبينهم ويفهم قادة الكونغرس هذه الحقيقة مدركين أنهم يملكون القليل من (السلطة الزلجرة) التي يمكن بموجبها إعادة أعضاء الحزب إلى صف الحزب في حال رغبوا في التصويت لصالح الحزب الآخر، وما تعبير (السوط الحزبي) في مفهوم الأحزاب الأميركية سوى تعبير غير ذي معنى ذلك أن الحزب لا يعاقب الأعضاء ولا يجزأ أن يملأ عليهم التصويت لصالحه ولا حتى كيفية التصويت، بل يعمد المرشحون عن الحزب إلى بذل المزيد من المحاولات للتقرب من الناخبين واهتماماتهم وشواغلهم لكسبهم عن طريق الإقناع ويوصل الأمر بهم أحياناً إلى التوصل إليهم لهذا الغرض^(٢١).

(١٦) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

(١٩) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٢١) أسامة ثابت الألويسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

٨- إن الحزبين المصطربين على مدة الرئاسة وعضوية الكونغرس يقومان بطرح برنامجهما الانتخابي من خلال مرشحي الرئاسة، حيث يتصرف الحزبان بصورة تشبه إلى حد ما (العزالم الناقل) (٣١) لأسبقيات السياسة إلى عامة الشعب.

وهكذا كلما أمعنا النظر في مؤسسات الولايات المتحدة، وألقينا نظرة مدققة على الوضع السياسي والاجتماعي لهذا البلد، اتضح لنا هذا التضافر المدهش بين حسن الطالع ومجهود البشر، فأميركا أرض بكر قطنها شعب سعى لممارسة الحرية، وهما سببان رئيسان لاستتباب النظام في الداخل. إلى ذلك، فإن أميركا لم تكن تساورها الخشية من التعرض إلى غزو خارجي لذلك لم يجد المشرعون الأميركيون مشقة، بناءً على هذه الظروف المواتية في إقامة سلطة تنفيذية منتجة من دون مخاطر ولم يبق أمامهم إلا الاختيار، من بين السنظم الانتخابية المختلفة ألقنا خطورة. وجاءت القواعد التي وضعوها على هذا الصعيد استكمالاً مذهباً للضمانات التي كان قد وفرها لهم تكوين البلاد الجغرافي والماسمي.

٢- الاطر القانوني:

إن الطامحين لسد الرئاسة من كلا الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة الأميركية باتوا يخوضون معركة حامية لكسب التأييد الشعبي وتحضيراً للانتخابات التمهيدية التي تجري على مستوى الولايات المتحدة حيث تتراجع أعداد المعتنقين واحد بعد آخر ويتم تصفيتهم إلى أن يبقى مرشحان فقط واحد عن الحزب الجمهوري والاخر عن الحزب الديمقراطي، والواقع إن العملية الانتخابية معقدة جداً حتى بالنسبة للكثيرين من أفراد المجتمع الأمريكي.

وسمياً لتبسيط وفهم النظام الانتخابي الأمريكي أقتضت الدراسة لشرح هذا الموضوع بأسلوب علمي مبسط.

أولاً: أنواع الانتخابات التي يتم إجراؤها في الولايات المتحدة:

بمقتضى النظام الانتخابي الأمريكي هناك نوعان أساسيان من الانتخابات، هي الانتخابات التمهيدية والعامة وبالإضافة إلى الانتخابات التمهيدية والعامة التي تجري في السنوات المنتهية برقم شفع (أي رقم ينقسم على ٢ من غير باق) والتي تتضمن الحملات الانتخابية للفوز بمقاعد في الكونغرس تجري بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية أيضاً انتخابات (تمهيدية وعامة) في السنوات التي لا تنظم فيها انتخابات سياسية رئاسية أي في السنوات المنتهية وبرقم وترى لاختيار موظفيها المنتخبين.

والانتخابات التمهيدية هي لانتخابات للترشيح يتم خلالها إختيار المرشحين الذين يخوضون الانتخابات العامة، ويؤدي فوز أحد المرشحين في الانتخابات التمهيدية عادة إلى ترشيح الحزب السياسي أو تأييده له كمرشحه في الانتخابات العامة.

وتحدد حكومة الولايات والحكومة المحلية مواعيد إجراء الانتخابات التمهيدية أو عقد الاجتماعات الانتخابية للحزبية فيها وتؤثر هذه المواعيد والفترة التي تفصل بين الانتخابات التمهيدية و الانتخابات العامة بشكل كبير على موعد بدء المرشحين حملاتهم الانتخابية وعلى قراراتهم المتعلقة بموعد وكيفية إنفاقهم للاموال المتوفرة لديهم لحملاتهم الانتخابية.

وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية، يمكن أن تؤثر الانتصارات في الانتخابات التمهيدية المعقودة في فترة مبكرة جداً في السنة الانتخابية، كانتخابات ولاية نيو هامبشير على نتائج الانتخابات التمهيدية التي تعقد في مواعيد لاحقة في الولايات الاخرى.

أما الانتخابات العامة فهي الانتخابات التي تنظم لاختيار أحد المرشحين الذين تم اختيارهم في إنتخابات تمهيدية (أو في مؤتمر أو اجتماع حزبي أو من خلال عريضة) لشغل منصب فدرالي أو محلي أو على صعيد الولاية والغرض من الانتخابات العامة هو التوصل إلى اختيار نهائي من المرشحين المختلفين الذين رشحتهم الاحزاب السياسية أو الذين يخوضون الانتخابات كمستقلين (غير منتسبي لأي حزب)، أو في بعض الحالات لاختيار شخص لا يظهر اسمه على أوراق الاقتراع وإما يضاف إليها عندما يكتب الناخب اسم ذلك الشخص. كما يمكن أن تحتوي بطاقات الاقتراع على إجراءات يجري التصويت عليها مثل التشريعات المقترحة (الاستفتاءات) وإصدار السندات المالية (الموافقة على اقتراض الاموال للقيام بمشاريع عامة) وغير ذلك من التفويضات للحكومة.

وبالاضافة إلى ذلك ينظم الكثير من الولايات إنتخابات خاصة يمكن إجراؤها في أي وقت لتحقيق غرض محدد كملء وظيفة يشغلها عادة شخص منتخب وشغرت بصورة غير متوقعة.

وبالاضافة إلى الانتخابات التمهيدية والعامة تجري في الولايات المتحدة إنتخابات نصفية والتي يختار الاميريكيون فيها ممثلهم في الكونغرس ولكتهم لاينتخبون رئيساً فيها، وينتخب الاميريكيون كل عامين أعضاء مجلس النواب الذين يخدمون فترة عامين وحوالي ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الذين يخدمون فترة ست سنوات كما يختار الناخبون أيضاً موظفين لشغل مناصب في حكومات الولايات والحكومات المحلية.

أما فيما يتعلق بمواعيد الانتخابات الميركية، فانها تجري أول يوم الثلاثاء^(٢٣) يلي أول يوم اثنين فسي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر^(٢٤) وستجري الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٨ في (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر).

(٢٣) لقد ظلت الولايات المتحدة عبر معظم تاريخها مجتمعاً زراعياً في غالبيه وقد نظر المشرعون إلى ما يناسبهم عندما اختاروا موعداً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد الحصاد وقبل حلول فصل الشتاء الذي يجعل السفر صعباً لأن ذلك أسهل شهر يمكن للمزارعين والعامل الزراعيين التوجه فيه إلى مراكز الاقتراع للاعلام بصوتهم ونظراً لكون الكثير من سكان المناطق الريفية كحوا يعيشون في أماكن تبتد مسافة لا يستهان به عن مراكز الاقتراع لختير يوم الثلاثاء لا يوم الاثنين كي تتاح لأولئك الذين يذهبون للصلاة في الكنائس يوم الاحد إمكانية بدء السفر بعد الصلاة والوصول رغم ذلك إلى مركز الاقتراع الذي يقصودونه قبل فوات الاوان للاعلام بصوتهم.

(٢٤) أراد المشرعون الحيلولة دون وقوع يوم الانتخابات في الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر، لمسيبين أولاً، الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر هو عيد جميع القديسين وهو يوم يتدين فيه على المسيحيين الكاثوليك تلبية شعارهم الدينية في الكنيسة وثانياً: إن التجهر بغرورن عرفة في الاول من كل شهر بمرآجة حسبات للشهر السابق وضبطها.

والجدير بالذكر إن المرشح لخوض الانتخابات الرئاسية الاميركية ينبغي أن يكون مولدًا اميركيًا بالولادة. وأن يكون في الخامسة والثلاثين من العمر على الأقل، وأن يكون قد أقام في الولايات المتحدة مدة ١٤ عاماً على الأقل ويتعين على نائب الرئيس أن يكون مستوفياً هو أيضاً لنفس هذه الشروط. ووفقاً للتعديل ١٢ للمستور الاميركي، فلا يجوز أن يكون نائب الرئيس من نفس الولاية التي ينتمي إليها للرئيس.

أما فيما يتعلق بالمؤهلات المفترضة توفرها في الأشخاص الذين يمكنهم الإدلاء باصواتهم، فيحق لكل مواطن اميركي بلغ الثامنة عشرة من العمر أو تجاوزها تسجيل نفسه للتصويت وكي يتم تسجيل الناخبين يجب أن يكونوا مستوفين لشروط الإقامة في ولايتهم، وهي شروط تختلف بين ولاية وأخرى وأن يتقيدوا بالمهمل المحددة لتسجيل أسماء الناخبين.

ويبدو أن هناك عدة عوامل تؤثر على انخفاض إقبال الناخبين على الاقتراع الذي بلغ حوالي ٤١% من مجموع الناخبين المؤهلين في عام ٢٠٠٦ و ٦١% في عام ٢٠٠٤، ويعتقد الكثير من المراقبين إن قانونين تسجيل للناخبين الحالية تعيق الإقبال على الاقتراع كما إن تركيبة الناخبين الديموغرافية وفترات الاستقرار السياسي أو الاقتصادي الطويلة والنتائج التي يمكن التكهّن بها في الكثير من الانتخابات واقترار بعض المرشحين للجانبية الشعبية تشكل جميعاً عوامل أخرى تؤثر على الإقبال على الاقتراع ويميل الإقبال لأن يكون أكثر ارتفاعاً في الانتخابات العامة مما هو عليه في الانتخابات التمهيدية كما إن الإقبال على الاقتراع يميل لأن يكون أكثر ارتفاعاً من العام الذي يقع فيه إقتخاب رئيس مقارنة بما هو عليه في الانتخابات النصفية. ثانياً: أبرز المرشحين المتنافسين على رئاسة الولايات المتحدة الاميركية لعام ٢٠٠٨^(٢٥):

على الرغم من أهمية القضايا المطروحة في رسم الإطار العام لمسار الانتخابات، نجد من الضروري الإشارة الى عاملين أساسيين لهما دور في الفوز هما: قصة المرشح ومدى الرضا والافتتاح الشعبي، فاما قصة المرشح فهي سيرته الذاتية المختصرة وما يميزه عن غيره، ولا يخفى ان فضل قصة لدى الجانب الجمهوري هي قصة السيناريو جون ماكين، هذا الرجل الذي كان طياراً في البحرية أثناء حرب فيتنام، وقد أسره الفيتناميون لمدة خمس سنوات وتقول القصة ان للرجل فضل الاسر ولتعذيب على ان ينتهز فرصة سانحة للافراج عنه، لاشك في ان قصة كهذه ستروق كثيرا الناخبين الذين ليس لهم ميل حزبي، لانها تثبت قوة الرجل وطبيعة شخصيته.

أما العامل الآخر فهو الشعبية في أمريكا، ان يتمتع المرشح بشعبية معناه ان الناخب يعتبره من الأشخاص الذين قد يرتاح لدعوتهم لتناول العشاء في بيته، وقد كانت الشعبية عاملاً حاسماً في فوز الرئيس بوش على منافسيه، آل غور في عام ٢٠٠٠ وجون كيري في عام ٢٠٠٤.

(٢٥) المزيد انظر: صباح جاسم، بترشحهم براك اوباما: الاميريكيون يملون جنهم ويتجهون نحو التفرع، شبكة النبا المعلوماتية، <http://www.annabaa.org>.

ان المرشحين الأكثر شعبية حتى الان في هذه الانتخابات هما باراك اوباما ورودي جولياني^(٣١). وفيما يلي نبذة عن أبرز المرشحين للديمقراطيين والجمهوريين في انتخابات الرئاسة الامريكية،

وكالاتي:

١- المرشحون لتمثل الحزب الديمقراطي:

١. هيلاري رودهام كلينتون، سناطور عن نيويورك (شمال شرق الولايات المتحدة الاميركية). زوجة الرئيس السابق كلينتون (١٩٩٣ - ٢٠٠١)، تتمتع بأكبر تمويل للحملة الانتخابية ولديها فريق من المستشارين المحنكين وتتقدم على خصومها على المستوى الوطني لكنها احتلت في مجالس أيوا المرتبة الثالثة بعد باراك اوباما وجون إدواردز.

ينتقدونها خصومها لتصويتها لعام ٢٠٠٢ لمصلحة للحرب على العراق وهي تؤيد الانسحاب من العراق من دون أن تحدد جدول زمني لذلك.

تسمى هيلاري كلنتون لتحديد موقعها السياسي في الوسط وهي تؤيد عقوبة الاعدام وتشديد اجراءات للرقابة على الهجرة غير الشرعية وتدعو إلى توسيع نطاق الصحي لتوفير الرعاية للصحة العامة لجميع الاميركيين على طراز النظام الذي سمي بيل كلينتون بدون جدوى لقرضه خلال ولايته الاولى.

ولدت كلنتون في ٢٦/ تشرين الاول عام ١٩٤٧ نشأت في برك ريدج بولاية ماسا تشوستس وحصلت على شهادة الحقوق في جامعة بيل، ولهيلاري بيل كلنتون ابنة واحدة.

٢- باراك اوباما، سناطور عن ايلينوي (شمال الولايات المتحدة الاميركية) مولود من أب كيني وأم من كنساس وهو أول مرشح اسود يتمتع بفرصة جدية في الفوز بالرئاسة الاميركية.

وقد فاز على خصمه هيلاري كلينتون وجون إدواردز في المجالس الناخبة في أيوا حيث حصل على أكثر من ٣٧% من الاصوات كان نجم المؤتمر قديمقراطي عام ٢٠٠٤ حيث لمع بخطاب لثار تأييداً قوياً بين المندوبين واوباما معارض منذ البداية للحرب على العراق وهو يترجم التشديد على هذا الاختلاف في وجهات النظر بينه وبين هيلاري كلينتون التي عدت من أخطر منافسيه داخل الحزب، يحظى باراك اوباما بدعم لوبرا وينغري أحد ألمع نجومات التلفزيون الاميركي وجعل شعار حملته "الامل".

ولد اوباما في ٤/ آب عام ١٩٦١، في هاواي وعاش في بلدان كثيرة، من بينها نيويورك وحصل على شهادة في جامعة هارفارد بولاية مستشوستس وعمل محام في مجال الحقوق المدنية.

٣- جون إدواردز، سناطور سابق عن كارولينا الشمالية (جنوب شرق الولايات المتحدة الاميركية). كان مرشح جون كيري لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ وأحتل المرتبة الثانية في المجالس الانتخابية في ولاية أيوا بعد باراك اوباما في الانتخابات التمهيدية.

(٣١) ملتر سليمان، تحليل الانتخابات الاميركية للعام ٢٠٠٨، المستقبل العربي، العدد (٣٤٥)، ١١/٢٠٠٧، ص ٣٢.

يدافع إدواردز عن الطبقات الوسطى التي تعاني مصاعب اقتصادية وقد تلقى دعم العديد من الاتحادات النقابية ويندد باستمرار وببيرة شعبية أحياناً بالأمريكتين أميركا الفقراء وأميركا الأثرياء. ويؤيد سحب القوات الأميركية من العراق، وقد يضطر إلى الخروج من السباق في حال لم يكن أدائه جيداً في أولى الانتخابات التمهيدية.

وكما في عام ٢٠٠٤ يلقي جون إدواردز دعم زوجته اليزابث التي تعاني من سرطان الثدي غير قابل للشفاء وترافقه في كل رحلاته.

حصل جون إدواردز على شهادة الحقوق من جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل وهو أول فرد من أسرته يحصل تعليماً جامعيّاً، يمارس المحاماة وقال أنه سيشتد في حال انتخابه اقتصاد طاقية جديداً يركز إلى الطاقة النظيفة.

ولد إدواردز في ١٠/ حزيران عام ١٩٥٣، في سنیکا بساوت كارولينا.

٤- بيل ريتشارد سون، حاكم نيو مكسيكو جنوب غرب الولايات المتحدة الأميركية عُن وزيراً للطاقة في عهد بيل كلينتون ومنحياً أمريكياً لدى الأمم المتحدة قد يكون أول رئيس منحدر من أميركا اللاتينية في حال فوزه بالترشيح للديمقراطي لكن فرصه ضئيلة إن لم تكن معدومة في مواجهة تفوق كلنتون وأوباما، وقد جمع كل منهما مبالغ لتمويل حملته تفوق ما جمعه هو بسنة أضعاف، وحاول انطلاقاً من خبرته الدبلوماسية إعادة إطلاق حملته أثر اغتيال بنازير بوتو في باكستان مركزاً على خبرته في المياسة الخارجية.

ولد ريتشارد سون في ١٥/ تشرين الأول عام ١٩٤٧ في باسا دينا وقد درس في جامعة تكساس في مستشموس.

٥- دينيس كومينيتش، نائب عن أوهايو شمال الولايات المتحدة الأميركية من الشخصيات الملقبة في صفوف الديمقراطيين حيث يمثل الجناح اليماري من الحزب وكان أصغر شخص ينتخب لإدارة مدينة أمريكية رئيسة عندما تولى مهامها في عام ١٩٧٧.

ويطمح كومينيتش إلى إستحداث وزارة سلام تقدم رؤيا جديدة من دون اللجوء إلى العنف البدائي. ولد كومينيتش في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٦ في كليفلاند وقد درس في نفس المدينة وهو متزوج من اليزابيث وله ابنة من زواج سابق.

٦- مايك غرافل، سناتور سابق عن الاسكا منحدر من أبوين كنديين يتكلمان الفرنسية، من دعاة السلام ومعارض للحرب على العراق ويعتبر أنها كانت خاسرة منذ اليوم الذي قرر فيه جورج بوش اجتياح هذا البلد، مواقفه قريبة من دعاة حماية البيئة في العديد من المواضيع وشعبيته بين الديمقراطيين لا تتخطى أقلية ضئيلة جداً. لم يقم عملياً بحملة انتخابية ميدانية.

ولد غرافل في ١٣ أيار/ مايو عام ١٩٣٠ في سبرنغفيلد بولاية مساشوسيتس، وقد مثل غرافل ولاية الاسكا في مجلس الشيوخ الاميركي عام ١٩٦٩، وقد عمل مايك غرافل في شبابه سائق سيارة أجرة في مدينة نيويورك.

٢- المرشحون لتمثل الحزب الجمهوري:

١. رودولف جوليان، رئيس بلدية نيويورك السابق (١٩٩٤ - ٢٠٠١) لقب عمدة أميركا بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١.

جعل من ضرورة عدم التخلي عن الحذر في مواجهة المخاطر الارهابية الموضوع المحوري في حملته الانتخابية.

تأخذ عليه للقاعدة الجمهورية المتكينة موقفه المؤيدة لمثلي الجنس ولحق الاجهاض. كما ينتقده يسار الحزب لادائه خلال الاعتداءات على نيويورك وبأخذ عليه مسؤولون سابقون في فرق الاطفاء في نيويورك عدم اتخاذ اجراءات السلامة الضرورية أثناء عمليات البحث بين الانقراض مما تسبب بسقوط عدد من القتلى وتبدو حظوظه ضئيلة في أيوا.

ولد جوليان في ٢٨ أيار/ مايو عام ١٩٤٤ ودرس في كلية منهاتن وحصل على شهادة الحقوق وله ولدان من زواج سابق.

٢. مايك هكابي، حاكم سابق لولاية أركنسو (١٩٩٦ - ٢٠٠٧) مثل بيل كلينتون وقد ولد مثله في مدينة هوب.

أحدث مفاجأة في مطلع الحملة الانتخابية وهو يتصدر استطلاعات الرأي العام في أيوا وأضحى النجم الصاعد في الحزب الجمهوري فيما بات يوازي رودولف جوليان، تقريباً على المستوى الوطني.

وهكابي قس معمداني يحظى بتأييد قسم من اليمين الديني، بني حملته على مواقف يمينية في المواضيع الاجتماعية وذات توجه إجماعي في المواضيع الاقتصادية يتهمه منتقوه وفي طليعتهم ميت رومني بالتساهل في موضوع الهجرة غير الشرعية كما يأخذون عليه العفو عن المجرمين حين كان حاكماً.

وينكر هكابي إن محبب للقول الاميركية من العراق سوف يكون له عواقب إنسانية مروعة بالنسبة للعراقيين.

ولد هكابي في ٢٤ آب/ أغسطس عام ١٩٥٥ في هوب بأركنسو وقد درس في جامعة ساوثسترن المعمداني اللاهوت في تكساس ولهاكابي وزوجته ثلاثة أولاد، وقد نجح هكابي في انقاص وزنه ١١٠ باوندات أي ما يعادل (٥٠ كيلو غراماً) من خلال ممارسته للتمارين الرياضية.

٣. ميت رومني، حاكم سابق لولاية مساشوسيتس (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) من المرشحين للذين يحظون بأكثر قدر من التأييد في صفوف اليمين المحافظ مع أنه سجل تراجعاً في استطلاعات الرأي العام.

ينتملوه إلى طائفة المورون قد يشكل عائقاً بالنسبة للطائفة الميمدافية البالغ عدد اتباعها ٣٣ مليوناً والتي تشكل قاعدة نافذة في الجنوب الأميركي، وهذا ما يحمله على إعلان مواقف محافظة متطرفة في المسائل الاجتماعية أو في موضوع الهجرة.

ورومني رجل أعمال ثري برز عام ٢٠٠٢ بأدائه الماهرة للالعاب الأولمبية الشتوية في سالت ليك سيتي وراهن بقوة على الفوز في أيوا ونيو هامشير فاتفق ملايين الدولارات في هاتين الولايتين. ولد رومني في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧ في دنشويت عندما كان والده حاكماً لولاية يونغ في يوتا، وحصل على شهادتي الاعمال والحقوق في جامعة هارفارد.

٤. جون ماكين، سناتور عن أريزونا (جنوب غرب) ومن أبطال حرب فيتنام هزمه جورج بوش في الانتخابات الحزبية لعام ٢٠٠٠، وهو من مؤيدي الحرب في العراق إلا أنه ميز مواقفه عن المحافظين الجدد بأدائه التذويب في السجون العراقية وفي معتقل غولتانامو، كما أثار معارضة قسم من الناخبين المحافظين بتأييده مشروعاً يقضي بتشريع وضع المهاجرين غير الشرعيين.

حصل على دعم المرشح الديمقراطي السابق لمنصب نائب الرئيس عام ٢٠٠٠ جوزف لبيرمان وقد يجتذب الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين ولا سيما في نيو هامشير، وقد أظهر إستطلاع للرأي العام أخيراً أنه الجمهوري الوحيد القادر على إلحاق الهزيمة بالديمقراطية هيلاري كلنتون. غير أن عمره قد يشكل عائقاً لأمه إذ سيكون في حالة فوزه في الانتخابات في سن الثانية والسبعين أكبر الرؤساء الأميركيين سنأ أدى تسلم المهام الرئاسية.

وقد دعا مكين إلى التزام عسكري أعظم بالعراق لإعادة بناء البلد والحيلولة دون العنف الطائفي. ولد مكين في ٢٩ آب/ أغسطس عام ١٩٣٦ في منطقة قناة بنما حيث كان والده يخدم في الأكاديمية البحرية الأميركية. ولمكين وزوجته سندي سبعة أولاد وأربعة أحفاد.

٥. فرد تومسون، ممثل في مسلسل تلفزيوني ناجح وسناتور سابق عن تينيسي (١٩٩٤ - ٢٠٠٢) ومحام سابق. يشبه مساره أحياناً بمسار رونالد ريغان الذي كان ممثلاً وشخصية جمهورية بارزة خاض للسباق متأخراً وهو يعان بوضوح عن مواقف محافظة متطرفة غير أنه لم يتمكن من تحقيق اختراق في إستطلاعات الرأي، يبلغ عمر فرد تومسون ٦٥ عاماً.

٦. رون بول، نائب عن تكساس جنوب الولايات المتحدة الأميركية، أكثر المرشحين الجمهوريين تميزاً بشنوده عن المعايير السائدة، فهو مؤيد لمسياسة عدم التدخل ومن اللواب الأكثر إنتقاداً للحرب في العراق وقد صوت ضدها عام ٢٠٠٢، كما أنه متطرف في دفاعه عن الحريات المطلقة وهو معارض للدولة الفدرالية ويدعو إلى إسحاب بلاده من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والحلف الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية، ويحظى بدعم كبير على الانترنت ولا سيما بين الشباب.

عمل بول طبيباً، وقام خلال حياته العملية بعمليات ولادة ٤ آلاف طفل. ولد بول في ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩٣٥ في بتسبيرغ وقد درس في كلية غتسبير في جامعة ديوك في نورث كارولاينا، ولبول وزوجته كارول ٥ أولاد ١٧ وحيد.

٧. داتكن هانتر، نائب عن كاليفورنيا ورئيس سابق للجنة لقوات المسلحة في مجلس النواب، وهو من المرشحين الجمهوريين للذين يكون لأنى قدر من التأييد اقترح هنتر صيغة قانون المياح الأمن، وهو سياج حدودي يبلغ طوله (١٣٧٥) كيلو متراً بحيث يمر عبر ولايات كاليفورنيا وأريزونا وتظهر فكرته في إقامة السياج من خلال توقعه إن إقامة السياجات في مناطق إستراتيجية ستؤدي إلى إبقاء أمريكا آمنة.

ولد هنتر في ٣١ أيار/ مايو عام ١٩٤٨ في ريفر سايد بولاية كاليفورنيا، ولهنتر وزوجته لين ابنان.

٣- الانتخابات الأمريكية وتكاساتها على السياسة الخارجية:

مع اقتراب موعد الانتخابات تطل النشأت برأسها وتبلغ المناظرة الرئاسية ذروة هياجها وأصعابها، وينقسم المواطنون إلى معسكرات ينضوي كل منها تحت راية مرشحه وتسلم الأمة قيادها لاضطراب الحال ويحتل هاجس الانتخابات عناوين الصحف ويغدو حديث الناس غاية كل سعي وقيلة كل فكر وهم الحاضر الطاعي، صحيح أن الأمور لا تتوهم على نحو ما أسلفناه فتزول الغمة عقب ما يسفر عليه الانتخاب فتتفر الحماسة ويستتب الهدوء ولا يلبث أن يستعيد الأعصار مجراه، منذ لحظة تشيخ رئاسة أميركية جديدة.

والأسئلة التي تطرح نفسها هنا، ماهو المسار الايتولوجي لكلا الحزبين لتجاء أمريكا وسياساتها الخارجية؟ وهل سيتعاطف موضوع القضية العراقية بالتساوق مع لتخاب الرئيس الاميركي بحيث يكون أحد العوامل الرئيسة في حسم نتائج الانتخابات؟ وماذا يمكن أن تفعل الادارة الاميركية الجديدة في العراق؟ مواصلة الدرب أم تغيير الدرب؟

ترلود مسائل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية أذهان عدد كاف من الناخبين الاميركيين بحيث أن مواقف مرشح ما حيال كيف سيتعامل مع المجتمع الدولي يمكن أن تكون عوامل حاسمة تقرر نتيجة الانتخاب وفوزه أو هزيمته فيها، وتترافق مع الاهمية المتزايدة لقضايا السياسة الخارجية مع حقيقة أن الناخبين الاميركيين أصبحوا على طرفي نقيض في التاريخ الحديث بخصوص كيفية التعامل والتفاعل مع العالم. ولا يخفى ان هناك تركيزاً على بعض القضايا الا ان هناك مشكلة تكمن في ان المرشحين يصوغون مواقفهم من الاسئلة والقضايا المطروحة للنقاش بطريقة تجعلهم يعمسون وجهة نظر المستمعين وهكذا تظل لراؤهم المطروحة دون طعم او لون محدد بقصد استمالة وارضاء الجميع، وكذلك على ذلك، هناك جون اوارد الذي قال (في خطابه في مجلس العلاقات الخارجية ٢٣/ أيار/ مايو ٢٠٠٧ انه يعتبر عبارة (الحرب على الارهاب) مجرد شعار لكنه ينكر (وفق الموقع الالكتروني لحملته الانتخابية ان لحد اهم اهدافه الرئيسة هي الحرب على الارهاب).

وعلى الرغم من تشعب وتعدد الموضوعات وإمكانية لجوء المرشحين إلى أسلوب للتنمية وللغموض في التعامل معها، تظل آراء الحزبين وجهات نظرهما الأيدولوجية متباينة بخصوص اميركا وسياستها الخارجية، ومن شأن وجهات النظر هذه ان تعكس كيفية تصرف كل حزب في حال فوزه فيما بعد، ان اميركا من وجهة نظر الديمقراطيين لا تستطيع ان تقود العالم بمفردهما، بل هي واحدة من ضمن قوى اخرى^(٢٧)، اذ لدى هؤلاء نزعة طبيعية نحو المركزية الأوروبية، لذلك تجد المرشحين الديمقراطيين اكثر ميلا إلى التفاوض مع الدول الاخرى ثم العمل معها سويا والتشارك في اتخاذ القرارات.

لما للجمهوريون فيرون في امريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم، وانها كسبت موقعها هنا عبر التفوق العسكري والتكنولوجي والمفاهيم الامريكية عن الديمقراطية والحرية الاقتصادية، وعلى الرغم من اعتبارهم للعمل مع الدول الاخرى، امرا مرغوبا فيه احيانا، فهم يرون ان دور امريكا القيادي في هذا العالم يجبرها على العمل بصورة منفردة ولو كان في هذا الامر مالا يروق^(٢٨).

وطبقاً للبروفيسور (ميرو سلاف نينسيك)^(٢٩) الذي قال، رغم أن العديد من الاميركيين ومنذ عهد بعدد بنوا وكان لديهم فهماً وأهتماماً قليلاً بالقضايا الدولية فإن السياسة الخارجية تهم نسبة كافية من الناخبين بحيث يكون لها أثر لا يستهان به على نتيجة الانتخابات^(٣٠).

وفي مقال تضمنه كتاب بعنوان "المصادر المحلية للسياسة الخارجية الاميركية" الذي حسده يوجين ويتكوف و جيمس ماكورماك، يحلل نينسيك القضايا التي تحفز الناخبين الاميركيين ويستنتج أنه رغم أن السياسة الخارجية كانت اهم قضية بنسبة ١٠% من الناخبين في عام ٢٠٠٠ فإن نصف الناخبين اعتبروا السياسة الخارجية أهم أثر على قراراتهم باختيار المرشح للرئاسة في عام ٢٠٠٤، مشيراً إلى نواحي اهتماماتهم تزايدت حيال الارهاب والوضع في العراق^(٣١).

فقد أدت الشهور التي سبقت إنتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى مناقشات مفعمة بالحيوية والحماس عن العراق، الرئيس الاميركي بوش في اصراره على ضرورة "مواصلة الحرب" كان يشير بانتظام إلى مؤشرات على الرغم من الانتكاسات التي وقعت من وجهة نظره على يد مجموعة من المعارضين المتعصبين للمولين من الخارج والمصممين على تنفيذ مآربهم وقد أسماهم وفق رؤيا القوى المعادية للعراق، أعداء الحرية، المتعصبين... الخ،

(٢٧) منظر سليمان، مصر سبق ذكره، ص ٣١.

(٢٨) منظر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢٩) لفتنانت طوم سيليس في جامعة كاليفورنيا بديفرس.

(٣٠) ستيفن كومن، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية دافع متعالم وراء أصوات الناخبين الاميركيين، مكتب الاعلام الخارجي، <http://usinfo.state.gov>

(٣١) بل لافري، الامن والمؤسسات الاوروبية - أنظمة، مجموعة بلشون، التصليح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣٢.

على الرغم من أن للعراق يتقدم بإطراد نحو استقرار وديمقراطية، شملت هذه المؤشرات نقل السيادة الذي تم في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وتدريب ونشر أعداد متزايدة من قوات الامن العراقية، ورفع مستوى المعيشة والتحصينات المادية وحربة للكلام والتقدم نحو إنتخابات، إلى جانب تبييرات متعددة عن رغبة الشعب العراقي في الحكم الذاتي وفي الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

ومن الامور التي كانت لها دلالة خاصة والتي لاحظها الرئيس بوش كثيراً، أنه في كل مرحلة من هذه العملية لاقامة حكومة ذاتية، كان الشعب العراقي وقادته يفون بالمواعيد التي حددوها بأنفسهم^(٣٧). على النقيض من ذلك كان السيناتور جون كيري يدعو إلى "بداية جديدة" ويرسم صورة مشروع أصابة الاخفاق، حيث للشرطة العراقية سيئة التدريب سيئة للتجهيز، وحيث مناطق شامعة من البلد تحت سيطرة جماعات مسلحة وللمساعدة لاعادة الاعمار ضاعت في الفساد والعجز المالي ولم تصل أبداً إلى الشعب العراقي.

ومع ذلك لم يكن هناك في توصياتهما ما يمكن أن يميز بينهما، مزيد من التدريب لرجال الشرطة وقوات الامن لمساعدة القوات الاميركية، ومشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي، وتعزيز لإعادة الاعمار وتحسين للبنى التحتية وتكثيف الجهود لضمان إجراء إنتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وأن تجري بقية عملية تسليم السلطة في حينها، وكان يبرز وراء هذه الوصفات المشتركة فكرة مشتركة بالمثل بأن إقامة حكومة منتخبة على وجه السرعة من شأنه أن يعمل أولاً جنباً إلى جنب، ثم تشمل المطلوبة تدريجياً من القوات الاميركية من أجل الحاق الهزيمة بالجماعات المسلحة^(٣٨).

على كل حال، فإن جدول اعمال أي ادارة جديدة ستطلب عليه الحاجة إلى تثبيت الاستقرار في العراق، وتحديات راسخة كالامن الداخلي ومكافحة الارهاب ونتيجة ذلك لم تكن للتحديات الامنية كأمر تفصيلي للاعمال المطلوبة لمواجهتها هي التي ميزت كثيراً بين المرشحين بالنظر إلى أن الرئيس بوش كان قد أمر ببدء العملية العسكرية وكان السيناتور جون كيري وزميله جون إدواردز للمرشح لمنصب نائب الرئيس قد صوتا لمصلحة هذه السياسة وركز كيري حملته على موضوع أن الادارة أخطأت في الحسابات بالانفعا إلى الحرب دون خطة للسلام وزعم أن في إمكانه للتصرف بشكل أفضل في التعامل مع النتائج وذكر، بأنواع المناسب من القيادة من قبلنا يمكن تعبئة الناتو كي يساعد في تثبيت الاستقرار في العراق والمنطقة وإذا قبل الناتو فسيقبل الآخرون أيضاً^(٣٩).

وفي ضوء نجاح الدفاع عن أرض الوطن قدم كيري بديلاً لخوض حرب على الارهاب تكون لأنكى وأكثر فاعلية بخصوص المخابرات لاحظ كيري إن الادارة تفتقرت ثلاثة أعول بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تبدأ إصلاح مخابراتنا، وأشار إلى أن جهازاً جديداً ومكتباً جديداً أن يساعدنا على التقليل في منظمات

(٣٧) بل دولي، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٣٨) مصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣٩) بل دولي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣.

إرهابية تنشط في عقر دارنا إلا إن ثلاثة عروض إصلاحية رئيسة كانت محط إجماع الحزبين وهي تعيين مدير للمخابرات القومية، وهيكلة جماعة المخابرات لمواجهة تهديدات الوقت الحاضر وتقوية المخابرات البشرية.

وقد صعب الأمر طرح المسألة في خضم الحملة بشأن الأمن وكان من الفكر الملموس على جدول أعمال الحزب الديمقراطي والتي أظهرت فوراً وضحة بين الحزبين تسريع تأمين مواد نووية 'صالحة لصنع القنابل' وبخاصة في روسيا فقد قدم كيري مقترحات عدة تتعلق بخطر الانتشار وإجراءات مراقبة لمراقبة الأسلحة وتضمنت المبادرة الأمنية مبادرة تحرير أمريكا من اعتمادها التهديد على نفط الشرق الأوسط، لكنهما على ما يظهر لم يضربا على وتر الهموم الأمنية للمركزية للناخب الأمريكي.

باختصار رغم وجود اختلافات واضحة بين موقفى الحزبين فإنهما قلما قدمت بدائل للمستقبل. وقد كانت الاختلافات الفلسفية في السياسات الخارجية ظاهرة عندما شدد كيري على الإيمان بالأمن الجماعي والتحالفات واحترام المؤسسات الدولية والقانون الدولي، المشاركة المتعددة الأطراف واستخدام القوة لا كخيار أول بل كخيار أخير حقاً^(٣٥).

وفي مجالات أخرى كان يصعب ترجمة الرسالة إلى سياسات ملموسة، وفسر إنتصار جورج دبليو بوش أخيراً بهامش ٣% بأنه عموماً تصويت شعبي على الاستمرارية والثبات على السياسة الأمنية والقومية. وهذا يعني أن الشؤون الخارجية يمكن أن تكون نقطة الحسم بين الفوز والهزيمة، لأنه حتى الناخبين الذين لا يعتبرون السياسة الخارجية أهم قضية يعتبرونها ذات أهمية كافية بحيث إنها تؤثر على قراراتهم الانتخابية^(٣٦).

وفي أوائل حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨، بينما السياسة الخارجية الأمريكية هي موضوع مهم للنقاش، يقوم المرشحون بشرح أجنداتهم الرئاسية ويوجزون أفكاراً لتحسين الصورة العالمية للبلاد بينما يحافظون على مكانتها القيادية وأمنها الوطني.

وحقيقة إن المتنافسين يتناقشون بصورة منتظمة تداعيات الحرب على العراق، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي فضلاً عن مواضيع أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية هي حقيقة تجسد الأهمية التي يملقها الناخب الأمريكي المعادي على تلك القضايا.

فمثلاً السناتور الديمقراطي من إلينوي باراك أوباما أثار اهتماماً في وسائل الاعلام بإعرايه عن رغبته في الاجتماع بقيادة لجانب يتجنبهم عادة القادة السياسيون الأمريكيون ومهاجمة أهداف للقاعدة في باكستان، وتلقت السناتور هولاري كلنتون من نيويورك علناً رئيس الوزراء نوري المالكي.

(٣٥) بال تقوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٣٦) ستيفن كوهن، مصدر سبق ذكره.

وفي الجانب الجمهوري دعا حكم مستأنسوس السابق ميت رومني إلى إنشاء قوة شراكة خاصة لمكافحة الاهاب خارج الولايات المتحدة، وعارض رئيس بلدية نيويورك السابق رودي جولياني إنشاء دولة فلسطينية في ظل الظروف الراهنة (٣٧).

ويذكر البروفسور ميروسلاف نيمسك، إن على مراقبي الانتخابات أن يأخذوا تصريحات السياسة الخارجية أثناء الحملات الانتخابية مأخذاً جدياً لأن المسؤولين المنتخبين يتصرفون عادة إلى حد كبير وفقاً لمواقفهم أثناء الحملة الانتخابية على الأقل في المراحل الأولى لتوليهم الحكم. ويذكر أيضاً إن التصريحات التي يتم الادلاء بها أثناء الحملة الانتخابية غالباً ما تتلائم مع لفضليات القناخين الاساسيين للمرشحين وتوفر تنبؤاً معقولاً بما سيفعلونه.

لكن بعد سنتهم الأولى من الحكم يمكن للرؤساء أن يتخلوا عن تعهداتهم وعودهم بشأن السياسة الخارجية إذا قرروا إن تلك التعهدات لا تستجيب لـ "الافضليات المحلية الحالية" الافضليات ضمن مجموعة مستشاريهم والواقع الدولي المتطور.

ووفقاً لنموذج نينسك من الكيفية التي تؤثر فيها الدورة الانتخابية الاميركية على صنع القرار في السياسة الخارجية الرئاسية، فإنه نادراً جداً ما تعكس المئتان الثالثة والرابعة من الولاية الرئاسية المواقف التي أعلنت أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يشمل رؤساء لا يولجئون إعادة إلتخاب ويكونون في الغالب أكثر اهتماماً بمكانتهم في التاريخ من تعهداتهم أثناء الحملة الانتخابية.

وكمثل على ذلك، قال إن كلا من رشارد نكسون ورونالد ريغان أرادا أن يجرى تذكره في التاريخ على أنه أحدث فرقاً كبيراً بالنسبة إلى السلام وقد مكّنه ذلك أن يظهر قدراً كبيراً من المرونة في الجزء الأخير من رئاسته والواقع أن نيكسون وريغان، كلاهما ينظر إليهما على انهما كانا متصليين تجاه الشيوعية، وقد أدهشا كثيراً من المراقبين في السنوات الأخيرة من رئاستهما، فافتتح نيكسون في عام ١٩٧٢ على الصين الشيوعية وسعيه وراء محادثات مع الاتحاد السوفياتي للحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن مقارنته بمؤتمر القمة الذي عقده ريغان مع رئيس الوزراء السوفياتي ميخائيل غورباتشوف وتوقيعه معاهدة للقوات النووية المتوسطة المدى في عام ١٩٨٧.

وتذكر نينسك بان الرئيس بوش ركز في حملته الانتخابية لعام ٢٠٠٤ بصورة رئيسية على قضايا السياسة الخارجية كالارهاب والعراق، يريد عرضاً عن ذلك أن يتذكره المؤرخون لالتزامه وصلابته وقال أنه ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا تراجعاً أليل بعض الشيء عن سياسته السابقة مما أظهره سلاقه. وأضاف أن على مراقبي الانتخابات الاميركية أن يوجهوا اهتماماً شديداً إلى تصريحات السياسة الخارجية الصادرة أثناء حملات للكونغرس الانتخابية، وقال إن اعضاء مجلسي النواب والشيوخ أيضاً ينتخبون على أساس برامج تتعلق بالسياسة الخارجية شأنهم شأن مرشحي الرئاسة الحاليين أكثر مما كان حالهم قبل عشرين عاماً، وتابع

نيتسك قائلًا إنه مثلما كان هذا الابعاث لاهتمام الكونغرس في اعقاب حرب فيتنام، لديك الآن ابعاث لاهتمام الكونغرس في اعقاب حرب العراق ثم خُص قائلًا: "إن الناخبين ومراقبي السياسة الخارجية يصنعون صنعاً بأن ينتهبوا التصريحات للحللات الانتخابية نظراً إلى الاحتمال بأن كلاً من مجلسي النواب والشيوخ سيريدي أن يسمع صوته في مناقشات السياسة الخارجية"^(٣٨).

والسؤال الذي يطرح نفسه ونحن بصدد دراسة هذا الموضوع. إذا فاز للمرشح في الانتخاب وحاول تطبيق شعارات حملته الانتخابية والخاصة بالسياسة الخارجية، فهل سيقبل الكونغرس بهذه الأفكار، علماً أن الكونغرس هو الهيئة المناطة بسن القوانين ؟ إن المسألة التي سيراها الجميع عن كتب هي بالطبع سياسة الادارة الاميركية الجديدة في شأن الحرب في العراق، وقد ذكرت سوزان ريس Susan Rice إن أعضاء الكونغرس يتبنون من الآن أن تكون مسألة العراق غائبة تماماً عن حملة لانتخابات الرئاسة القادمة (٢٠٠٨) لانها تثبتت أثرها لفتاك في إنتخابات نصف للمدة للرئاسة.

وأعربت عن اعتقادها بأنه إذا لم تحل مشكلة العراق قبل إنتخاب الرئاسة فسيكون لها تأثير كبير في فرص الجمهوريين في عام (٢٠٠٨)^(٣٩) ولهذا فإن الجمهوريين لهم مصلحة قوية في تغيير المسار الراهن في العراق، وقد أصبحوا يتحدثون بهذا المعنى حتى قبل الانتخابات الأخيرة.

ولصافت ريس (التي لا تربطها صلة بوزارة الخارجية الامريكية) أن اللفظ هنا يكمن في أن هذا الموقف الجديد من الجمهوريين لا يعني إن الرئيس بوش يشاركهم هذه المصلحة، والسبب واضح، وهو أنه لن يكون مرشحاً في عام ٢٠٠٨ وتبقى مسألة مفتوحة، مع ذلك فقد اعتبرت أن تعيين روبرت غيئس لتسولي منصب وزير الدفاع هو خطوة مشجعة، لأنه كان طوال الوقت من المنتقدين لسياسة الادارة في العراق كما إنه دافع عن فكرة للتواصل مع جيران العراق، وبخاصة إيران وسوريا، وهي خطوة ضرورية للتوصل إلى نتيجة سياسية قادرة على الاستمرار^(٤٠).

للمعروف عن الديمقراطية الامريكية استمراريته ومرونتها وتكيفها، ولكن فترة وصلاحيات الرئاسة غالباً ما تستورد الطريقة التي سيتصرف بها الرئيس، بغض النظر عن ارائه ومواقفه السابقة لانتخابه ومهما يحدث من مفاجات حول من سيجتلي البيت الابيض فلن السياسة الاميركية تجاه العراق لن تشهد تغيرات دراماتيكية^(٤١) فالسياسة الاميركية تجاه الفلسطينيين لم تتغير بشكل واضح على الرغم من تماق عدة رؤساء على امريكا.

(٣٨) ستيفن كولمن، مصدر سبق ذكره.

(٣٩) سمير عزم، الانتخابات الامريكية، نتائجها ودلالاتها في تحديات مراكز الابحاث، المستقبل العربي، العدد (٣٢٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٢/٢٠٠٦، ص ١٦٢.

(٤٠) المجموعة الدوائية للترسات، ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل في العراق ؟ مجموعة بحثية، مناهضة لاحتلال العراق، دراسات ووثائق امريكية علمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧٢.

(٤١) منظر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

ومن غير الواقعي أيضاً ان نتوقع تسحباً سريعاً للقوات الامريكية من العراق بعد ٢٠ / كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، فإن يجازف أي رئيس امريكي بتحمل الاضرار السياسية التي ستجتم عن الانسحاب، اذا ما تم اعتباره هزيمة أو تقهقراً، وبالتالي فإنه اذا تغير دور للقوات الامريكية في العراق وتم سحب بعض الجنود، فسوف ان يكن هناك انسحاب كامل لامريكا من العراق^(٤٢).

على كل حال، فإن خطورة الوضع للراهن وللتحديات للجسام التي تواجهها الولايات المتحدة تقتضي إعادة النظر بالطريقة التي تحكم فيها الولايات المتحدة بما فيها طبيعة النظام الرئاسي كما تخيله الآباء المؤسسون، لقد ثبت بالتجربة ان هناك ثغراً جوهرياً يعاني منها النظام السياسي الاميركي، تبدأ طبيعة النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه انتخاب الرئيس الاميركي وما جرى في إنتخابات عام ٢٠٠٠ وفي إنتخابات ٢٠٠٤ لئلا ساطعة على ضرورة معالجة هذا اللخل للخطر، ولا تنتهي بضرورة تعديل قانون سلطات الحرب بما يكفل في التطبيق العملي^(٤٣) إنفاذ أمر شن الحرب وإعلانها بالكونغرس كما رغب الآباء المؤسسون وليس للرئيس تعيين الحالات التي يمكن استخدام القوة العسكرية خارج حدود الولايات المتحدة، وتقليص الفترة الممنوحة لتصديق الكونغرس من ٦٠ يوماً كما هو قائم حالياً إلى عشرة أيام أو عدة أسابيع على الأكثر، وعندما تم وضع هذه المهلة كان العالم يسير على وتيرة بطيئة لا تعد بأعشار القنواني كما نشهد حالياً، فبالإمكان أي رئيس اميركي أن يتورط عسكرياً في أي مكان في العالم خلال ساعات أو أيام على الأكثر ويفرض أمراً واقعاً على الشعب الاميركي وعلى الكونغرس الذي ان يكون أمامه حق الممارسة الدستورية في معالجة الامر قبل الوصول إلى حافة الهاوية - للحرب-^(٤٤).

المحور الثاني: واقع وجود القوات الأمريكية في العراق

عند البحث حول احتمالات انسحاب للقوات العسكرية الامريكية من العراق، فإنه من المنطقي التطرق إلى حقيقة وجود تلك القوات او بمعنى أدق حقيقة شرعية وجود تلك القوات، وشرعية قرار شن الحرب ضد العراق، وللقرارات الصادرة من مجلس الامن.

وبطبيعة الحال فإن هناك دوافع تقف وراء استمرار بقاء تلك القوات رغم مرور خمس سنوات على الاحتلال الاميركي للعراق. ومن ثم فإن هذا الفصل سينصرف إلى بيان:

- شرعية وجود القوات الامريكية في العراق.

- دوافع الوجود الاميركي في العراق.

ولاً: شرعية وجود للقوات الامريكية في العراق :

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٤٣) سمير كرم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق في آذار/ ٢٠٠٣ بموجب القرار ١٤٤١ والذي اتخذته مجلس الأمن في ٨/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٢ وذلك بعد ان فشلت في استحصل قرار صريح من مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق في شباط/ ٢٠٠٣. لذا فان هذا المبحث سينصرف لبيان مسألتين:-

الاول:- مدخل عدم شرعية وجود القوات الأمريكية في العراق.

الثاني:- لقرارات الصادرة من مجلس الأمن بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.

١- مدخل عدم شرعية وجود القوات الأمريكية في العراق:-

على الرغم مما هيأت الولايات المتحدة الأمريكية من نوافع (شرعية) للحرب واهداف معلقة تصب في اتجاه الأمن الجماعي الدولي، الا ان هناك مدخل متعددة قانونية وسياسية تميز من عدم شرعية للحرب ومن ثم عدم شرعية احتلال العراق وهي:-

١- المدخل العام في عدم شرعية الحرب:- ويتدرج ضمن هذا المدخل كل ما يخص نصوص ومواد القانون الدولي والاعراف الدولية وموثيق الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية في العالم، ويمكن ايضاح عدم شرعية للحرب من خلال انتهاكها لمبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية^(١)، الذي يعد احد وسائل ضمان السلام العالمي حيث تنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة (حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدبير المشتركة للفاعلة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها وتوسع اعمال المدون وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها).

اما الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق فتتص على ان (يقضي جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والحل الدولي عرضة للخطر). فضلاً على ان الحرب على العراق تعد انتهاكاً لمبدأ حظر اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية، اذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق على ما يأتي (يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأي دولة لو على أي وجه اخر، لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة).

فضلاً عن ان قرار الحرب على العراق يعد انتهاكاً لمبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول على الرغم من ان الميثاق لم يوضح مصطلح (لتدخل) بصورة دقيقة في المادة الثانية الفقرة السابعة ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحمل بحكم هذا الميثاق على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير للقمع الواردة في الفصل السابع.

(١) محمد الهادي: "الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، مجلة للمستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٢)، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

من ثم اختلف لفظه الدولي في ايضاح المفاهيم المرتبطة بمادية للتدخل وخاصة المتصلة بالممارسات الدولية المتباينة والمتناقضة تبعاً لاعتبارات (مصلحة انتهازية) من ثم فان لفظه الدولي لم يدخر وسعاً في تعريف التدخل ويمكن حصره بان التدخل "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطاتها في شؤون دولة اخرى بصورة تفرض عليها خطأ تسيير عليه بشأن مسألة او عدة مسائل"، وللتدخل يمكن ان يتم في الشؤون لداخلية او للخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة او غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة المادية او بمجرد التهديد بها^(١٦).

٢- المدخل الخاص في عدم شرعية احتلال العراق:- هو المدخل الذي يدخل ضمن خصوصية حالة العراق، حيث ان العراق خضع لنظام عقوبات ولجان تفتيش متعاقبة وافق عليها النظام السابق ووقع عليها في خيمة من صفوان بعد حرب ١٩٩١ نظير بقاءه في السلطة والسماح له بقمع الانتفاضة الشعبانية. فان لبرز للمداخل الخاصة بعدم شرعية الحرب واحتلال العراق هي:-

أ- عدم صدور قرار من مجلس الامن بمنح الولايات المتحدة الامريكية للتفويض للصرب: حاولت الولايات المتحدة الامريكية للحصول على قرار صادر من مجلس الامن في منطقة الخليج العربي الا انه بعد ما تبين استحالة تحقيق الاجماع وحصول القرار على التأييد وبالذات من قبل فرنسا وروسيا الاتحادية من ثم اعلن للمنسوب البريطاني انتهاء مرحلة (العمل الدبلوماسي) وسحب مشروع للقرار قبل التصويت عليه من جدول اعمال مجلس الامن^(١٧).

وللتحرك بشكل منفرد بالاستناد الى القرار رقم (١٤٤١) الذي اتخذته مجلس الامن في جلسته (٤٦٤٤) في ٨/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٢، بناءً على الفقرة (١٣) من القرار والتي تنص "يذكر في هذا السياق بان المجلس حذر العراق مراراً انه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته" وبناءً على تلك الفقرة شنت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحرب في حين ان الفقرة (١٤) من نفس القرار تذكر "يقرر ان يبقى المسألة قيد نظره" أي ان القرار لا يمنح التفويض للكامل للحرب واحتلال العراق.

وفي تصريح للامين العام السابق كوفي عنان في لقاء له مع اذاعة (BBC) في ١٥/ ايلول/ ٢٠٠٤، اوضح "ان القرار الامريكي باجتياح العراق في آذار/ ٢٠٠٣، كان غير شرعي وكان من الضروري صدور قرار ثانٍ عن مجلس الامن للموافقة على الاجتياح الامريكي وان ذلك غير منطبق مع ميثاق الامم المتحدة ولم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على موافقة مجلس الامن تجعل الحرب على العراق بصفة شرعية"^(١٨)، أي ان الحرب ومن وجهة نظر الامين العام للامم المتحدة نصت ازم قرار يتضمن شن للحرب او استخدام القوة ضد العراق وبما ان الامم المتحدة لا تملك لمكانية استخدام القوة فان القرار المفترض ذكّه يستلزم

(١٦) انظر: المواد الاولى والثانية من ميثاق الامم المتحدة.

(١٧) د. احمد يوسف القرعي: "مجلس الامن وميثاق الامن الجماعي الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (١٥٢)، ٢٠٠٣، ص ٤٤.

(١٨) مركز الاباء الامم المتحدة ١٥/ ايلول/ ٢٠٠٤. WWW.Unorg.Com

تفويض دولة وهي الولايات المتحدة الاميركية لاستخدام القوة بارادة الامم المتحدة. ومن هنا نطرح تساؤل مهم لم تكن الفرصة مؤاتية عام ١٩٩١ للاطاحة بصدام حسين وبلدي عرقية عقب الثورة لشعبانية الا ان للقرول الاطاحة به جاء وفق المصالح والارادة الاميركية.

ب- للحرب الوقائية على العراق في إطار المادة (٥١) من الميثاق:- في إطار المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التي تسوغ حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حيث تنص المادة "انه ليس في هذا الميثاق ما يضمن او ينقص الحق الطبيعي للدول فراداً او جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين" ويقترب تعلق الامر بحالة العراق فان العراق لم يمارس فعل العدوان على الولايات المتحدة الاميركية او بريطانيا، او اية دولة اخرى ولم يكن بإمكانه ان يقوم بفعل العدوان لأنه اصلاً تحت الرقابة الدولية في نشاطاته كافة السياسية والعسكرية والمالية والتجارية لذا فان ركون للولايات المتحدة الاميركية الى حق الدفاع الشرعي لأن النظام المخلوع قد مثل خطراً لجيرائه منذ عام ١٩٨٠ وارتكب جرائم ضد الشعب العراقي في مناسبات وانتفاضات مختلفة دون ان تحرك الولايات المتحدة الاميركية ساكناً وما كان توقيت آذار/٢٠٠٣ الا توقيتاً مناسباً لها ولاهدافها داخل العراق والمنطقة وليس خوفاً على جيران العراق او لتحقيق الديمقراطية وإنقاذ الشعب العراقي.

٢- لقرارات الصادرة من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة الاميركية للعراق:-

بعد ان اضحي الاحتلال امراً واقعاً اخذت الولايات المتحدة الاميركية على استخدام منظمة الامم المتحدة الى العراق وكانت الاخيرة مدفوعة لتؤطر الاحتلال ومن ثم منحه الصفة الشرعية عبر سلسلة قرارات كانت على النحو الآتي:-

١- لقرار رقم (١٤٨٣) في ٢٢/آيار/٢٠٠٣:- وهو اول قرار صدر من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق حيث شدد على ان الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال حيث نص القرار في مقدمته "واذ يلاحظ الرسالة المؤرخة في ٨/آيار/٢٠٠٣ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٢٠٠٣/٥٣٨/د) ولا يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (المسلطة)"^(١٩) بمعنى انه وضع مجموعة للقرارات دولية على الدولتين بوصفهما دول احتلال، الى جانب ذلك تضمن القرار في فقرة (١) رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي نصت "يقر ان لا تسري بعد الان تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وتقديم الموالد المالية او الاقتصادية والمفروضة بموجب القرار (٦٦١)(١٩٩٠) والقرارات اللاحقة". كما تضمن القرار التأكيد على البحث عن اسلحة الدمار الشامل التي من المحتمل امتلاك العراق منها.

(١٩) مزيد من التصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٤٨٣).

- ٢- القرار رقم (١٥٠٠) في ١٤/آب/٢٠٠٣:- هذا القرار صدر على خلفية إنشاء مجلس الحكم وعلى الرغم من الاخير كان تحت وصاية الحاكم المعني الأمريكي (بول بريمر)، الى جانب تضمن القرار فقرة تخص انشاء بعثة الامم المتحدة في بغداد لاداء مهامها في العراق الى جانب الولايات المتحدة الامريكية^(٥٠).
- ٣- القرار (١٥١١) في ١٦/آشدين الاول/٢٠٠٣:- صدر القرار عقب تدجير مقر الامم المتحدة في بغداد ومقتل ممثل الامين العام ومساعديه في العراق. لذا لكد القرار على ان للعراق هو تحت سيطرة للقوات الامريكية من خلال تأكيديه ما نصه "ولا يقرر ان الحالة في العراق، رغم تحسنها، ما زالت تشكل خطراً على السلام والامن الدوليين" ثم فان القوات الموجودة في العراق تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، الى جانب تسميته للقوات الامريكية الموجودة في العراق والمتحالفة معها بـ(للقوات متعددة الجنسيات) وتخويلها باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة الامن والاستقرار في العراق من ثم تحولت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والدول للمتحالفة من قوات لاحتلال الى قوات متعددة الجنسية مفوضة من مجلس الامن بموجب هذا القرار^(٥١).
- ٤- القرار (١٥٢٨) في ٢١/نيسان/٢٠٠٣:- صدر هذا القرار عقب فضيحة الفساد في برنامج (النفط مقابل الغذاء) الذي شكل بموجب القرار (٩٨٦) في ١٤/نيسان/١٩٩٥، بين للعراق والامم المتحدة، حيث تسربت العديد من التقارير والوثائق التي تؤكد على تورط موظفي دوليين بصفات وتسيير من عقود البيع التجارية مع العراق ولوصى القرار بتشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في تورط الموظفين التابعين للامم المتحدة العاملين في البرنامج الانكر^(٥٢). يذكر انه كشفت من عمليات غش وفساد بين موظفي الامم المتحدة ونظام صدام وتم الكشف عنها بموجب قرار تشكيل لجنة عرفت باسم "لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء للامم المتحدة برئاسة (بول فولكر) اذا عرفت فيما بعد بـ(لجنة فولكر) والتي اصدرت اكثر من ستة تقارير متلاحقة تكشف حالات الفساد لموظفي برنامج النفط مقابل الغذاء وخلصت اللجنة في اخر تقرير لها بان مجموع القضايا الفساد والرشاوي وصلت ما قيمته (٦٤) مليار دولار^(٥٣).
- ٥- القرار (١٥٤٦) في ٨/حزيران/٢٠٠٤:- جاء القرار على خلفية لنبثق الحكومة العراقية المؤقتة على نقاض مجلس الحكم المنحل، الى جانب احتواء نص القرار الى انتهاء ما لطلق عليه بـ(سلطة الائتلاف المؤقتة) بتاريخ ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ الى جانب انتهاء حظر بيع وتوريد الاسلحة والاعددة اللازمة للحكومة العراقية و(للقوات المتحدة الجنسية)^(٥٤).

^(٥٠) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٠٠).

^(٥١) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥١١).

^(٥٢) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٢٨).

^(٥٣) لمزيد من التفصيل حول تقارير لجنة (فولكر) انظر: فضيحة النفط مقابل الغذاء، الحالة في العراق WWW. Unorg. Com.

^(٥٤) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٤٦).

- ٦- القرار (١٥٥٧) في ١٢/أب/٢٠٠٤:- بموجب هذا القرار تم إنشاء بعثة للمنظمة الدولية في العراق لتقديم المساعدة وتمكين العراقيين من تجاوز الآثار السلبية وتطوراتها على الساحة العراقية^(٥٥).
- ٧- القرار (١٦١٩) في ١١/أب/٢٠٠٥:- تضمن القرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق تأكيداً على دور الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية وقد حدد القرار اثني عشر شهراً في تمديد بعثة الأمم المتحدة واستعراض ولاية البعثة المذكورة بعد اثني عشر شهراً أو قبل ذلك الموعد إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك^(٥٦).
- ٨- القرار (١٦٣٧) في ٨/تشرين الثاني/٢٠٠٥:- يؤكد على أهمية الانتخابات التي ستفرز الجمعية الوطنية الانتقالية وصياغة دستور البلاد. أيضاً تضمن القرار تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق بموجب طلب رسمي من رئيس الوزراء العراقي انذاك السيد ابراهيم الجعفري ويؤكد القرار على ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين لذا يفرض بقاء القوات الأمريكية للتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق^(٥٧).
- ٩- القرار (١٧٠٠) في ١٠/أب/٢٠٠٦:- تضمن القرار تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق مؤكداً على ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة في العراق ومتابعة الامن العام للأمم المتحدة لآخر التطورات المتعلقة الاتفاق الدولي للعراق^(٥٨).
- ١٠- القرار (١٧٢٣) في ٢٨/تشرين الثاني/٢٠٠٦:- رحب القرار بتشكيل الحكومة العراقية التي جاءت عبر صناديق الاقتراع مؤكداً على ضرورة الاستمرار في دعم الاستقرار والمصالحة والوحدة الوطنية في العراق. يؤكد القرار على اعترافه بـ(الاتفاق الدولي مع العراق) من اجل اقامة شراكة مع محبو العراق اقليمياً ودولياً. كان القرار قد جاء بناءً على رسالة موجهة الى مجلس الامن من قبل رئيس الوزراء العراقي بشاريخ ١١/تشرين الثاني/٢٠٠٦ والمتضمنة الابقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات، لذا اكسد القرار على ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين لذا وهي تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق وتجديد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات بناءً على طلب حكومة العراق، على ان يتم استعراض تلك الولاية في موعد قصاص ١٥/حزيران/٢٠٠٧ على ان توصل الولايات المتحدة الامريكية نوابة عن القوة المتعددة الجنسيات تقديم تقرير فصلي عما تبثله من جهود وما تحرز من تقدم^(٥٩).
- ١١- القرار (١٧٦٢) في ٢٩/حزيران/٢٠٠٧:- جاء في هذا القرار استعراض كامل وشامل لنشاط الاسم المتحدة والقرارات الدولية ولجان التحقيق المتعلقة بتكمير الاسلحة النووية والكيميائية العراقية، وبناء على تضام العراق الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وكذلك الضمانات المقدمة الى الوكالة الدولية

(٥٥) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٥٧).

(٥٦) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٦١٩).

(٥٧) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٦٣٧).

(٥٨) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٠٠).

(٥٩) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٢٣).

للطاقة الذرية من قبل العراق إذا جاء القرار ليتضمن إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تشكل بموجب القرارات ذات الصلة على أن يقوم العراق بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون سنة من تاريخ القرار يوضح التقدم المحرز في جميع معاهدات نزع الأسلحة وعدم الانتشار النووي ولا سيما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات مع مراعاة ضوابط الاستعمال المزوج للمواد والقوانين التصدير العراقية مع المعايير الدولية. على أن يبقى للعراق ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(١٠).

١٢- للقرار (١٧٧٠) في ١٠/أب/٢٠٠٧:- جاء في القرار ترحيب الأمم المتحدة بتنفيذ العهد الدولي الموقع لدول جوار للعراق الجغرافي في ٣/أيار/٢٠٠٧، إلى جانب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ القرار على أن يتولى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تقديم المشورة والدعم والمساعدة في حال أن تم طلب ذلك من الحكومة العراقية وفي المجالات كافة الإنسانية والسياسية والاقتصادية^(١١).

١٣- القرار (١٧٩٠) في ١٨/كانون الأول/٢٠٠٧:- تضمن القرار استعراض سريع للوضع في العراق وجهود الحكومة العراقية في تحقيق الاستقرار إلى جانب بعض من نصوص القرارات السابقة والمهمة التي صدرت من مجلس الأمن. وجاء في القرار أن العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ويجدد وجود القوات المتعددة الجنسية والتفويض الممنوح إلى الولايات المتحدة الأمريكية وللتأكيد على أن ذلك تم بناءً على طلب موجه من الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن حتى ٣١/كانون الأول/٢٠٠٨^(١٢).

بناءً على ماتقدم لصحى الوجود الأمريكي مشرعة بموجب القرارات الصادرة من مجلس الأمن والتي هي بناءً على طلب من الحكومات العراقية المتلاحقة، إلى أن يتم إنهاء هذا الوجود والذي من المفترض أن يتم وقف مراحل الأ وهي:-

- اخراج العراق من الفصل السابع بوصفه دولة لم تعد تهدد الاستقرار والسلام العالمي.
- إنهاء ولاية القوات الأمريكية على العراق أو التفويض الممنوح لها.
- اعلان العراق دولة مستقلة كاملة السيادة غير خاضعة لتفويض أي دولة أو وصاية أي جهة.

ثانياً:- للمعاهدة العراقية الأمريكية بدلاً عن الفصل السابع:

بداية للمعاهدة هي عبارة عن اتفاق يجريه طرفين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام تنتج عنها آثار قانونية وتترتب عليه التزامات سياسية واقتصادية ولمنية وعسكرية وثقافية وتقنية... متبادلة لأطراف المعاهدة مبنية على أساس اهلية الأطراف ادخول المعاهدة وتحقيق مصلحة ومنفعة متبادلة أيضاً^(١٣).

(١٠) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٦٢).

(١١) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٧٠).

(١٢) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٩٠).

(١٣) د. عصام الحطيرة: القانون الدولي العام، ط٤، (بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠١)، ص: ١٠٥-١٠٦.

في ٢٦/١١/٢٠٠٨، اعلن عن ان اتفاق او توقيع اعلان مبادئ بين رئيس الوزراء العراقي ورئيس الجمهورية الامريكية^(١) يهدف لاتفاقية طويلة الامل وفي المجالات كافة واهم تلك المجالات حسب ما اعلن عنه مكتب رئيس الوزراء العراقي هي: (١).

١- المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي:

١- دعم الحكومة العراقية في حماية النظام للديمقراطي في العراق من الاخطار التي تولجها داخلياً وخارجياً.
٢- احترام الدستور وصيائنه باعتباره تسييراً عن ارادة الشعب العراقي، والوقوف بحزم امام أية محاولة لتعطيله او تعطيله او تجاوزه.

٣- دعم جهود الحكومة العراقية في سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها ما جاء في بيان ٢٦ آب ٢٠٠٧.

٤- دعم جمهورية العراق لتعزيز مكانتها في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والاقليمية ليلعب دوره الايجابي والبناء في محيطه الاقليمي والدولي.

٥- العمل والتعاون المشترك بين دول المنطقة والذي يقوم على اساس من الاحترام المتبادل وعدم للتدخل في الشؤون الداخلية ونبد استخدام القوة في حل النزاعات واعتماد لغة الحوار البناء في حل المشكلات العالقة بين مختلف دول المنطقة.

٦- تشجيع للجهود السياسية الرامية الى ايجاد علاقات ايجابية بين دول المنطقة والعالم لخدمة الاهداف المشتركة لكل الاطراف المعنية وبما يعزز امن المنطقة واستقرارها ولزدهار شعوبها.

٧- تشجيع للتبادل الثقافي والتعليمي والعلمي بين الدولتين.

٢- المجال الاقتصادي:

١- دعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية وتطوير قدراتها الإنتاجية ومساعدتها في الانتعاش الى اقتصاد السوق.

٢- المساعدة في دعم الاطراف المختلفة على الالتزام بتعهداتها تجاه العراق كما وردت في العهد الدولي مع العراق.

٣- الالتزام بدعم جمهورية العراق من خلال توفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساتها الاقتصادية وبنائها التحتية وتدريب وتطوير الكفاءات والقدرات لمختلف مؤسساته الحيوية.

٤- معاهدة جمهورية العراق على الاندماج في المؤسسات المالية والاقتصادية والاقليمية والدولية.

(١) هذا الاتفاق جاء بناء على البيان الصادر من قبل القادة العراقيين بالمطالبة في إقامة علاقة وثيقة ومستدامة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهم كلاً من: مجلس الرئاسة (السيد جلال الطالباني، السيد عجلان عبد المهدي، السيد طارق الهاشمي) السيد رئيس تقدم كرمستان (مسعود البرزاني) إضافة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي في ٢٦/١١/٢٠٠٧.
(٢) نقلاً عن موقع الحكومة العراقية ٢٦/١١/٢٠٠٧.

٥- تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأمريكية الى العراق للمساهمة في عمليات البناء وإعادة الاعمار.

٦- مساعدة جمهورية العراق على استرداد اموالها وممتلكاتها المهربة وخاصة تلك التي هربت من قبل عائلة صدام حسين واركان نظامه وكذلك فيما يتعلق بانثاره المهرية وراثته الثقافي قبل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٧- مساعدة جمهورية العراق على لطفاء ديونه والغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق.

٨- مساعدة جمهورية العراق ودعمها للحصول على ظروف تجارية تشجيعية وتفضيلية تجعله من الدول الاولى بالرعاية في السوق العالمية واعتبار العراق دولة لولي بالرعاية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى مساعدته في الانضمام الى منظمة للتجارة الدولية.

٣- المجال الامني:

١- تقديم تأكيدات ولتزامات امنية للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق ويتهك سيادته وحرمة اراضيهِ او مياههِ او لحوته.

٢- مساعدة الحكومة العراقية في مساعيها بمكافحة جميع المجموعات الارهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة والصداميين وكل المجاميع الخارجة عن القانون بفض النظر عن انتماءاتها والقضاء على شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها والحاق الهزيمة بها واجتثاثها من العراق على ان تحدد اساليب واليات المساعدة ضمن اتفاقيه للتعاون المشار اليها اعلاه.

٣- دعم الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة العراقية لتمكينها من حماية العراق وكافة ابناء شعبه واستكمال بناء مظلوماتها الادارية وحسب طلب الحكومة العراقية. تتولى الحكومة العراقية تأكيداً لحقها الثابت بقرارات مجلس الامن الدولي طلب تمديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات للمرة الاخيرة واعتبار موافقة مجلس الامن على اعتبار الحالة في العراق لم تعد بعد انتهاء فترة التمديد المذكورة تشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين وما ينتج عن ذلك من انتهاء تصرف مجلس الامن بشأن الحالة في العراق على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يعيده الى وضعه الدولي والقانوني السابق لصذور قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ في آب ١٩٩٠ ليعزز الاعتراف والتأكيد على السيادة الكاملة للعراق على اراضيهِ ومياههِ واجوائهِ وسيطرة العراق على قوته وادارة شؤونهِ واعتبار هذه الموافقة شرط لتمديد القوات. واعتماداً على ما تقدم تبدأ وباسرع وقت ممكن مفاوضات ثنائية بين الحكومتين العراقية والامريكية للتوصل قبل ٢٠٠٨/٧/٣١ الى اتفاقية بين الحكومتين تتناول نوايا التعاون والصداقة بين الدولتين المستقلتين وذاتي السيادة لتكامله في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والامنية.

هذا الاعلان الذي سيتم ترجمته الى معاهدة متكاملة قبل نهاية تموز/٢٠٠٨.

للمفاوضات والمشاورات بين الطرفين لا تزال مستمرة وكان لآخرها حسب ما اعلن تثبيت ثلاث

شروط في غاية الاهمية من قبل المجلس السياسي الا وهي:

- عدم إنشاء قواعد عسكرية دائمة للقوات الأمريكية.
 - عدم منح حصانة أو تسهيلات للمتجاوزين للقوات الأمريكية على أرض العراق.
 - لا يحق اعتقال أي عراقي دون إذن مسبق من قبل الحكومة العراقية.
- الإبعاد الإقليمية المنتظرة للمعاهدة حسب ما جاء في اعلان المبادئ:-
- تقبيل دور العراق لممارسة دور إيجابي في محيطه الإقليمي عبر المؤسسات الإقليمية. بطبيعة الحال فإن لاية العمل لتقبيل الدور العراقي تتمثل باستخدام النفوذ الدبلوماسي الأمريكي على كافة الاطراف الإقليمية لمنح العراق الدور الريادي في محيطه الإقليمي.
 - للتأكيد على الاطراف الإقليمية في تنفيذ التزاماتها حيال العراق حسب ما جاء في العهد الدولي.
 - محاربة تنظيم القاعدة والاطراف والجماعات المسلحة الموجودة في العراق عبر دول الجوار كافة.
- ان كل ما يمكن استخلاصه قليماً أن العراق سيبقى ولمعشر سنوات قائمة غير قادر على التصرف بفاعلية في محيطه الإقليمي للتحديات التي يواجهها لذا سيكون دائماً بحاجة الى ارادة دولية سائدة وداعمة له تجعل من محيطه الإقليمي بيئة ملائمة وبما يحق الاستقرار الداخلي. وليس دوراً ريادياً ذلك متسلي من ان هناك اطراف إقليمية متعددة لكثير قوة واستقرار من العراق في ممارسة دور الشريك والطيف للولايات المتحدة الأمريكية كالمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ومصر.
- الإبعاد لدولية المنتظرة للمعاهدة حسب ما جاء في اعلان المبادئ:-
- اخراج العراق من الفصل السابع بوصفه منظمة عدم استقرار يهدد السلم والاستقرار العالمي بعد توقيع المعاهدة الطويلة الامد مع الولايات المتحدة الأمريكية.
 - ادخال العراق ضمن المنظومة الأمريكية الدولية في مكافحة الارهاب العابرة للقارات.
 - للدخول في المؤسسات الاقتصادية لدولية منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي.
 - تقبيل المكانة الدولية للعراق في منظمة الامم المتحدة والهيئات والمنظمات التابعة لها.
 - محاولة تقديم العراق الى العالم بوصفه نموذجاً معاصراً في عملية التحول السياسي والاقتصادي.
- هناك مسائلتين نكتف بمسألة توقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية:-
- الاولى: المتعلقة باهلية العراق في المرحلة الراهنة بتوقيع المعاهدة فيموجب القرارات الدولية الصادرة من مجلس الامن فان العراق غير كامل الاهلية في توقيع أي معاهدة مع أي دولة وليس فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية كونه واقع عملياً تحت ولاية للقوات الأمريكية. وذلك شرط مهم من شروط انعقاد المعاهدات في لقانون الدولي العام ويموجب المادة السادسة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ومن ثم يخشى ان يقع الجانب العراقي وممثلي الدولة تحت ضغط الاكراه لارغامهم على قبول معاهدة قد لا تصب في كافة بنودها في صالح العراق حكومة وشعباً. وقد يحصل في ما اذا برزت سلبات المعاهدة المطبقة مستقبلاً ان يتعرض

العراق ضد المعاهدة ويستبهرها باطله كون العراق كان واقعاً تحت الضغط السياسي والعسكري ولم يكن يملك حرية الاختيار أو الرفض لذا يمكن اعتبار المعاهدة باطله في مثل هكذا ظروف^(٩٥).

فواقع السيادة العراقية والواقع السياسي والأمني الحالي يجعل المفاوضات مع الطرف الأمريكي غير متوازنة أو متكافئة بمعنى أن الموقف التفاوضي للمفاوض العراقي لا يؤهله في وضع الأخذ والرد والمساومة للحصول على أعلى المكاسب حسب السياقات المعتمدة في المفاوضات الدولية.

الثانية: هي عنصر المساومة والشروط المسبقة للتوقيع وهي لخارج العراق من مظلة القرارات الدولية مقابل الدخول إلى المعاهدة وهذا بموجب رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي والتي بموجبها أصدر مجلس الأمن قرار رقم (١٧٩٠) في ١٨ كانون الأول/٢٠٠٧. حيث جاء في نص رسالة السيد رئيس الوزراء في الفقرة الخامسة ما نصه:

(تعتبر الحكومة العراقية هذا الطلب من مجلس الأمن لتمدّد تفويض القوات لمتحدة الجنسيات هو للطلب الأخير وتتوقع أن يكون مجلس الأمن قادراً على التعامل مع حالة العراق بدون اتخاذ إجراء مستقبلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

ثم يعد ويؤكد في (تود حكومة العراق أن تحيط مجلس الأمن بأنها قد وقعت على إعلان مبادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقة صداقة وتعاون طويلة الأمد)^(٩٦).

إن توقيع هكذا معاهدة بهذا حجم ومدة زمنية طويلة هي مسألة في غاية الخطورة وفي مثل هكذا بيئة داخلية مضطربة وحراك سياسي وعملية التحول نحو اللامركزية ومحاولة تشكيل بؤائد النظام الفيدرالي الاتحادي لذا فأنني ومن خلال هذا البحث نقدم بتوصية مؤداها هو تقديم أي معاهدة توقع ومع أي طرف إلى الشعب العراقي وكافة بنودها دون أن تكون هناك بنود سرية للتصويت عليها وهذا أيضاً من ضمن الاعراف الدولية في عرض المعاهدات المهمة والطويلة الأمد على شعوبها للمصادقة عليها لأن للشعب أولاً وأخيراً من سيتحمل وزر تلك المعاهدة وحتى لا يتهم طرف بالاستفراد بالحكومة وتوقيع معاهدة قد لا تصب في كل مضامينها في مصلحة الشعب العراقي ومستقبله.

ثالثاً: مستقبل الوجود الأمريكي في العراق

لقد بات واضحاً أن مستقبل الوجود الأمريكي في العراق يتحدد بمتغيرين رئيسيين :

الأول: طبيعة المعاهدة التي ستوقع بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والتي ستحدد اليات تواجد للقواعد الأمريكية وحرية حركة قوات الأمريكية داخل العراق .

الثاني: الإدارة الأمريكية القادمة إذا ما كانت جمهورية أم ديمقراطية ، ففي حالة صعود الجمهوريون معناه استمرار لنفس النهج السابق للإدارة الحالية وبإلذات استمرار العراق كبؤرة عدم استقرار وجنب

(٩٥) لمزيد من التفصيل انظر النص الكامل لرسالة رئيس الوزراء العراقي المرفقة للقرار (١٧٩٠) من مجلس الأمن. www.Un.org.

(٩٦) انظر: اتفاقية فيينا لتقنين المعاهدات لعام ١٩٦٨.

للجماعات المسلحة. لما إذا كانت الإدارة للقائمة ديمقراطية فمعناه التحول نحو الاستراتيجية الاقتصادية وإيقاف الحرب الاستنزافية للجماعات المسلحة في العراق وتخفيض عدد القوات الأمريكية وهذا ما أكد عليه المرشح الديمقراطي (أوباما) خاصة بعد التحسن الأمني النسبي الذي يشهده العراق

الخلاصة:

بات من الواضح أن كل طرف من المتنافسين على الرئاسة الأمريكية يحاول توضيف المسألة العراقية ليجلبا لمصلحته وسلبا على المرشح الآخر، إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، هذه هي رحلة مبلق الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون أكثر من ألف ميل فالتنقل بين الولايات المتحدة الأمريكية لحصد الأصوات إلى جانب المناظرات التلفزيونية بين الأعضاء المرشحين سواء ما بين الأحزاب المتنافسة لبسوغ للبيت الأبيض أو في داخل الحزب الواحد كما هو الحال مع هيلاري كلنتون والمرشح باراك أوباما في الجبهة الديمقراطية إلى جانب ذلك كله ينظر العالم بعين مرتقبة للسياسة الأمريكية القادمة من خلال تشكيلين عهد ولاية جديدة، مالهها وما عليها، وما ستخلفه هذه الانتخابات على صعيد الانسحاب الأمريكي من العراق.

الفساد الإداري (المفهوم والمحددات والآثار)

قراءة قانونية سياسية في مفهوم الفساد الإداري والسياسي ومناقشة لأبرز الآثار السلبية التي يعطوي عليها

المدرس المساعد

جعفر جبر محمود الحريشاوي^(*)

خلاصة البحث

ت تعاني معظم البلدان في العالم من مخاطر الفساد بنوعيه الإداري والسياسي وخاصة تلك التي تشهد تحولاً في النظام السياسي للبلاد وعلى وجه الخصوص الانتقال من النظام أو التوجه الاشتراكي إلى الرأسمالي، وبما أن العراق واحداً من تلك البلدان لذا فإن مشكلة الفساد وما تثيره من إشكالات سياسية وقانونية ترمي بظلالها على النظام للقانوني للبلاد.

ويعتبر الفساد نوعاً من السلوك المخالف للآعراف الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية ويقصد منه أولاً وأخيراً تحقيق منافع شخصية أو حتى قنوية يوعتبر الند والاتجاه المعاكس للإصلاح والتنمية الإدارية ، وأصبح جلياً اليوم ارتباط الفساد بصورة أو بأخرى بمفاصل العمل الإداري إذ يكون مرآة عاكسة تبين بوضوح الخلل والضعف الإداري في الميدان الذي ينتشر فيه، وعندما يتحالف الفساد الإداري مع الفساد السياسي تحدث المشكلة الأكبر وهي ولادة نوع من الفساد يكون أمر مكافحته وعلاجه غاية في الصعوبة.

وفي تقرير أعدته منظمة الشفافية الدولية سنة ١٩٩٦ عن مؤشرات الفساد ، فإن الدول النامية تحتل المرتبة الأولى في ممارسات الفساد في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة لوضع حلول وعلاجات للتخلص منه عبر اعتماد اللاشخصية والرسمية في نمط الحياة السياسية والاقتصادية والسير على قاعدة الكفاءة والمساواة في التعامل ، فالأصل أن الإدارة الحكومية خادمة لكل فئات المجتمع وأن الموظف العام ملزم بالالتزام بقواعد وأساسيات العمل الوظيفي الذي من منطلقاته العملية تحقيق النفع العام وبخلاف ذلك يعد مقصراً وجب على الدولة محاسبته باعتباره مخرلاً بالواجبات والأوامر والتعليمات فضلاً عن مخالفته للنص للصريح في القانون الذي يوجب ذلك، غاية ما في الأمر أن الفساد الإداري والفساد السياسي والمالي يبين لنا معطيات عديدة تبدأ بقياس التقدم المدني بشئى إيماده وتنتهى بإعطاء رؤية واضحة عن مدى الخسارة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها

(*) أكرنس قسم الإدارة القانونية في معهد الإدارة والتقني.

الدولة التي يستشري فيها هذا الداء العضال عوسنيين في بحثنا هذا بعض الامور الاساسية التي لا غنى لنا عن تناولها التي منها:

- مفهوم الفساد الاداري والسياسي
- العوامل المساعدة على شيوعه
- اسبابه وانواعه
- الاشكال المختلفة للفساد
- طرق المكافحة والعلاج

كما انه (الفساد) يشكل جريمة قانونية وسياسية واخلاقية تبرز على السطح السياسي للدولة وتستشري في النظام القانوني والسياسي بشكل يهدد كيان الدولة ، ولا يمكن باي حال من الاحوال ان توصف دولة ينتشر فيها هذا الداء بانها دولة قوية ومن هنا فانه يكون معولا يهدم المقومات الاساسية للدولة القانونية .

واخيرا فان الفساد بنوعيه السياسي والاداري يكون بؤرة لانتشار العديد من الجرائم وبابا لها لا يمكن سده الا بمكافحته بصور شتى تتعدد وتتنوع حسب فعالية ونجاعة الاساليب المستخدمة ولا يمكن باي حال من الاحوال التخلص من عواقبه الوخيمة الا ببناء قانوني اداري رصين مشفوعا بالتربية الاخلاقية والاعلام الموجه نحو النزاهة والمثل والاخلاق للكريمة المنبقة من عمق البناء الانساني للدين الاسلامي للحنيف.

واخيرا يمكننا ان نقول انه يعد ميزانا لمعاداة او تعاسة الشعوب فكما ثقلت كفة الفساد خفت كفة التنمية والتطور الاداري للبلد.

المبحث الاول: مفهوم الفساد السياسي والاداري :

- هناك تعاريف ومفاهيم متعددة للفساد السياسي تدور اغلبها حول اقتران استغلال النفوذ السياسي لجمع الثروات الباهظة ، وهو استغلال الماسة لمناصبهم بغية تحقيق أغراض شخصية غير مشروعة او لتحقيق مكاسب فردية لا تتناسب والهدف الذي يرمي اليه المنصب السياسي الذي هو المصلحة العامة او قد يستخدم المنصب السياسي تحت ستار المنفعة العامة او المصلحة العامة، وهو بعبارة ادق (التأثير غير المشروع الذي تحدثه الثروة في النظام السياسي)¹ بمعنى اخر يؤثر انحراف النظام السياسي في البلد عبر خدمة

¹ ابرو فيلر القاصوري، انبساط قطبشات، جريمة ضبط الاموال، المدلول العام، دار واقل للنشر، صان، الاردن، ٢٠٠٢، الطبعة الاولى، ص ٥٨ .

بعض المناصب على حساب المصلحة العليا في الدولة، وهو كما نعتقد يحصل بشكل مختلف منها ما يأتي:

- تحقيق المصالح الشخصية بانواعها كاحراز الاموال لو (العمولات) المأثية من مصدر السلطة التي يتمتع هو بها او اعتماد المحسوبة والمنسوبة في التعيين بدلا من تكافؤ الفرص .
- في سبيل تحقيق مكسب شخصي قد ينحرف الوزير الفلاني عن تحقيق برنامج الوزارة او البرنامج المرسوم من قبل الحزب الذي قام بترشيحه لشغل الحقيبة للوزارية.
- قد يعتمد الفاسد سياسيا الى وضع يده على المال العام دون مراعاته للمصلحة العامة في ذلك.

اما الفساد الاداري فهو اساءة استعمال الوظيفة العامة للمكسب الخاص، ويسمى (بالفساد العرضي) وهو الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين ويعبر غالبا عن سلوك شخصي غير منظم ولا ميسر لغاية معينة وهو يحدث عندما يقدم موظفا عاما على قبول او طلب اوابتزاز ما للحصول على رشوة او مال او اي شيء مادي او معنوي او لتسهيل ابرام عقد ما او اجراء معين بعيدا عن الشكليات القانونية وفي الحقيقة ان الموظف الفاسد ادريا قد لا يقصد بفعله هذا سوى الحصول على بعض الاموال تنفعه الحاجة ويغريه ضعف مصدر التدخل لديه دون ان تكون لديه النية في اي توجه سياسي خاص وان الموظف البسيط لا يمثل جهة معينة او حزبا محددا وبهذا فان المآثر بين النوعين من الفساد هو المنصب السياسي لا الاداري اذ قد يستغل بعض السياسيين مناصبهم بطرق غير مشروعة تحت ستار المصلحة العامة ومن هنا كانت تسميته الاتجار بالوظيفة العامة².

وان كان القاسم المشترك بينهما هو وحدة الهدف المتمثل بتحقيق اقصى المنافع الخاصة من الوظيفة العامة وبطرق غير مشروعة والتي منها الرشوة والاختلاس والتسبب في العمل.... الخ. وعلى الرغم من ان اغلب الباحثين لا يجدون فرقا بين ضربي الفساد الا اننا وجدنا بعض الفروقات التي يمكن الاخذ بها منها ما يأتي :

² تظر المقال المنشور على الانترنت بعنوان حل الازمات الفساد الاداري نموذجاً، بقلم علي احمد فارس، مركز المستقبل للدراسات والبحوث على المواقع الالكترونية

١- ينصرف للفساد الاداري الى سوء استعمال للوظيفة العامة من قبل الموظف العام بينما الفساد السياسي يكون باتباع سلوك سياسي فاسد ومخالف للقانون وهدر المال العام لتحقيق اهداف معينة من خلال التأثير في العملية السياسية وبهذا فان الفساد السياسي اعم من الفساد الاداري وخطر.

٢- قد لا يتاح في الفساد الاداري للموظف العام استخدام المال العام لمصلحته الشخصية او هدره بسبب محدودية الصلاحيات او للمعوقات الاخرى، انما كل الذي يحصل هو حصوله على هبات او هدايا او رشاوى في مقابل اداء معين، في حين يكون المال في الفساد السياسي والمالي متاحا وممكنا بسبب توفر عامل المنصب السياسي او الصلاحيات المطلقة في التنظيم الاداري مما يسهل عملية استخدام هذا المال ذاتيا وبصورة شخصية.

٣- الدافع في الفساد الاداري على الاغلب هو للحصول على مال او مكسب مادي حيث يتم استخدام الوظيفة العامة للحصول عليه اما الدافع في الفساد السياسي فهو في احيانا عديدة المحاباة او المجاملة او تحقيق المصالح الفئوية الضيقة او حتى المصلحة الحزبية التي ينتمي اليها الموظف ولا يتوقف الامر عند حدود المال فقط للحصول على مكسب شخصي

٤- الفساد الاداري يلقي بظلاله المباشرة على المواطن ، وبعبارة ادق تكون اثاره السلبية محسوسة وملموسة من المواطن الذي يجبر في اغلب الاحيان على الدفع في سبيل انجاز الخدمة المقدمة من الدولة والتي يفترض فيها ان تكون مجانية ، بينما الفساد السياسي يلقي بظلاله واثاره غير المباشرة على المواطن انطلاقا من قاعدة عند صلاح الحاكم يصلح المحكوم .

المطلب الاول: العوامل المسببة في وجود الفساد:

ان ظاهرة الفساد تحكمها مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها وهذه العوامل

تمثل الاسباب الداعية الى نشوء هذا العارض ويمكن ايجازها بالاتي:

١- ضعف هبة وسيادة القانون، فكما قلنا ان الفساد يوجد في البلدان التي تواجه تحولات في النظام السياسي للبلد مما يجعل محاسبة للمقصرين والمفسدين امرا متهاونا فيه ولا يحمل على محمل الجد الامر الذي يبيح لضعاف النفوس فرصة مواتية لهم للحصول على ثروة او اموالا طائلة ما داموا يامنون العقاب ، وكذلك غياب المتابعة القضائية للمسراق

والمختلسين وحيثما انتشرت ضاهرة هروب المسؤولين باموال الدوائر او الوزارات التي يعملون فيها الى خارج بلدانهم.

٢- انعدام او ضعف القوانين العقابية التي تعاقب المفسدين او تلخرها عن مواكبة الامور المستجدة تجعل التفكير في الانحراف الوظيفي امرا سهلا ويسيرا.

٣- غياب الاجهزة الرقابية او قلتها او ضعف نشاطها مما يسبب تهاونا في الحفاظ على المال العام وهذرا له من قبل اغلب الموظفين الذين يكون في متناولهم، من جانب ومن جانب اخر فان ذلك من شأنه ان يؤدي الى التسبب في صيانة المال العام من الضياع والالتفاف .

٤- غياب الشعور بضرورة المحافظة على المال العام كونه ملكا لكافة الافراد وليس نفقة او طائفة معينة مما يؤدي الى عدم المحافظة عليه.

٥- انعدام الشفافية الادارية (التنظيمية) في التعاملات المالية لاغلب الدوائر وبقاء اغلب الموازنات والواردات والمصروفات تحت عناوين او مجالات غامضة.

٦- انخفاض مستوى الدخل او مرور اقتصاد البلد بواحدة من الدورات الاقتصادية التي تسبب الحاجة الى المزيد من الاموال كالتضخم او الكساد او انخفاض سعر صرف العملة... الخ.

هذه الاسباب وغيرها تؤدي الى نشوء الفساد والانحراف بالهدف العام للوظيفة العامة^٣.

المطلب الثاني : العوامل المساعدة على شيوعه:

وهناك عوامل محددة تساعد على شيوع الفساد الاداري والسياسي نذكر منها:

أ- العامل السياسي: وهذا العامل يعد المعبىب الرئيسي في ولادة هذا الممخ اذ قد تلجاء بعض الاحزاب السياسية الى محاولات غير مشروعة في سبيل الحصول على اكبر قدر ممكن من الاصوات فتلجاء الى شرائها او قد تلجاء الى اللعود الكاذبة لتنتهي فيما بعد بالفوز بمنصب سياسي ومن ثم تشرع بعملية التحول السياسي والبناء الخاص بهذا الحزب دون غيره وهدر المال العام ، والتدخل في عمل الاجهزة الحكومية الاخرى على حساب المصلحة العامة .

ب- العامل الاقتصادي: هناك عوامل اقتصادية عديدة تساعد على انتشار الفساد منها سوء او انعدام التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية ووفقا لأمس علمية وغياب دراسة الجدوى لأغلب المشاريع وسوء توزيع الثروة وتكني مستوى الدخل الفردي.

^٣ د. باكر الشيخ، حصيل الاموال، دار ومكتبة الحمد للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٣، ص ٨٢ .

ج- العامل الاجتماعي والثقافي: وهذا العامل يشكل في بعض الاحيان عائقا امام بناء نظام اوجهاز اداري متطور، فنجد انه حين يكون الولاء للعشيرة او للطائفة او المذهب يكون مبدأ الكفاءة والبحث عن العنصر النزيه غير ممكن بسبب عامل التفضيل الذي يكون اساسه المحاباة وانعدام المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص امام الجمهور وهي سمة بارزة في عموم مجتمعات العالم.

د- العامل التنظيمي او الاداري: ويمكن ايراد خلاصة لها من خلال تشخيص امراض المركزية والبيروقراطية المفرطة وضعف اجهزة الرقابة وفسادها وتخلف الاجراءات الادارية وعدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن ضعف سياسات التوظيف وتاخرها وعدم الاخذ بنظرية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

هـ- العامل الخارجي او ما يسمى بـ (الفساد العابر للحدود) وهو الذي يكون بهنية وجود شركات اجنبية سرية او علنية، تسعى بشتى السبل للحصول على عقود عمل في بعض الدول وخاصة النفطية منها فتقوم ببعض النشاطات المشبوهة التي تولد الفساد في تلك البلدان

المطلب الثالث : انواع الفساد:

ان انواع الفساد عديدة ومختلفة وهي وان لم تصنف رسميا الا انه يمكن تحديدها بالانواع الاتية:

١- الفساد العرضي: سبق ان تطرقنا الى هذا النوع من الفساد وقلنا انه ينشأ عند قاعدة الهرم الحكومي من صفار الموظفين ويعبر غالبا عن سلوك شخصي، كحالات الاختلاس او الرشوة او المبرقات الصغيرة وما شاكل ذلك.

٢- الفساد المنظم او النظامي: وهو الذي يحدث حين تتحول ادارة المنظمة الى ادارة فاسدة بمعنى ان تتحول المنظمة الى شبكة فساد تضم مدير الدائرة ومدراء الاقسام او المشاريع متفقون على الفساد.

٣- الفساد الشامل: وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة الى خاصة ويمارس هذا النوع من قبل القمة المترتبة على راس الهرم ويشمل:

أ- الفساد السياسي: اي الملوكة السياسي الفاسد والمخالف للقانون بواسطة المال العام لتحقيق اهداف معينة من خلال التأثير في العملية السياسية.

ب- الفساد المالي: والمراد به السلوك غير القانوني المتمسك في هدر المال العام وتسخير الامكانيات المادية في تحقيق منافع شخصية .

ج- الفساد الاداري ويتضمن الممارسات والانشطة التي تتم داخل الجهاز الاداري الحكومي والتي قد تؤدي فعلا الى انحراف الجهاز عن اهدافه الاساسية المتمثلة بتحقيق المصلحة العامة وهو قد يكون فرديا او منتظما^٤.

المبحث الثاني : محاور الفساد الاداري :

محاور الفساد الاداري عديدة -ونعني بها اركانها- بحيث لا تتحقق صفة الفساد الاداري من الناحية القانونية الا بها، وتشمل الوظيفة العامة ويرتبط بها الموظف العلم ، والرشوة وما يحقق اي نفع او او كسب او مصلحة خاصة له، واساء استعمال الوظيفة او الانحراف بها لغايات مصلحة خاصة او فردية ضيقة.

وستشير الى هذه المحاور بشيء من الاختصار على اعتبار انها الاساس في نشوء هذه الظاهرة وسنعمل ذلك في محاور ثلاثة:

المحور الاول: الوظيفة العامة:

مع تطور الدولة الحديثة ازدادت اهمية الوظيفة العامة فزاد عدد الموظفين واتسعت دائرة نشاطهم تبعا لازدياد نشاط الدولة وتدخلها المضطرب في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتغيرت الاهداف الاساسية للوظيفة العامة من مجرد كونها اداة لتنفيذ ارادة الحاكم الى كونها اداة تهدف الى تحقيق النفع العام حيث اصبح ينظر اليها من خلال منظور ديمقراطي (امينة على مصلحة الجماعة)^٥.

وهذه العلاقة بين الدولة والموظف علاقة تنظيمية تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، يحكمها نظام قانوني وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقة الموظفين بالدولة على نحو عام ومجرد، ويتضمن النظام القانوني للوظيفة العامة امرين اساسيين :

الاول تحديد السياسة العامة للوظيفة والتوصيف القانوني لها، والمباني العامة التي تنظم شؤونها .

^٤ انظر المقال المنشور على الانترنت بعنوان حل الامتيازات الفسادية الامري، تمونجا، بقلم علي لحد فارس، مركز المستقبل للدراسات والبحوث على الموقع الالكتروني

الثاني تحديد القواعد التي تحكم شؤون الموظفين وتبين حقوقهم وواجباتهم وكذلك تحديد القواعد الاجرائية والموضوعية التي يجب اتباعها في محاسبة الموظف على ما يقع منه من خطأ او اهمال، فبالنسبة الى طبيعة الوظيفة العامة في العراق فانها تعتبر مهنة من نوع خاص تهحف الى تحقيق المصلحة العامة والنفع العام ، ففي بعض الاحيان فان الوظيفة العامة يمكن ان تكون بمعزل عن السياسة العامة ، وعلى هذا فان الموظف العام في ادائه لعمله فانه يقوم بتنفيذ البرنامج التتموي المخطط له، عليه فان الخطأ الذي يرتكبه الموظف من شأنه ان يشكل انحرافا في المسار المرسوم له حسب طبيعة الموقع الذي يحتله ، ولا يبالغ في القول ان ظهور اغلب الدول المتقدمة صناعيا كان منشأه الادارة في الوظيفة العامة، كما ان وجود الفساد فيها ينتج عنه تلخر هذه الدول وتفاقم المشاكل فيها بشكل كبير جدا^٦. وبالنسبة الى الفساد الاداري يكون في الوظيفة العامة واحدا من الامور التالية:

١- اما ان يكون انحرافا عن مسؤوليات الوظيفة العامة بتغليب المصلحة الخاصة على

المصلحة العامة بشئى الصور والسبل كالمحاباة والمجاملات الوظيفية .

٢- او ان يكون تطبيقا لنظام السوق او المشروع الاقتصادي على الوظيفة العامة ، بان ينظر الى الموظف العام الى منصبه على انها مشروع اقتصادي يمكن استثماره وللحصول على اكبر عائد منه او ان يقوم بشراء للمنصب او الموقع الاداري .

٣- لو ان يكون استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية اومادية والنأي بهسا عن ان تقدم الخدمات الاجتماعية.

المحور الثاني: الموقف العام :

اما بالنسبة للموظف العام فقد عرف قانون الخدمة المدنية الموظف في المادة الثانية منه (كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلية في الملاك الخاص بالموظفين) لذلك فانه يجب توفر العناصر التالية:

١- صدور موافقة او امر بالتعيين في الوظيفة العامة من قبل السلطة المختصة بالتعيين ، اذ ان الامر المتبع في شغل الوظائف العامة هي بالتعيين ولذا فانه لا يكفي لاكتساب صفة الموظف

^٦ محمد قاسم القزويني ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وال للنشر، صان، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥ من ٣٨.

العام مجرد استيفاء المرشح للشروط المقررة للتعين بل يشترط لذلك صدور اداة قانونية للتعين ممن يملك السلطة القانونية بالتعيين ولا يعتبر بوجه او باخر موظفا عاما من يزاول مهام وظيفة عامة دون صدور امر قانوني بالتعيين، او من شاب قرار تعيينه سبب من اسباب بطلان القرار الاداري القاضي بتعيينه وفي هذه الصورة فان الفساد الاداري يتحقق بقيام احد الافراد ممسن لا يمتلكون الاداة القانونية للتعين بمزاولة وظيفة عامة او ان تكون تلك الاداة غير قانونية بان يعين احد الاشخاص دون استيفاء شروط التعيين اعتمادا على المحسوبية او المنسوبية وعند تحقق هذه الحالة فان الاشكال القانوني سينثار وسيتمسب بمشكلة قانونية لا يمكن تلافيها^٧.

٢- ان تكون الخدمة في مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام بصورة دائمية و في عمل دائم في مرفق من مرافق الدولة وهذا شرط اساسي لتحقيق صفة العموم في الوظيفة ، وفي هذه الحالة فان شمول بعض الافراد ممن ينتمون الى الهيئات الخاصة او الاعمال المؤقتة بامتيازات الموظف العام او حتى مساواتهم به يعد من صميم الفساد الاداري .

٣- ان تكون الوظيفة داخلية في ملاك الموظفين، وقد اشترط قانون الخدمة المدنية تحقيق هذا العنصر لاعتبار الشخص موظفا عاما اذ اوجب ان تعهد الى الموظف (وظيفة دائمة داخلية في الملاك الخاص بالموظفين) الا انه وفي حالة الفساد الاداري يكون بايجاد وظيفة ليست داخلية في الملاك او لا تحدد الحاجة الفعلية ضرورة ايجادها على اساس المجاملة او المحاباة السياسية او للحصول على مكسب سياسي او شخصي^٨.

١- اننا نعتقد بضرورة ادراج شرط اخر او اجراء تعديل في قانون الخدمة المدنية بان يكون الدافع الى شغل الموظف للوظيفة العامة هو الحاجة الماسة والفعلية وتحدد بالخطا الادارية التنظيمية للمنظمة بومن هنا فانه يمكن القول (ان مركز الموظف يعد مركزا قانونيا وعلاقة الحكومة بموظفيها هي علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين والانظمة)

المحور الثالث: المكسب الشخصي (الرشوة):

يعتبر التزيج من الوظيفة العامة الشكل السائد للفساد الإداري اذ انه ينطلق من أساس مادي قوامه وجود مبالغ مدفوعة الى الموظف في سبيل تخطي إجراءات معينة او الحصول على امتيازات معينة ما كان بالامكان الحصول عليها بالطرق العادية وقد عاقب المشرع العراقي على هذه الجريمة

^٧ ماهر موسى العبيدي، فساد المحاسبة والتكثيف ودورها في الحد من الفساد الاداري، مجلة منشورة في جريدة المشرق، السنة الخامسة، العدد ١١٧١، الاثنى ١١ شباط ٢٠٠٨ .

^٨ د.يوسف اليوس، المرجع الصلي ، مصدر سابق، ص ١٤ . ونظر مجموعة قوانين الخدمة والملاك والانضباط اعداد المحامي صباح المكي ، المكتبة القانونية ، بغداد، شارع المتنبي ٢٠٠٥، ص ٢ .

لا باعتبارها مكون أساسي من مكونات جريمة الفساد الإداري بل باعتبارها جريمة مستقلة بذاتها ومن ثم كانت العقوبة تتراوح بين السجن أو الحبس إلى الطرد من الوظيفة العامة، أما الإشكال العامة للرشوة فهي تتمثل بالآتي:

- ١- طلب الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة مبلغاً من المال أو مكسباً مادياً أو هدية أو أي شيء مادي أو معنوي كخدمة ما أو منفعة شخصية أو فتوى أو قبوله لها على حساب المصلحة العامة أو النفع العام وينبغي الالتفات إلى أنه ينبغي أن يكون الوزارع لديه هو المكسب الشخصي لا غيره.
- ٢- ابتزاز الخبير أو طالب الخدمة من أجل الحصول على المنفعة الخاصة .
- ٣- عرض بعض الأفراد من الغير أو وكلاء أو وسطاء شركات خاصة تقديم مكسب شخصي أو منفعة خاصة بقصد الاستفادة من تقديم بعض الخدمات العامة أو بقصد تلافي إجراءات معينة .
- ٤- استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى النفع المادي وذلك بتحقيق إبرام الصفقات التجارية أو تأسيس الشركات الوهمية التي تصب مباشرة في مصالحهم أو لغرض محاباتهم أو للحصول على المكاسب الخاصة^٩.

المبحث الثالث: التحقيق الإداري وأهميته في التصدي لصور الفساد:

التحقيق لغة هو البحث عن الحقيقة ، واصطلاحاً عبارة عن إجراءات يتخذها شخص مخول قانوناً ضمن نطاق أحكام القوانين الشككية في ظل ظروف للقضية والمقدرة والخبرة الشخصية له لإثبات وقوع الجريمة وتسبب فعلها للزوم معاقبة فاعلها وفق أحكام القوانين للموضوعية، ويقصد بالتحقيق الإداري العملية القانونية التي تجريها المنظمة أو المؤسسة التي ينتمي إليها الموظف الذي يشبه بارتكابه لواقعة من جرائم الفساد كالسرقة والاختلاس والرشوة وغيرها .

وفي هذه المرحلة فإنه لا يمكن معرفة مرتكب الجريمة إلا من خلال جمع الأدلة والاثباتات التي تشير بوضوح إلى الشخص الذي ارتكبها ، ومن المعروف أن التحقيق يبدأ بأخبار (بلاغ) يقدم إلى الجهات المختصة لإعلامها، لتبادر هذه الجهات القيام بالكشف والتفتيش والتوقيف والاستجواب، فتتضح لنا الغاية من التحقيق وهي معرفتكيفية ارتكاب الجريمة ومسبب ارتكابها ومعرفة مرتكبها ولا شك أن هذه الأمور بمجملها قيد في التصدي لظاهرة الفساد بأنواعه لتحول دون وقوعه مستقبلاً كونه يعطينا مؤشرات واقعية وحقيقية عن هذه الجريمة التي تعد من مستحدثات العقل الإجرامي لدينا، ووفق ثوبلت محددة في الفقه القانوني ، وهي :

^٩ محمد قاسم التريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠

١- اثبات وقوع الجريمة فالول عمل يقوم به المحقق هو التأكد من وقوع الجريمة اي البحث عن جسم الجريمة واكتشافه وهو في جريمة الفساد الاداري المال المعروق عوذه مهمة الشخص المخول قانونا في اجرائها ومتابعة وجوده كالبحت في السجلات والاوراق والحسابات المالية .

٢- كيفية ارتكاب الجريمة بعد التثبت من ارتكاب الجريمة تبدأ الخطوة الثانية وهي البحث عن كيفية ارتكابها لذ ان ذلك يفيد في اثبات التهمة على المتهم ونفيها عنه ثم ان طريقة ارتكاب الجريمة قد تعين القائم بالتحقيق في معرفة كيفية ارتكابها وقد تدل على تعدد الجناة المستخدمين في ارتكابها.

٣- سبب ارتكاب الجريمة وهذا الامر يفيد في دراسة الاسباب التي تدعو الى انتشار الفساد بانواعه فقد يكون الدافع الطمع او المجاملة او المحاباة للفوية او غيرها. فعلى المحقق ان يمحس في اسباب وقوع الفساد وارتباط الجاني بها لذ من الممكن ان تؤدي معرفة سبب ارتكاب الجريمة الى التعرف على هوية المتهم او حصر الشبهة باحدهم في اقل تقدير ذلك ان الخطأ في تقدير مثل هذا الامر قد يربط نتائج خطيرة مضرة بالتحقيق التي منها الابتعاد عن سير التحقيق من الوصول الى الجاني والاسباب الحقيقية المؤدية الى ارتكاب الجريمة.

٤- معرفة الجاني ان اثبات وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها وسبب الاقدام عليها يقود في الواقع الى معرفة مرتكبها وشركائه ان وجدوا فالتعمق في التحقيق ومعرفة من له المصلحة المادية ومن المستفيد من الاموال او ارساء المناقصات على طرف معين، يمكن ان يحصر دائرة الاتهام في شخص واحد او اشخاصا معينين ومن ثم كان للتحقيق الاداري اهمية كشف جانب الفساد الاداري في المؤسسة التي يكون فيها للتحقيق الاداري قويا لذ من شان ذلك عدم امكانية هدر المال العام وهو ما يؤثر بجلاء الى الدور الذي يمكن ان يلعبه التحقيق الاداري في البحث عن المال العام¹⁰.

المبحث الرابع: مظاهر واساليب الفساد :

ونعني بها المؤشرات والعلامات الدالة على وجود الفساد في اي بلد توجد فيه ،وهناك اساليب وحالات متعددة للفساد تتدرج ابتداء من التمييز بين المواطنين وانتهاء بصور واشكال الفساد

¹⁰ نوار دهم الزبيدي، عبد الكظم فارس ، اصول التحقيق الاجرامي ، مطبع بخداد ، ١٩٩٣ ، ص ١١

لحداد ، وهناك اساليب عدة تتنوع وتتعدد حسب الطريقة والاسلوب في الاستحواذ على المال ويتفنن الفاسدون في ذلك اشد تفنن ومنعرض لبعض طرق الفساد الحديدة والتي منها وسنتناولها تباعا:

اولا: التمييز بين المواطنين :

ان التمييز بين المواطنين الذين يتجهون للجهاز الحكومي للعمل فيه اول خطوة على طريق الفساد الاداري فالأصل ان الادارة العامة خادمة لكل افراد المجتمع وان الموظف العام ملزم بمعاملة الجميع على مقياس واحد ذلك ان مواصفات الجهاز الاداري الممتاز تتمثل في اللامحسوبية او الرسمية في التعامل كما يفترض ان يتم التوظيف في الجهاز الاداري على أساس من الكفاءة والتأهيل واعتماد مبدأ التنافس بين المتقدمين على قاعدة المساواة ، لما اذا تم تجاوز هذين الأساسين في التعيين الحكومي فان هذا نذير شؤم وخطر، ذلك ان الموظف الذي تتم محاباته في التعيين يدرك تماما انه يتمتع بقدر من التصرف على هواه، فضلا عن ان تقديمه خاصة اذا كان غير كفوء على غيره من شأنه ان يؤدي الى ضياع فرصة الادارة في التقدم والازدهار كما ان المواطن الذي يتم تجاهله مستكون لديه قناعه بان هناك سياسة تسيير باتجاه ،اقصائه مما يشعره بالاحباط وفقدان الثقة بالنظام الاداري للدولة ككل ، ويستتبع التمييز في التوظيف ان يرى المعنيون ان واجبه خمسة انفسهم ومناطقهم دون بقية المناطق مما يولد حالة من الغنوة والانتمائية لمنطقة دون اخرى ، وبذلك تصبح الدوائر الحكومية بمثابة مراكز تمثل مناطق دون اخرى، واذا ما تقاطع هذا الامر فانه يؤدي الى ان يجعل مؤسسات الدولة كلها تعيش في حالة استقطاب للأشخاص او الفئات دون غيرها .

ثانيا : التسبب في العمل وتدني الانتاجية :

قد يأخذ السلوك الاداري الفاسد وغير السليم منحى اخر يتمثل بعدم احترام قواعد العمل، ومن ذلك عدم التقيد بالوقاات الدوام حضورا ومغادرة او الحضور الشكلي دون القيام بالمهام المطلوبة ، وهذه السلوكيات تمثل هدرا للموارد البشرية ، والوقت يترتب عليها اذا كانت نابعة من مستويات الادارة العليا ان تجعل هذه الادارة محل تقليد من قبل الموظفين الاقل درجة ويؤدي مثل هذا الوضع الى عدم الانضباط في العمل مما يعني تراكم العمل وعدم تصريف شؤون المواطنين ، وتأخير معاملاتهم واشاعة جو الاهمال واللامبالاة،

ثالثا : تزوير الوثائق والقيود والمحركات الرسمية:

يمكن ان تصل مرحلة الفساد ببعض العاملين الى درجة التلاعب بالقيود والوثائق الرسمية مقابل الحصول على نفع مادي معين مما يؤثر سلبا على الصالح العام وهذا من شأنه ان

يؤدي الى إخلال وإرباك في الجانب المعلوماتي والوظيفي للدولة كما انه يحول دون وصول المنطقة العامة للمعلومات والبيانات الحقيقية وهو تحريف مقصود للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها بأي محرر رسمي او عرفي يحتج به خداع الغير واطهار المظهر الرسمي للمحرر المزور او المزيف بمقصد الغش والحاق الضرر بالغير ، وقد عرف التشريع العراقي التزوير والتزييف الا انه لم يفرق بينهما لذ ترك الامر الى الفقه الجنائي ليتولى الامر بدلا عنه ، ويبدو ان هذا الاخير قد حصر عملية التزوير في المحررات الرسمية والعرفية اما التزييف فقد حصره في العملة الوطنية سواء كانت مسكوكات معدنية لم محررات ورقية صادرة بموجب القانون وقد اعتبر المشرع العراقي جريمة التزوير واحدة من اخطر الجرائم الماسة بامن الدولة الداخلي وعنت القانون العراقي هو المختص بالنظر بالجرائم التي ترتكب في خارج العراق اذا كان مرتكب الجريمة قد ارتكب جريمة ماسة بامن العراق الخارجي او الداخلي او ضد نظامها الجمهوري اوسنداتها المالية الماذونة باصدارها قانونا او طوابعها او جريمة تزوير في اورلقها الرسمية ، او كان قد ارتكب جريمة تزوير او تقليد او تزييف عملتها للورقية او مسكوكات معدنية متداولة قانونا او عرفا في العراق او الخارج .

رابعاً السرقة :

تعتبر السرقة واحدا من اهم إشكال الفساد الاداري اذا أصبحت السرقة والاعتداء على المال العام سلوكا عاما دون روادع كافية ومساءلة قانونية حقة وبالتالي فان ذلك يؤدي الى الفساد الأخلاقي والإداري في المجتمع لانه يحدث خلا في أخلاقيات المجتمع وقيم العمل ويصبح الفساد حالة ذهنية جديدة او مكافئة مالية لمن يملك القيام بهذا النشاط غير المشروع .

خامساً الاختلاس:

وهو في المعنى الاصطلاحي اخذ مال الغير دون رضاه وهو يستخدم للدلالة على معنيين : الاول المفهوم العام للاختلاس وهو انتزاع الحيازة المادية للشيء من صاحبه والاختلاس بهذا المعنى ينصرف الى وصف فعل الجنائي في جريمة السرقة وقد استخدم المشرع العراقي هذا الوصف عند تعريفه لجريمة السرقة في المادة (٤٣٩) عقوبات حيث صرح بأنها(اختلاس مال منقول مملوك لغير الجنائي عمدا) ومندول العبارة يتضح في اخذ المال وازالة تصرف المالك فيه برفعه اذا كان منقولا لما اذا كان غير منقول فيكون بفسله، وفي كلا الحالتين يتحقق فعل الاختلاس.

الثاني المعنى الخاص الذي يفترض وجود حيازة للجنائي سابقة ومعهصره اللحظة ارتكاب للملوك الجرمي الا انها حيازة نلقصة بمعنى ان صاحبها يكون له للعنصر المادي دون المعنوي أي

يكون المال تحت يده الا انه غير مخول باخذه والتصرف به ، ووفقا لهذا فان المقصود هنا جريمة اختلاس الموظف العام او المكلف بخدمة عامة، وينبغي ان يفهم من جريمة الاختلاس الامور التالية:

أ. لا يقتصر مفهوم المال على المبالغ النقدية بل يمكن ان يشمل كل منقول له قيمة مادية بغض النظر عما اذا كان هذا المال مملوكا للدولة او الافراد .

ب. شمول الافراد او الاشخاص العاملين في المؤسسات المالية الخاصة التي تقوم بالصناعة المصرفية بحكم الاختلاس اذا كانت حيازتهم للمال بسبب الوظيفة العامة التي يمارسونها، يمكن القول ان فعل الاختلاس يعني فعل الاخذ، ويتحقق فعل الاختلاس باي عمل من شأنه تحويل حيازة الجاني للمال العام من حيازة ناقصة الى حيازة تامة أي بالتصرف بالمال وكأنه مال مملوك له ولا فرق بين ان يقع الفعل على كل المال او بعضه وقد يتخذ الاختلاس شكل التصرف بالشيء كان يقوم موظف بنقل جهاز مملوك للجهة التي يعمل لديها الى حسابه الخاص او الى منفعتة الشخصية بنية تملكه اما اذا استخدمه بنية استعماله ثم بعد ذلك إعادته فان هذا لا يكون متحققا بالنسبة الى فعل الاختلاس وتتحقق جريمة الاختلاس بداية بتسليم المجنى عليه المال الى الموظف العام بحكم وظيفته، وفي الحقيقة انه يمكن القول ان يد المختلس تكون بمثابة يد أمانة وبذلك فان من اسباب تجريم هذه الجريمة هو انها تعتبر من الجرائم التي تمس الثقة العامة وكذلك من الجرائم التي تمس الأموال ولحساسية هذه الجريمة ارتأى المشرع زيادة العقوبة المقررة عليها.

ج. وجانب الاختلاس يرتبط ارتباطا شديدا بجريمة الفساد الإداري اذ غالبا ما يلجا الشخص المختلس مالا عاما الى إيداع تلك الأموال في بنوك دول اجنبية خارج البلاد او ان يقوم بتحويلها او محاولة غسل هذه الاموال^{١١}.

سداسا التهرب للضريبي

تعتبر جرائم التهرب الضريبي من المصادر المهمة الممولة للفساد الإداري اذ كثيرا ما يعمد المتهربون الى محاولة إيجاد منفذا لهم من الالتزام للضريبي الذي غالبا ما يكون مرتفعا بعض الشيء فيعمدون الى التهرب من النفع بشتى الاشكال والوسائل وباشاعتهم لهذه الوسائل يكونون بذلك قد ساهموا من انتشار الفساد الإداري^{١٢}.

١١ د.نقل عبد الرحمن الطويل، ناجح داود رباح ، الاصل المصرفية والجرائم الواقعة عليها، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٠، ص ٢١١ وما بعدها.

١٢ د.نقل عبد الرحمن صالح، ناجح داود رباح، الاصل المصرفية والجرائم الواقعة عليها، دار وائل للطباعة والنشر، ص ٢١٠، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٢١٠.

سبلها الاعمال والنشاطات غير المشروعة:

من شأن هذه الاعمال والنشاطات ان تعمل عملها بالنسبة الى الأشخاص الذين يحصلون على هذا الاموال اذ غالبا ما يستخدمونها في موارد تعمل على تعزيز جانب الفساد الاداري وبالأخص حينما يقومون بتوظيفها في مجال غسل الاموال ، وترتبط جرائم غسل الاموال بالفساد السياسي والمالي ارتباطا كبيرا اذ يعتمد الحاصلون على الاموال غير المشروعة على توظيفها في مصادر اموال اخرى رغبة منهم في اخفاء مصادرها غير المشروعة¹³.

المبحث الخامس: اثار الفساد

يثير الفساد العديد من الاتار الاقتصادية والسياسية والقانونية والحضارية ، سنتولى الاشارة اليها تباعا:

اولا : الاتر الاقتصادي للفساد :

من المعلوم ان جميع الدول التمتعبة والمتسامحة تسيطر على توزيع ثرواتها على الافراد ، ويتم توزيع هذه الثروات عن طريق آليات وقنوات متعددة تلجاء اليها الادارة الحكومية ، والمؤسسات الخاصة وبعض الدفوعات فاسدة اذا تم تقديمها الى مسؤولين حكوميين بشكل غير قانوني من اجل الحصول على منفعة او تقادي دفع نفقات، كما ان وسيلة التسمير التي تعتبر مصدرا لفعالية الحكومة ورافدا من روافد النمو فتصبح في ظل الرشاوى اداة مدمرة لشرعية الحكومة وفعاليتها، وغالبا ما يساهم الفساد الاداري في الحد من الموارد المالية للدولة كما هو الحال في حالة فرض ضرائب او رسوم على فئة معينة فيعتمد بعض الاشخاص الى التهرب الضريبي و دفع الرشاوى لتقليل قيمة التقدير الضريبي او تاجيل دفعها ، وكذا الحال في الخدمة المصرفية فقد تلجاء بعض المصارف الى تقديم قروض الى الافراد الا انه وبسبب ضعف الضمان العام لطالب القرض يتسبب القرض في خسارة المصرف او افلاسه اضافة لذلك الى انه بسبب شيوع الفساد الاداري في احد البلدان فلان تقديم بعض الخدمات التي تباشرها اغلب الدول مجانا للمواطن تكون هذه الخدمة نصير دفع مقابل في سبيل الحصول عليها كما هو الحال في دفع مبالغ معينة في سبيل الحصول على تراخيص الاستيراد

¹³ رمزي نجيب القسوس، غسل الاموال جريمة العصر ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، صان الاردن ، ٢٠٠٢. وانظر د. محمد نجيب صبحي ، قانون العقوبات ، القسم العام ، مكتبة دار الثقافة للطباعة والنشر ، صان ، الاردن ، الطبعة الثالثة ١٩٩٦ ص ١٣٢ وما بعدها .

او تراخيص معينة او الحصول على جواز سفر، واخيرا فان هذه بعض الآثار التي تنعكس على اقتصاد البلدان التي تشوبها او يشوب اقتصادها الفساد الاداري^{١٤}.

ثانياً الآثار السياسية:

يلعب الفساد دوراً مهماً في هدم النظام السياسي للدولة التي يشتري فيها، فمن الناحية السياسية ان شيوع الفساد يؤدي الى ظهور نوع من الحكومات تسمى بـ(حكومات النهب) وهذا المصطلح السياسي يقصد به حاكم او مسؤول سياسي كبير هدفه الاساسي تجميع الثروة الشخصية ويمتلك القوة لتحقيق ذلك من خلال وجوده في السلطة فقد يدعم الحاكم الناهب بعض التدخلات التي لن ترفع من الدخل القومي لانها تقدم له مكاسب شخصية كرئيس الدولة مثلاً، ويميل الى تفضيل الدولة المنتفعة على الدولة المنتجة

وهذا ما يشير بوضوح الى انخفاض مستويات الدخل القومي للمواطن ، وينظر الحكام الناهبون الى النظام القانوني للدولة على انها مصدر للارباح الشخصية اذ يمكنهم فرض القوانين ومطلوبات التراخيص او الرسوم القانونية او الضريبية التي لا يوجد أي مبرر لها سوى خلق عنق زجاجة تجعل الشركات والافراد على استعداد لدفع الرشوة كي يتجنبوا عبوره كما ان القوانين الاصلاحية الفعالية غالباً ما يتم استبدالها من قبل الحكام النهابون اذا ما تبين ان هذه الاصلاحات ستحول الاعمال غير القانونية الى انظمة تسعير قانونية، كذلك يركز الحاكم الناهب على اعطاء الدعم للافراد والشركات التي تكون على استعداد لدفع الرشوي او قد يقوم الراس القوي في السلطة بمأسسة النظام السياسي من اجل دفع الاستفادة من احتمالات انتزاع الاموال الى اقصى حد، كما يمكن ان يلعب دور المحتكر الذي يسعى الى رفع مستوى انتاجه الخاص في الوقت الذي يسعى الى تقييد مردود الاقتصاد الوطني، ويجعل الدولة تتصف بصفة مستهلكة اكثر مما هي منتجة، كما ان الدولة التي تعاني من الفساد يكون نظامها السياسي هش وتكون آيلة للسقوط بمعنى انها تكون ضعيفة لانها تكون عرضة للاختراق من قبل الاجهزة الاجنبية الاخرى، وقد يعمد النظام السياسي الى شراء الاصوات في العملية الانتخابية فتكون النتيجة مجيء اشخاص الى دفة الحكم ليسوا مؤهلين للمناصب التي يحتلونها، وبالنتيجة وجود اشخاص غير مؤهلين وممثلين من الشعب تمثيلاً صحيحاً وبالتالي لا يسعون الى تحقيق المصالح العامة بل يستأثرون بالسلطة ويهدفون الى جمع الثروة وجعلها في ايديهم.

^{١٤} انظر سوزان، روز اكرمان، الفساد والحكم، ترجمة فؤاد سروجي الاطية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣
ص ٢٠٥

ثالثاً : الأثر القانوني:

تتجلى الآثار القانونية التي يخلفها الفساد بشكل عام في آثار قانونية يمكن ذكر بعضها فيما

يأتي:

١. حين تنتشر الرشوة والاختلاس وسائر الامراض الاخرى في الدولة تضعف الثقة العامة بها وتصبح ضعيفة لا يمكن معالجتها بحل اخر بديل.
٢. يتم تخطي القانون بدفع مبالغ معينة من المال تمهيم في اضعاف سيادة القانون والولاية القضائية العامة^{١٥}.
٣. المساس بالقانون الاعلى في الدولة (الدستور) فينشأ عن ذلك جريمة مخالفة القاعدة القانونية الدستورية التي من المفروض ان تطبق على جميع مفاصل الدولة والقوانين الاخرى بل قد ترسم شكلا اخر جديد في الدولة ونشوء اعرافا فاسدة لها من الالتزام ما تكون من الصعوبة بمكان الغاؤها او تخطيها.
٤. الاخلال بالمبادئ القانونية المعروفة كالمساواة في تطبيق القانون على الافراد ومحاولة نقصي روح الحقيقة بالعدالة .
٥. محاربة نظام الرقابة الدستورية او الضمانة الدستورية في تطبيق القانون.
٦. شيوع الجريمة المنظمة في المجتمع وعدم استطاعة اجهزة الدولة التنفيذية السيطرة عليها.
٧. شيوع موجة جديدة من الاعمال الاجرامية والجرائم المستحدثة كالاتفاقات المشبوهة في الانترنت، وجريمة غسل الاموال ، وجريمة افشاء الاسرار المصرفية وغيرها.
٨. تمويل النشاطات غير للقانونية والاجرامية وخصوصا تلك التي تكون ذات طابع دولي كالارهاب والجرائم الدولية.
٩. تسييس العملية التشريعية وجعلها نصب في مصالح فتوية او فردية ذات اطار ضيق بدلا من ان تنشذ المصلحة العليا في الدولة.
١٠. عدم امكانية مواكبة التطور التشريعي وجموده او توجيهه الى وجهة غير الصحيحة .
١١. يؤثر الفساد الى وجود خلل وظيفي في مهام الدولة الطبيعية في توفير الامن والحماية لافراد المجتمع، لكن حينما تنتصل الدولة من التزاماتها فيصبح ايكل امر قيامها بواجبها الى افراد

١٥ د. باكر الشيخ ، غسل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢ وما بعدها ، وانظر رمزي نجيب القوس ، غسل الاموال جريمة العصر، مصدر سبق ذكره ، ١٥ .

للمجتمع او الى اطراف ليست طرفا في العقد الاجتماعي كما اذا تنكرت الدولة من عملية الحماية وفرض هبة للقانون فتقوم بعض الجماعات بواجبات الدولة كتوفير الحماية او للخدمات بصورتها الايجابية والسلبية.

وبعد هذا يمكن القول ان الطبيعة المرية لجريمة الفساد تجعل من الصعب تقدير حجمه الحقيقي وبالتالي اثاره الاقتصادية والسياسية والقانونية.

الآثر الحضاري والنفسي:

يثير الفساد الاداري والسياسي الكثير من المشاكل الحضارية والنفسية لدى المجتمع في الدولة ان انتشار دفع الرشاوى في مجتمع من المجتمعات يؤثر بوضوح الى ان هذا المجتمع قد بنى علاقاته العملية بشكل غير فعال وغير منتج ما دام ان المحرك الاساسي في المعادلة الوظيفية هو الحصول على اموال غير شرعية من الوظيفة العامة، كما ان هناك جوانبا عديدة لا يمكن اغفالها في حالة استعراء الفساد الاداري والسياسي ومنها جانب السمعة الدولية اذ قد تُرفض العديد من المنظمات الخيرية لتقديم معونات مادية الى الدول التي ينتشر فيها الفساد ، وهناك جانب مهم آخر وهو الثقة والائتمان الدولي في التبادلات التجارية الدولية والتعاملات الاخرى بحيث يصبح صسوبة اجرائها امرا غاية في التعقيد بسبب كثرة طلبات الائتمان منها¹⁶.

المبحث السادس: طرق مكافحة والعلاج:

تبدأ استراتيجية مكافحة الفساد الاداري في الاجراءات القانونية المتمثلة في تفعيل الرقابة القانونية والمحاسبية بالعمل على وضع برامج وقواعد تتناسب مع الظروف السائدة في المجتمع بحيث لا تكون الاساليب الاصلاحية منقولة من تجربة اخرى دون تكييف ، اذ ان ما يناسب مجتمع ما لا يكون بالضرورة متناسبا مع اخر غيره وان تكون واقعية وممكنة التنفيذ وليست مجرد خواطر او نظريات مثالية مجردة، وبذلك فان هذه الاستراتيجية الاصلاحية يمكن اجمالها في النقاط التالية:

- ١- تفعيل سيادة القانون والاجراءات العقابية بمعاقبة الطرف المقصر سواء كان الموظف القاسد لو او المواطن الذي يساهم في تعزيز بيئة الفساد الاداري.
- ٢- والعمل بمضمون قانون الخدمة المدنية وقانون انضباط موظفي الدولة الذي يعد الوظيفة العامة تكليف وطني وخدمة اجتماعية يستهدف للقيام بها المصلحة العامة وخدمة المواطنين

¹⁶ موزان، روز لكرمان، الفساد والحكم مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ ومن بعدهاء، وانظر ايضا ابروي فايز الفاووري وابليس محمد طليشات، جريمة غسل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ وما بعدهاء، رمزي لجيب القسوس ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢

- في ضوء القواعد القانونية النافذة، وإيضاح واجبات الموظف وحقوقه، وإرساء الأسس التي تتصل بالترقية والتعيين وتقييم الاداء والمساءلة عنه.
- ٣- التأكد من وضوح الاهداف والمبررات الموضوعية الخاصة بالاجهزة الادارية للمسؤولين والعاملين على مختلف المستويات .
- ٤- التثبث من اداء الموظف لأعمال وظيفته بنفسه بأمانه وشعور بالمسؤولية وتفعيل الجانب الاخلاقي لدى الموظفين.
- ٥- المحافظة على اموال الدولة التي تحت تصرفه واستخدامها بصورة رشيدة وتقديم تقارير دورية عن ما تم صرفه في سجلات خاصة ترفع الى الاجهزة الرقابية الحكومية.
- ٦- الالتزام باتباع الشفافية والوضوح في عمل الاجهزة الحكومية وتوفير حرية الوصول للمعلومات للأفراد والمهتمين والمنظمات غير الرسمية للمهمة بجانب النزاهة العامة وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في ذلك .
- ٧- ضرورة نشر الوعي بين افراد المجتمع بعقد الندوات والمؤتمرات التي تدعو الى التنقيف بثقافة النزاهة والابتعاد عن الفساد والافساد في المجتمع لما لها من اثار سلبية على الافراد.
- ٨- اجراء المصوحات اللازمة والقيام بال جولات الميدانية للتعرف على مدى رضا الجمهور عن مستوى الخدمات للمواطنين واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الخلل وتعزيز وتثبيت نقاط القوة.
- ٩- توفير الاجهزة الرقابية الحكومية ومنحها سلطة قانونية قوية قادرة على محاسبة وملاحقة الفاسدين من الساسة والموظفين قضائيا وتفعيل الاجراءات القانونية بحقهم دون تسويق وتأخير.
- ١٠- دراسة واقع الجهاز الاداري للتخطيط وتقديم الحلول التي تؤدي الى رفع الكفاءة الادارية.

الخاتمة والتوصيات

من خلال البحث المتقدم في موضوع الفساد الاداري والميساسي، يتضح ان الاهتمام ينصب على طرفا واحدا من معادلة الفساد الاداري وهو الموظف الذي يشغل الوظيفة العامة ويستغلها للحصول على منافع مادية ، والحال ان الطرف الثاني الذي ظهر على انه الضحية التي وقعت نتيجة افتراس الموظف لها، في الحقيقة يعتبر هو المحفز والمساعد على ظهور وشيوع هذا السلوك السيء، وبالتالي فانه يعتبر شريكا في الجريمة ينبغي اخذ ذلك بنظر الاعتبار من اجل ان يكون شريكا في العقاب ايضا.

وفي اثناء جملة من الامور المهمة والنتائج والتوصيات التي توصلنا اليها والتي منها ما ياتي:

- ١- نوصي بسن تشريع خاص بالفساد الاداري في العراق للعمل على الحد من انتشاره والحوول دون تفاقم اثاره في البيئة العراقية لتي باتت تتكيف والظواهر المستحدثة فيها.
- ٢- العمل بقاعدة (من اين لك هذا) على اصحاب المستويات الموشية العالية ومطالبتهم بتقديم المستندات والاوراق الرسمية التي تثبت نزاهتهم وتبعدهم عن الشبهات.
- ٣- ان الفساد ظاهرة عرضية تحدث في المجتمعات التي تشهد تحولا سياسيا، ويعد العراق واحدا منها، والاصل في الامور المعارضة للعم .
- ٤- الناية من الوظيفة العامة تحقيق النفع العام وخدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة عبر سياسة موجهة من الدولة والفساد بنوعيه يرمي الى غايات فردية او فئوية ضيقة بعيدة عن الهدف المتقدم.
- ٥- العلاقة الوظيفية علاقة تنظيمية تبني على اساس الاحترام المتبادل والمحافظة على كرامة الوظيفة العامة والابتعاد عن كل ما من شأنه الاضرار بها.
- ٦- الموظف العام في اداءه لوظيفته ثما يعبر عن البرنامج او المسار السياسي المختط له من الجهات صاحبة القرار في المنظمة وبالتالي فان اي تحرفا يصدر منه ينعكس على الادارة التي يتبعها الموظف .
- ٧- يخط الباحثون عموما بين نوعي الفساد الاداري والميساسي والمالي وقد قمنا في هذا البحث للموجز الماتر بين النوعين.
- ٨- يعتبر الفساد لغة تنخر في جسد الدولة واذا لم تتخذ خطوات جدية لمكافحتها ستكون للدولة التي يستشري فيها مهددة بالمسقوط كما ان له العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والقانونية السيئة ...
- ٩- يؤثر الفساد الاداري والميساسي سلبا على قيمة العملة الوطنية ، للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الاموال خارج البلد وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية.

السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣

المدرس المساعد

أحمد حسين شحيل (*)

المقدمة

شهد العالم بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تغيرات كبيرة . فقد أصبح الارهاب والتطرف العدو الجديد الذي يجب محاربته أينما كان، كما لعب الخوف من امتلاك جماعات ارامية متطرفة اسلحة دمار شامل دورا مهما في ترسيخ مبدأ الضربة الوقائية في الاستراتيجية الامريكية الجديدة. فقد أصبحت العلاقات الأمريكية-الروسية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قوية ومتطورة باتجاه التحالف ضد الارهاب، إذ لعبت العلاقات الشخصية بين الرئيسين الأمريكي بوش والروسي بوتين دورا مهما في تعزيز هذا التحالف. وتعد روسيا إحدى القوى النووية الكبرى في العالم، فضلا عن كونها إحدى الدول التي تمتلك حق الاعتراض في مجلس الامن الدولي، فقد عارضت روسيا الهجوم العسكري على العراق، إذ ان المبرر الذي اعطته الولايات المتحدة بالهجوم العسكري على العراق والذي هو بانه لا يمكن الوثوق بأي نظام ديكتاتوري يمتلك اسلحة الدمار الشامل، هذه الذريعة الامريكية لم تلقى قبولا من روسيا. إذ يعد العراق بالنسبة لروسيا سوقا شرعيا لها، وتعد الشعب العراقي شعبا صديقا ومقربا الى روسيا. كما وان هناك مديونية لروسيا بقيمة ٨ مليار دولار بنمة العراق.

ولكي ندرس طبيعة التطورات التي مرت بها السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣، فقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول، ففي الفصل الاول الموقف السياسي والاستراتيجي لروسيا من العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تم تناول فيه الاسباب السياسية والاستراتيجية التي دفعت روسيا الى معارضة الحرب، ومن ثم تطور الموقف الروسي من مجلس الحكم الانتقالي العراقي، كما اكدت روسيا على ضرورة ان تلعب الامم المتحدة دورا في العراق، فضلا عن الموقف غير الرسمي للقوى الروسية المعارضة للحرب، إذ ان هناك تيارات ميالية ودينية داخل روسيا عارضت الحرب، بل طالبت بالجهاد ضد الامريكان، فقد اعطى علماء الدين الروس الجهاد ضد القوات الامريكية في العراق.

(*) كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

وفي الفصل الثاني الموقف الاقتصادي لروسيا من العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تم تناول فيه المصالح الاقتصادية الروسية في العراق، وكيف ستفاهم روسيا مع الولايات المتحدة حول عمليات الاستثمار في العراق، لاسيما وان هناك قانونا امريكي يحظر مشاركة الدول التي عارضت الحرب، بالمساهمة في اعادة اعمار العراق..

وفي الخاتمة تم تناول فيها الرؤيا المستقبلية للعلاقات مابين روسيا والعراق، وهل ستكون المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ مضمونة، بعد ان تغيرت طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للعراق نحو الغرب ولاسيما الولايات المتحدة.

الفصل الأول: الموقف السياسي والاستراتيجي لروسيا من العراق ما بعد ٢٠٠٣

كانت حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب قبل توجيه الضربة إلى العراق تحظى بدعم دولي واسع. وعلى الرغم من أنها كانت تبث على القلق، إلا أنها لم تجعل أي لاعب كبير على الصعيد الدولي ينفر من الولايات المتحدة. وبدا الوضع يتغير منذ لحظة تحول الولايات المتحدة من للقضية الأفغانية إلى توجيه الضربة إلى العراق بهدف إسقاط نظام صدام حسين^١.

ونشا تكتيكان في التعامل مع العراق وهما يوجدان اليوم أيضا. واحدهما خط روسيا الذي كان ولا يزال ينحصر في أن ينفذ العراق فعلا جميع قرارات مجلس الأمن الدولي في قضايا نزع السلاح، ولكن في الوقت نفسه، يجري خطوة بعد خطوة إلغاء جميع الملفات الأربعة لنزع السلاح^(٢).

يبدو أن روسيا كانت تؤيد رفع العقوبات الدولية على العراق لأسباب اقتصادية بحتة، ولكن هذا الموقف الروسي لا يخرج عن إطار التزام العراق بكل القرارات الدولية الداعية إلى نزع اسلحة الدمار الشامل للمراقبة. فقد قال الكسندر يوكافينكو المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية "بان رفع العقوبات عن العراق لا يمكن أن يتم إلا على أساس تقرير لجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيكوم بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من عدمه". وأضاف "بان مجلس الأمن الدولي يمكن أن يصدر قرارا برفع العقوبات حال تسلمه هذا التقرير"^(٣).

حاولت الولايات المتحدة كسب روسيا إلى جانبها بوسائل مختلفة، أحيانا بالضغط على روسيا برفضها الموافقة على توجيه ضربة عسكرية لجورجيا، والتي كان المقاتلين الشيشانيين يتسللون منها لضرب القوات الروسية، وأحيانا أخرى بتطمين روسيا على أن مصالحها مع العراق لن

^١ يفجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وخطر العراق، تهريب عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٥٩.

^(٢) المصدر السابق، ص ١٦٥.

^(٣) [http:// www. Mesrawy.com](http://www.Mesrawy.com)

تمس بعد إقصاء صدام. وبما أن الوضع في إقليم بانكيزي الجورجي يقلق روسيا لدرجة وصلت إلى حد اعتبار روسيا أن جورجيا مقابل العراق، أي أن تترك الولايات المتحدة لروسيا حق التعامل مع جورجيا، مقابل أن توافق روسيا على ضرب العراق، وانتهت المفاوضات التي قرر فيها جورج بوش وفلاديمير بوتين للتعاون معاً في حل الصراعات الإقليمية، إلى عقد اتفاق بين روسيا وجورجيا، يقوم من خلاله الطرفان بتأمين الحدود المشتركة بين الجانبين، وبالفعل كان ذلك الاتفاق دليلاً على غرب الحرب الأمريكية على العراق، لا سيما بعد قيام الولايات المتحدة بتحييد الدور الروسي المعارض لتلك الحرب، وما يؤكد ذلك هو خفوت للصوت الروسي المعارض لتلك الحرب في الآونة الأخيرة، حيث ألمحت روسيا إلى إنها قد توافق على استخدام القوة ضد العراق في حالة موافقة مجلس الأمن الدولي.^(١) وبذلك اقتبس الروس ببراعة عن بوش إستراتيجيته "الوقائية" لتبرير الهجوم العسكري على جورجيا. على أية حال، إن الحجة التي تقول بأنه إذا كان الأمريكيون يستطيعون مهاجمة الإرهابيين المزعومين في العراق، فيمكن روسيا فعل الأمر ذاته في جورجيا^(٢). فقد أعلن فلاديمير بوتين، خلال زيارته إلى كييف، في بداية شباط، بأن العراق إذا استمر في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، فإنه قد يفكر بأساليب أكثر شدة من الطرق الدبلوماسية. كان واضحاً أن الرئيس الروسي لم يكن متعاطفاً مع صدام فهو لا يثق به، فضلاً عن، أنه لم يكن ملتزماً بالعراق كما كان حال زعماء الكرملين السابقين^(٣). ربما هذه هي أول مرة تختار فيها روسيا وتتمتع وتحسب وتلعب لعبة البوكر الدبلوماسية. كان أمام بوتين خيارات عدة:

- ١- أن يقدم طريقته الخاصة لحل الأزمة العراقية.
- ٢- أن يدعم الأمريكيين وحتى الانضمام إليهم.
- ٣- أن يدعم "أوروبا القديمة".
- ٤- أن لا يشترك ويكتفي بمراقبة تكشف الأحداث، نمجا على منوال الصين^(٤). كانت روسيا تملك هامش كبير للمناورة، إذ كان الأمريكيين والأوروبيين في حاجة ماسة لدعمها وتأييدها. ألا أن إمكانية أن تخرج روسيا بحل توفيقي للأزمة العراقية ضئيلة جداً، فذلك كان يتطلب ليس فقط دبلوماسية معقدة لإيجاد مخرج يمكن أن يرضي جميع الأطراف على اختلاف رغباتهم، بل يتطلب وهذا هو الأهم امتلاك بوتين وزناً سياسياً غير قابل للتشكيك في القضايا الدولية^(٥). وعندما قابل الكسندر فارشبو-السفير الأمريكي في روسيا، غريغوري مامدوف-نائب وزير الخارجية الروسي

(١) <http://www.Ashshed2000.tripod.com>

(٢) أيليا شقشوقا، روسيا يونان، ترجمة يسام شحما، الفكر العربي للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٣١٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٥) المصدر السابق.

في محاولة لتعزيز القضية الأمريكية ضد الفيتو الروسي، أكد مامدوف بأن العلاقات بينهم أكبر من العراق^(١).

وفي محاولة للولايات المتحدة لدعم قضيتها أثناء زيارة الكسندر فولوشين رئيس هيئة موظفي فلاديمير بوتين لواشنطن، قال أحد الدبلوماسيين "أننا نحاول إعطاء تقييم مساند لتأثير الموقف السلبى جداً على الإدارة والكونغرس والتأييد الشعبي للشراكة الروسية- الأمريكية".
أولاً: الموقف الروسي من الحرب على العراق

وفسر المحللين رحلة فولوشين لواشنطن، ولقاءه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ومستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول والمسؤولين الإداريين وكذلك هنري كيسنجر بأنه محاولة لضمان تعامل اقتصادي قوي في مقابل دعم روسيا أو التغيب عن مجلس الأمن الدولي^(٢). بينما قال اليكسي اريكوف-نائب رئيس لجنة الدفاع التابعة لمجلس الدوما الروسى بان على روسيا أن تسمح بالضربة إذا رفض صدام حسين مرة أخرى السماح بوصول المفتشين غير المحدود^(٣). إلا أن الكسندر بيكابيف من مركز كارينجي في موسكو قال "بأن سياسة روسيا المعارضة للضربة العسكرية الأمريكية للعراق لن تؤدي فقط إلى السماح لروسيا بجني فائدة اقتصادية في العراق، بل ستضمن أيضاً أن تواصل الولايات المتحدة الحد من انتقاداتها لعملية روسيا العسكرية في الشيشان ومحاولات موسكو الضغط على جورجيا لاعتقال الثوار الشيشان في ممر بانكيزي"^(٤). ففي إحدى الاجتماعات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي جورج بوش قالت صحيفة نيزا فيسيميا غازيتا الروسية بأن حدة لهجة البيان الروسي الأمريكي تجاه العراق تعني أن بوتين يفكر بشكل واقعي ومنطقي بمصالح روسيا لإدراكه إن ضرب العراق ليس إلا مسألة وقت وان موافقة الرئيس الروسي على تضمين البيان عبارة (عواقب وخيمة) حفظت لروسيا مليارات الدولارات وان بوتين يتميز عن سابقيه من الزعماء الروس والسوفيت (بالعملية والواقعية) لتفهمه عدم جدوى مقاومة ما هو حتمي من ناحية أخرى ضد العراق^(٥). يبدو أن هناك اتفاقاً شفوياً بين الرئيسين الأمريكي جورج بوش والروسي فلاديمير بوتين حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية الروسية في العراق، كما انه ليس لروسيا أي خلاف مع أمريكا كونهما متحالفتين، حسب تعبير الكسندر كينشاك-القائم بأعمال السفارة الروسية في العراق^(٦). ومع ذلك، أرسلت روسيا رئيس وزراها الأسبق يفيغيني بريماكوف إلى العراق من أجل إقناع القيادة العراقية بضرورة التخلي عن السلطة لفتاى العراق ضربة عسكرية، فقد قال يفيغيني بريماكوف لقناة RTR الروسية في ١٢ نيسان ٢٠٠٣ "إنني حملت رسالة شفوية من الرئيس فلاديمير بوتين لصدام حسين بضرورة التخلي عن السلطة إنقاذاً لشعب العراق من حرب قادمة، ولم يرد صدام علي بكلمة، وريت على كتفي، وغادر للفرقة التي كانت تجمعنا"^(٧). كما أكد الرئيس الروسي بان عدم الاتفاق حول العراق سوف لا يسمح

^(١) Catherine Belton, America resorts to economic blackmail, Moscow Times 03.06.2003, <http://www.nscj.org>.

^(٢) <http://www.Plofilm.Com>

^(٣) صحيفة الراي (الألمانية)، العدد ١١٧٦٠، الأحد ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

^(٤) صحيفة الزمان (تدوين- بغداد)، العدد ١٥٤٢، السبت ٢٨ حزيران ٢٠٠٣.

^(٥) <http://www.islam online.net>

لها بتعريض العلاقات الروسية-الأمريكية للخطر. فقد قال بوتن " بأنه في العقل السياسي، الولايات المتحدة وروسيا قوى نووية كبرى في العالم والمسؤولية الخاصة تقع علينا، وفي حل تلك المشاكل هناك ميزة عالمية وأوضاع الأزمة، ونحن دائما نتعاون ونتعاون وسوف نتعاون مع الولايات المتحدة". وشدد بوتن " بأنه يجب على روسيا والولايات المتحدة المحافظة وتعزيز وتطوير الشراكة في الحرب ضد الإرهاب الدولي، وبينما تستمر روسيا بخفض الأسلحة النووية ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا إنها لا ترغب دائما في تعريض روابطها القوية مع الولايات المتحدة للخطر من أجل العراق، وأشار بوتن بأنه "لأسباب اقتصادية وسياسية، فإن روسيا لا تستطيع بأن ترى الولايات المتحدة مهزومة في العراق"^(١). بينما يعتقد البعض بأن أحد أسباب فشل الولايات المتحدة في الحصول على تأييد دولي من مجلس الأمن الدولي، هو تجاهل أمريكا لمصالح هذه الدول في العراق، فقد قال مارتن أنديك السفير الأمريكي الأسبق في إسرائيل بأن "الفشل لا يقع على فرنسا لكن نحن تجاهلنا الروس.

أتذكر فلاديمير بوتن؟ حتى الأسابيع الأخيرة، اصطفاقه مع الولايات المتحدة، كان الإنجاز الكبير الوحيد لدبلوماسية الشخصية للرئيس. وعلى الرغم من إن إدارة بوش دامت المصالح الروسية بعد التخلي عن معاهدة ضد الصواريخ الباليستية، شرع بوتن وبقدر شخصي بصياغة شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، كان الرئيس الروسي راجع بالتخلي عن عقود من الدعم السوفيتي والروسي لصدام حسين". ففي التسعينات من القرن العشرين أن مثل هذه الطريقة كانت لا تصدق، إذ أن حكومة بوريس يلتسين تحت قيادة يفغيني بريماكوف، طورت إستراتيجية وكذلك تجارة معقولة للمحافظة على الروابط مع بغداد. إلا أنه بعد أحداث ١١ أيلول طور بوتن تقدير استراتيجي مختلف جدا بأن مستقبل روسيا يقع في الشراكة مع واشنطن وليست بغداد.^(٢) كما يرى بعض المحللين، بأنه استنادا إلى المصالح الروسية، كان بوتن محقا بعدم مساندته الهجوم العسكري على العراق، لكنه كان يستطيع التعبير عن عدم موافقته وبعده نفسه عن الخوض في مزيد من المناقشات وبذلك كان سيجنب تعريض علاقات روسيا مع أمريكا إلى الخطر. هذا مافعله القيادة الصينية الحكيمة حين صرحت لمرة واحدة بعدم موافقتها على استخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد أمريكا. هذا هو الموقف المثالي الذي كان يجب على بوتن اتخاذه، لأنه كان سيساعد موسكو في الحفاظ على علاقات جيدة مع أوروبا وأمريكا معا. لقد خانته حمسه، فسمح لنفسه بالانجرار إلى "تحالف الدول الراضية"، وهذا كان خطأ، من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية^(٣). أصبحت النوايا الأمريكية اتجاه تغيير نظام صدام في نهاية العام ٢٠٠٢ اختبارا جديدا للتحالف الأمريكي الروسي الجديد. للمرة الأولى منذ ١١ أيلول ٢٠٠١، اختلفت أجندات السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وروسيا بشكل واضح. كانت روسيا تخشى من أن تؤدي الحرب في العراق إلى زعزعة

(١) Anthony Louis, Analysis: Russia changes tack on Iraq, <http://www.ncsj.org>.

(٢) Martin Indyk, we forgot the Russians, Washiton post, 3.23.2003, <http://www.Ncsg.org>.

(٣) ليها شفتسولا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

الوضع المتقلب سلفاً في المنطقة القريبة من الحدود الروسية. استناداً إلى الوضع غير المستقر في أفغانستان، يمكننا اعتباره تلقائياً ميراً^(١).

بينما يرى البعض بأن معارضة روسيا لحرب العراق، جزئياً، يعود لأنها لم تكن تحظى بشعبية بين الروس. كما أن روسيا أيضاً تشعر بأن مصالحها سوف تكون بخطر. وعلى الأقل، خوفها من التمرد بين المسلمين الروس ولا سيما في الشيشان.^(٢) كانت أمريكا مقتنعة بأن العلاقات الشخصية والدافئة بين بوش وبوتين، سوف تلعب دوراً كبيراً في تغيير الموقف الروسي. ولعل الرئيس الأمريكي شعر بأن موقف بوتين الشديد بخصوص الشيشان كان كفيلاً بأن يجعله يشبه الوضع هناك بالعراق ويدفعه إلى تأييد الحل العسكري في المسألة العراقية، أو للبقاء محايداً على الأقل. باختصار، كانت معارضة روسيا للميناريو العسكري في العراق صدمة فعلية لأمريكا، هذه المرة أظهر بوتين بأن روسيا لا يمكن اعتبارها مجرد شريك صامت ومطيع كان بإمكانها انتقاء الطرق المناسبة لها بين الحين والآخر^(٣). وطرح مارتن أنديك نائب وزير الخارجية الأمريكي تساؤل لماذا روسيا مهمة؟ وأجاب مارتن أنديك على هذا التساؤل بالقول بأن الاستراتيجية الدبلوماسية الفعالة في مجلس الأمن الدولي هي على أساس حساب رياضي بسيط. هناك خمسة أعضاء دائمين. في العراق نحن ذهبنا إلى المعركة بصوتين (أمريكا وبريطانيا) ونحن نحتاج لصوت واحد أكثر للحصول على أغلبية الأعضاء الدائمين، وحالما نحن نحصل على ثلاث أصوات، فنحن غالباً أوتوماتيكياً نحصل على الرابع، لأن الصين عادة تتحاز إلى الأغلبية. وحالما نحن لدينا أربع، نتعزل فرنسا. والأعضاء غير الدائمين من ثم ينحازوا للاتحاق مع الأغلبية ذات الوزن الثقيل. في تلك الظروف فإن فرنسا سوف لا تستطيع أن تجرأ باستخدام الفيتو.^(٤) لذا اختارت روسيا الموقف الأوربي الراضل لضرب العراق. لقد دعمت روسيا الحملة الأمريكية في أفغانستان بشكل واضح لأنها اعتبرت الحرب ضد طالبان التي كانت تهدد بشكل دائم حدود روسيا مع آسيا الوسطى، منسجمة مع مصالح روسيا^(٥). إذ أن موقف الرئيس للروسي من العملية العسكرية في العراق هو الذي الذي أدى إلى تشكيل "تحالف الدول الراضة"، مما زاد من التناقضات ضمن المجموعة الأطلسية، الأمر الذي دفع الأحداث في نهاية المطاف بالطريقة التي رأيناها. كانت فرنسا وألمانيا تدرجان الدور الممكن لروسيا، وهذا ما دفعهما إلى تخصيص كل ذلك الوقت لإقناع وإرضاء وزير الخارجية الروسي إيغور إيغوروف وبوتين نفسه. وإن انضمام القيادة الروسية إلى المحور الفرنسي الألماني، ليس لأنها كانت تحب أوروبا، بل لأنها كانت تكره أمريكا^(٦). في نهاية المطاف، سلننت روسيا رغم "بعض مشاعر القلق قراراً جديداً حول العراق يطالب للعراق بالتصريح عن كسل أسلحة الدمار

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٨ - ص ٢٠٩.

(٢) Stephen Fidler, Soft Stance on Russia Keeps Option open for the US, the financial Times - 03.20.2002. <http://www.ncsj.org>.

(٣) نيليا شقمتسوا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨.

(٤) Martin Indyk, we forgot the Russians, Washington post, 3. 23. 2003, <http://www.ncsj.org>.

(٥) نيليا شقمتسوا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٢٨.

الشامل التي تمتلكها ، والسماح بالتفتيش على الأسلحة . وهذه المرة ، توقفت روسيا عن محاولة إنقاذ نظام صدام ، واختارت أن تقف إلى جانب المجتمع الغربي ، وفي الوقت نفسه ، حاولت الاستفادة من الاختلافات بين الحلفاء الغربيين كان واضحاً أن روسيا وأمريكا ستعاون في نهاية الأمر في معالجة موضوع العراق قبل نظام صدام وبعده ^(١).

يبدو أن روسيا تعتقد بأن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، ومن ثم يجب إعطاء دور اكبر إلى الأمم المتحدة للتحقق من ذلك. فقد قال سيرجي لاقروف مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة "بأن بلاده لم تؤمن أبداً بوجود أسلحة دمار شامل في العراق". كما أعلن سيرجي لاقروف في اجتماعه السنوي مع الصحافة: بأن المسؤولين الروس أكدوا مراراً أنهم لا يمتلكون معلومات كافية تثبت امتلاك العراق لأسلحة محظورة". وقال أيضاً "أعلننا إننا لا نمتلك معلومات تثبت استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وأعلننا أيضاً انه ليس لدينا ما يفيد توقف هذه البرامج تماماً". وصرح سيرجي لاقروف بأن "روسيا أيدت بالتالي صدور قرار مجلس الأمن في تشرين الثاني ٢٠٠٢ بمنح مفتشين تابعين للأمم المتحدة تفويضاً واسعاً غير مسبوق. ولهذا السبب كنا نريد أن ينهي المفتشين مهمتهم... وان روسيا تعتقد أن مفتشي الأمم المتحدة قدموا تقييماً موضوعياً". إلا أن روسيا انتقدت بشدة للجنة الخاصة السابقة للأمم المتحدة ، قبل سحب مفتشي الأسلحة التابعين للمنظمة الدولية عضية قصف أمريكي للعراق. وقال سيرجي لاقروف "أن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش قد يمكنها تحليل أي معلومات توصلت إليها فرق البحث الأمريكية عن الأسلحة... وإذا كانت هناك أسلحة متبقية ويمكن استخدامها من جديد فإننا نريد إزالتها. لا نريد أن تضع جماعات غير مرغوبة في العراق أيديها على أسلحة الدمار الشامل إذا كانت موجودة أصلاً... أن مهمة لجنة الأمم المتحدة في العراق يجب ألا تكون طويلة الأمد وأنه ينبغي إيجاد حلول للاستفادة بخبرة اللجنة بصفة خاصة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والصواريخ ذاتية الدفع والتي لا يوجد آليات دولية للتفتيش عليها" ^(٢). كما يرى سيرجي لاقروف بأن "عدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق لا يسيء إلى الأمم المتحدة بل يعزز مصداقيتها... وان بلاده لم تؤمن قط بوجود هذه الأسلحة في العراق". وعد أيضاً الحرب الأمريكية على العراق "بأنها كانت خطأ، لكنه خطأ لا يسيء إلى الأمم المتحدة" ^(٣). بينما يرى يفجين بريملكوف "بأن غياب العلتم التي تدل على أن العراق يمتلك السلاح النووي ، فإنه يجبر إغراق هذا الملف فيزيقياً ، بل تحويل أعمال التفتيش إلى مستوى المراقبة . وهذا طبعاً ليس الشيء ذاته ، لأن الرقابة الدولية على احتمال قيام العراق بصنع السلاح النووي ستبقى" ^(٤). هناك عوامل عديدة لعبت دورها في تحديد موقف بوتين في الفترة التي وقعت فيها أحداث العراق ، وهي كما يأتي :-

(١) المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .

(٢) <http://www.masjismuzbekistan.com> .

(٣) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٥٧٧، الأربعاء ١١ شباط ٢٠٠٤.

(٤) صحيفة النهار (البيروت)، العدد ٢١٨٦٩، الأربعاء ١١ شباط ٢٠٠٤.

(٥) ليفجين بريملكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

- ١- التقلق من أن يعمل الدعم للصريح لأمريكا ليس فقط على إنتاج حزام عدائي من الدول المسلمة حول روسيا ، بل على إغاطة المكان المسلمين في روسيا بالذات.
 - ٢- أن الرئيس الروسي كان مرغما على أن يأخذ بالحصان الاستياء المتنامي للمؤسسة السياسية الروسية مما اعتبرته " وقت رد الدين " في للعلاقات الأمريكية - الروسية .
 - ٣- كانت النخبة للروسية ما تزال ترفض الهيمنة الأمريكية التي كانت تعتبرها تهديدا للمصالح للجوهرية الروسية .
 - ٤- لقد شعر بوتين على ما يبدو بأنه لم يكن ثمة أسلحة دمار شامل في العراق، استنادا إلى معلومات وكالاته الاستخبارية ، أو أن هناك كمية صغيرة جدا لم تكن تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة .
 - ٥- أن الكرملين كان يخشى من أية عواقب غير متوقعة في منطقته يمكن أن تنتج عن الحرب في العراق.
 - ٦- هناك حقيقة لعبت دورا مهما للغاية مع أنها كانت تبدو غير هامة من الناحية الظاهرية في موقف روسيا من الحرب . كانت أمريكا لاتعير روسيا كثيرا من الأهمية . ففي حين كان شريكا وشرودا يظهران بشكل دائم وعلمي اهتماما واحتراما كبيرين لروسيا^(١) .
- وفيما يتعلق بموقف القوى غير الرسمية في داخل روسيا من التدخل العسكري في العراق، فإنه مشابه للموقف الرسمي، الذي أدان الأعمال العسكرية. فقد أشارت صحيفة الانترنيت الأسبوعية لشبوعي رابطة الدول المستقلة (كومونست.رو) بأن "الجميع في روسيا يدين الحرب في العراق". بينما نشرت بعض الصحف البرجوازية للروسية بعض العبارات على شاكلة "أي سعادة في أن الحرب بدأت من دون قرار من مجلس الأمن الدولي لأن من المخيف تصور ما كان سيحصل للأعمال التجارية الروسية لو كانت روسيا استخدمت حق الفيتو".
- وهذا ما أظهره استطلاع للرأي اجري في كانون الثاني ٢٠٠٣ ، حيث أعرب ٥٢% من الشعب الروسي عن معارضتهم للحرب الأمريكية البريطانية في العراق، (٣% فقط أيوها)^(٢) . لابد من التنويه ، بأن السياسي الروسي الوحيد الذي أيد الحرب الأمريكية في العراق هو الكسندر بوفين السفير الروسي السابق في إسرائيل، ونزيهته على الشكل التالي: النظام الذي ينتهك الديمقراطية يمكن، على حد قوله، مهاجمته من دون تفويض من الأمم المتحدة^(٣) . فضلا عن ذلك، نصحت السيدة كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي الإدارة الأمريكية بعد أن وضعت الحرب أوزارها في العراق" بالصفح عن روسيا. بينما طالبت بمعاينة فرنسا ونيان ألمانيا. وكان هذا معناه أن روسيا وإن دعمها الشطط لأخذ بعض المواقف المعارضة للولايات المتحدة فهي الحليف

(١) أيليا شختسوا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ .

(٢) <http://www.Communist.Ru>.

(٣) <http://www.islam.online.net>.

(٤) <http://www.Aljazeera.net>.

(٥) أيليا شختسوا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٦ .

(٦) بلجيني بريمتوف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١ .

(٧) أيليا شختسوا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ .

(٨) <http://www.Communist.Ru>.

القريب^(١). على أية حال ، لقد قرر بوش بالفعل عدم أبعاد روسيا . وهذا ما أكدته ستيفين سيستانوفيتش حيث قال " بأنه بعد النجاح الأولي للحملة المعادية لأمريكا قررت واشنطن أن تغفر لروسيا وتعيد بناء العلاقات " . من الواضح أن أمريكا كانت تحتاج إلى روسيا في حربها على الارهاب وذلك لموقعها الجيو سياسي بالقرب من مصادر التوتر في العالم ، وتأثيرها الأكيد على العالم العربي ، وقدرتها على اللعب ضد الغرب .

موقف روسيا من التغيير في العراق وتشكيل مجلس الحكم

وفيما يتعلق بموقف روسيا من مجلس الحكم العراقي الانتقالي ، فلأنها رحبت به على لسان وزير خارجيتها إيغور إيغوروف ، ومعتبرة إياه الخطوة الأولى التي يجب أن تتبعها إجراءات أخرى لمواصلة مسيرة التسوية في العراق^(٢). إلا أن روسيا قتلت البيان الترحيبي الذي حاول الرئيس الاسباني لمجلس الأمن استصداره بمجلس الحكم العراقي، فقد أوضحت كونداليس رايس^(٣) أن أصدقاء الألمان بمساعدة الفرنسيين والروس قتلوا البيان الترحيبي^(٤). فضلا عن ذلك ، انتقدت روسيا الاتفاق الذي توصلت إليه سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة بول بريمر ومجلس الحكم الانتقالي لما وصفته بـ " عدم إسناده أي دور للأمم المتحدة " . فقد انتقد بشدة يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي " حالة السرية " التي أحاطت بها الولايات المتحدة مناقشة خطط تسليم السلطة في العراق عندما قال " من منظورنا إذا كانت هناك جهودا قائمة لتسوية أزمة العراق، فيجب أن تتم بطريقة جماعية فهذا هو السبيل الأوحده لتسوية العملية قانونا " . وأبدى المسؤولون الروس امتعاضهم الواضح من كيفية اتفاق مجلس الحكم العراقي وقوات التحالف في نقل السلطة لحكومة عراقية. وشددت روسيا على أهمية مشاركة الأمم المتحدة في العملية لإضفاء طابع الشرعية الدولية فقد رهن نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة أي قرارات دولية تجيز اتفاق قوات التحالف ومجلس الحكم العراقي بتفويض دور أوسع للأمم المتحدة^(٥).

مع ذلك ، رحبت روسيا بتوقيع مجلس الحكم العراقي على قانون إدارة الدولة المؤقتة، ووصفته بأنه خطوة جريئة ستؤدي إلى إشاعة السلام في العراق، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفينكو " أن بين أيدينا الآن أساس قانوني للحفاظ على بقاء العراق وحدة واحدة متماسكة"^(٦). إذ ترى روسيا في القانون المؤقت " قاعدة قانونية " لإيجاد حل للوضع في العراق. ففي بيان لوزارة الخارجية للروسية، قال الناطق الرسمي الكسندر ياكوفينكو " بأن الجهود الطويلة والصعبة لصياغة نص الدستور أثمرت نتائج ملموسة"، وأضاف " تم وضع قاعدة قانونية في العراق ضرورية من أجل الحفاظ على دولة واحدة ومن أجل عملية إعادة بناء الحياة الداخلية على أسس ديمقراطية ومن أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية " واعتبر أن هذه الخطوة ستساهم أيضا في إعادة سيادة العراق بسرعة واستعادته مكانه على الساحة الدولية^(٧). كما قال الكسندر ياكوفينكو " أن

(١) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٤٢٦١٠، الجمعة ٢٢ أغسطس ٢٠٠٣ .

(٢) بول بريمر ، عم قضيتي في العراق - النضال لإنهاء حد مرجو ، ترجمة عمر الهويبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

ص ١١٢ .

(٣) <http://www.arabic.cnn.com>

(٤) صحيفة الصباح (العراق) ، العدد ٢٠٥ ، الأربعاء ١٠ آذار ٢٠٠٤ .

(٥) صحيفة التلغراف (العراق)، العدد ٤١٨٦ ، الثلاثاء ٩ آذار ٢٠٠٤ .

نجاح عمل الحكومة العراقية المؤقتة يتوقف على قدرتها على القيام بتلك الخطوات العملية التي من شأنها ان تكسب ثقة الشعب العراقي وتشعره بان الاحتلال في طريقه إلى الزوال " . وأضاف " ان روسيا على استعداد لإبداء الدعم اللازم للحكومة العراقية المؤقتة سواء في إطار ماينبئله المجتمع الدولي من جهود أو على أساس ثنائي " (١). كما أكدت روسيا على ضرورة نقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة تحظى بتأييد كبير في العراق. ففي لقاءه مع نظيره الأردني مروان المعشر في ١٠ شباط ٢٠٠٤، إذ قال إيغور إيفانوف بان روسيا ترحب بقرار كوفي عنان بإرسال بعثة إلى العراق لكي تقيم الظروف الأمنية وإمكانية إجراء انتخابات (٢). كما أشار إلى تقارب مواقف روسيا مع الأردن حول إعادة السيادة للعراق في أسرع وقت والحفاظ على وحدة أراضيهِ وتنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي ومكافحة الإرهاب الدولي (٣). كما دعت روسيا إلى تشكيل قيادة عراقية في أسرع وقت، وأكدت أيضاً على ضرورة تمكينها من العمل بشكل مستقل من أجل للتوصل إلى تسوية للأوضاع في العراق. فقد قال إيغور إيفانوف وزير الخارجية الروسي خلال استقباله جلال طالباني- رئيس الاتحاد الوطني الكرimestاني في روسيا بان "التشروع في عمل جدي للتوصل إلى تسوية للأوضاع في العراق ليس ممكناً من دون التعجيل في قيام قيادة عراقية تعمل في شكل مستقل". كما انه وصف جلال طالباني بأنه "صديق روسيا القديم"، وأكد بان "روسيا أبدت دائماً التوصل إلى حل عادل للمشكلة العراقية" (٤).

كما صرح مسؤول في ديوان الكرملين ، وأثناء زيارة الأمير عبدالله ولي العهد السعودي إلى روسيا ، بان الطرفين سيتبادلان وجهات النظر حول مسائل ترتبط الأوضاع في العراق بعد الحرب مع التركيز على تفعيل أكثر نشاطاً لآليات الأمم المتحدة وفقاً للقرار ١٥٠٠ الصادر عن مجلس الأمن الدولي مع مراعاة الاهتمام المشترك لروسيا والسعودية بإحلال الاستقرار على أسرع نحو ممكن في العراق وإنهاء عملية تشكيل الأجهزة الانتقالية للسلطة ثم تشكيل الحكومة العراقية الشرعية (٥). كما ذكر الكسندر كلوغين - المبعوث الروسي لعملية السلام في الشرق الأوسط وأحد أعضاء اللجنة الرباعية الدولية للسلام خلال لقاءه مع وزير الخارجية السعودي " ان لدى المملكة العربية السعودية قلقاً من عدم استقرار الوضع وتدهور الأمن ، واستعداداً لمساعدة العراقيين في انتقال السلطة إلى قيادة عراقية تمثل كل الشعب العراقي " وذكر " ان روسيا والسعودية متفقان مع تقرير بعثة الأمم المتحدة الذي أوضح عدم إمكان إجراء انتخابات عاجلة في العراق ، ومتفقان على ضرورة إعطاء المنظمة الدولية دوراً مهماً في العراق لتشارك بفعالية وليس دوراً تابعاً لقوات الاحتلال (٦) " .

كما أبدت روسيا استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة لاستصدار قرار من الأمم المتحدة، بإمكانه أن يساعد في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

(١) <http://www.almoslim.net>

(٢) Herald Tribune, Thursday, February 12.2004.

(٣) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد الصادر في يوم الخميس ١٢ فبراير ٢٠٠٤.

(٤) صحيفة الحياة (لندن)، العدد ١٤٧١٥، الثلاثاء ٨ تموز ٢٠٠٣.

(٥) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٢٦٢٣٩، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٦) صحيفة الحياة (لندن)، العدد ١٤٩٤٧، الأحد ٢٩ شباط ٢٠٠٤.

ثانياً: رؤية روسيا لتطورات الاوضاع في العراق

ففي ١ تشرين الأول ٢٠٠٣، أكد بيان لوزارة الخارجية الروسية استعداد روسيا للتعاون عن كثب مع الإدارة الأمريكية لضمان استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق... وأن أوجه الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة حول سبل علاج الوضع بالعراق قائمة خاصة فيما يتعلق بضرورة استعادة السيادة الوطنية هناك بأسرع وقت ممكن وعودة البلاد إلى الحظيرة الدولية... وأن بقية الخلافات يمكن تسويتها خلال مشاورات مسؤولي الدولتين في نيويورك حول مشروع القرار المرتقب. كما كشف البيان النقاب عن موافقة الإدارة الأمريكية على إعطاء الأولوية للعقود الروسية عند تنفيذ برنامج البترول مقابل الغذاء، ومنح الشركات الروسية شروطاً ميسرة عند طرح عقود لتنفيذ مشروعات اقتصادية طويلة الأجل بالعراق مستقبلاً^(١). كما صرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس لشبكة (فوكس) بأن "الروس اتخذوا موقفاً بناءً جداً لاسيما في المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بهدف إصدار قرار حول العراق واعتقد أن الروس سيحاولون التوصل إلى طريقة لتقديم المساعدة وإنهم يفهمون مثلهم مثل العديد من الدول التي تحدث الرئيس بوش مع قادتها عندما كان في نيويورك، انه لم يعد يهم ما هي المواقف التي اتخذوها قبل الحرب لان الهدف الآن هو التوصل إلى عراق مستقر سلمي وديمقراطي"^(٢). لذا فإنها رحبت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٠٠ بشأن العراق، فقد قال يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي بأن روسيا ترحب بقرار الأمم المتحدة انه خطوة على طريق اعتراف الأسرة الدولية بحكومة عراقية". وأضاف أن هذا القرار يجب أن يسمح بإجراء انتخابات لتشكيل حكومة، ستتولى بعد ذلك السلطة بعد مجلس الحكم الانتقالي". وأكد أن "روسيا مستعدة للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة وإرسال خبراء"^(٣). لقد أدركت روسيا بدورها أن عليها تهدئة العلاقات مع الولايات المتحدة قبل أن تصبح البرودة غير قابلة للحل . وهذا ما دفعها إلى تأييد قرار الأمم المتحدة الذي أعطى الشرعية لوجود التحالف الأمريكي البريطاني في العراق، وقررت عدم المطالبة بنزع كامل الدين العراقي إلى روسيا ، أو المطالبة بإعطاء الامتياز لشركات النفط الروسية في عراق ما بعد صدام^(٤). علاوة على ذلك ، أعلنت روسيا بأنها مستعدة لدعم التحالف الأمريكي البريطاني في العراق، ولكن ضمن إطار الأمم المتحدة فقد قال بوتين بأن روسيا مستعدة لتأييد صدور قرار جديد عن مجلس الأمن الدولي حول العراق إذا تم منح الأمم المتحدة دوراً حقيقياً في إدارة البلاد التي مزقتها الحرب . ولوضع "نعتقد أن إصدار قرار جديد أمر ممكن بل ومستحب . ولكن بشرط ان تلعب الأمم المتحدة بفاعلية دوراً جدياً وحقيقياً في إعادة أعمار العراق وفي تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد بشرط ان نقود العملية الديمقراطية في المجتمع العراقي وتشكيل مؤسسات الدولة" . بينما تعتبر وزارة للخارجية الأمريكية ان فرنسا

(١) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٤٧٦٦٨، الخميس ٢ أكتوبر، ٢٠٠٣.

(٢) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٤٦٦، الاثنين ٢٩ أيلول ٢٠٠٣.

(٣) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٤٦٩، السبت ١٧/١٠/٢٠٠٣.

(٤) ألبا شلتسوا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

ولروسيا وغيرهما من الدول الأوربية ، ألما تسعى من خلال هذه القوات إلى توسيع حصتها من عقود إعادة الأعمار^(١).

بينما دعا إيغور ايفانوف- وزير خارجية روسيا في مقالة في صحيفة كوميرسنت الروسية، "إلى مواصلة عمل هيئة الأمم المتحدة في العراق، لأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن تقديم المساعدة في إشاعة الاستقرار أن من الواجب أن تمتلك بعثة الأمم المتحدة خطة واضحة لاستعادة سيادة العراق في أقرب وقت ممكن وأن تتضمن هذه الخطة الصلاحيات الأزمة للمشاركة بصورة مباشرة في تشكيل الحكومة الانتقالية والتهيئة لإصلاحات الدستورية وتنفيذها وتنظيم انتخاب الحكومة التي يعترف بها دولياً". وفي ختام المقالة طالب إيغور ايفانوف "بوجوب معرفة الجواب على السؤال حول لمصلحة من جرى تقجير مبنى المنظمة الدولية في بغداد؟"^(٢). والجدير بالذكر أن إيغور ايفانوف- وزير الخارجية الروسي، فقد أجرى اتصالاً تليفونيا مع كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بعد التقجير، وأعرب عن استعداده للمساعدة في تحسين حماية موظفي الأمم المتحدة في العراق، وقال بأن "روسيا مستعدة لدعم الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن الدولي لضمان أمن الموظفين الدوليين" بينما نددت وزارة الخارجية الروسية بالهجوم الإرهابي في بيان لها ووصفته بأنه "عمل وحشي يهدف إلى تقويض عملية الاستقرار في عراق ما بعد الحرب". و أعرب البيان "عن الأسف لأن يستهدف الإرهابيون موظفي الأمم المتحدة وهي منظمة تهدف جميع جهودها إلى مساعدة الشعب العراقي في التغلب على آثار الصراع العسكري وإعادة الحياة إلى طبيعتها لهذا الشعب"^(٣). كما قال يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي أثناء زيارته إلى الصين بأنه بصرف النظر عن نتيجة الحرب فإن مستقبل العراق يجب أن تقررهُ الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة وأن الصين وروسيا بحثاً إجراءات مفصلة وخطوات لتأمين الوضع الأساسي للأمم المتحدة بما يشمل جميع مراحل الصراع أثناء الحرب وبعدها^(٤). بينما أبدى يوري بولوتين سفير روسيا في لبنان عن تخوفه من الوضع في العراق، ملاحظاً مؤشرات لا تطمئن بسبب المشكلات بين الطوائف والأعراق التي وصفها بأنها خطيرة جداً. ودعا إلى دور أكثر فعالية للأمم المتحدة في حل المشكلات في العراق^(٥). فضلاً عن ذلك ، دعت روسيا إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي حول العراق، نظراً لتعقد عملية التسوية فيه، إذ أن هذه الفكرة حسب قول يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي "لا تزال حيوية" وأضاف "أن بلاده لا تزال على يقين بأنه يجب وضع الأسس الدولي لعملية التسوية السياسية الداخلية في العراق"^(٦). كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن روسيا تدعو إلى عقد مؤتمر دولي حول العراق بمشاركة كافة القوى السياسية العراقية بما فيها القوى المعارضة. وقال لافروف في حديث له للقناة الأولى في التلفزيون الروسي "أن المراقبين يرون أن الوضع في

(١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد) ، العدد ٩٠٤٢ ، الأحد ٣١ أغسطس ٢٠٠٣.

(٢) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٤٢١٣١ ، الثلاثاء ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣.

(٣) <http://www.Arabic.People.Com>

(٤) <http://www.eatla.com>

(٥) صحيفة النهار (البيروتية) ، العدد ٢١٨٨٠ ، الأحد ٢٢ شباط ٢٠٠٤.

(٦) صحيفة الكس العربي (لندن) ، العدد ٤٥٨٤ ، الخميس ١٩ شباط ٢٠٠٤.

العراق أصبح بنفلة، مشيراً إلى أن بمقدور قوات التحالف السيطرة على الوضع العسكري في مرحلة ما، ولكن هذا لن ينهي الأزمة ولن يضع حداً للمقاومة".

ويرى أيضاً "ضرورة نقل الوضع إلى مسار العمل السياسي"، مؤكداً أن "روسيا كانت قد دعت مراراً إلى بحث إمكان تنظيم المؤتمر الدولي الذي يجب أن تشارك فيه كافة القوى السياسية العراقية بما فيها القوى المعارضة"^(١). كما قال سيرغي ليفانوف وزير الدفاع الروسي "بان الفكرة التي اقترحتها روسيا ودعمها كثير من الدول، المتمثلة في عقد مؤتمر دولي حول العراق بمشاركة كل الأطراف المعنية وبخاصة الدول العربية المجاورة، وهو ما شدنا عليه منذ أن طرحنا هذه الفكرة، إنني لا أريد أن أنسب هذا الاقتراح إلى روسيا وحدها بل هناك دول أخرى أيدتنا أو طرحت مبادرات مماثلة. بينما قال هوشيار زيبيري وزير الخارجية العراقي "في ختام زيارة لروسيا" بأن الحكومة الانتقالية العراقية غير متحمسة لفكرة عقد مؤتمر دولي تحضره كل الأطراف المعنية بمناقشة الملف العراقي"، واعتبر أن "الزمن تجاوز الاقتراح الروسي"، مشيراً إلى أن مؤتمراً من هذا النوع "كان يمكن أن يكون مفيداً لو وجهت الدعوة إليه بعد الحرب مباشرة"^(٢).

علاوة على ذلك، بذلت روسيا جهوداً مكثفة باتجاه تحويل الملف العراقي، وإخراجه من حالة الاحتكار الأمريكي. إذ اعتبرت روسيا أن المؤتمر الدولي الذي انعقد في شرم الشيخ المصرية حول العراق، يمكن أن يكون خطوة على طريق أخراج العراق من أزمتها، بل أن روسيا بدأت في تقديم تنازلات بهدف العودة للسوق العراقي. وكان يوري فيدوف نائب وزير الخارجية الروسي قد أعلن أن بلاده على استعداد لتقليص الديون العراقية وفق قواعد نادي باريس وأعرب عن قناعته بضرورة إجراء محادثات مع الحكومة العراقية التي ستستلم مقاليد السلطة عقب انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، للاتفاق على قيمة الديون التي سيتم سدادها، وسبل سدادها، وأعرب عن استعداد الشركات للمساهمة في أعمار العراق، والقيام باستثمارات كبيرة في اقتصاده، معتبر أن المشكلة في ذلك التي تقابلهم هي انعدام الأمن والاستقرار في العراق، التي تعيق مواصلة الأعمال التي بدأت في تنفيذها بعض الشركات الروسية^(٣).

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من إرسال قوات دولية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارة غير رسمية لإيطاليا "إن بلاده ستدعم قراراً بإرسال قوة عسكرية دولية إلى العراق حتى لو كان ذلك تحت قيادة أمريكية". كما قال فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي في جزيرة مادا لينا الإيطالية قرب سردينيا "لا نرى مشكلة فيما يتعلق بالمشاركة المحتملة لقوات دولية في العراق تحت قيادة أمريكية... وذلك ممكن ولكنه سيتطلب قراراً من مجلس الأمن"^(٤).

كما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "بان روسيا لا تستبعد إرسال قوات عسكرية إلى العراق، لكنها ليست على جدول الأعمال الآن، بالتأكيد بأنه يجب أن تكون شروط ومدة القوات

(١) صحيفة الصباح (العراق)، العدد ٢٢٨، الثلاثاء ٢٠ نيسان ٢٠٠٤.

(٢) <http://www.alarabiya.net>

(٣) Ibid.

(٤) صحيفة التلغراف (العراق)، العدد ٤٠٦٣، الاثنين ١ أيلول ٢٠٠٣.

الأجنبية الدولية محددة من قبل مجلس الأمن الدولي... ويعكس العديد من المساهمين لهذه العملية، طريقنا لبيروالية بالضبط. نظريا نحن لا نستثني مساهمة أكثر فعالية لروسيا في إعادة أعمار العراق وتتضمن مساهمة قواتنا العسكرية في عملية التطبيع^(١).

وإذا كانت روسيا قد حددت موقفها الإيجابي من الموافقة على إرسال قوات دولية إلى العراق، فإنها لم تحدد فيما إذا كانت ستوافق على إرسال قوات روسية ضمن هذه القوة الدولية. فقد قال يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي لوكالة لنترفاكس الروسية "أنه من السابق لا وانه الحديث عن دور لروسيا في قوة عسكرية دولية مستقبلية"^(٢). وبعد أن رأت روسيا أن مسألة مشاركة جنودها غير مطروحة في الوقت الراهن، إلا إنها يبدو مستعدة لدعم قرار أمريكي في مجلس الأمن، ينص على نشر قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية، وتحصل مؤسسات روسية في المقابل على ضمانات بالإبقاء على عودها النفطية في العراق.^(٣) يبدو أن الرد الروسي المبني على المقترح الأمريكي بتشكيل قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية مفوضة من الأمم المتحدة، كان مشوشا. فوزير الدفاع الروسي قال "أنه سوف لن يستبعد إرسال قوات لمثل هذه المهمة"، لكن المشاركة الروسية سوف تتعلق على الصياغة التي سيخرج بها القرار النهائي لمجلس الأمن"، "وفيما إذا كان سيمر بالإجماع"، كما قال وزير الخارجية الروسي إيغور ليفانوف.^(٤) بينما يرى أحد المحللين الغربيين ، بأنه أظهرت أحداث إيران والعراق وكوسوفو ، كم يصعب على روسيا أن تحقق أكثر من تأثير تطفيحي أو تأخير على المبادرات الغربية في الأمم المتحدة وسواها^(٥).

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من العمليات العسكرية للتركية في شمال العراق ، فقد قال ميخائيل كامنين - الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية " ندعو الأطراف المعنية إلى البحث عن طرق سياسية لتسوية المشكلات الحادة القائمة بينهم انطلاقا من مصالح البلدين واحترام سيادة ووحدة أراضي العراق، وبهدف ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة عموما". وشدد أيضا " على ضرورة عدم السماح باستخدام أراضي هذه الدولة أو تلك كقاعدة لتنفيذ النشاط الإرهابي ضد الدول المجاورة " ، مشيرا إلى " أن موسكو تواصل وابتناء شددى بمبادئ القانون الدولي خلال تسوية المشكلات الحادة القائمة بين الدول وقد جرى لفت نظر الجانب التركي إلى ضرورة التحلي بضبط النفس والأخذ بعين الاعتبار أن التصعيد العسكري قد يؤدي إلى تعقيد شديد في الوضع الإقليمي المعقد أصلا"^(٦). وعندما سئل صحفيون أمريكيون بوتين ما إذا كانت روسيا ستدعم أمريكا في حال بدلت واشنطن عملية عسكرية ضد العراق ، عبر في البداية عن أمه بحل المشكلة في إطار الأمم المتحدة ، ثم أضاف " لكن هذا لا يعني بأن روسيا في المستقبل ، تحت ظروف معينة ، لن تعمل سوية مع أمريكا لحل مشكلة الإرهاب في إطار من التحالف " ^(٧). يبدو أن المبررات

^(١) Stars and Stripes (midation) , Sunday, September 21, 2003.

^(٢) صحيفة التلغراف (العراق)، العدد ٤٠٦٣، الاثنين ١ أيلول ٢٠٠٣.

^(٣) صحيفة التلغراف (العراق)، العدد ٤٠٧٩، الثلاثاء ٢٣ أيلول ٢٠٠٣.

^(٤) صحيفة الإيحاء (الإسراء)، العدد ١٠٢٩٠، الأحد ٧ أيلول ٢٠٠٣.

^(٥) بل دوناي وزيل سلولا تشواسكي، الأمن والمؤسسات الأوروبية، أكاديمية، التسلسل ونزع السلاح والأمن الدولي، المكتب السنوي

٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٧، ص. ١٢٢.

^(٦) [http:// www. Elaph.com](http://www.Elaph.com)

الأمريكية بالهجوم العسكري على العراق تحت دعوة محاربة امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومنع الإرهابيين من امتلاكها، لم تكن هذه الذريعة مقنعة بالنسبة لروسيا. فقد حذر إيفانوف وزير الخارجية الروسي في اجتماع لوزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون بأن "الأسرة الدولية يجب أن تترك أن مشكلة الإرهاب أن تحل بمجرد تسوية المشكلة العراقية".^(١) بينما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تصريحات نقلتها وكالة ريا نوفوستي الروسية "أنه للمرة الأولى يترسخ الإرهابيون في العراق... وأن هذه عملية خطيرة للغاية وكلما استمرت ازدادت خطورة". وجدد بوتين معارضته للتدخل العسكري الأمريكي في العراق ووصفه بأنه كان خطأ.

وقال "لم يكن ضرورياً إطلاقاً.. وهذا ما يثبت مجرى الأحداث". وأضاف "أن الوضع في العراق لا يشكل خطراً على بلدنا بل على نظام القانون الدولي برمته".^(٢) وخلال لقاء مع طلاب كراسنويارسك في سيبيريا، حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن الإرهاب يترسخ في العراق، ففي تصريحات نقلتها وكالة ريانوفوستي الروسية، قال فلاديمير بوتين "بأنه للمرة الأولى يترسخ الإرهابيون في العراق". ورأى أن هذه عملية خطيرة للغاية وكلما استمرت ازدادت خطورة.^(٣) علاوة على ذلك، تدين روسيا الإرهاب والنشاط الإرهابي في العراق، لأنها تعاني منه في داخل حدودها. فقد قال سيرغي إيفانوف وزير الدفاع الروسي "نحن ندينها إدانة شديدة، ولا يمكن لمراقب أن يباركها بأي شكل من الأشكال، لكننا مقتنعون بأن العراقيين وحدهم يستطيعون في خاتمة المطاف دحر الإرهاب، وضمن هذا السياق نؤيد مايجري اليوم من عمل على تشكيل أجهزة أمنية وبناء نواة لجيش عراقي جديد".^(٤)

كما أكد إيفانوف رئيس مجلس الأمن القومي الروسي خلال زيارته إلى العراق في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥، "تأييد روسيا الجهود التي تبذلها القيادة العراقية في محاربة الإرهاب الدولي"، مشدداً على "أنها يمكن أن تعتمد على بلاده في ذلك". وأضاف "أن روسيا تتعاون مع مختلف الدول من أجل ضرب الإرهاب الذي يمثل عدواً مشتركاً شديداً يواجهه العالم في القرن الحادي والعشرين". وعبر عن تعاطفه مع ضحايا الإرهاب في العراق من الأطفال والنساء والشيوخ. وأكد قائلاً "نحن مفتوحون في هذا المجال ومنقدم الدعم للقيادة العراقية لمحاربة الإرهاب".^(٥) إذ حذر الروس من أن يتحول العراق في المستقبل إلى مركز لنشر النشاط الإرهابي بؤسراً. انتولي سافونوف مبعوث الرئاسة الروسية لشؤون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في مؤتمر صحافي "أن خطورة الوضع في العراق تكمن في إمكانية تحوله في المستقبل إلى مركز لنشاط الإرهابي". وقال أيضاً "أن العراق تحول حالياً إلى ملجأ للإرهابيين وأن المرحلة الثانية ستشهد رحيل هؤلاء الإرهابيين وانتشارهم في أنحاء مختلفة من العالم... وأن الأساليب والوسائل التي

(١) ليليا شفتسولفا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(٢) صحيفة الراي (الألمانية)، العدد ١١٧٦٠، الأحد ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد)، العدد ٩٢٢٢، السبت ٢٨ شباط ٢٠٠٤.

(٤) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٥٩٢، السبت / الأحد ٢٨، ٢٩ شباط ٢٠٠٤.

(٥) <http://www.alarabiya.com>

(٦) <http://www.Elap.com>

يستخدمونها الإرهابيون في العراق انتقلت مؤخرا إلى أفغانستان وباكستان وأدت إلى مقتل رئيسة وزراء باكستان السابقة بنظير بوتو وإعداد كبيرة من المدنيين وهي أساليب تنظيمات القاعدة^(١).

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من قضية محاكمة صدام وصنور حكم الإعدام بحقه ، قال فيدوتوف -نائب وزير الخارجية الروسي- أن إلقاء القبض على صدام حسين لا يوقف العنف هناك... ولا يقود لأي تغير مهم للوضع في العراق وأي واحد يرى ذلك^(٢) . فقد أكدت روسيا على عدم جواز التدخل الخارجي في أعمال القضاء لدى محاكمة مواطن في أي بلد كان . إذ قال ميخائيل كامنين الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية " بأنه انطلاقا من أن محاكمة مواطن في أي بلد كان ومهما كان المنصب الذي يتولاه سابقا تعتبر شأنا داخليا لهذه الدولة فإن محاكمته يجب أن تتم وتجر دون أي أيعاز من الخارج ، ونحن نعتقد أن إصدار الحكم لاسيما في قضية حساسة كهذه حيث تجري محاكمة الرئيس العراقي السابق يجب أن يتم دون أي اعتبارات سياسية وعلى أساس قانوني دقيق " . وأشار أيضا إلى " أنه من الواجب في الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وتخلق المصاعب على طريق أحلال الوفاق الوطني عبر الحوار الواسع بمشاركة جميع الأطراف السياسية والقومية والوطنية^(٣) " . وفي يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ، أعلن ميخائيل كامنين ، أن إعدام صدام قد يؤدي إلى تدهور الوضع العسكري والسياسي في العراق وتصعيد التوتر العرقي والديني في البلاد . ونقلت وكالة أيتار-تاس الروسية عن ميخائيل كامنين قوله " أن روسيا مثلهما كممثل دول أخرى عديدة تعارض عقوبة الإعدام ، دون اعتبار للدوافع وراء هذه الأحكام التي تصدرها المحاكم " . وأشار أيضا " أسفا إلى تجاهل السلطات العراقية بشأن عدم تنفيذ حكم الإعدام" . وقال أيضا " أن العواقب السياسية لتنفيذ حكم الإعدام على الرئيس العراقي السابق يجب أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الوضع على الأقل لأن مصير صدام هو مشكلة حساسة جدا في المجتمع العراقي " . وتأمل روسيا في تحلي الشعب العراقي بالحكمة وتؤيد الساسة العراقيين ذوو التأثير الذين يحثون مسانديهم على ضبط النفس وعدم الوقوع في برائن أي تحريض محتمل والبحث سويا عن سبل حل الوضع الصعب في العراق . وأضاف أيضا " أن روسيا من جانبها مستعدة لتقديم المساعدة بأية وسيلة لتحقيق الاستقرار الشامل في العراق على أساس متبادل . فضلا عن "مشاركة في الجهود الجماعية من قبل المجتمع الدولي " ^(٤) .

وعندما وجهت اتهامات جنائية بارتكاب أعمال وحشية وإساءة المعاملة ضد معتقلين عراقيين من قبل ستة جنود أمريكيين في سجن أبو غريب، قال يوري فيدوتوف نائب وزير الخارجية الروسي أن الأمم المتحدة يجب أن تحقق في اتهامات جنود أمريكيين وبريطانيين بممارسة التعذيب في العراق . وقد ابلغ يوري فيدوتوف وكالة انتر فاكس الروسية للأنباء " أن هذا التعذيب يعد انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان ويعقد عملية إقرار النظام في العراق ويزيد من الاستياء من الاحتلال الأجنبي... ونعتقد أن هذه المسألة يجب أن تفحصها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة^(٥) .

(١) صحيفة الحرة (العراق) ، العدد ١١٧٧ ، الأحد ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٧ .

(٢) Vladimir Isachenkov, Russia Links Iraq debt relief companies, <http://www.Odiousebts.Org>.

(٣) <http://www.Elaph.com>

(٤) <http://www.xinhuanet.com>

(٥) صحيفة المشرق (العراق) ، العدد ١٠٧ ، الخميس ٦ أيار ٢٠٠٤ .

كما جعلت كل المحطات التلفزيونية الروسية من الوحشية للإخفاقات الأمريكية موضوعاتها اليومية الرئيسية . بإمكان المرء أن يشعر بأن وسائل الإعلام الروسية كانت تحاول عن قصد توجيه أصبعها إلى الأمريكيين من أجل دفع الأمريكيين إلى نسيان انتهاكات حقوق الإنسان الروسية وورطتها في الشيشان . لقد أظهرت الحملة الدعائية الرسمية الروسية أن الكرملين كان يستخدم معاداة أمريكا من أجل إزاحة الانتباه عن الحرب القوقازية . إذ قدمت وسائل الإعلام الروسية معلومات تفصيلية وحية عن الفضائح في سجن أبو غريب ، لكن اللبنة الانتقادية للتقارير الإخبارية كانت تفوح منها رائحة التفاف لان المعاملة السيئة للمساجين ، والتي كانت في العادة أشد وحشية لطالما كانت هي المعيار في روسيا . ومن غير المرجح أن تكون معاملة الجنود الروس للشيشانيين ، وخاصة السجناء من المتمردين الشيشانيين ، تجري وفق معايير متمدنة ثابتة ^(١) . ولكن كانت هناك أحداث أخرى أظهرت أن الأمريكيين وجدوا الأساليب المناسبة لمعالجة فضائحهم وذلك من خلال الشفافية ، والتحقيق العلني في سلوك الجيش ، والنقاش العلني حول أسباب وانعكاسات الحرب العراقية بينما ما تزال القيادة الروسية وطبقها السياسية تفضلان أخفاء الحقيقة حول وحشية وجرائم قواتها في القوقاز الشمالي في محاولة سوفيتية نموذجية للحفاظ على هيبة الدولة ^(٢) . كما حذر سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي من أخطار تقسيم العراق داعياً العراقيين إلى إطلاق حوار وطني شامل بهدف التوصل إلى اتفاق بينهم بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول المجاورة وفي مقدمها سوريا وإيران . وقال لافروف أن سياسة أمريكا في العراق والحرب الإسرائيلية على لبنان اثبتت " فشل سياسة الاعتماد على القوة " ، التي اعتبرها مديحاً خاطئاً لحل الأزمات ويمكن أن يسفر عن تعقيدات إضافية واسعة ^(٣) . فضلاً عن ذلك ، تعد اللقاءات الرسمية بين مسؤولي روسيا والعراق ومهمة لتعزيز وتطوير العلاقات بين الدولتين . ففي ٨ أيار ٢٠٠٨ التقى الرئيس العراقي جلال طالباني يفجيني بريماكوف رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسي ، رئيس وزراء ووزير الخارجية الروسي الأسبق . ووصف الرئيس العراقي السيد بريماكوف بالصدوق للعراقيين عامة وللشعب الكرديستاني خاصة ، وعبر عن أمله بأن تساهم هذه الزيارة في تعزيز العلاقات بين الاتحاد الروسي والعراق ^(٤) . كما أعرب يفجيني بريماكوف عن سروره بزيارة إقليم كردستان ، مشيداً بالتطور الكبير والسريع الذي يشهده الإقليم ^(٥) . ودعا بريماكوف أيضاً خلال مؤتمر صحفي مقتضب عقده في مطار السليمانية إلى تطبيق العاجل للمادة ١٤٠ من الدستور وإعادة كركوك إلى الخارطة الإدارية لحكومة إقليم كردستان . وأضاف " لست مسؤولاً رفيعاً في الحكومة الروسية لأعرب عن موقفها ، ولكنني أرى أن قضية كركوك قضية عراقية بحية ، وأدعو بصفة شخصية إلى تطبيق العاجل للمادة ١٤٠ وضم كركوك إلى إقليم كردستان لأن الغاية من ضمها ليست النفط أو ثروات المدينة التي لا شك أنها ستضرب بل أن الغاية هي مدينة كركوك نفسها كمركز ثقافي " ^(٦) . وإنشاء مؤتمر القمة

(١) نيليا شفتسوا ، مصدر سبق نعره ، ص ٣٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٧٦ .

(٣) <http://www.Dar.alhayat.com>

(٤) <http://www.alitthad.com>

(٥) <http://www.pukmedia.com/news>

(٦) <http://www.almalafrees.net>

العربي في السعودية ، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني في مقر أقامته بالرياض ، الكمنندر سلطانونف الممثل الخاص للرئيس الروسي للشؤون الشرق الأوسط، واستعرض الرئيس العراقي لضيفه التطورات السياسية والأمنية في العراق، وخاصة خطة فرض القانون وسير عملية المصالحة الوطنية. وأكد أيضا على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وروسيا بما يتلائم وعمقها التاريخي^(١). وفي ٦ نيسان ٢٠٠٨، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني في بغداد السفير الروسي لدى العراق فلاديمير تشاموف . وشدد الرئيس العراقي على أهمية تطوير العلاقات العراقية - الروسية ، مؤكدا أن القادة السياسيين في العراق يتطلعون إلى توطيد روابط الصداقة بين البلدين لمأفاه الخير والمصلحة المشتركة للشعبين العراقي والروسي^(٢).

يتضح مما تقدم، أن المصالح المشتركة بين روسيا وأمريكا في محاربة الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل والعلاقات التجارية بينهما هي أكبر بكثير من العلاقة بين العراق وروسيا. إذ تميزت العلاقات بين روسيا وأمريكا بالتعاون على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

الموقف الاقتصادي لروسيا من العراق

ما بعد ٢٠٠٣

ان تعرض الحرب الاستثمارات الروسية في البلد إلى الخطر، من بينها عقود بمليارات الدولارات. فضلا عن ذلك، كانت روسيا تخشى من أن يعمل النفط العراقي المستقبلي على تخفيض اسعار النفط العالمية، ولاسيما وأن العوائد النفطية كانت ما تزال المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية الروسية^(٣). يبدو أن الساسة الروس يحاولون وضع التجارة على سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية، وهذا التحول واعد لاسابق له على الساحة الدولية حيث كانت روسيا تهتم دائما بإظهار قوتها أكثر من أي شيء آخر، حتى عندما كان ذلك يعني خسارة المنافع الاقتصادية^(٤). أن الجدل الذي أثير حول العراق يظهر أن حدوث صراعات مصالح جديدة بين روسيا وأمريكا أمر ممكن ، وإن هذه الصراعات يمكن أن تصبح شديدة لذا ما أخفت موسمكو في حل المشاكل البنيوية للتنمية الاقتصادية في روسيا^(٥). كما أثارت أمريكا ضجة كبيرة بقرارها استبعاد الشركات الفرنسية والألمانية والروسية والكندية وكذلك شركات من دول أخرى، رفضت المشاركة في التحالف العسكري في العراق ، وبرزت أمريكا استبعاد هذه الشركات بمسائل " أمنية أساسية" لأمريكا ،

(١) [http:// www.iraqipresidency.net](http://www.iraqipresidency.net).

(٢) Ibid.

(٣) نيلبا شفتسوا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩١.

(٥) المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٦) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد) ، العدد ٩١٤٤ ، الخميس ١١ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٧) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد) ، العدد ٩١٥٠ ، الأربعاء ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣.

وبضرورة تشجيع دول أخرى على إرسال قوات إلى للعراق^(١). بينما يرى الروس، بأن تصريحات المسؤولين الأمريكيين باحتمالية استبعاد الدول التي لم تشارك في التحالف من عقود أعمار العراق، بأن هذا الامر يعد امر غير مقبول. فقد قال نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف لوكالة الأنباء الروسية "ريا-نوفوستي" "من غير المقبول أن يقرر طرف وحده أي دول يجب أن تشارك في إعادة أعمار الاقتصاد العراقي"، مشدداً على أن "روابط اقتصادية متينة وقديمة تجمع بين العراق وروسيا". وأضاف أيضاً "بأن هناك دائماً وسيلة للدفاع عن مصالحنا"^(٢). ولكي تظهر غضبها مع نمو التحدي الروسي لخطط الحرب الأمريكية، فإن الولايات المتحدة لجأت إلى الابتزاز الاقتصادي، وحذرت روسيا بأنها تخاطر وتعرض للخطر محاولات انضمامها لمنظمة التجارة العالمية لـو هي اعترضت على قرار مجلس الأمن الدولي. كما وأن روسيا تخاطر كذلك بتحمل استمرار إذلال العهد السوفيتي ومحددات التجارة الأمريكية تكون مقفلة في عراق ما بعد صدام حسين، هذا ما قاله أحد الدبلوماسيين الأمريكيين. ويفهم الروس بأن درجة مشاركتهم في ترتيبات ما بعد صدام سوف يكون مؤثر بصورة مهمة بالدرجة التي هم يروها بالمساندة أو عدم عرقلة قرار على الأزمة. واعتقد بأنهم يفهموا بأن هناك ستكون نتائج سلبية للاعتراض على مصالح روسيا في العراق^(٣). بينما يرى المعلق الروسي ديمتري كوزيريف" بأن روسيا ربحت الكثير بعدم دخولها كعضو البلدان في صفوف التحالف المعادي للعراق في اللحظة الأخيرة، وعدم إرسالها قوات عسكرية إلى العراق، والتي ما كان لها أن تلعب هناك أي دور سوى الرمز إلى رغبة روسيا الصداقة في الحصول على بعض الفئات من العقود العراقية المقبلة. أن المال يبدو بمثابة صلب الخلاف بين الجناح الموالي لأمريكا والجناح الموالي لأوروبا في أوساط الساسة والخبراء الروس. والموالون لأمريكا الموجودون في وضع غير مريح أدبيا يتحكمون وهم ينكرون بالدين العراقي غير المسدد وبالعقود النفطية غير المحققة. المال طبعاً أمر جيد، ولكن هذه المليارات التي يأملها الساسة الروس أنصار التحالف الشامل مع الولايات المتحدة، استولى عليها أولئك الذين خططوا للحرب مسبقاً. وهذا الواقع يتنامى الآن في الولايات المتحدة ليضحي أزمة سياسية كبيرة والأطراف للحريصة على الأزمة هي في الغالب الشركات الأمريكية التي لم تحصل على شيء. أما الغرباء وغيرهم من الحلفاء فلا أحد يحسب لهم هناك حساباً. وفي جوقه (حلف المتطوعين) ما كان لروسيا أن تحصل على دخول كبيرة. ولم يعرض عليها أحد مثل هذا الأمر. لقد ربحت روسيا ما من انتهاء مرحلة اللاموضوح، حيث بقيت عقودها النفطية مع العراق سنوات سراباً بما أن تنفيذها كان مقرراً بعد أن تُلغى العقوبات المفروضة على العراق، وهو ما جهدت أمريكا لمنعه بأي ثمن^(٤).

أولاً: العلاقات الاقتصادية الروسية العراقية

كان العراق من أهم الشركاء التجاريين لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، فقد بلغت السديون الروسية على العراق تقريباً ٨ مليارات دولار، أغلبها ديون ورثتها من الاتحاد السوفيتي السابق،

(١) Catherine belton, op. cit

(٢) www. Palestine-info.

ويعود القسم الأكبر من المبلغ المستحق لروسيا لصفقات سلاح أبرمت في حقبة الثمانينات خلال الحرب العراقية-الإيرانية.

كما أن روسيا كلفت من أهم الدول المصدرة للعراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وإذا ما علمنا صعوبة الوضع الاقتصادي الروسي والاتهامات الروسية للولايات المتحدة بمحاولة الانفراد "بالعكة العراقية"، لكان من المنتظر أن تتمسك روسيا بديونها، وحجتها في ذلك أعلنها خبراء الاقتصاد والمبيلة الروس، وهي أن روسيا دفعت الديون للمستحقة على الاتحاد السوفيتي رغم سقوطه وعدم شرعيته.^(١) وفي تصريح لوكالة انتر فاكس الروسية، قال يوري فيدوتوف-نائب وزير الخارجية الروسي "لا نعتقد أن مساعدة العراق ينبغي أن تقتصر على الهبات... وأن روسيا لا تعتقد أن الظروف مناسبة حتى تقدم روسيا هبات... نعتقد أن مشاريع استثمار مماثلة يمكن أن تكون مفيدة للغاية وينبغي اعتبارها مساهمة ضخمة وحقيقية من روسيا في إعادة أعمار العراق".^(٢)

كما نفى الكرملين أن يكون اتخذ قراراً بخفض ثلثي الديون العراقية، إذ قالت روسيا أنها "مستعدة للنظر في ذلك" فقط إذا سمح للشركات النفطية الروسية العمل في العراق. وقال مسؤول في الكرملين لوكالة فرانس برس "إن العراقيين على ما يبدو تسرعوا في الاستنتاج". وأضاف المسؤول "أن روسيا أعربت فعلاً عن عزمها دراسة إعادة جولة الديون العراقية في إطار نادي باريس لكنها تنظر إلى هذه المسألة في نطاق أوسع. وتعتزم القيام بمبادرة إزاء العراقيين فقط إذا أخذت مصالحها في الاعتبار... إذ أن الأمر يتعلق بمشاركة شركائنا في القطاع النفطي في العراق".

وتشدد المسؤول على أن الأمر لا يتعلق بإلغاء ٦٥% من هذه الديون هكذا بدون مقابل، لم نتخذ بعد هذا القرار ونحن مستعدون لدراسته". وقال المسؤول "إن العراقيين هم الذين تحدثوا عن نسبة ٦٥%، أنها رغبات أخذت على إنها واقع... لكننا مستعدون لتخفيف عبء الديون العراقية".^(٣) كما قال سيرغي ايفانوف وزير الدفاع الروسي "لدينا طبعاً مصالح اقتصادية في العراق وفي مقعمتها على سبيل المثال الديون المستحقة لروسيا والتي تقدر بـ ١٠ مليارات من الدولارات، نحن مستعدون لإعفاء العراق من نصف تلك الديون، أننا نقدر للوضع الحالي في العراق، لكننا على يقين بأن العراق ليس أفغانستان، أنه بلد غير فقير وسيكون من مقنوره مستقبل مداد الديون ومن أجل ذلك لابد طبعاً من مساعدة العراق والنهوض باقتصاده لدينا عدة اتفاقيات لدينا عدة اتفاقيات وعقود هامة لم يلغها أحد وليس يوسع أحد إلغائها، وعاجلاً أم آجلاً سيستأنف العمل بها".^(٤) بينما شدد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي خلال زيارته لروسيا، وفي حديث نشرته صحيفة (فرميسا نوفوستي) على أن الشركات الروسية سيكون لها دور مهم في أعمار بلاده، وأضاف "إن الحكومة العراقية ستحافظ على مبدأ التوازن في علاقاتها مع كل الأطراف"، مشيراً إلى "مصالح مشروعة لروسيا في العراق، وحقها في المساهمة في أحياء اقتصاد هذا البلد ولقد لن بلاده لا تربط في أي شكل مسألة الوجود العسكري ضمن قوات حفظ السلام، وهو الأمر الذي يرفضه الروس بشدة،

(١) <http://www.islamonline.net>

(٢) أسبوعية التنقيص (العراق)، العدد ٤١٠٠، (أبريل ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣)

(٣) <http://www.nahrain.com>

(٤) <http://www.alarabiya.net>

بالقود الموقعة مع شركات روسية^(١). إضافة إلى ذلك، وعلى هامش اجتماع وزراء مالية الدولة الصناعية السبع الكبرى في منتجع بوركاراتون-فلوريدا الأمريكية، قال وزير المالية الروسي اليكسي كودرين "إن روسيا تتوقع شطب ٦٥% من ديون العراق المستحقة لها والتي تبلغ ثمانية مليارات دولار مع استبعاد الفائدة... إذ إن شروط نادي باريس تنطبق على العراق لكن في الحالة العراقية فإن شطب الديون سيكون بنسبة ٦٥% وليس ٨٠%".^(٢) وفي إطار حملتها لتخفيف الديون العراقية أوكلت الولايات المتحدة إلى وزير خارجيتها الأسبق جيمس بيكر -، مهمة القيام بجولة دولية لتخفيف أو إلغاء الديون العراقية، وكانت روسيا إحدى أهم المحطات في هذه الجولات الدولية. إذ التقى جيمس بيكر مع الرئيس الروسي في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣، في مسعى لإقناع روسيا بالانضمام إلى فرنسا وألمانيا في تخفيف المحنة المالية للعراق.^(٣) وبعد اجتماع المبعوث الأمريكي الخاص جيمس بيكر، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه مستعد لمناقشة تخفيف ديون العراق في جماعة غير رسمية للدائنين بتتسيق إعادة جدولة الديون. وشدد بوتين، مع ذلك، بأن روسيا سوف تتفاوض على المسألة (يأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية لروسيا والشركات الروسية في العراق). وكانت العقوبات الدولية المفروضة على العراق، تؤدي التعاون الاقتصادي بين روسيا والعراق لاسيما في المشاريع النفطية والصناعات الثقيلة. وأكد يوري فيدوتوف -نائب وزير الخارجية الروسي- بأن روسيا سوف تقف إلى جانب حق الشركات الروسية لكي تكون مشاركة في إعادة البناء. وقال فيدوتوف بأن القود الكبيرة الموقعة بين الشركات الروسية ونظام صدام معلقة بعد الحرب. ويتمنى بأن القيادة العراقية الجديدة المنتخبة بعد فترة الانتقالية الحالية سوف تؤيدهم^(٤). والجدير بالذكر، أن شركة لوك أوليل النفطية الروسية العملاقة، قد حصلت على عقد بقيمة ٣,٧ مليار دولار لحقل غرب القرنة العملاق والذي وقع في عام ١٩٩٧، والتي ألغته حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والتي قالت بأن الشركة لم تجر أي أعمال وإنها سعت للحصول على ضمانات أمريكية بصحة العقد، إذا تولت الأمور حكومة عراقية جديدة. بينما تصر شركة لوك أوليل أن العقد ما زال سارياً وهو موقف تؤيده السلطات الروسية.^(٥) فضلا عن ذلك، أكتت حكومة صدام، بأن سبب إلغاءها العقد مع الشركة الروسية يعود إلى أخلالها بشروط العقد وليس لأسباب سياسية كما هو شائع، ومن أجل التخفيف من وطأة هذه الإجراءات، قام العراق في كانون الثاني ٢٠٠٣، بمنح عقدا لشركة سترويترا سنغاز الروسية لأعمال التشييد في مجال النفط والغاز لتطوير المنطقة (٤) في غرب العراق^(٦).

بينما يرى البعض بأن فسخ نظام صدام العقد بعد أن امتنعت شركة لوك أوليل متمهدة المشروع في المباشرة بالعمل قبل إلغاء العقوبات الدولية على العراق، لأنها لم تود أن تجازف

(١) <http://www.daralhayat.com>.

(٢) صحيفة الصباح (العراق)، العدد ١٨٢، الاثنين ٩ شباط ٢٠٠٤.

(٣) صحيفة الزمان (لندن - بغداد)، العدد ١٦٨٩، السبت ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٣.

(٤) Vladimir Isachenkov, op.cit..

(٥) <http://www.daralhayat.com>.

(٦) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٢٦٧، الخميس ٥ حزيران ٢٠٠٣.

بمشاريع واعدة في أمريكا والغرب^(١). فقد أشار السفير بول بريمر بأنه " فيما يتعلق بالقرار ١٤٨٣ يوضح بان باستطاعة أعضاء الأمم المتحدة إرسال القوات . وسيحاول الروس اللعب بالحصول على ضمانات بشأن القروض المستحقة لهم ، وعقود النفط التي وقعوها مع صدام^(٢) بينما اعتبرت روسيا إعلان العراق إلغاء عقود النفطية مع الشركات الروسية محاولة لمعاقبة روسيا لمساندتها القرار الدولي حول نزع الأسلحة العراقية. فقد نقلت وكالة انتر فاكس الروسية عن ليونيد فيدون نائب رئيس شركة لوك أوليل للنفطية الروسية بان قرار السلطات العراقية محاولة لمعاقبة روسيا أو الضغط عليها بعد أن دعمت روسيا القرار الدولي حول عودة المقتدين إلى العراق"^(٣).

ثانياً: رؤية روسيا للعلاقات الاقتصادية مع العراق بعد آذار ٢٠٠٣.

يبدو أن اهتمام روسيا الرئيسي بالعراق اقتصادي يحد ولا ضرورة لربطه بصدام حسين، إذ ان روسيا ليس لها أي مصلحة في إثارة غضب الولايات المتحدة إزاء الإطاحة به. فقد قال اليكسي ارباكوف-نائب رئيس لجنة الدفاع التابعة لمجلس الدوما الروسي "لنا مصالحنا الاقتصادية الخاصة بنا في العراق، وإن الاستقرار الإقليمي وعدم انتشار الأسلحة أمر مهم بالنسبة لروسيا... وقد يكون أفضل تحرك تقوم به روسيا هو السعي إلى ضمانات بان يحترم أي شخص يخلف صدام حسين مصالح روسيا الاقتصادية والتي تشمل التنقيب في حقول النفط العراقية وتجارة الأسلحة بعد ما رفعت عقوبات الأمم المتحدة عن العراق"^(٤). ففي زيارة السيد عبد العزيز الحكيم-رئيس مجلس الحكم الانتقالي إلى روسيا، قدمت روسيا اقتراح بشطب ٦٥ في المائة من ديون العراق لها، إذ قال السيد عبد العزيز الحكيم للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بان روسيا العضو الدائم بمجلس الأمن يمكنها الإسهام في ضمان دور منظمة الأمم المتحدة في العراق والإسراع بنقل السلطة للعراقيين. .. وبإمكان العراق ان يعتبر الآن ان الديون العراقية لروسيا تبلغ ٣,٥ مليار دولار في مقابل ثمانية مليارات دولار في السابق، وهذه الأرقام توازي خفضاً بنسبة ٦٥%^(٥). كما اختص السيد عبد العزيز الحكيم-رئيس مجلس الحكم الانتقالي، شركة لوك أوليل الروسية للعلاقة بالذكر قائلاً "ان العراق قد يحتاج لخبرتها لإعادة بناء صناعة النفط التي تعرضت لدمار". بينما قال ايغور يوسفوف وزير الطاقة الروسية بعد الاجتماع بين عبد العزيز الحكيم وفلاديمير بوتين بان المحادثات مستأنفة قريباً بشأن العقود التي وقعتها شركات روسية قبل الحرب^(٦). لذا يعتقد بان اللقاء الذي جمع بين السيد عبد العزيز الحكيم مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في روسيا، والتي من خلاله قال الرئيس الروسي بان (روسيا مستعدة لاستثمار بلربعة مليارات دولار فوراً في العراق)، هي إشارة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية والشعب العراقي والسياسيين العراقيين^(٧). كما ان العراق في حاجة إلى مساعدة تقنية من الشركات النفطية العالمية قبل ان يدعو الاستثمار الأجنبي إلى القطاع النفطي، فقد قال وزير

^(١) <http://www.elaph.Com>.

^(٢) بول بريمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

^(٣) <http://www.alwatan.Com>.

^(٤) <http://www.islam.online.com>

^(٥) <http://www.nahrian.com>

^(٦) Ibid.

^(٧) صحيفة الزمان (لندن - بغداد) ، العدد ١٧٠٣ ، الثلاثاء ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤.

النفط العراقي السابق إبراهيم بحر العلوم ان دولاً بينها اليابان والهند وروسيا عرضت المساعدة بما في ذلك شركة لوك أويل النفطية الروسية العملاقة ووزارة الطاقة الروسية التي تدرب ١٥ عراقياً، وأضاف قائلاً "البداية متواضعة، ونحن نحتاج هذه الأطراف لتدريب الكثير من كوادرنا". مع ذلك، ان قبول العراق المساعدة من روسيا ربما يشير إلى استعداد العراق لحجم استبعاد روسيا من تطوير حقول النفط.^(١) ولم تتوقف شركة لوك أويل الروسية لضمان عقودها النفطية في العراق من محاولاتها عند التفاوض مع العراقيين والأمريكيين، وإنما قامت بخطوات ملموسة لإثبات حسن النوايا باستقبالها للمجموعة الثانية من الخبراء العراقيين الذين وصلوا إلى روسيا للتدريب في شركة لوك أويل - سيبيريا الغربية وكانت المجموعة الأولى التي وصلت في أواخر يوليو ٢٠٠٤، وأنهت تدريبها وعادت إلى العراق، ويتم تدريب الخبراء العراقيين وفقاً لبنود مذكرة التفاهم والتعاون التي وقعتها في ١٠ مارس ٢٠٠٤ في العراق رئيس الشركة وحيد اليكيبوروف ووزير النفط العراقي إبراهيم بحر العلوم^(٢). إذ أن روسيا تأمل في ان تتمكن الشركات الروسية من المشاركة بصورة اكبر في إعادةعمار العراق من خلال عقود مباشرة وليس تعهدات من الباطن. ففي تصريح لوكالة انتر فاكس الروسية، قال يوري فيدوتوف-نائب وزير الخارجية الروسي "يبدو ان الاحتمالات بهذا الصدد تزداد حالياً وقد تتمكن الشركات الروسية من الحصول على عقود مباشرة". ورأى الدبلوماسي الروسي "ان الإدارة الأمريكية تترك على الأرجح ان التسوية الدائمة في العراق لن تكون ممكنة إلا بمشاركة أوسع للأسرة الدولية".^(٣) لذا حصلت روسيا على تأكيدات من الولايات المتحدة بان الشركات الروسية مستحصل على نصيب عادل من العقود في العقود في العراق ما بعد الحرب الذي تطلع كبرى شركات النفط في العالم إلى احتياطاته النفطية الضخمة. فقد قال إيغور ليفانوف وزير الخارجية الروسي عقب اجتماع مع حلف شمال الأطلسي في مدريد "خلال اجتماعاتنا مع الإدارة الأمريكية تلقينا تأكيدات انه لن يكون هناك تمييز ضد الشركات الروسية". وأضاف "ان الشركات الروسية ستنافس شركات الدول الأخرى على قدم المساواة... ستوجه إلينا الدعوة لدخول مناقصات وستتاح لنا كل فرصة للحصول على عمل في إطار هذه العقود". بينما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش لنظيره الروسي فلاديمير بوتين في سان بطرسبرغ "ان الأمر متروك للشعب العراقي فيما يتعلق بمسألة عقود النفط الحساسة". وتخشى روسيا احتمال أن تقتصر للشركات الأمريكية عقوداً ضخمة موقعة مع حكومة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين. وقد يساعد قرار رفع العقوبات الدولية عن العراق، روسيا في الاحتفاظ بنصيبها من عمليات تطوير حقول نفط العراق لذا تصر روسيا على ضرورة احترام التعاقبات المبرمة، ورفضت أيضاً دعوات البعض في الإدارة الأمريكية لإلغاء ثمانية مليارات دولار ديوناً مستحقة على العراق، لذا قال إيغور ليفانوف وزير الخارجية الروسي في مؤتمر صحافي انه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ فان مشكلة ديون العراق بما فيها الديون المستحقة لروسيا متحسم من خلال آلية دولية مثل نادي باريس، وقال "ومن هنا تتوي روسيا

(١) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٥٧٥، الاثنين ٩ شباط ٢٠٠٤.

(٢) <http://www.alarabiya.net>

(٣) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٥٨٤، الخميس ١٩ شباط ٢٠٠٤.

متابعة الأمر تحت مظلة المنظمات الدولية^(١). كما أشار وحيد اليكبيروف رئيس شركة لوك أويل الروسية إلى أن أية محادثات مع الشركاء الأجانب في هذا المجال لن تجري إلا بعد استقرار الوضع في العراق ، باعتبار أن المشروع ما زال مجمداً. في الوقت نفسه ، أفاد اليكبيروف أن التعاون مع الشركات الأمريكية في تنفيذ هذا المشروع سيكون مثمراً باعتبار أن أمريكا تسيطر على الوضع في العراق في الفترة الراهنة ، مما يعني أن شركة لوك أويل تواصل محاولاتها لاستعادة العقود الضائعة^(٢). وفي تعليقه على مصير عقود الشركات الروسية في العراق ، أشار السفير العراقي في روسيا عبد الكريم هاشم مصطفى في مؤتمر صحفي عقده في مقر وكالة نوفوستي ، إلى أنه لم يتم التوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة^(٣). إذ حصلت الشركات الروسية على بعض العقود النفطية في العراق. ففي بيان قالت شركة لوك أويل النفطية الروسية أنها وقعت اتفاقاً مع مؤسسة أمريكية لتزويد العراق بالبترول ووقود الديزل^(٤). وقالت "أن شركة ليتاسكو التابعة لها في جنيف، وقعت اتفاقاً مع شركة ريفا بناري اسوشيتس الأمريكية لاجل ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لفترة تصل إلى ١٢ شهراً لتقديم ١٨٠ ألف طن من البنزين و ١٣٠ ألف طن من وقود الديزل كل ثلاثة أشهر للعراق بدأ من أول نيسان ٢٠٠٤^(٥). وعندما أعلنت وزارة النفط العراقية من أن نحو ٢٠٠ شخص أو شركة أجنبية هم بينها تلقوا ملايين البراميل من النفط مكافأة لهم على دعمهم لنظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، وكان من بين هؤلاء الأشخاص فلاديمير جيرينوفسكي-الزعيم القومي الروسي، ألا أن ناطق باسم فلاديمير جيرينوفسكي نفى تلقيه كميات من النفط العراقي، وقال أن الزعيم القومي الروسي الذي يقيم علاقات وثيقة جداً مع المسؤولين العراقيين السابقين ويزور بغداد في انتظام هو صديق شخصي لصدام حسين، لكنه يقول انه لم يتلق قط لا نفطاً ولا مالاً ولا أي عطايا مادية أخرى من الرئيس العراقي السابق أو حكومته". ونقل عنه أن "معلومات الصحافة العراقية هذه التي تسيطر عليها المحتلون تستهدف روسيا"^(٦). ويبدو أن المصالح الاقتصادية الروسية هي المحرك الأساسي الذي يدفع القادة الروس للتعامل مع القادة العراقيين، وليس هناك تحالفاً استراتيجياً بينهم. وكما يشير أحد المحللين العرب " بأننا إلى متى نتناسى -وما أكثر ذلك- انه لا روسيا ولا فرنسا ولا الصين تمنع في ضرب العراق حياً في لشعب العراقي، أو تعاطفاً مع حكومته المرفوضة عالمياً ؟ لماذا لا نتذكر أن محرك الدوران في علاقة روسيا بالعراق هو المصالح الاقتصادية والإستراتيجية^(٧) ". كما ترى روسيا بأن مصالحها الاقتصادية سوف تكون مضمونة أكثر إذا ما انتصرت الولايات المتحدة على العراق. فقد قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن "الاقتصاد والمال الأمريكي مهم عالمياً وتطورها يؤثر مباشرة على اقتصاديات روسيا وأوروبا". وأشار فلاديمير بوتين بأن ملايين الروس

(١) صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٣٦٧ ، الخميس ٥ حزيران ٢٠٠٣ .

(٢) <http://www.alarabiya.net>

(٣) <http://www.Ru4arab.ru>.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد) ، العدد ٩٢٤٤ ، السبت ٢٠ آذار ٢٠٠٤ .

(٥) صحيفة النهار (بيروت) ، العدد ٢١٨٥٨ ، الخميس ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

(٦) <http://www.islam.com>

(٧) Anthony Louis, op.cit.

(٨) Martin Indyk, op.cit.

يدخروا الدولارات الأمريكية بينما ثلاثة أرباع العملة الصعبة المدخرة في البنك المركزي الروسي كانت مدخرة بالعملة الأمريكية^(١). لذا يرى فلاديمير بوتين بأن سياسة (التعاون مع الولايات المتحدة) هي في مصلحة روسيا، وهي لذلك في مصلحة للولايات المتحدة. وبسبب بحث مجلس النواب الأمريكي لاستبعاد روسيا من عقود إعادة أعمار العراق، قال المسؤولون الروس "أنه من واجب الرئيس جورج بوش التأكيد بأن الأمم المتحدة أكثر من الكونغرس الأمريكي، المسموح لها بصنع القرارات حول إعادة أعمار العراق". بينما أولئك المسؤولون اعترفوا بصورة خاصة بأن المؤسسات الأمريكية سوف تكون حاصلة على حصة الأسد من تلك العقود، وأن استبعاد المؤسسات الروسية من العملية سوف تكون غير مقبولة^(٢). بينما أعاد جورج بوش التأكيد لفلاديمير بوتين بأن المصالح التجارية الروسية في عراق ما بعد صدام سوف تكون محفوظة، كما أظهر عاطفة قوية للمأزق الشيشاني لبوتين^(٣). كما ساهم وجود الخبراء والفنيين الروس في العراق بتطوير أعمال بعض القطاعات الصناعية المهمة لاسيما الكهرباء ، ألا أن تدهور الوضع الأمني في العراق ، أثر بشكل كبير ليس على هذه المساهمة الروسية ، وإنما أثر على جهود أمريكا بتقديم الخدمات للشعب العراقي. فقد قال بول بريمر " بأنه في هذه الأثناء قتل المتمررون عددا من العمال الفنيين الروس في محطة الدورة لتوليد الطاقة، مما حمل حكومتهم على الضغط على الشركات الروسية لكي تسحب كافة موظفيها المنتشرين في العراق. وبما أن ذلك يشمل عدة مئات من العمال المهرة ، فقد كان يهدد بتوجيه ضربة شديدة إلى جهودنا في مد الشبكات بمزيد من الطاقة الكهربائية"^(٤). وفي سؤال لقيادة العربية، هل تريد روسيا مساعدة العراق في استعادة سيادته واستقلاله واستقرار الوضع الأمني؟ أجاب سيرغي ايفانوف - وزير الدفاع الروسي " نعم نريد وغير التعاون الاقتصادي أيضا، لكن تحقيق ذلك في اللحظة الراهنة أمر صعب للغاية مع الأسف ، وكانت لنا شركات عديدة تعمل في العراق واستمر عملها حتى بعد بدء العمليات العسكرية ، وانتهى كل ذلك بمقتل عاملين . فأصبح ترك العمال هناك جريمة، المشكلة أن عمليات الاختطاف والقتل تطل الجميع ، لأفترق بين من شاركت دولهم في التحالف العسكري أم لم تشارك ، حتى لو تصورنا أن أجنبا ما يرندني القبعة للزرقاء الخاصة بقوات الأمم المتحدة"^(٥). كما رحب الكسندر كينشاك-القائم بأعمال السفارة الروسية في العراق بأي تعاون مستقبلي بين الحكومة العراقية المنتظرة والشركات الروسية لتعيد الحياة إلى العلاقات الإستراتيجية. وإن المتغيرات الجارية لا يمكنها التأثير على متانة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والعراق. وأكد استعداد بلاده استعدادا كاملا للمساهمة في إعادة أعمار العراق تحت أي مظلة كانت كون بلاده لديها كافة الإمكانيات لإجتاز مثل هذه المشاريع وتمتلك الخبرة الممتازة في إنجاز هذه المشاريع^(٦).

وفي إطار تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين الروس والعراقيين ، بحث السيد سركيس آغا جان نائب رئيس حكومة إقليم كردستان وكالة مع وفد من سفارة جمهورية روسيا الاتحادية ضم السادة اليكسي سولوماتين المستشار ولوري كوزلوف منكرتيري السفارة يوم ٤ آذار ٢٠٠٤ الأوضاع

(١) بول بريمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٤.

(٢) <http://www.alarabiya.net>

(٣) صحيفة الزمان (لندن - بغداد) ، العدد ١٥٤٢ ، السبت ٢٨ حزيران ٢٠٠٣ .

السياسية للعراق والوضع القائم في إقليم كردستان على وجه الخصوص واستعداد الحكومة الروسية للمساهمة في إعادة أعمار العراق وبالأخص في مجال الكهرباء وإزالة الأنغام والسبل الكفيلة بتطوير العلاقات بين حكومة روسيا الاتحادية وإقليم كردستان، حيث رحب السيد سركيس آغا جان بجهود الجانب الروسي لافتتاح قنصلية ومكتب تجاري روسي في الإقليم وعبر عن الاستعداد لتسهيل العمل في تلك المجالات.

كما زار الوفد الروسي أيضا محافظة أربيل واللقاء المحافظ فوز دهادي مولود وبحث الجانبان سبل تطوير العلاقات بين الحكومة الروسية الاتحادية ومؤسسات حكومة إقليم كردستان فقد أبدى الجانب الروسي رغبته في تطوير تلك العلاقات وفي جميع المجالات ومنها الصداقة بين المدن الروسية والكوردستانية وفي مقدمتها المباشرة بإقامة خط جوي روسي مباشر إلى مطار أربيل الدولي ومساهمة رؤوس الأموال الروسية في إعادة أعمار إقليم كردستان^(١). كما اعتبر فلاديمير تشاموف افتتاح القنصلية الروسية في أربيل ، بأنه حدث سنة ٢٠٠٧ الرئيسي في العلاقات الروسية - العراقية. فقال السفير الروسي في حديث للصحفيين في روسيا " أننا عملنا على هذا المشروع سوياً مع الجانب العراقي خلال مدة طويلة " . فقد وقع وزيراً خارجية روسيا سيرغي لافروف والعراق هوسيار زيباري وثيقة خاصة على هيئة مذكرة حول فتح قنصليتين روسيتين في مدينتين عراقيتين (أربيل والبصرة) ، مع افتتاح قنصلية عراقية في المستقبل في روسيا ولربما في مدينتين أيضاً. وأضاف السفير الروسي انه بعد افتتاح القنصلية العاملة في أربيل " اقترح ممثلو غرفة التجارة في كردستان تنظيم زيارة لوفد منهم إلى روسيا وفتح معرض تجاري دائم للسلع الروسية في أربيل ، وفيما يتعلق بفتح قنصلية روسية في البصرة، أشار السفير الروسي بأن هذا الأمر يتوقف على الوضع في جنوب العراق، إذ قال " أننا ننتظر إشارات من الجانب العراقي ومن سلطات الدائرة الجنوبية وأننا من حيث المبدأ جاهزون " . ويرى السفير الروسي " أن العلاقات الاقتصادية الروسية - العراقية بدأت في عام ٢٠٠٧ تنتعش وتقدم ... وتعمل في العراق الآن ما يقارب ١٠ شركات روسية وهي تعمل في مختلف الميادين وبصورة أساسية في مجال الطاقة الكهربائية . ويقوم ٨٠ شخصا من منتسبي شركة (اينتر اينبرغو سرفيس) بتصليح أهم محطة كهربائية بالنسبة لبغداد^(٢) . وأوضح السفير الروسي أيضا خلال كلمة ألقاها في افتتاح القنصلية الروسية في أربيل بأنه قد أصبح بإمكان مواطني كردستان الآن الحصول على تأشيرة الدخول إلى روسيا من القنصلية بدلا من الذهاب إلى بغداد . أما رئيس وزراء إقليم كردستان نيجرفان بارزاني ، فقد اعتبر هذه الخطوة تعبيراً عن العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الروسي والكردي^(٣) . بينما تشهد محافظة البصرة منافسة شديدة بين بريطانيا وروسيا ، التي تبذل جهوداً لاستعادة دورها السابق . وفي موقف يعكس جانباً من هذه المنافسة رفض مجلس محافظة البصرة منح استثمارات نفطية لبريطانيا، على خلفية قرار المجلس بمقاطعة بريطانيا عقب الأحداث الأمنية التي شهدتها مدينة البصرة ، وفشل المسؤولين البريطانيين خلال اجتماعاتهم مع المسؤولين في المحافظة في الحصول على نتائج محددة

(١) صحيفة الفتلخ (العراق) ، العدد ٤١٨٤ ، الأحد ٧ آذار ٢٠٠٤ .

(٢) <http://www.elaph.com>

(٣) Ibid.

فيما أشار السفير الروسي لدى العراق فلاديمير تشاموف خلال زيارته للمحافظة بالاستقرار النسبي الذي تتمتع به . مشيراً إلى عزم بلاده المشاركة في بناء مشاريع للطاقة الكهربائية والنفط . وتشير التقارير المحلية ، إلى أن السفير الروسي الذي استقبل بحفاوة من مسؤولي المحافظة على عكس المسؤولين البريطانيين وجد تجاوباً مع رغبة روسيا لإعادة الشركات الروسية لتنفيذ عقودها السابقة . إذ تحولت روسيا استغلال مشاريع الحداة التي يكتها العراقيون لبريطانيا ، للدخول في المنافسة الاستثمارية بقوة ، معربة عن تحول هذه المشاريع إلى قرارات حازمة باستبعاد بريطانيا عن أي فرص استثمارية . كما أن شركة نفط الجنوب العراقية ركزت في مباحثاتها مع السفير الروسي حول أماكن عودة الشركات الروسية لتنفيذ عقودها المبرمة . وإن نقص التمويل المالي لشركة نفط الجنوب يدفعها إلى البحث عن مستثمرين كبار ، وهذا ما وجته الشركة في الجانب الروسي ^(١) . كما اشار حسين شهرستاني وزير النفط العراقي بتصريحه خلال زيارته روسيا استياء القيادة الروسية . فالشهرستاني افهم الروس بان يتخلوا عن حلم الحصول على استثمار حقل غرب القرنة الذي قمه لهم صدام كهدية لقاء دعمهم لنظامه . لأن شركة لوك أول تامل في معاودة العمل في هذا الحقل الذي يعد واحداً من أغنى حقول النفط العراقية . وتنتظر الحكومة الروسية من الحكومة العراقية ما هو أكثر أو تحديداً التزاماً بان حقل غرب القرنة سيكون لروسيا . ويأمل الساسة الروس التزام الحكومة العراقية بهذه العقود والاتفاقيات التي تم توقيعها في أوقات سابقة . وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي في منتصف يناير ٢٠٠٨ " أن هذا ينطبق أيضاً على الاتفاقية التي وقعتها شركة لوك أول ، وأشار إلى أنها مستعدة لاستئناف العمل في العراق بالتعاون مع شركة كونوكو فيلبس الأمريكية . وأكد " انه يرى ضرورة أن تستند العلاقات الروسية العراقية إلى أساس من المنفعة المتبادلة . وهذه احد أهم شروط تفعيل العلاقات بين البلدين . وحينها يمكن أن تفتح روسيا صفحة جديدة في العلاقات مع العراق ، ويكون برهاناً قاطعاً على أن حكومة المالكي تمتلك قراراً مستقلاً بعيداً عن وصايا المستشارين الأمريكيين " . ولكن ماهي الضمانات التي سيوفرها العراقيون للشركات الروسية في حال الاتفاق على المشاريع في إطار لجنة التعاون الاقتصادي بين البلدين . وأعرب الروس عن الاستعداد لإرسال شركاتهم للعمل في العراق ولكن بشرط توفير ظروف آمنة أكيدة . ويرفضون اقتراح حكومة المالكي بالتعاقد مع شركات أمنية . وأشار سيرغي لافروف إلى التاريخ غير المشرف لمثل تلك الشركات بالعراق ، مضيفاً أن " الروس لا يريدون أن يأتخوا أيديهم بدماء العراقيين " كما فعل الآخرون ^(٢) . وفي رده على سؤال لصحيفة الخليج الإماراتية حول اقتراحات حملها وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى روسيا لتعزيز العلاقات بين روسيا والعراق ، ومسألة الديون . قال هوشيار زيباري المقترح الذي لدينا هو انه لابد من وجود مذكرة تفاهم أو إطار للتعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا لمراجعة كل الالتزامات والاتفاقيات السابقة والعقود السابقة والبت فيها ، منها قيد التنفيذ والمتأجلة ، ومنها عفا عليها الزمن وانتهت ، هذه المذكرة سوف تشمل كافة الجوانب ، منها التعاون في المجال الاقتصادي والطاقة و

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

الكهرباء والبنية التحتية ، وحتى في مجالات التسلح ، والبيتا للمضي في تحقيق ذلك ، تتمثل في عقد اجتماع قريب على مستوى الخبراء في اللجنة العراقية للروسية المشتركة التي كانت موجودة أصلاً ، والتي تضم وزارات مهمة كالنفط والتجارة والخارجية والدفاع ، وذلك للتحضير لمذكرة إدارية للتعاون بين البلدين واللجنة سوف تتوج أعماله باجتماع وزاري بحضور وزير الخارجية^(١).

ففي ١١ شباط ٢٠٠٨ وقعت روسيا والعراق اتفاقاً ينص على إلغاء ١٢ مليار دولار من ديون روسيا على العراق. ووقع اليكسي كودرين - نائب رئيس الحكومة وزير المالية الروسي مع هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي على اتفاقية تقضي بإسقاط ٩٢% من الديون العراقية التي تبلغ ٩،١٢ مليار دولار . ومن المقرر إسقاط ٦٥% من هذه النسبة كمرحلة أولى فيما يجري إلغاء النسبة الباقية قدرها ٥،٤ مليار دولار على مرحلتين بموجب مباحثات بين الجانبين تجري في وقت لاحق . وقال اليكسي كودرين أن شركات نفط روسية ستستثمر أربعة مليارات دولار في العراق بموجب مذكرة تعاون جديدة . وذكر أيضاً أن من بين الشركات التي تشملها المذكرة لسوك أويل ، ونقلت عنه وكالة رويترز ، قوله للصحافيين " لدينا اتفاق مع الجانب العراقي بتوجيه اهتمام خاص إلى الاتفاقات الموقعة سابقاً " . وأشار هوشيار زيباري إلى أهمية دور روسيا في مجالات بلوغ استقرار العراق ، مؤكداً أهمية قرار إسقاط الديون المستحقة على العراق. وقال هوشيار زيباري في حديث نقلته وكالة أنباء " ريا نوفوستي " أن هذه المذكرة تفتح الباب أمام روسيا للمشاركة في جميع المشروعات والمناقصات التي بطرحها العراق " ، مؤكداً " استعداد العراق للتعاون في كل المجالات^(٢) ". وأكد هوشيار زيباري أن هذه المذكرة تؤكد حرص الحكومة العراقية على تطوير التعاون مع روسيا والتي ستكون بمثابة " خارطة طريق " لتطوير التعاون بين البلدين في المستقبل^(٣). بينما صرح ميرغي لافروف وزير الخارجية الروسي " بأن توقيع الاتفاقية الخاصة بتسوية الديون المستحقة على العراق يدل على ما تبذله روسيا من جهود لإعادة بناء الاقتصاد العراقي^(٤) ". وتأمل روسيا المشاركة في المشاريع النفطية بالعراق . وترى في قانون النفط والغاز الذي يتم إعداد مسودته في العراق ، بأنه يجب أن يرسخ مساواة المستثمرين الأجانب في الحقوق لدى المشاركة في استثمار حقول النفط والغاز . فقد أعلن إيغور شيرباك النائب الأول لمندوب روسيا لدى الأمم المتحدة أننا نعمل جداً على أن يتضمن القانون الجديد بنوداً ترسخ إمكانية عمل شركات مختلف البلدان بما فيها الروسية التي لديها خبرة إيجابية هائلة في قطاع النفط والغاز العراقي وفي سوق الوقود في هذا البلد على أساس المساواة وعدم التمييز " . وأضاف شيرباك " أننا نؤكد استعداد الشركات الروسية للمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي " . وأشار أيضاً إلى " أن القانون السذي يجري من مناقشة مسودته يجب أن يضمن للمساواة لكافة الطوائف في الحصول على ثروات البلد الوطنية وإن يشكل آلية تضمن وحدة أراضي البلد^(٥) ". وفي ١٠ آذار ٢٠٠٨ ، استقبل نائب رئيس

(١) info@alnajafnews.net.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد) ، العدد ١٠٦٧٠ ، الثلاثاء ١٢ شباط ٢٠٠٨ .

(٣) http://www.elaph.com

(٤) صحيفة الصباح (العراق) موقعها على الانترنت .

(٥) Ibid.

جمهورية العراق طارق الهاشمي سفير روسيا لدى العراق فلاديمير تشلوف . وعبر السيد طارق الهاشمي عن تقديره لموقف روسيا بشطبها القسط الأكبر من الديون المستحقة على العراق ، مشدداً على أهمية توثيق العلاقات بين البلدين في المجالات للصناعية والاقتصادية ، ولا سيما في قطاعات النفط والغاز والكهرباء وإعادة الأعمار . من جانبه ، أكد السفير تشلوف وجود مشاريع عديدة تنتظر التنفيذ خاصة بعد التحسن النسبي الذي طرأ على الوضع الأمني في العراق ^(١) . وفي ٢٤ آذار ٢٠٠٨ ، استقبل نائب رئيس جمهورية العراق عادل عبد المهدي مبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط الكسندر سلطانوف . وعبر السيد عادل عبد المهدي عن تقديره لموقف روسيا بشطبها القسط الأكبر من الديون المستحقة على العراق . وأكد بأن سياسة العراق الجديد هي الصداقة مع الجميع ، مشدداً على أهمية الاستفادة من الخبرات الروسية في تطوير القطاعات الاقتصادية في البلاد . وأشار أيضاً إلى أهمية تمتين العلاقات بين البلدين في الميادين الصناعية والاقتصادية ، ولا سيما في قطاعات النفط والغاز والطاقة . من جانبه ، جدد الكسندر سلطانوف دعم روسيا لحكومة وشعب العراق في مختلف المجالات ^(٢) . وفي ٢٥ آذار ٢٠٠٨ ، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني مبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط الكسندر سلطانوف . وأكد الرئيس العراقي أن هذه الزيارة ترسي إلى بداية لمرحلة جديدة من توسيع وتطوير وتعزيز العلاقات العراقية - الروسية في الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والنفطية والثقافية . وأشار إلى "أن لهذه العلاقات امتداداً تاريخياً طويلاً وقد صمدت لاختبار الزمن " ، وأضاف أنه "يطمح إلى إقامة أوسع وأوثق الروابط مع دول العالم ومنها روسيا" . وشدد أيضاً على "أن القيادة السياسية في العراق مصممة على المضي قدماً في توسيع وتوثيق العلاقات مع روسيا داعياً رجال الأعمال الروس إلى الشروع في الاستثمار والعمل في العراق والانطلاق من المناطق الآمنة في إقليم كردستان والمناطق الآمنة الأخرى في العراق " . كما أعرب المبعوث الروسي عن ثقته بأن بلاده تترك أن للاستقرار أهمية كبيرة لإنجاح العلاقات الدولية وتطوير الروابط مع العراق . وأكد توفر آليات عدة للارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين . مشدداً بصورة خاصة على أن بلاده ستبذل الجهود من أجل دعم سيادة واستقلال العراق ووحدته أراضيها واستقراره وإنجاح عملية المصالحة الوطنية فيه ^(٣) . كما حدد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، المجالين العسكري والطاقة ضمن أولويات المجالات التي يرغب العراق بتطوير التعاون فيها مع روسيا . وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية أن رئيس الوزراء التقى المبعوث الروسي للشرق الأوسط الكسندر سلطانوف ، مبيناً أنه تباحث حول سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، وأعرب عن رغبة العراق في تطوير العلاقات مع روسيا في المجالين العسكري والطاقة ^(٤) .

(١) <http://www.iraqipresidency.net>

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) صحيفة الصباح (العراق) ، العدد الصغير في يوم الاثنين ٢٤ آذار ٢٠٠٨ .

الخلاصة

بعد العراق جزءاً مهماً من منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الحيوية بالنسبة لروسيا لأسباب عديدة منها استراتيجية واقتصادية وسياسية. كما أن روسيا تعد إحدى الدول الكبرى والتي لا يمكن تجاهلها حتى ولو بالكلمات. إذ أن التدخل العسكري الأمريكي في العراق وإسقاط نظام صدام حسين، فإن هذا التغيير الكبير، سوف يؤثر بلا شك على طبيعة العلاقات العراقية-الروسية.

وعلى الرغم من معارضة روسيا للعنصرية للحرب على العراق، إلا إنها وافقت ضمناً على الحرب. إذ أن مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة أكبر بكثير من مصالحها مع العراق. فقد حصلت روسيا على ضمانات من الولايات المتحدة برعاية مصالحها في عراق ما بعد صدام. بعبارة أخرى، إن تغيير النظام السياسي في العراق سوف يؤثر بشكل قوي على طبيعة العلاقات العراقية-الروسية، فبعد أن كان العراق إحدى الدول التي لها علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع روسيا، ستصبح هذه العلاقات أقل مما كان في السابق لعدت اعتبارات منها:-

إن توجهات السياسة الجديدة للعراق سوف تكون أكثر ميلاً نحو تبني السياسات الموالية للغرب ولاسيما الولايات المتحدة. كما أن تبني العراق لسياسات اقتصاد السوق سوف يقلص من التعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا، إذ أن المنافسة الاقتصادية ما بين السلع الاقتصادية المنتجة في الغرب التي تتميز بتكنولوجيا عالية مقارنة مع السلع المنتجة في روسيا، سوف لا يكون في صالح بعض السلع الروسية، وهذا لا يعني انقطاع كامل في التعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا، بل يمكن الاستفادة من بعض القطاعات الصناعية المتقدمة في روسيا مثل الصناعات النفطية وقطاع الكهرباء من أجل الاستفادة من الخبرة الروسية لصالح دعم الاقتصاد العراقي.

كما أن سوق السلاح العراقية سوف تنقلص أمام السلاح الروسي، وهذا لا يمنع من إمكانية الاستفادة من بعض التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة في بعض الجوانب لتطوير القدرات الدفاعية العراقية.

ولاسيما أن السلاح الروسي يتميز بنفس القدرات الفنية المتقدمة مقارنة مع السلاح الغربي، فضلاً عن رخص ثمنه.

إضافة إلى ذلك، إن تطوير الروابط الثقافية والدينية بين العراق وروسيا، سوف يشكل عامل مهم لا زيادة التقارب والتواصل والتفاهم بين الشعبين الروسي والعراقي، وذلك من خلال إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الثقافية كالمركز الثقافي الروسي-العراقي وجمعية الصداقة العراقية الروسية وغيرها. فضلاً عن ما يحتويه العراق من مراكز دينية مقدسة سوف يشكل عامل جذب للمسلمين الروس الذين يبلغ عددهم ما يقارب ٢٠ مليون مسلم، لزيارة العتبات المقدسة في العراق.

الالتقاء والانفراق في العلاقات السعودية - الأمريكية

دراسة في تطور العلاقات بين الطرفين وما آلت إليه بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

المدرس المساعد

علي محمد حسين العامري^(١)

المقدمة

منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، درج المعنيون بالشؤون الدولية على وصف العلاقات السعودية- الأمريكية بأنها علاقات تحالفية خاصة، على الرغم مما اعترى مبارها من حالات التفرق وتطور تختص ببعض محاور القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي وقضايا الأمن والتسلح في المنطقة. إذ استندت العلاقات السعودية-الأمريكية على نوعية وطبيعة السلوك السياسي الخارجي لكلا الطرفين والقائم على تطابق الأهداف والمصالح المشتركة، سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أو الدولي.. وحتى أحدث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان إدارة الرئيس (جورج ووكر بوش) الحرب على الإرهاب بكل ما تنطوي عليه تلك الحرب من تحول في نظرية الأمن القومي الأمريكي والإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. حيث تركز هذه الإدارة على ما ينبغي أن يكون عليه الدور الإقليمي للعربية السعودية في التعاطي مع قضايا المنطقة بما ينطبق تماما مع السياسة الأمريكية وتوجهاتها في إطار الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسطية أو ما يسمى بـ(مشروع الشرق الأوسط الكبير) ويكل ما يفرضه من استحقاقات ومحددات على سلوك المملكة وكيفية تعاملها مع القوى الساعية لإفضال المشروع الأمريكي.. تلك القوى التي أضحت تشكل عبء أمام سعي الإدارة الأمريكية في تحقيق برلمجها وسياساتها-في المنطقة. وتحديدا موقف المملكة من الإرهاب والتطرف والأطراف الداعية للإرهاب في الداخل والخارج، فضلا عن الطموحات النووية الإيرانية - وقضايا الإصلاح والديمقراطية.

إن الأهمية التي يحظى بها موضوع العلاقات السعودية - الأمريكية لا يعالج مسار تلك العلاقة-على الرغم من أهمية ذلك-بل إن الأهمية الأكبر باعتقادنا، تنبع من سعي العربية السعودية المستمر إلى التوفيق بين انتماها ودورها الإقليمي وإستقرارية وشرعية نظامها السياسي-وبين علاقاتها للتحالفية للخاصة مع الولايات المتحدة ومن ثم التطلع إلى إحداث تغيير في السياسة الأمريكية حيال قضايا المنطقة بما يؤمن تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال السعي إلى إحلال قدر من الاستقرار والتوازن الإقليمي فيها.

فكيف يمكن للسعودية تحقيق ما تصبو إليه ضمن هذا السياق؟ تلك هي الفرضية التي ينطلق منها بحثنا لهذا الموضوع.. وذلك من خلال مبحثين: يختص الأول بالمصالح المشتركة وتطور العلاقات السعودية-الأمريكية-في حين ينصرف الثاني إلى القيود التي تعترض نمو العلاقات بين الطرفين.. ولاسيما قضايا الأمن الإقليمي الإرهاب والتطرف الديني وقضايا الإصلاح والديمقراطية.

المبحث الأول

المصالح المشتركة.. وتطور العلاقات السعودية - الأمريكية

يفرض قيام العلاقات الثنائية بين دولة وأخرى وجود مصالح مشتركة. وإن السعي إلى تحقيق المصلحة القومية لأية دولة، هو الهدف الأسمى في سياستها الخارجية، أي أن الدولة تنصرف في سلوكها السياسي الخارجي على وفق مصالحها القومية..

كما أن طبيعة المصالح والأهداف التي تكمن وراءها وعلى النحو الذي يدركه طرفا العلاقة، لما أن تقضي إلى تدعيم العلاقات الثنائية بين الدولتين باتجاه التعاون أو قد تعود إلى التقاطع بسبب التعارض في رؤية كل من طرفي العلاقة بغية ضمان مصالحه القومية.. وبالتالي تدفع طرفي العلاقة باتجاه مغاير قد يصل حد القطيعة بينهما، أو إعادة النظر في بعض جوانب تلك العلاقة.

تأسيما على ذلك، فإن أي تحليل للعلاقة السعودية-الأمريكية، إنما يتطلب فهم حقيقة تلك العلاقة وجذورها وبالتالي فهم طبيعة المصالح والأهداف التي تكمن وراءها-سلوك كل من طرفيها تجاه الآخر لتحقيق تلك المصالح والأهداف..

وبهدف تأثير جوانب تلك العلاقة وإبراز معطياتها وأبعادها-ينبغي تناول تلك المصالح والأهداف وتطور العلاقات السعودية-الأمريكية التي بدأت منذ أكثر من نصف قرن مستعرضين أهم التطورات التي رافقت مسيرة العلاقات الثنائية بين الطرفين:

وتتلخص المصالح المشتركة التي قامت عليها العلاقات السعودية-الأمريكية في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية لعل أهمها^١.

١. الحداثة المشترك للاتحاد السوفيتي السابق ومحاصرة النفوذ الشيوعي .
٢. محاربة الاتجاهات للراشكالية .
٣. تأمين الاستقرار في المنطقة .

^١ د. عبد الله سعود الفلاح (السياسة الخارجية السعودية) - الرياض - ط١ - ١٩٨٦ - ص ٢٩ - ٥٠ .

٤. تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين .

ومهما اختلفت أشكال التعبير عن طبيعة العلاقات السعودية - الأمريكية ، فإن الطابع المركزي للتحالف الذي يربط العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية يفترض وجود التقاء في المصالح^١ ومصالح السعودية في علاقاتها مع واشنطن تتمثل في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية - والتي تشمل التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا لضمان نجاح برامج وخطط التنمية، والمحافظة على استقرار النظام السعودي وأمن المملكة ضد التهديدات الخارجية وكذلك المحافظة على استقرار المنطقة^٢.

أما مصالح الحليف الأمريكي فقد اقتضت على البعد الاقتصادي في العلاقة، هذا ما يؤكد العديد من المعنيين بشؤون العلاقات السعودية-الأمريكية، فضلا عن تقرير (جاكسون) الشهير الذي يحصر مجال العلاقة بالمسألة النفطية. ومن هنا ينبع الاحتلال في فهم العلاقة بين الطابع الاقتصادي للنظرة الأمريكية ، وبين الطابع الشمولي للفهم السعودي^٣.

فبينما تمنح السعودية البعد الأمني والسياسي والعسكري الأولي في علاقاتها مع الولايات المتحدة.. وتنتظر إلى كونها علاقات تحالفية خاصة تقوم على المصالح الأمنية المشتركة والعداء للراديكالية وقوى التغيير الثوري في المنطقة، فإن الولايات المتحدة تولي مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، الاهتمام الأول.

إلا أن مركزية الرابط الاقتصادي بالنسبة لواشنطن، لا يستبعد أن يدفع بالولايات المتحدة إلى رؤية المملكة كشريك سياسي، ولكن بدون حساب النفط ليس هناك ما يدفع الأولى إلى إقامة صلات ذات ميزة خاصة مع بلد كالسعودية يعاني من الطابع الصحراوي الغلب ومن ضالة عدد السكان^٤.

وإن تلك الوظيفة تقوم كذلك على الاقتصاد، مادامت السعودية عملاق نفطي ومالي وهي الوحيد القادر على الاضطلاع بتلك المهمة.

لذلك يدخو بالإمكان القول، انه على الرغم من عدم إمكانية فصل العوامل الاقتصادية عن الأبعاد السياسية والإستراتيجية في دائرة اهتمامات الولايات المتحدة بالسعودية، فإن الحقائق الأساسية

^١ انظر- د. خسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥... دراسة في العلاقات الدولية) بيروت ط١-١٩٨٠- ص٢٢٢.
^٢ William B. Guandt , Saudi Arabia in the 1980 , S , Foreign Policy , Security and Oil , The Brooking Institution , Washington - 1981 P.4

^٣ د. خسان سلامة ، المصدر السابق ص٢٢٢

^٤ نفس المصدر ص٢٣٦.

تشير إلى أن العوامل الاقتصادية كانت وما برحت الحافز الأكثر أهمية في العلاقات الأمريكية السعودية منذ الشروع بالتقريب عن النفط^١.

لذلك يبدو واضحاً أن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين تقوم على عنصر الاعتمادية المتبادلة (Enter dependent). فبينما تحتاج الأولى إلى النفط السعودي وتهتم بتعاون المملكة في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فإن الثانية بدورها تحتاج إلى التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا والأسلحة والحماية الأمريكية..

وقد انعكست هذه المصالح المشتركة على طبيعة العلاقات بين البلدين، بشكل عام في التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية^٢.

وقد بدأت العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة وتمزجت منذ أربعينات القرن الماضي واتخذت عدة أبعاد في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، رافقتها مراحل تطابق واختلاف بين مصالح الطرفين.. وها كم أهم المحطات في سياق تطور تلك العلاقات.

الخلفية التاريخية.. ومسار العلاقات الثنائية:

منذ إعلان الملك عبد العزيز آل سعود عن قيام مملكته (مملكة الحجاز وسلطنة نجد) عام ١٩٢٦، بدأ يتطلع إلى اعتراف الولايات المتحدة بها، وبالتالي الدخول في علاقات سياسية منظمة معها في الوقت الذي لم يكن يطمئن فيه للسياسة البريطانية حيال المنطقة.. ولذلك فاحت السلطات السعودية وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٢٨ بشأن إقامة علاقات دبلوماسية معها، غير أن الحكومة الأمريكية رفضت الطلب السعودي لعدم تأكدها من حجم ومستقبل المصالح التجارية في المملكة.. وبعد اتصالات أجرتها واشنطن عن طريق سفيرها في لندن مع ممثلي الملك عبد العزيز عام ١٩٣١ إذ أسفرت تلك الاتصالات والمباحثات التي جرت عن الاعتراف بالمملكة^٣.

وسجلت زيارة المندوب الأمريكي (تشارلز كرلين) للملك عبد العزيز في نصف العام أول حلقة في سلسلة الاتصال بين الجانبين الأمريكي والسعودي^٤.

^١ إبراهيم محمد العولقي (العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية - السعودية مجلة شؤون أمريكية - عربية ج ٧ / شتاء ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ص ١).

^٢ أنظر

Helen Lakner, A House on Sand : A Political economy of Saudi, London - 1978 PP. 131 - 134

^٣ - نجات عبد القادر جشم (التشاور الدبلوماسي والقضلي للمملكة السعودية ١٩٣٦ - ١٩٤٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية / الكويت ج ٢٩ يوليو ١٩٨٤ ص ١٠٠

^٤ نفس المصدر ج ٧ تموز ١٩٧٦ ص ٧٤

وبعد حصول شركة (Standard Oil of Kalifornia) على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية عام ١٩٣٣ بدأ حجم المصالح الأمريكية بالتزايد، ولكن لم يتم الاتفاق على بدء إقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين بالرغم من محاولات الشركة للمنكورة بإقناع وزارة الخارجية الأمريكية بإقامة علاقات دبلوماسية لتأمين مصالح الشركة، غير أن الحكومة الأمريكية استجابت لذلك بدفع من مسؤوليتها السياسية في حماية مصالح الشركات الأمريكية ومواطنيها في الخارج^١ ولذلك لم تقرر الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة إلا في أيار عام ١٩٤٠ وذلك بسبب إلحاح شركة ستاندرد، ومخاوفها من مشروعات ألمانية وبريطانية تتنافسها في الأراضي السعودية، ووصول تقارير إلى الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد تشير إلى وجود نشاط ألماني وياباني في السعودية^٢ فضلا عن اكتشاف للنفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨^٣ وهكذا بدأت العلاقات السياسية تتطور بين الطرفين.. والتي وصفت فيما بعد بأنها علاقات تحالفية خاصة..

فما الذي دعا الملك عبد العزيز إلى إقامة علاقة خاصة مع واشنطن؟ ولماذا رجح عرض الشركات الأمريكية على سواها في امتياز النفط دون سواها من الشركات ولاسيما الشركات البريطانية؟ إن ذلك يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها:

١- البعد الجغرافي-التاريخي:

ابتعاد الولايات المتحدة جغرافيا عن منطقة الشرق الأوسط ، وعدم تورطها في أي تجربة استعمارية في البلدان العربية كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية-تتبنيتها من الناحية الأخرى مبدأ (حق تقرير المصير) وخاصة في عهد الرئيس ويلسون^٤.

٢- الكراهية الذاتية للاحتلال :

إن تقصيل الملك عبد العزيز في منح امتياز البترول للأمريكيين دون غيرهم يعود إلى اطمئنائه إليهم ، وأنه كان يرى أن الشركات الأمريكية أكثر استقلالية عن حكومتها مما يجعلها مبرأة من أي أهداف سياسية مقارنة مع رؤيته للشركات البريطانية كشركات حكومية مما قد يترتب عليه قيام شكل من أشكال التدخل البريطاني في شؤون شبه الجزيرة العربية لاستبعاد تطلعات

^١ د. لجنة عبد القادر - المصدر السابق ص ١٠٠ - ١٠١.

^٢ نفس المصدر ص ١٠١.

^٣ د. عبد الله سعود الفياح (السياسة الخارجية السعودية) ص ٤٩.

^٤ نفس المصدر ص ٤٩.

بريطانية الاستعمارية في المنطقة، فضلا عن مواقفها المنحازة من خصومه الهاشميين في العراق والأردن^١.

٣- الحاجة للمال :

إذ أن الأزمة المالية الحادة التي واجهت الملك عبد العزيز بسبب قلة توافد الحجاج على المملكة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية بالتفاعل مع سعيه إلى تكوين جيش وتطوير أجهزة الدولة، أدت إلى حاجته الملحة إلى المال، الأمر الذي دعاه إلى تفضيل عرض الشركات الأمريكية بمنح امتياز البترول على الشركات البريطانية إضافة إلى أنه اشتمل على تقديم قروض مالية لحل مشاكله الاقتصادية..

٤- الرؤية المستقبلية للدور الأمريكي: يعتقد البعض أن الملك عبد العزيز كان يدرك الدور المقبل الذي سوف تضطلع به الولايات المتحدة في المنطقة والعالم^٢ الأمر الذي دعاه إلى تفضيل الشركات الأمريكية على غيرها ولاسيما البريطانية.

تأسيسا على ما سبق، يحدو بالإمكان القول أن دخول الشركات النفطية الأمريكية، هو الذي قاد بشكل تدريجي إلى توسيع العلاقات السياسية وتعميقها بين البلدين.

فبعد عامين من عقد امتياز للتقيب على البترول، أقامته الولايات المتحدة تمثيلا قنصليا مع المملكة ثم دفعت درجة هذا التمثيل عام ١٩٤٢ إلى مفوضيه، وفي عام ١٩٤٩ أصبح للتمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارة^٣.

كما أن الشركات النفطية نجحت في إقناع إدارة الرئيس (فرانكلن روزفلت) الذي تعهد في شباط/فبراير ١٩٤٣ بأول التزام حيال المملكة حين صرح (بأن الدفاع عن المملكة السعودية مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة)^٤. وبعد ذلك وصلت بعثة عسكرية أمريكية لتدريب الجيش السعودي والبدء ببناء مطار الظهران قرب حقول النفط الذي تحول فيما بعد إلى أضخم قاعدة جوية أمريكية في المنطقة^٥.

ثم جاء لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس روزفلت الذي جرى على ظهر سفينة حربية أمريكية في البحيرات المرة بقيادة السويس في شباط/فبراير ١٩٤٥ ليؤشر تزايد الاهتمام الأمريكي بالمملكة، وكان الاهتمام

^١ د. بدر الدين عباس الخصوسي (اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين) مجلة دراسات الخليج والجزيرة - الكويت ج/ ٣١ - ١٩٨٢ ص ١٩١.

^٢ نفس المصدر ص ١٨٩ - ١٩٠.

^٣ د. عبد الله سعود القزاع - ميس ص ٣٧٠.

^٤ خير أن تصريح (روزفلت) لم يكن يحصل أي مضمون عسكري، وإنما كان يسعى إلى وضع السعودية في ما يتلام مع القوانين الأمريكية، الأمر الذي يتيح لها الحصول على المصاحبات الأمريكية دون حجة لأن تتم الصلوة عبر لندن، وكذلك لصناعة مصانع الشركات النفطية الأمريكية من المنافسة البريطانية - .. بهذا الصدد:

انظر د. ضمان سلامة (السياسة الخارجية السعودية) ميس ص ٢٤٢.

^٥ فهد هاديدي (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية - شركة كلفه للتشر / الكويت ٢/٨ أبريل ١٩٧٧ ص ٢٧).

بالنقط ومحاوله الحصول على مساعدة الملك عبد العزيز لحل مشكلة فلسطين من الأسباب الرئيسية وراء هذا اللقاء. إذ عبر الملك عن دعمه مؤكداً (أن الخلاف السعودي الأمريكي حول القضية الفلسطينية لم يؤثر على مصالح أمريكا النفطية ولن تتعاون معها لفصل من أي تعاون آخر)^١.

وبعد هذا اللقاء الذي يعد أول قمة غير رسمية بين الطرفين، أعلنت السعودية في آذار/مارس ١٩٤٥ الحرب على المحور، إذ عززت هذه السابقة مكانة المملكة لدى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ومنذ عام ١٩٤٦ وحتى وفاة الملك عبد العزيز في تشرين ثان/نوفمبر ١٩٥٣، شهدت العلاقات السعودية-الأمريكية تطورات عززت العلاقات الثنائية بينهما ولاسيما في مجال الدفاع والحرص على استقلال المملكة من خلال تبادل المذكرات بينهما.. ففي رسالة موجهة للملك عبد العزيز في تشرين أول عام ١٩٥٠ عبر الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) فيها عن (حرص الولايات المتحدة العميق على استقلال المملكة)، وفي عام ١٩٥١ تم تجديد الاتفاقية الخاصة بقاعدة الظهران، وفي حزيران/يونيو عام ١٩٥٣ تبادل الطرفان مذكرات بشأن التعاون المشترك على صعيد الدفاع.. إذ يعد ذلك أول التزام رسمي من قبل الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة^٢.

ما تقدم يؤشر ملامح وجنور تحالف استراتيجي بين العربية السعودية والولايات المتحدة.. ويبدو أنها رتبت استحقاقات على المملكة لم تكن أسرة آل سعود قادرة تماماً على تلبيةها حيال الحليف الأمريكي.. وذلك بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية التي رافقت مسار العلاقات الثنائية بين الطرفين لفترة امتدت لأكثر من نصف قرن، ابتداء من أواخر عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى مطلع الألفية الثالثة.. والتي وضعت صانعي القرار في العربية السعودية أمام خيارات ومواقف صعبة حيال السياسة الأمريكية في المنطقة ولحظها في أكثر من اختبار وتجربة لتصادم مصالح الطرفين واختلاف وجهات النظر حول العديد من القضايا والتي كانت تتبع-أساساً-من الأوضاع الإقليمية ولاسيما في عهدي الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) ولخيه غير الشقيق فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢-٢٠٠٦) ولا زالت قائمة في عهد الأخ لثالث غير الشقيق عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٦..).

وفي الآتي أهم التطورات التي رافقت مسار العلاقات الثنائية :

١. في الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٣-١٩٥٧) نشبت أزمة مؤقتة في عهد الملك سعود بن عبد العزيز الذي اعتلى العرش بعد وفاة أبيه، بسبب تطلعه إلى انتهاء سياسة مؤيدة لـ(جمال عبد

^١ د. هسان سلامة - السياسة الخارجية السعودية من ٢٤٢ - ٢٤٣.

^٢ نفس المصدر ص ٢٤٣.

الناصر) بعد تولي صعود المد القومي في تلك الفترة، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر^١ ومرعان ما استعادت العلاقات الثقافية حرارتها بعد زيارة الملك سعود لوشنطن في شباط / فبراير ١٩٥٧، وفي أعقاب صدور مبدأ (أيزنهاور) لملئ الفراغ في الشرق الأوسط، إذ استقبل من قبل الرئيس الأمريكي (دايت أيزنهاور) شخصيا وهو استقبل لم يحظى به رئيس أجنبي للولايات المتحدة حتى ذلك الحين.. ولكن يبدو أن الغرض من ذلك هو ضمان تجديد اتفاقية قاعدة الظهران ومحاولة إقناع السعودية بالمشاركة في المشروع الأمريكي.. وقد ساهم وقوف الولايات المتحدة إلى جانب مصر خلال أزمة السويس في إنهاء هذه الأزمة الطارئة^٢.

٢. في مطلع ستينات القرن الماضي شهدت العلاقات السعودية-الأمريكية بعض التوتر بسبب ما بدا من محاولات أمريكية للتقرب من (عبد الناصر) ثم بسبب الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي في كانون أول ١٩٦٢ على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية إلى إدارة الرئيس (جون كندی). غير أن هذه الخلافات لم تحول دون تعزيز التعاون العسكري والدفاعي بينهما، ناهيك عن استمرار التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على استقرار النظام السعودي والدفاع عنه طوال فترة حرب اليمن^٣.

٣. بعد تولي الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٤، تعززت العلاقات السعودية-الأمريكية إذ أصبحت المملكة في عهده أكثر اقترابا إلى الولايات المتحدة، والعكس كذلك صحيح. ومما ساعد على ذلك مثلا، عدم حاجة المملكة للدعم المالي، ناهيك عن تأثيرها السياسي في المنطقة، وأن إجراءات فيصل الإدارية في الداخل عززت العلاقة الثنائية، مما ضمن حصول الأخيرة على إمدادات النفط ربحا طويلا من الزمن^٤.

٤. في مجال تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين، قام الملك فيصل بأول زيارة له (كمالك) إلى الولايات المتحدة عام ١٩٦٦، قابل فيها الرئيس الأمريكي (لندن جونسون) وكانت أولى مهام هذه الزيارة، حث الأخير على اتخاذ ما من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة والمساهمة في حل القضية الفلسطينية.. بعدها طرحت الولايات المتحدة (مشروع روجرز) للسلام في الشرق

^١ أنظر - فرد هوبلدي (المصدر السابق ص ٢٤ وكذلك د. حسان سلامة ص ٢٤٢ ..

^٢ أن غلبة واشنطن من فوقها إلى جانب عبد الناصر خلال أزمة السويس ، كانت محاولة لكسب من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة .. أنظر نفس المصدر ص ٢٤ - ٢٥.

^٣ يبدو أن الأزمة التي رافقت العلاقات السعودية - الأمريكية في الفترة الواقعة - بين (١٩٥٣ - ١٩٥٧) كانت بسبب تراجع الملك سعود ، بين الاحترار إلى حد التناصر وخطه القومي وبين الانحياز إلى الولايات المتحدة ، مما أدى إلى إيقاف معاهدة التعاون الموقعة مع الأخيرة في حزيران / يونيو ١٩٥٤ قبلها وقت المساعدات الأمريكية خلال عام ١٩٥٥ .. المزيد انظر :

Helen Lackner , A House built on sand , op. cit PP. 114 - 122.

^٤ فرد هوبلدي (المجتمع والمملكة في الجزيرة العربية ..) ص ٢٧.

الأوسط في أعقاب حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ طالبة تأييد الملك فيصل لبنود هذا المشروع- وكان رده بالقول ((لنا لا نقبل بأي مشروع لا يقبل به الفلسطينيون))^١.

٥. في عام ١٩٧١ قام الملك فيصل بزيارة واشنطن قابل أثناءها الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون).. وفي أعقاب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ تكررت زيارات المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم وزير الخارجية (هنري كيسنجر) الذي كان اهتمامه ينصب بالدرجة الأولى على رفع الحضر النفطي الذي فرضته السعودية مع الدول العربية المنتجة للنفط، حيث أدرك كيسنجر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السعودية في مجال الصراع العربي-الإسرائيلي وخطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه البترول في المعركة^٢.

وعلى أثر تآزم العلاقات بين الدولتين في أعقاب حرب تشرين قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة إلى المملكة عام ١٩٧٤ وهو أول رئيس أمريكي يزور السعودية.. لم يتمكن الأخير من إقناع الملك فيصل أثناء الزيارة فيما يتعلق بقضايا المنطقة غير أنه لم ينف إعجابه بالملك فيصل ورويته تجاه القضايا العربية^٣.

٦. وبسبب دعم إدارة الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) لإسرائيل، نبه الملك فيصل هذه الإدارة في آب ١٩٧٤ بالقول ((إذا لم تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه إسرائيل ، فستكون الجزيرة العربية مرغمة على تعديل سياستها))^٤.

وفي ذات الاتجاه عبر ولي عهده (خالد بن عبد العزيز) في معرض تعليقه على العلاقة الخاصة التي تربط المملكة بالولايات المتحدة بالقول ((إذا كان أصدقائنا لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي، فأنا نتوقع من أصدقائنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي))^٥.

إن ما تقدم يؤشر الآتي:

أولاً: أن تجربة الحضر النفطي قد وضعت للعلاقات السعودية-الأمريكية على المحك، والذي أراد الملك فيصل من خلاله أن يثبت للولايات المتحدة، حرص المملكة على مبدأ التضامن العربي الذي لا تستطيع الخروج عنه، مهما كانت خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة.

^١ د. عبد الله سعود الغفيع (السفيرة الخرجية السعودية ..) من ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

^٢ نفس المصدر ص ٣٧٤.

^٣ للمزيد من التفاصيل انظر .. بنوا موشان (فيصل عامل السعودية .. الإنسان الحاكم - تعريب - رمضان لاوند ، دار أسود للنشر / بيروت بلا تاريخ من ص ١٨٩ - ١٩٣.

^٤ نفس المصدر ص ١٩٧.

^٥ محمد عثمان (السعودية وهوم العرب .. خلال نصف قرن ، المكتب العلمي للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٨ ص ١٠٩.

ثانيا: إن الملك فيصل كان ينتهج سياسة توفيقية في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة، قولها -محاولة التنسيق بين خصوصية تلك العلاقة وبين التمسك بالحقوق العربية.. وأنه لم يخطئ هذا المسار لتوفيق طول فترة حكمه إلا في القضايا الملحة التي تمس جوهر الدور العربي والإقليمي للمملكة^١.

٧. أما في عهد الملك خالد بن عبد العزيز الذي أعطى العرش بعد اغتيال الملك فيصل في آذار/مارس عام ١٩٧٥، واصلت السعودية انتهاز نفس السياسة ولكن بدور أكبر في الشؤون الدولية.. وبمعنى آخر (أكثر واقعية) في التعامل مع القضايا العربية المصرية ولاسيما القضية الفلسطينية^٢.

فبعد مضي أكثر من شهرين على رحيل الملك فيصل، ألقى الملك خالد خطابا اعترف فيه بوجود إسرائيل، مسجلا أول خروج عن الثوابت التي كانت تقوم عليه سياسة الملك فيصل^٣ وكذلك استطاعت السعودية منذ عام ١٩٧٥ أن تزيد من نفوذها في العالم بفضل العوائد النفطية الهائلة، فضلا عن بروز الاعتمادية المتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة^٤.

٨. على الصعيد الإقليمي، فقد برز الدور السعودي بشكل أكثر وضوحا بفعل الاتجاهات الجديدة للسياسة السعودية، على أساس أنها أضحت ((أكثر عملية)) وانسجاما مع تصوراتها لهذا الدور، وحين كان وليا للمهد، أضحت (فهد بن عبد العزيز) الشخصية الأكثر أهمية في تشكيل السياسة الخارجية السعودية لاسيما ما يتعلق بشؤون العلاقة مع الولايات المتحدة والسياسة النفطية، في مقابل سعيه المستمر في الحفاظ على مبدأ الإجماع العربي، بإتباعه سياسة توفيقية لتحقيق أكبر قدر ممكن من إرضاء الدول العربية وبالتالي تجنب العزلة^٥.

٩. ولكن منذ تولي القيادة من قبل الملك فهد بعد وفاة أخيه الملك خالد ١٩٨٢، أضحت السياسة الخارجية السعودية أكثر فاعلية، إذ لم تعد تكتفي بالممارسة التوفيقية بل للمبادرة في طرح المشاريع السياسية ذات الصلة بالقضايا العربية والإقليمية لاسيما (مشروع فهد) لحل القضية الفلسطينية الذي أصبح فيما بعد مشروعا عربيا بعد تبنيه في مؤتمر قمة فاس، حيث وصفت المملكة في حينها بأنها أحد الأطراف المباشرة في إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي.. وقد أثرت المواقف السعودية من القضايا العربية والإقليمية، أمثلة واضحة على توسع الدور السعودي في عهد الملك فهد.. مثال ذلك تراجع السادت وعزلة مصر بعد كامب ديفيد، والخلافات العربية-العربية، وما آلت إليه الثورة الإسلامية في إيران،

^١ للمزيد، انظر - (إبراهيم سعد الدين وأخرون) كيف يصنع القرار في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥) ص ٤٣ - ٤٤.

^٢ انظر - Helen Lackner, A House built on sand op. cit P. 122 And P. 124

^٣ Ibid, P. 122.

^٤ Ibid, P. 131.

^٥ William B. Gundt, Saudi Arabia in the 1980, S, op cit, P. 80.

الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، فضلا عن مشكلة أفغانستان والمشكلة اللبنانية وقضية
لسمار البترول.

وقد تقامى الدور السعودي طيلة عقد الثمانينات، بفعل المتغيرات الجديدة-المليئة بالصراعات
السياسية والأيدلوجية، الأمر الذي فرض على المملكة للدخول في خضم السياسة الدولية.. إضافة إلى
دورها العربي والإسلامي^١.

وهكذا وجدت الولايات المتحدة في الدور السعودي الفاعل الأكثر أهمية في التعاطي مع حقائق
الوضع الجديد في المنطقة منذ مطلع عام ١٩٧٩ ومآلا ذلك في عقد الثمانينات، حيث أضحت
السعودية في ظل هذه الحقائق القاسم المشترك في السياسة العربية الإسلامية.

غير أن القيام بهذا الدور، وعلى النحو الذي يحمل السعودية على القبول بمفردات السياسة
الأمريكية-(الغير مرغوبة في المنطقة) قد وضع القيادة السعودية أمام خيارين:

إما أن يلبوا رغبة الحليف الأمريكي-وهذا يعني تخلي المملكة عن دورها الإقليمي وبالتالي
الركون إلى العزلة.. وإما أن ترفض القيام بهذا الدور الذي تتطلع إليه الولايات المتحدة، وهذا يعني
التخلي عن الحليف الأمريكي-الأمر الذي قد يؤول إلى إعادة النظر في العلاقة الثنائية (الخاصة) التي
تربط بين الطرفين.. إذ يغدو بالإمكان القول، إن أحداث المنطقة ومتغيراتها الجديدة، قد وضعت
صانعي القرار في السعودية أمام موقف صلب حيال السياسة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي ألغى
ظلالا كثيفة حول مستقبل العلاقات السعودية-الأمريكية وأدخلها في أكثر من اختبار في ربيع عام
١٩٧٩ وبسبب اختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا الإقليمية السائدة آنذاك، نشأت أزمة فعلية
بين العربية السعودية والولايات المتحدة، قد لا يكون لمعناها مثيل في تاريخ العلاقات السعودية-
الأمريكية.. وكان مصدرها الرئيسي كما هو معروف ينبع من معطيات إقليمية وليس من صلب
العلاقة الثنائية نفسها.. ويبدو أن الأمريكيين هم المسؤولون أساسا عن التطور السلبي في العلاقة^٢ وقد
تجلى ذلك من خلال الأسباب والدوافع التي كانت تكمن وراء تلك الأزمة، التي دارت حول جملة
قضايا متداخلة أهمها:

١. الوضع في إيران ومقوِّط الشام، وتلكؤها في دعم نظامه، مما يؤكد عدم قدرتها على ضمان
بقاء أي نظام حليف عندما يصل إلى حافة السقوط، بل تساهم هي في إسقاطه عندما تنقد
النقطة في قدرته على ضمان المصالح الأمريكية أو عندما يعتمد سياسة قد تتقاطع مع السياسة

^١ انظر د. فاضل زكي محمد (اضواء على الدبلوماسية العربية السعودية - لقايات والمستجدات) دراسات سعودية، معهد الدراسات
الدبلوماسية - وزارة الخارجية السعودية، ١٩٨٧ ص ٨٧، ١٢٧، ١٩٩ ص ١٩٩.

^٢ د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية - دراسة ٢٠٠٢).

الأمريكية^١. فقد أدرك السعوديون أن الموقف الأمريكي من شاه إيران، يدل على عدم الرغبة أو عدم القدرة على دعم الحلفاء. فبعد سقوطه (كحليف قوي) للولايات المتحدة شعر السعوديون أن الأخيرة لم تعمل كل ما بوسعها لإنقاذه^٢.

٢. أسعار النفط والنفط الأمريكي باتهام السعودية بمشاركتها في زيادة الأسعار ثم التهديد بالتدخل العسكري لحماية استمرار ضخ النفط^٣.

٣. الموقف السعودي من اتفاقيات ومن ثم معاهدة (كامب ديفيد)-ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تراهن على ردود فعل إيجابية أو على الأقل محايدة حيال هذه المعاهدة، أعلنت السعودية بأنها لا تقي بالغرض المطلوب.. وأن المملكة ترى أن ما تم التوصل إليه في قمة كامب ديفيد لا يمثل صيغة نهائية مقبولة للسلام مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس كارتر^٤.

٤. التشكيك باستقرارية النظام السعودي-وذلك من خلال حملة واسعة شارك فيها أعضاء من الكونغرس وصحف أمريكية بارزة، استهدفت التشكيك بمقدرات المملكة على مسايرة التحديث وعلى تجنب الخلافات بين أمراء الأسرة المالكة.

فضلا عن إبعاد رئيس جهاز المخابرات الملحق بالمفارة الأمريكية في جده، بعد أن ثبت أنه كان وراء تلك الحملة لنقله معلومات عن أوساط تكهنت بوجود خلافات في الأسرة المالكة واحتمال سقوط نظام الحكم السعودي، وذلك عبر تقاريره السرية التي كان يبعثها إلى واشنطن^٥.
إن هذه القضايا والأحداث بمجملها، أثارت ردود فعل في المملكة، عبر عنها بوضوح السفير السعودي في واشنطن بوضوح آنذاك، مما أدى بالتالي إلى اختلاف في النظرة للعلاقة التحالفية بين الطرفين، كما أن قيلهما في وقت مقارب أدى إلى نشوء-تلك الأزمة^٦.

^١ مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩-مؤسسة الدراسات الفلسطينية/بيروت ط١/ ١٩٨٠، ص٦٢.

^٢ انظر نفس المصدر، ص٦٢، وكذلك، فلوري يورك (تلاق الخليج في التفاعلات مركز دراسات الخليج العربي-جامعة البصرة، السلسلة الخاصة (٦٦) ١٩٨٢ ص٨٢.

^٣ انظر -د. ضامن سلامة، جس ص٢٥٣، ص٢٥٨.

^٤ انظر نص البيان الذي أعلنه مجلس الوزراء السعودي في: منابر الهور، طارق الموسى (مشروع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥) دار الجليل، ص٤١- ط١/ ١٩٨٦، ص١٩١-١٩٢.

^٥ انظر -بول فتلي (من يجرؤ على الكلام -الروي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية) بيروت ط١/ ١٩٨٨، ص٢٥٦، وكذلك -د. ضامن سلامة، جس، ص٢٥٨.

^٦ للمزيد من التفاصيل، انظر -د. ضامن سلامة جس ص٢٥٦، ص٢٥٨، وكذلك - مروان بحيري (النفط العربي والتهديدات الأمريكية .. جس ص٦٢).

في ظل هذه الأجواء المشحونة بانعدام الثقة المتبادل بين الطرفين ، وقعت معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، أعقبها وصول (زبغنيو برجنسكي) مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي إلى المملكة ، لحملها على اتخاذ موقف مؤيد للمعاهدة، قبلها رفض سعودي.

إن وصفت العلاقة حينذاك بحبارة ((بقيت الصداقة وضمحلّت الثقة بين الطرفين)) وتأكيداً لذلك، صرح سعود الفيصل مطلع مايس ١٩٧٩ ((بأن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب خلافات حول كامب ديفيد))^١ أعقبه تصريح (سابروس فايس) وزير الخارجية الأمريكي أكد فيه ((أن معاهدة الصلح المصرية-الإسرائيلية قد أثرت في العلاقات وأدت إلى نشوء خلافات حادة في وجهات النظر بين البلدين))^٢.

وهكذا، فإن استمرار فتور العلاقات السعودية-الأمريكية، قد شجع عدد من القوى الدولية للاستفادة من هذه الفرصة.. فبإضافة إلى فرنسا التي كانت تسعى إلى إحلال طائرات (الميراج) مكان طائرات (F-15)، حاول الاتحاد السوفيتي السابق والصين إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، الأمر الذي حرض الطرفين لتخفيف حدة الأزمة وصولاً إلى وضع نهاية لها^٣.

لذلك صدر سيل من التصريحات في أيار وحزيران ١٩٧٩ من قبل مسؤولي الدولتين عبرت عن خطوات إيجابية لوضع حد لهذه الأزمة، من بينها تصريح الأمير عبد الله بن عبد العزيز-الذي يُصِف بأنه أقل تأييداً لتعميق العلاقة مع واشنطن-قائلاً أنه ((لا يعتقد أن العلاقة بين واشنطن والرياض سوف تتأثر من رفض السعودية لكامب ديفيد)). كما أن الموقف السعودي تجاه قضايا النفط بدأ يتطور حين لمحت في نهاية أيار ١٩٧٩ برغبتها في زيادة إنتاج النفط لوضع حد للارتفاع المتزايد في أسعاره وصولاً إلى إنهاء أزمة الطاقة، بناء على طلب أمريكي مباشر.. في مقابل تأكيد عدد من المسؤولين الأمريكيين وبعض الصحف الأمريكية في واشنطن إيقاف ضغطها على الرياض بشأن تأييد معاهدة كامب ديفيد^٤.

وفي تموز/يوليو ١٩٧٩، وحين تسلم الرئيس كارتر أوراق اعتماد السفير السعودي الجديد (فيصل الحجيلان)، صرح قائلاً ((أن واشنطن تقدر السعودية كصديق وكحليف)) إذ كان هنا الحدث البروتوكولي صورة علنية عن قرب لنتهاء الأزمة- بعد تقاعص للوضع في إيران بعد الثورة الإيرانية، وانتهاء النزاع بين شطري اليمن^٥ فضلاً عن تقاعص للخلافات العربية-العربية.

^١ أثير د. صبان سلامة - من ص ٢٥٩ ص ٢٦٠.

^٢ نفس المصدر ص ٢٦٠.

^٣ نفس المصدر ص ٢٦٠.

^٤ نفس المصدر ص ٢٦١.

^٥ إن النزاع المسلح الذي نشب بين شطري اليمن في شباط ١٩٧٩ ، أحدث قلقاً سعيها حيل قضيا الأمن والاستقرار في الخليج والجزيرة العربية ، استمر حتى انتهاء النزاع المذكور بواسطة عراقية - سورية في آذار ١٩٧٩ ، لمزيد من التفصيل راجع ، شاه رام شويان (الأمن في الخليج قفريسي) - دور القوى الخرجية المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية / لندن ١٩٨٢ - (مترجم للعربية) ص ٩١ - ٩٤.

وعلى صعيد التعاون العسكري والعلاقات الأمنية بين الطرفين في أعقاب المتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة بعد سقوط الشاه، واحتمالات تمدد الثورة الإيرانية، فضلا عن تدعيم الوجود الموفيتي في أفغانستان واليمن الجنوبي، وانعكاسات الحرب العراقية-الإيرانية.. يمكن القول أن هذه المتغيرات-ولاسيما الأخيرة-كان لها الأثر البالغ في توجيه السياسة الأمنية السعودية نحو للتصديق الأوثق مع الولايات المتحدة والتطلع إلى عقد صفقات أسلحة جديدة لتدعيم قدراتها العسكرية الحيوية البحرية^١ بما يتناسب وحجم التهديدات المحتملة.

ففي إطار التنسيق الأمني بين الطرفين بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية بإدارة الرئيس كارتر في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ بإرسال (٤) طائرات إنذار مبكر (أواكس) كاستجابة لنظمين السعوديين بشأن الالتزام الأمريكي بأمن المملكة والدول الخليجية الأخرى.. حيث عبرت الإدارة الأمريكية بأن موقف ((الحياد)) الذي تختاره الولايات المتحدة من حرب الخليج^٢ لا يعني أنها تبقى محايدة في تلبية الاحتياجات الدفاعية المشروعة لأصديقاتها^٣ ومهما تكن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تكمن وراء إرسال طائرات الأواكس والوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي ونتائجه السياسية السلبية على السعودية ودول المنطقة، فأنهما قد ساهما في تخفيف هواجس السعوديين وتركوا انطبعا إيجابيا للصدقة الأمريكية في المنطقة خلال تلك الفترة.

على الرغم من انفراج أزمة عام ١٩٧٩، إلا أن استمرار أسبابها الموضوعية، فضلا عن موقف الإدارة الأمريكية من حرب الخليج وسلوكها حيال أطراف النزاع، وسياستها التصليحية تجاه السعودية والدول الخليجية الأخرى، قد أدخل العلاقات السعودية - الأمريكية في مراحل مد وجزر في الأيام الأخيرة من فترة إدارة الرئيس كارتر وخلال إدارة الرئيس (رونالد ديفان) ١٩٨١-١٩٨٨.. وحتى احتلال الكويت ولفتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وقد تجلّى ذلك في إطار قضية التسلح السعودية، التي شكلت نقطة لفران واضحة في العلاقات السعودية-الأمريكية، وبالتحديد منذ عام ١٩٨٢ حين أبدت إدارة الرئيس ديفان عدم استعدادها تزويد السعودية بما تحتاج إليه من أنظمة سلاحية متقدمة، الأمر الذي أثار جدلا واسعا حول موقف الولايات المتحدة من نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى المملكة، مما أجبر الأخيرة على اللجوء إلى تنويع مصادر التسليح لتلبية احتياجاتها العسكرية، فبعد فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي عقدت معها عام

^١ أحمد فارس حد المنعم (الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية) السياسة الدولية ج (٦٧) يناير ١٩٨٢ ص ٨٨ - ٨٩.

^٢ للتفصيل حول الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى، راجع د. إسماعيل شعري ملحد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي - شركة ربيعان / الكويت ط١ ١٩٨٤ ص ١٩٧ - ٢٠٩.

^٣ شاه رام شويان، الأمن في الخليج... خمس من ص ٩٧ - ٩٨.

١٩٨٥ ما يعرف بـ(صفقة المليارات) لجأت إلى الصين الشعبية التي لم ترتبط معها آنذاك بعلاقات دبلوماسية لعقد الصفقة التي عرفت بـ(صفقة الصواريخ) ولتي أعلن عنها في ربيع عام ١٩٨٨، وذلك لامتلاك بعض القدرة للردعة ضد التهديدات الإيرانية المحتملة. إذ سببت هذه الصفقة توتراً في العلاقات بين الطرفين.. أدت إلى طرد السفير الأمريكي في الرياض بعد مطالبته باسم الحكومة الأمريكية الإطلاع على مزايا هذه للصواريخ^١.

المبحث الثاني

العلاقات السعودية-الأمريكية بعد أحداث أيلول/٢٠٠١.. القيود والمشكلات

إن أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تأت من فراغ.. بل كانت ولا ريب، انعكاساً لأحداث وتطورات كبيرة سبقتها في النظام الدولي والإقليمي في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي أهمها: حرب الخليج الثانية-ولتي كانت امتداداً لحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية)، والسنوات الأخيرة من الحرب الباردة، ثم انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتي وزوال خطر الشيوعية، ولتي كانت أولى نتائجها تفرّد القطب الأوحـد-الولايات المتحدة-الأمريكية-بالمسياسة الدولية واتجاهاتها^٢.

وإذا ما عدنا إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي.. وحتى أحداث أيلول، والتي شكلت متغيراتها، حرج كبير للقيادة السعودية، وسببت خلل في مبدأ التوازن الذي اعتمدته المملكة في سياستها الخارجية على مر العقود الماضية.. حيث كان الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، بالكونة هذا التحول.. والذي وضع علاقتها بالولايات المتحدة أمام اختبار صعب في أعقاب التحالف الغربي الذي قادتته الأخيرة، فلم يكن أمام القيادة السعودية إلا خيار واحد، هو الانضمام إلى هذا التحالف، ليس لأنها أدركت (أو روج لها) بأن العراق بات يشكل تهديداً لأمنها وسلامة أراضيها وأمن وسلامة منظومة مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل أنها كانت تترك تماماً بأن إدارة بوش الأب ماضية في مسعىها لطرد القوات العراقية من الكويت وتدمير ما تبقى من قدراته، وبالتالي تحقيق هدف الوجود العسكري المباشر في المنطقة. وهذا ما لا ترغب به، لأنه ينطوي على استحقاقات تضع العربية السعودية إزاء ضغوط محلية وإقليمية شتى (عربية وإسلامية).

^١ لمزيد من التفصيل حول قضايا الأمن الإقليمي والتملح، راجع علي محمد حسين العامري (المسياسة الخارجية السعودية حول الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٤ - ١٩٨٨) رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ١٩٨٩، ص ٢٣٤ - ٢٥٨.

^٢ للمزيد، راجع - أحمد بيضون وآخرون في (العرب والعالم بعد أحداث أيلول / سبتمبر) مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠٢ ص ٩ - ١١ وكذلك، د. نصير حاروري (أمريكا الخصم والحكم) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران / ٢٠٠٧ ص ٢٧٥ - ٢٧٩.

إن الحسابات غير الدقيقة، في الكوارث والأزمات الإقليمية التي كانت تتطلب شجاعة دبلوماسية من دول إقليمية كبيرة مثل السعودية راعية لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وتواجه مظاهر متداخلة ومعقدة، تؤثر بشكل أو بآخر على وزنها الاستراتيجي ومستقبلها السياسي، ابتداءً من دعم خاطئ للعراق في حربه ضد إيران مادياً ولوجستياً، ومروراً بدعم الولايات المتحدة اللامحدود في حربها (غير المبررة) لإسقاط النظام العراقي، أدى بعد ذلك إلى عملية انكشاف أمني غير مسبقة سوغت إمكانية ابتزاز السعودية ومعها نظم الخليج الأخرى بعد اهتزاز شرعيتها وبروز ضعفها وهشاشتها، وصلوا إلى التورط في سلسلة اتفاقيات ثنائية (دفاعية/تعاونية) مع إيران في حقبة الرئيس (محمد خاتمي) المنتهية في عام ٢٠٠٥، لتعود للثانية بعد ذلك لممارسة دورها الإقليمي القوي في المنطقة من خلال برنامجها النووي وطموحاتها النووية... وبالتالي سعيها للحصول على المزيد من المزايا الإستراتيجية/الاقتصادية في مفاوضاتها مع الترويكات الأوروبية، وروسيا والصين^١.

بمعنى آخر... أن إيران قد نجحت عملياً في درء تهمة ((محور الشر)) عن نفسها من دون أن تجد نفسها مضطرة للدفاع عن ذلك، وإنما سوغت بفعلها الهجومي مكانة دولية مهمة في ظل السهولة الملحوظة في مناخ العلاقات الإقليمية، كما اعترفت الولايات المتحدة عنوة بالنظام الذي راوحت طويلاً في اعتباره شريكاً محتملاً في الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية^٢.

ولعل ما يركد ذلك، السلوك الذي اعتمدته الولايات المتحدة في البحث عن شريك فاعل لا يكلفها الكثير في الحفاظ على مصالحها في المنطقة وفق معادلة (الربح والخسارة)... ففي النصف الثاني من عقد الثمانينيات، كانت سياسة (الاحتواء المزدوج) حيال كل من العراق وإيران - خلال فترة إدارة الرئيس ريغان - وخلال عقد التسعينيات، في فترة إدارة الرئيس (بوش الأب) ثم إدارة الرئيس (بيل كلينتون) مع استمرار نفس السياسة، مع عزل العراق عن محيطه الإقليمي والدولي، ثم توزيع الأورار الإقليمية بين دول المنطقة ولاسيما تركيا وإيران وكل حسب قربه أو بعده عن التوجهات الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الحقبة شهدت تقارب (حذر) بين السعودية وإيران.

غير أن أحداث ١١ أيلول/٢٠٠١، أحدثت تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية وإستراتيجيتها الأمنية، على أساس أنها قد أظهرت تحديات غير مسبقة للأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن أنها

^١ إن التجاذب السعودي - الإيراني في الخليج هو في جوهره وحقيقته الجيو - استراتيجية هو صراع الإيديولوجية بين جنرها ولحد فروعها .. وكذلك صراع إقصاء وإغلبية ويبدو بالإمكان القول أنه تنافس من أجل الزعامة الدينية ، يسعى الطرفان من خلالها للوصول إلى السيادة الإقليمية .. انظر - والدين :

فندي الطيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو - استراتيجية : الخليج العربي في العام ٢٠٠٦) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ج ٣٣٣ تشرين ٧/ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ١٠٠ ، ص ١١٤ .

^٢ انظر ، نفس المصدر ص ١١٤ .

ترافقت مع وصول (المحافظين الجدد) إلى سدة الحكم والذي تزايد إحساسهم بالتفوق العسكري المبني على فهم قديم ، بأن الولايات المتحدة لديها حصانة من أي خطر يدهاها من الخارج بحكم عزلتها الجغرافية عن العالم ((مبدأ مونرو))... فضلاً عن تفوقها الاقتصادي والعسكري^١.

غير أن البحث عن عدو إستراتيجي، كان هاجساً أمريكياً، منذ اللحظة التي انهار فيها الاتحاد السوفيتي وتلاشى الخطر الشيوعي.. وإذ كان ثمة خطر أت-فهو (الإسلام الأصولي)- كما أشارت إليه مندوبية الولايات المتحدة السابقة في المنظمة الدولية (جين كبرياتيك) بالقول: ((إن العدو الآتي هو الأصولية الإسلامية)) وكذلك ما ورد في إعلان الحلف الأطلسي في بيان له صدر في شباط/فبراير ١٩٩٢: ((بأن الإسلام الأصولي هو العدو للقادم للحلف))^٢، وقد ترسخ هذا الهاجس في العقلية الأمريكية لاحقاً.

((الحرب على الإرهاب... وإستراتيجية بوش الجديدة))

على الرغم مما أصاب الولايات المتحدة وحلفائها من جراء أحداث أيلول/سبتمبر والتي أذرت العالم بمستقبل خطر، غير أنها منحت الرئيس (جورج دبليو بوش) فرصة نادرة لتمرير سياسته الخارجية، وبوضع المحور الأساس لسباق عمل إدارته في تحشيد الرأي العام الأمريكي وكسب التأييد محلياً وعالمياً^٣.

إن الشعار الذي سوقته إدارة بوش ((إما أن تكون معنا أو مع الإرهاب)) قد أطلق يدها في تحشيد ما تشاء من وسائل الموت والدمار إلى الدرجة التي حل فيها ((إرهاب الدولة الأمريكية)) محل الوسائل السياسية والدبلوماسية في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب في الداخل والخارج... ومعاقبة من يؤوي الإرهابيين ويوفر لهم الملاذ الآمن... تلك الثقلية في السياسة الأمريكية لم تترك فسحة للتمييز بين الإرهاب والمقاومة^٤.

إن خطة الحرب على الإرهاب، وضعت على رأس أهدافها، التشديد على تفرد الولايات المتحدة وعدم منازعتها من قبل أي قوة عالمية، إذ لم تمض ساعات على حادث الهجوم على نيويورك وواشنطن، حتى أعلن الرئيس بوش حربه على الإرهاب، ومصرعاً ما حولته إدارته إلى إستراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى^٥.

^١ تيم حسن التميمي (تحديات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول) مجلة دراسات عراقية - مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ج ١٠، ع ١٠٠٦، ص ١٥٩.

^٢ نفس المصدر، ص ١٢٩ - ١٤٠.

^٣ د. نصير علوي (أمريكا القسمة والحكم) مبدية، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

^٤ أنظر، نفس المصدر ص ٢٧٦.

^٥ نفس المصدر ص ٢٧٦.

ولصبح للتدخل الإنساني بموجب هذه الإستراتيجية، مبرراً ومموجاً للتدخل العسكري خارج أطر السيادة الوطنية، كما وأخذت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان شأناً كبيراً في الاستخداًل المعول للألكة العسكرية، بحيث بلغت مفاهيم (إستراتيجية لهيمنة) تفرض على الولايات المتحدة أن تغفر في بناء علاقاتها العالمية والإقليمية من أجل نظام دولي جديد يقوم على تفردا والإقرار لها بالقضية الأحادية^١.

كما أنها رفضت تقديم أي حافز حتى لبعض حلفاءها المقربين-يشجع على المشاركة في (التحالف ضد الإرهاب)، فضلاً عن تهميش الدبلوماسيين في الإدارة من أنصار وزير الخارجية-السابق (كولن باول) الذين يسمعون في هذا الاتجاه، ووصفتهم بأنهم يبالغون في تقدير نفوذ بعض الحلفاء. إذ كانت أمل إلى نائب للرئيس (ديك شيني) ووزير الدفاع السابق (رامسفيلد) وحلفاءهم من المحافظين الجدد أمثال (بول وولفويتز وريتشارد بيرل) الذين يرون أن الحرب على الإرهاب ستعفي الولايات المتحدة من مهادنة السعودية لضمان النفط^٢.

ناهيك عما أشار إليه الرئيس بوش إلى (أن الإحساس الأمريكي بالأمن قد تعرض لهزة عنيفة نتيجة أحداث أيلول.. وأن الولايات المتحدة غير محصنة ضد الهجوم) مما أدى بالتالي إلى إجراء تغييرات كبيرة في الإستراتيجية العسكرية في أعقاب صدور وثيقة عن البيت الأبيض تحت عنوان (إستراتيجية الأمن القومي) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تنطوي على (مبدأ الاستباق والوقاية) باستخدام القوة في لتعاطي مع التحديات المحتملة.. وأن الحرب على الإرهاب سوف تطال دولاً ترعى الإرهاب^٣.

وفي الحقيقة يغدو بالإمكان القول، أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، جاءت مع سياق الأحداث منذ مطلع القرن الحالي بأنها (إستراتيجية هيمنة) ناهيك عن سعي إدارة بوش وتأكيدا غير مرة على جعل هذا القرن أمريكيا لا ينازعها فيه أحد.

ولتحقيق أهدافها، فإن الولايات المتحدة - في ضوء ما تقدم-لا تستثني أقرب الحلفاء-رأسيما في حربها ضد الإرهاب- وباستخدام كل الوسائل المتاحة في تحقيق التفوق الدائم، وأن تعارضت هذه الوسائل مع الشرعية الدولية.

وهكذا شرعت الولايات المتحدة بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية الجديدة باحتلال - أفغانستان بقيادتها لدول الحلف الأطلسي في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١، ثم احتلال العراق بقيادتها للتحالف

^١ انظر، فتحي الطهري (الاستقطاب الإقليمي والتحول الجيو- إستراتيجي) ص ١١٢.

^٢ انظر د. نصير علوي - ص ٢٧٧.

^٣ للمزيد انظر - تيم صين الحاج محمد (الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة تجاه العراق وألقها المستقبلية) دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ج ٢ / كانون ١ / ٢٠٠٥ ص ٧٥ - ٨٨.

الغربي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على خلفية اتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل ورعايته للإرهاب . وبفرض الذريعة، وعن نفس الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض وتحت عنوان (اتحاد للتطرف مع التكنولوجيا الخطرة في دول محور الشر) أكدت على مخاطر امتلاك إيران لقدرات نووية، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى بدء التوتر في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والذي اتخذ اتجاهات متنى مع تقاليم الأزمة النووية الإيرانية ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق^١.

وفي ظل الأجواء للتصعيدية حيال الملف النووي الإيراني^٢ التي بدأت منذ مطلع عام ٢٠٠٥، بعودة إيران بقوة إلى الساحة الإقليمية من خلال طموحاتها النووية وخطابها الإعلامي المؤلج، وسعيها للنفوذ والتمدد في العراق، والمخاوف الخليجية من تلك الطموحات، فضلا عن الموقف الأمريكي حيال هذا الملف صعودا وهبوطا.

تأتي تصريحات وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) التي تتم عن ارتباك واضح في الدبلوماسية السعودية التي غيرت مواقفها حيال إيران غير مرة خلال أشهر قليلة حين أعلن من طهران في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ ((أن إيران ليست صديقا فحسب، بل الصديق الأقرب)) وأكد ((على حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية.. وشكر المسؤولين الإيرانيين على عدم السعي إلى الحصول على أسلحة نووية)) وقبل شهرين من هذا التصريح، أعلن من واشنطن عن قلق مجلس التعاون الخليجي من للملف النووي، والتمدد الإيراني في العراق^٣.

على الرغم من أن سلوك المملكة حيال إيران، الذي مكثته تصريحات سعود الفيصل الأنفة الذكر، جاء انعكاسا للتطمينات الإيرانية بشأن سلمية برنامجها النووي، غير أن ذلك السلوك-في حسابات الإستراتيجية-سعد هروبا إستراتيجيا.. لدولة لها وزنها العربي والإسلامي، وتحثل المركز في منظومة دول مجلس التعاون ، فضلا عن موقعها في النظام الإقليمي للشرق الأوسطي. هذا من جانب ومن جانب آخر، أن سلوكها هذا ((يزعج)) الحليف الأمريكي الذي بدوره يقف على طرفي نقيض مع إيران وطموحاتها الإقليمية الخير مرغوبة من قبل الإدارة الأمريكية، ويتم الأولى بالدعم المالي للإرهاب، والمكوث عن الفتاوى التي يطلقها بعض رموزه الممثلة بالإسلام الأصولي (الوهابية) ناهيك عن تعرض المملكة لمشكلات معقدة تعكسها الضغوط التي تمارسها نفس تلك الرموز محترضة

^١ انظر ، نفس المصدر من ص ٧٥ - ٧٦.

^٢ حول الملف النووي الإيراني ، انظر - ورقنا المنشورة تحت عنوان (الأزمة النووية الإيرانية .. بين التصعيد والتهذبة) في لوريك دولية ، ج (١٥٥) كانون/٢٠٠٧ من ص ١٢ - ١٦.

^٣ حسن المحسن ، (سعود الفيصل : إيران الصديق الأقرب)) جريدة الحياة ٢٠٠٦/١/١٦ ص ١ ، ص ٦ ، نقلًا عن ، فتحي عفيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحول الجيو - ستراتيجية ..) من ص ١١٥.

على الوجود العسكري الأمريكي وبرامج وميلسات الولايات المتحدة في المنطقة. الأمر الذي قد يفضي إلى تخلي الأخيرة عن الحليف السعودي.. وبالتالي الركون إلى افتراق حقيقي قد يعزري العلاقة التحالفية الخاصة بين الطرفين.. على أساس أن القيادة السعودية لم تعد قادرة على الصمود أمام استحقاقات تلك البرامج والسياسات.

((الحرب على الإرهاب.. ودعوات الإصلاح والديمقراطية))

منحت أحداث الحادي عشر من أيلول (المحافظين الجدد) في سياق الحرب على الإرهاب فرصة كبيرة لتفعيل معتقداتهم، والوسائل اللازمة لتوسيع قاعدة التأييد لهم داخل الولايات المتحدة، والصوت المسموع في قضايا السياسة الخارجية-لاسيما في شؤون الشرق الأوسط-.

إذ أن التيار المتشدد من قادة المحافظين الجدد، والأكثر تأثيرا.. هم الموالون لإسرائيل، يساندهم في هذا الاتجاه (أعضاء العهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) ناهيك عن (اليمن المسيحي) الذي تنطبق وجهات نظره بشأن الشرق الأوسط مع هاتين المجموعتين والذي اكتسب قوة إضافية جديدة في المناخ السياسي السائد في الولايات المتحدة-بعد أحداث الحادي عشر من أيلول^١.

وقد تبنت هذه المجموعات توجهات وأفكار وسياسات تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط أهمها^٢:

١. إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والحليف الإستراتيجي الوحيد الذي تنق به الولايات المتحدة.

٢. ينبغي أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري، من أجل ممارسة نفوذها كما أن التحالفات الإستراتيجية يجب أن تبرم مع الأنظمة والتقاليد المشابهة لها.. بمعنى أن العلاقة الخاصة مع السعودية ليست في محلها وبالتالي يجب إعادة تقييمها.

٣. على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة خارجية تنسم بالبادرة، وأن تحض على تغيير الأنظمة في الدول التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة أو إسرائيل، وفي هذا السياق، على الولايات المتحدة أن لا تتسامح مع (المواقف الغامضة) فالذين ليسوا جزءا من الحل.. هم إذن جزء من المشكلة.

هذا إضافة إلى ما علمنا، بأن الهجوم المباشر على الولايات المتحدة جاء من أقرب حليفين لها في الشرق الأوسط (السعودية ومصر).. إذ أن منقذي العملية الـ(١٩) من عناصر القاعدة، من بينهم (١٥) يحملون الجنسية السعودية وأن (شبكة للقاعدة) التي أسسها (أسامة بن لادن) للسعودي وشريكه المصري (أيمن الظواهري)، قد اتخذت قرارا إستراتيجيا، يتمثل بضرب الراعي للنظامين المصري

^١ د. عاصم محمد صرمان (النظام السعودي في الإفراق الأمريكي بعد أحداث أيلول) مجلة دراسات نوابية - مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ع (٢٦) شباط ٢٠٠٥ ص ٧٦ - ٧٧.
^٢ انظر، نفس المصدر ص ٧٧

والسعودي الأكثر قوة في العالم (الولايات المتحدة) يقابل ذلك احتضان المملكة للمتطرفين الإسلاميين لتتأذى بنفسها ولتخفف من هواجسها حيال شرعية نظامها السياسي، التي تشكل الوهابية أحد الأعمدة الأساسية التي تستند عليها تلك الشرعية، وخاصة مع اشتداد المعارضة الغير مسبوقه المناهضة للسياسة الأمريكية والرافضة للوجود العسكري الأمريكي في السعودية لبأن الحرب على أفغانستان^١ كما أشرنا في سياق البحث.

وبناء على ذلك، كان للجدل يدور حول الإجراء العسكري الذي ينبغي اتخاذه ضد العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣ - مع توتر العلاقات السعودية-الأمريكية. فالجناح المتشدد من المحافظين الجدد، يتبنى رؤية جديدة للشرق الأوسط، مفادها: التخلي عن بعض الأولويات السابقة التي تؤكد على أن لا مكان إلا للدول الديمقراطية التي هي في حالة سلام مع إسرائيل.. وعلى وفق هذه الرؤية، لابد من التخلي عن حماية بعض الأنظمة المعتدلة، كدول مجلس التعاون الخليجي، بل وتغيير أو إصلاح بعضها بما فيها المملكة العربية السعودية، وذلك من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة وإستراتيجيتها الجديدة^٢.

وفي أعقاب ذلك، ظهرت ردود فعل سلبية من داخل الولايات المتحدة من خلال حملة شنتها أجهزة الإعلام الأمريكية وأوساط سياسية، ومراكز البحوث والدراسات حول بنية النظام السياسي السعودي، التي أضحت من وجهة نظرهم غير ملائمة للإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ولا تتوافق مع الدعوات العصرية لحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والحرية العامة في السعودية - فضلاً عن مشروع تقسيم المملكة العربية السعودية^٣.

كما أن الفكر الوهابي-الذي يضيف الشرعية على النظام السياسي السعودي-يقف من وجهة النظر الأمريكية على طرفي نقيض مع جوهر القيم التي جاءت بها وقامت عليها، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وأن أي تحالف يقفد القيم المشتركة لا يمكنه للصمود طويلا ((وهذا هو درس الحادي عشر من أيلول)) فإن موثوقية السعودية كحليف للولايات المتحدة في المنطقة ينبغي أن تخضع إلى إعادة نظر.. وهذا يعني (مرة أخرى) أن السعودية أضحت أقل قدرة على تلبية استحقاقات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

في ضوء ما تقدم، يمكن رصد الحقائق الآتية:

^١ قنصل على سبيل المثال Martin Indyk , Back to the Bazaar , Foreign Affairs , February 2002
^٢ محمد عز العرب (للعلاقات السعودية - الروسية .. من الانفتاح إلى الانغلاق) مجلة السياسة الدولية ، ج (١٥٤) أكتوبر ٢٠٠٣ .
^٣ أنظر ، د. حليم محمد صرناي (النظام السياسي السعودي ..) من ص ٧٧ .
^٤ أنظر ، نفس المصدر من ص ٧٩ .

- أ. تسود رؤية جديدة لدى الولايات المتحدة والغرب عموماً، بأن الإسلام بات يشكل خطراً على الغرب وحضارته، وأن إسلام السعودية (المعتدل) الذي وقف ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، وضد الإسلام الراديكالي في إيران، أثبت أنه إسلام خطر بعد أحداث ١١ أيلول.. إن كان إسلاماً شيعياً لم سنيا لم وهابياً، معتدلاً أو أصولياً، أنه أصبح العدد الجديد للقدم في صراع الحضارات تلك الفكرة التي تبنتها العقيدة السياسية الأمريكية^١.
- ب. بدء انحصار الدور السعودي النفطي -بحسب الرؤية الأمريكية- بالاعتماد على بدائل نفطية جديدة توفرت بعد تكريس الوجود العسكري المباشر في آسيا الوسطى.. وقيل ذلك، الاتفاقيات النفطية مع روسيا.. إذ أن الوجود الأمريكي في أفغانستان يعد خطوة هامة للهيمنة على الموارد النفطية والغاز الطبيعي في منطقة تمتد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وحتى منطقة الخليج العربي^٢ الأمر الذي دفع بالقيادة السعودية إلى التقرب من موسكو، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها -عبد الله بن عبد العزيز- الملك الحالي إلى روسيا الاتحادية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والتي جاءت على خلفية تداعيات الحادي عشر من أيلول والمساءلة العراقية، وتعزيز علاقاتها مع عدد من الأطراف الدولية مثل الصين وروسيا الاتحادية، واليابان، والاتحاد الأوروبي، لإيجاد نوع من التوازن في علاقاتها الدولية وعدم اقتصرها على قطب دولي واحد، فضلاً عن تنويع دوائر حركة السياسة الخارجية السعودية، وهذا من شأنه التقليل من حدة الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها المملكة وبخاصة ما يتعلق بعلاقاتها مع واشنطن التي باتت تنطوي على قضايا ومشكلات شائكة ومعقدة ولاسيما في ظل اتجاه الولايات المتحدة إلى تقليص اعتمادها على السعودية سواء كان على الصعيد العسكري الاستراتيجي أو النفطي، هذا فضلاً عن نقاط للضعف التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، والتي أفضت إلى حاجة أكبر لتقوية الدعم الوهابي للمملكة ونظامها السياسي، إذ ساهم هذا النظام في (تصدير الوهابية) عبر بناء منارات للمساجد والمدارس الدينية في الخارج ولاسيما في آسيا الوسطى الإسلامية وأفغانستان وباكستان -حيث التناقض السعودي- الإيراني لكسب المسلمين هناك، إضافة إلى المنظمات الخيرية التي تمولها الأسر السعودية الثرية لتمويل مشروع

^١ في أيلول / مايو ٢٠٠٦، صدرت تقارير في واشنطن عن هجمات بطيئة مثل: معهد شونون للعلوم، فريدم هاوس، لجنة الحريات الدينية) تعلقت مجالات نشاطهم سوفييتي ويطعنون أمريكيين تتلخص: (١) تباطؤ المملكة في حذف العبارات والآيات القرآنية التي تحض على كراهية اليهود والكفار من غير المسلمين. (٢) التوسع في موضوع الكراهية ليشمل إقصاء الشيعة والسنة من غير الوهابيين، وتجاهل تاريخ الأشراف المهتمين في مكة، وإلجاء الرشد في الرياض، الحركة الاحتجاجية خارج الحدود السعودية - واعتبر كل ذلك إقصاء للأخر، أنظر - فخري الطيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو - استراتيجية (جريدة ص) ١١٠.

^٢ أنظر، د. عليم محمد عمران - جيس ص ٧٩.

تصدير الوهابية والتي تحولت لاتجاه آخر.. حيث ألتضح أن (أسامة بن لادن)، وعلى الرغم من إسقاط الجنسية السعودية عنه استطاع استغلال ذلك المشروع للحصول على التمويل اللازم لتأسيس شبكة القاعدة^١.

ج. ظهور البدائل العسكرية للوجود العسكري الأمريكي والتسهيلات العسكرية التي تقدمها كل من: قطر، البحرين، سلطنة عمان، والكويت-حيث تنتشر القواعد والأساطيل الأمريكية ومراكز قيادتها، فضلاً عن قواعدها في أفغانستان والعراق وجمهوريات آسيا الوسطى^٢.

في ضوء ما تقدم، يبدو بالإمكان القول/أن الولايات المتحدة قد أدركت تماماً، بأن الدعم اللامحدود للأنظمة السياسية في الخليج وفي مقعمتها المملكة العربية السعودية-لم يحول دون بروز متطرفين من الإسلام السياسي، يهددون المصالح الأمريكية والغربية.. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن الشارع الذي ابتدئته إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (الإصلاح عن طريق التغيير بالفوضى الخلاقة أو زعزعة النظام بالديمقراطية) لمعرفة الوزن الحقيقي للقوى المجتمعية، واختيار أكثرها اعتدالاً كل ذلك، وبالتالي دعمهما للوصول إلى السلطة، أنهى عملياً (مظلة الحماية الأمريكية) لهذه الأنظمة-ومنها السعودية-التي باتت تفتقر عن بدائل أخرى، لتتأذى بنفسها، سواء بالانفتاح على الداخل بمظاهر شكلية للديمقراطية، أو التعويل على حلفاء جدد. وهذا ما يفسر تقاعس حكومات الخليج عن دعم المشروع الأمريكي في العراق حتى لا يتحول إلى سابقه لكل من يقاوم ترعة الهيمنة الأمريكية^٣.

الخاتمة :

وهكذا يبدو أن مسار العلاقات السعودية-الأمريكية التي وصفت بأنها علاقات تحالفية خاصة، أتمت بالانقضاء حيناً، وبالاتراق حيناً آخر.. وبحسب (ترومتر) للتغيرات الإقليمية التي أتمت بدورها على الدولم بعدم الاستقرار. غير أن التوتر الحقيقي الذي ساد تلك العلاقات والذي قد يفضي إلى مستوى الاقتراق بين الطرفين هو (القيم والمبادئ) التي جاءت بها حملة الحرب على الإرهاب وعلى وفق الشارع الأمريكي (من ليس معنا.. فهو ضلنا) فضلاً عن تداعيات احتلال أفغانستان والعراق، والاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة واستحقاقاتها التي كشفت عن ضعف وهشاشة الحليف السعودي وعدم قدرته على الصمود في تلبية تلك الاستحقاقات.

^١ نفس المصدر ص ٨٠.

^٢ انظر، محمد عز العرب (العلاقات السعودية - الروسية .. من، وكذلك

Martin Indrk , Back to the Bazaar , op cit

^٣ للاطلاع على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى الإسلامية، راجع بحثنا الموسوم (التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإقليمية) - مجلة دراسات دولية - مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ع (٣٤) - تشرين أول ٢٠٠٧ ص ١٣١ وما بعدها.

ناهيك عن دعوات الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان.. فهو الأمر الأكثر إزعاجا وقلقا للسعودية، بعد أن أصبحت ضمن قائمة المستهدفين بسياسة مكافحة الإرهاب فكيف يمكن للسعودية والحال هذه، أن تساهم فيها وهي ذاتها متهمه بدعم الإرهاب واحتضانته من وجهة النظر الأمريكية، التي تقر بأن وسائل التعليم التي تحض على كراهية اليهود والكفار من غير المسلمين إضافة إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المملكة، بل وعدم ديمقراطية نظامها السياسي هي التي أوجدت التطرف الذي أفرز بدوره نماذج من الإرهاب والإرهابيين.

إن بفترق حلفاء الأمم في تعريف الإرهاب ومقتل ممارسته، فالمسعوديون على وفق وجهة النظر الأمريكية هم جزء من المشكلة وليسوا طرفا في حلها..

فالسعودية إذن متهمه أمام الحليف الأمريكي على أنها ساهمت في إنتاج مديري أحداث الحادي عشر من أيلول، وترويج سياسات التطرف الديني وتساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الدعم المالي لتنظيم القاعدة من خلال المؤسسات الدينية المنتشرة في العالم الإسلامي.. وقد ساعد نظامها السياسي ((اللاديمقراطي)) وسياساته الداخلية الخاطئة على خلق التطرف في المجتمع السعودي.

في مقابل ذلك، فإن وجهة النظر السعودية، النابعة من الحسابات والموازنات الجديدة التي أعيدت أحداث أيلول وما تلاها من تطورات قد أعيد النظر فيها وفقا للمتغيرات الجديدة التي سادت المنطقة..

ولمسان حال صانعي القرار السعودي يفيد، بأن العلاقات الخاصة مع الحليف الأمريكي، هي علاقات مكلفة سياسيا للمملكة، فهي تنتقص من شرعية نظامها السياسي.. بمعنى آخر-إن الحليف الأمريكي تحول من داعم للشرعية للنظام السياسي إلى مهدد له.. إذ أن الهاجس الذي يربود أسرة آل سعود وعلى الدوام هو استقرارية نظامها السياسي ولأن استقرار المملكة الذي يستند على تلك الشرعية.

وقد تعززت قناعة لدى أسرة آل سعود، بأن المير وراء السياسات الأمريكية ومشاريعها، والاصطفاف معها تماما، سيعجل من نهاية النظام بدلا من الحفاظ على استقراريته، لا بل أدرك صناع القرار في السعودية ومنذ حرب الخليج الثانية، بأن الولايات المتحدة تحولت من موقع الحليف والحامي إلى موقع المهدد. لذلك فقد أصبحت السياسة الخارجية السعودية حيال الحليف الأمريكي، تعتمد على قاعدة إبعاد الأذى، وليس طلب المساعدة أو الحماية.. وتسمى إلى توسيع دائرة علاقتها الدولية، وتعزيز تلك العلاقات مع قوى دولية وإقليمية صاعدة تتطلع إلى أنوار إقليمية وعالمية مثل الصين، روسيا الاتحادية، واليابان، والاتحاد الأوروبي-فضلا عن إيران والعراق الجديد.. وقوى إقليمية أخرى بما يؤمن قدر من التوازن في النظام الإقليمي الشرق الأوسط.

معرض:

العراق والعرب : الرأي المتبادل والمصير المشترك المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المدرس المساعد

سعد سلوم^(*)

المقدمة

تحت شعار (العراق والعرب .. الرأي المتبادل والمصير المشترك) عقدت كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية مؤتمرها السنوي الثاني يوم السبت الموافق ٢٢ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨، تخللت المؤتمر جلستين شارك فيهما نخبة من الاساتذة والباحثين واكد الباحثون من خلالهما تعزيز علاقات حسن الجوار بين العراق ومحيطه العربي و ضرورة تعزيز الحضور الدبلوماسي العربي في العراق مثلما ناقش المؤتمر الاتفاقية الامنية للعراق وآثارها في العلاقات مع العرب فضلا عن اهداف متعددة اثارها المؤتمر مثل تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي وتعزيز العلاقات الثقافية والتنمية وصياغة شبكة اعلام عقلاني آراء القضايا المشتركة.

الجلسة الاولى للمؤتمر

بعد قراءة أي من الذكر الحكيم وكلمات الافتتاح التي استهلها السيد رئيس الجامعة المستنصرية الدكتور نقي الموسوي بالترحيب بالحضور والباحثين ودب الجامعة المستنصرية على دعم المؤتمرات العلمية التي تقيمها الجامعة بما يخدم صناعة القرار السياسي في العراق، لقيت بعدها كلمة وزارة التعليم العالي التي اشارت بدور الجامعة المستنصرية، واهمية عقد مؤتمرات علمية مماثلة، ثملقى السيد معين الكاظمي رئيس مجلس محافظة بغداد والذي كان لدعمه المادي والمعنوي أثر مهم في عقد ونجاح المؤتمر، بعدهالقى السيد عميد كلية العلوم السياسية الاستاذ الدكتور ناسم عبد الواحد جاسور كلمته التي أشار فيها الى انعقاد المؤتمر في ظل ظروف اقليمية ودولية جديدة تبشر بتحولات جوهرية على مستوى علاقات العراق الخارجية ولا سيما مع محيطه العربي، وأشار الى النجاح الذي حققه المؤتمر العلمي الاول للكلية من خلال الأثر الإيجابي للتوصيات الصادرة عنه

^(*)مركز الدراسات الدولية والسياسية في بغداد.

مما حفز على عقد المؤتمر الثاني الذي تنصب جميع اهدافه ومحاوره في سؤال مركزي هو: ماذا يريد العراق من العرب وماذا يريد العرب من العراق .

بدأت الجلسة الاولى التي ترأسها الدكتور فضل عباس للعلمي مساعد رئيس الجامعة الاداري، وكان مقرر الجلسة د. حبيب الشاوي

افتتحت وقلع الجلسة الاولى ببحث قدمه ا.م.د فحطان الحمداني (كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد) تحت عنوان (سوريا والعراق... للثوابت والمتغيرات)، استعرض الباحث من خلاله عوامل الجمع الجغرافية وعوامل التشتت السياسية وكيف تظل العوامل المشتركة في اللغة والدين والحضارة اساساً ثابتاً للخروج من عناصر الفرق والتشتت فكانت هذه الثوابت الراسخة للعلاقات بين الشعبين العراقي والسوري تقوم على اسس وطيدة رسمت افاق التطور اللاحق بينهما ولكن المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية محلياً وقليماً ودولياً والاطماع الشخصية والمصالح الذاتية، اصبحت صفو الوثام والاستقرار وتارات الخصومات والفتن وسحت بالتدخل الخارجي لتزيد النار اشتعالاً.

ورأى الدكتور الحمداني في الاحتلال الامريكي للعراق وتهديد سوريا بالاحتلال عاملاً مؤثراً في تدهور العلاقات مع سوريا واشاد الباحث بالسياسة السورية للحكمة في ابعاد المواجهة الحتمية مع الولايات المتحدة.

ويرى الباحث ان العلاقات الطبيعية بين العراق وسوريا لا يمكن ان تأخذ مسارها الامن والسليم الا بعد رحيل القوات الامريكية من العراق، ولا يمكن معالجة الازمات الانية والمستقبلية الا عبر الحوار الاخوي ومبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية واحترام الميادة الوطنية لكلا الطرفين.

وفي بحثه الموسوم (العلاقات العراقية الخليجية.. توازنات جديدة لاستقرار ستراتيحي)، خالص ا.م.د وائل محمد اسماعيل-كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية، الى ان البيئة الاقليمية، تمارس دوراً محورياً بالتأثير في مسار وتوجيه العلاقات العراقية الخليجية، وتحمل ايران موقعا ركنيا في هذه البيئة كرأس مثلث قاعدته العراق والسعودية فيما تشكل الولايات المتحدة مشكلة مستطيل التأثير في المثلث المذكور، ويذهب للباحث الى ان اركان المثلث ومستطيل التأثير قد وجه مجمل علاقات المندخل الخليجي ببيئته الداخلية والخارجية ، ويعتقد الباحث ان الانماط التصورية لتلك البيئة السياسية الايديولوجية قابلة للتشكل والتغير واعادة النظر ولكن بحدود التوازنات الدولية التي تبقى من حيث الثوابت ترجيحاً لدور الولايات المتحدة الاميركية سواء في العراق او الخليج.

من جانبه، تناول في صيغة استقهامية، ا.د محمد فاضل الريمي (كلية الآداب/ للجامعة المستنصرية) حاجة العراق الى محيطه العربي وبالعكس عبر بحثه للموسم (ماذا يريد العراق من العرب، وماذا يريد العرب من العراق؟) واستتبع البحث من خلال العمق الجغرافي والارث التاريخي كما يؤكد الباحث محورية موضوعه في العامل الزمني المؤثر في حدث التغيير العراقي بعد ٢٠٠٣ اذ ابعد الحدث حسب الباحث الدول العربية عن العراق لاسباب شتى دون ان يلمح الى تلك الاسباب الا ان الباحث يرى ضرورة عودة الاستراتيجية العربية الى العراق والتفاعل مع المتغيرات بروح ايجابية بعيدة عن التزمت والتعصب ومحاولة فرض الارادة او لجبره على السير في فلكها او ان تصب سياسته في الاطار الذي ترغب فيه.

وبحكم العلاقة التبادلية كما يذهب الباحث بين حاجة العراق للعرب وحاجة العرب اليه فان الضرورة تفرض على الطرفين البحث عن كل مايعزز صلة احدهما بالآخر، ووفقا لذلك فان اهم ما يطلبه العراق من محيطه العربي عدم التدخل في شؤونه وتجنب اثارة الفتن في السداخل اما اهم مايريد العرب من العراق فهو ان لا تتحول اراضي العراق الى منصة للعنوان عليهم بواسطة القوات الاجنبية.

وقدم د. محمود صالح الكروي (كلية التربية ابن الهيثم/ جامعة بغداد) بحثه الموسوم (من اجل خطاب ثقافي عقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية) موضحا فيه طبيعة ما تشكله الثقافة في الخطاب السياسي بحيث اصبحت الثقافة ضرورة لازمة لنجاح النظم السياسية وبغض النظر عن تشابكات وتعقيد الخطاب السياسي العربي فان الباحث يركز ضرورة تفعيل الخطاب الثقافي داخل (الانظمة) العربية ومنها العراق من اجل تحقيق خطوة اولى للنهضة والتقدم.

وفي البحث الاخير من الجلسة الاولى، تناول ا.د عبدالامير محسن جبار (كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) في بحثه الموسوم (العراق والعرب بين الأمن المستمار والأمن الجماعي)، التحديات والاستجابات العربية التي لم تتفاعل مع المتغيرات والتحولات الدولية وقد استعرض الباحث قسما من المراحل وتجلياتها في القرار السياسي منها المرحلة التي اعتبرت للحرب العالمية الثانية وتداعي اركان الاستعمار القديم ومن ثم المرحلة المستحدثة في قيام الكيان الصهيوني وحرب السويس عام ١٩٥٦ ومرورا باعلان مبدأ ايزنهاور في (ملاء الفراغ) حتى هزيمة ١٩٦٧.

يرى الباحث بان القرار العربي السياسي لم ينجح في مواجهة التحديات السابقة والمتعاقبة والمتوالدة باطراد ويؤشر الفشل للعربي في العمل المشترك، من هنا فان الباحث يعتقد ضرورة التصدي لاقامة امن جماعي عربي في هذه الآونة الا ان الصعوبة الكأداء، تكمن في قصور الوعي

وع غياب الثقة بين الدول العربية وعلى ذلك فإن أطروحة الباحث هي في قضية الوعي بالمشكلة التي تعد باباً للفهم والتفهم وبالتالي إيجاد الطريق الموضوعي الصحيح للبناء الأمني العام.

وقائع الجلسة الثانية

في وقائع الجلسة الثانية التي ترأسها ا.د. حامد سعد الثمري، ولأخذ د. حميد نفل النداوي موقع المقرر لإدارة الجلسة، ابتدأت الجلسة ببحث للدكتور خضير عباس عطوان (كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين) الموسوم (خيارات العراق إزاء النظام الأمني الخليجي).

طرح الباحث اسئلة مهمة تتعلق بدور الاكاديمي في العلوم السياسية فهو طبيب مهنة كما يذهب ويخضع لمعاييره موضوع البحث وتهيئة الخيارات الآتية أكثر من قراءة التاريخ او الاحداث ومن أجل الوصول الى الخيارات التي من الممكن تبنيها قد تكون بحاجة الى قراءة نقدية- علمية للاسئلة المطروحة.

وفي اثر هذه استأنف الباحث خطوات البحث للججابة عن احدى الخيارات الممكنة في العراق للتعامل مع المحيط الخليجي وإذا كانت للجغرافية قد اعطت للعراق ميزة اساسية فهي عبء ايضا كما يرى الباحث لاسباب كثيرة وبذلك ستدفع المتغيرات بالعراق على مدى المستقبل القريب الى ان يكون طرفاً مساهماً في الاستقرار الاقليمي والخليجي تحديداً، ويتساءل البحث : ماهي خيارات العراق إزاء المنظومة الأمنية الاقليمية الخليجية وهل البيئة الاقليمية تهيئ لبلادنا فرص للتعاون ام الصراع؟.

وللجابة عن تلك الاسئلة ، يؤكد الباحث مكانة العراق في المنظومة الاقليمية وتحليل موقعه في الاستراتيجية الدولية على اساس المتغيرات المؤثرة في تطوره السياسي مثل تأثير الولايات المتحدة الاميركية وطبيعة وشكل النظام السياسي قيد التشكل في العراق من جهة ودور ايران من جهة أخرى، ويحدد الباحث النقاط الاساسية والموضوعية التي تكلف عن امكانية الخيار السياسي في ضوء ظرفه الآتي عبر المتغيرات المؤثرة في التواجد السياسي للولايات المتحدة وسياقات العملية السياسية والدور الايراني والتوازن الاقليمي فضلاً عن قضايا كثيرة تستغل العراق في اكتشاف نظرته للخيارات السياسية.

ثم قدم ا.م.د. عزيز جبر شيال (كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) بحثه الموسوم (العلاقات العراقية الكويتية) موضعاً فيه الوضع الاستثنائي لعلاقات الجيرة بين البلدين وما فرضته الوقائع الجيو سياسية على عدم رسم شكل ادنى من العلاقة السياسية والحدودية فضلاً عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق الامر الذي من شأنه تعريض المشكلة العراقية الكويتية الى

التراوح بين الهدوء والحل وبين التفاهم والتفجر في احيان أخرى ويعتقد الباحث باننا بحاجة الى قراءة دقيقة وحاسمة لتقييم العلاقات مع الاشقاء الكويتيين على جميع المستويات.

وجاء دور الباحث م.م سعد سلوم (كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) عبر بحثه (هواجس الهوية والاستقرار في العلاقات العراقية السعودية) ملقاً النظر الى المخاوف المشحونة بالريبة والعداء والتقلبات اذ يتعين على المملكة العربية السعودية ان تتعامل مع وضع مفاجيء (عراق متحد الاصوات) وفي نفس الوقت خارج الاصوات المتناثرة في الفضاء الاقليمي، وضع سياسي من المتوقع ان يكون عابراً للمجتمعات الاقليمية ومن الممكن ان يعد نموذجاً سلبياً على المنظومة السياسية السعودية (الديني والسياسي، العائلة الحاكمة وخلافة العرش) ومع ذلك فان الظرفية التاريخية مهما ابدت من مفارقات سياسية بين المجتمعات الاقليمية الا انها تظل بحاجة الى القرار السياسي الآتي العابر للمفارقات ومن دونه تظل الفكرة عاجزة عن ابداء الحل، وفي هذا السياق، يعتقد الباحث بان تطبيع العلاقات العراقية السعودية، يعتمد على فرصة استخدام رأس المال السعودي في الاستثمار واعادة اعمار العراق ما يجعل تحسين العلاقة وتعميقها دافعاً لتخطي المخاوف المتبادلة.

من جانبه ، تناول د. سرحان غلام حسين (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية) في بحثه (سبل النهوض بالتنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي) معطيات الدول والتجمعات الاقليمية والدولية في قضايا الامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية ويؤكد ان هذه المعطيات تمثل الشروط المسبقة لكل عملية نمو وتوجيه طاقات المجتمعات والدول وهي بمثابة عناصر واقعية وحيوية لتشجيع التعامل مع التكتلات الكبرى في العالم.

اما الباحثة م.م سهيلة عبد الاتيس (كلية للعلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) فقد ختمت الجلسة الثانية ببحث بشأن (العراق والجامعة العربية) وتماثلت من خلاله عن الدور العربي في العراق واين الجامعة العربية منه وفي سياق الاجابة ناقشت الباحثة الدور العربي كمفهوم غير متفق عليه في واقع الفعل وعلى هذا الاساس فان عملية النظر العربي الى العراق، تظل فكرة موجلة وغير متبلورة في اتجاه حقيقي ومع ذلك، ترى الباحثة ان الدور العربي في العراق، مر بمرحلتين، الاولى قبل ٢٠٠٣ والثانية ما بعدها اذ عارضت الجامعة العربية في الاولى استخدام القوة ضد العراق وحملت اميركا نتائج استخدام للقوة في الثانية الا ان الوضع في الفترة الاخيرة قد تغير وبدأ السعي الى تعويض المفقود ولعب دوراً ما في العراق كما في ازدياد التمثيل الدبلوماسي واعادة ترتيب العلاقات على جميع الصعد.

التوصيات المقترحة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني

انتهى المؤتمر بمجموعة من التوصيات التي تضم مجموعة من المحاور التي تغطي كافة جوانب العلاقات العراقية العربية وهي:

محور علاقات العراق مع دول الجوار العربي

١- العلاقات العراقية الأردنية:-

ربط الملف الاقتصادي بالملف الإنساني في العلاقات بين الجانبين ، أي بعبارة أخرى ربط الحوافز الاقتصادية المقدمة للأردن بممثلة الأسعار التفضيلية للنفط بأوضاع اللاجئين العراقيين في الأردن وخلق توازن بين الإجراءات الصارمة على الحدود الأردنية ولأن الأراضي الأردنية على نحو لا يخل بكرامة المواطنين العراقيين.

٢- العلاقات العراقية السعودية :-

اولاً: العمل على توثيق العلاقات الدبلوماسية والامنية بما يعزز اواصر العمل المشترك في مكافحة الارهاب والتصدي لتنظيمات القاعدة التي تتخذ من الاراضي السعودية منطلقاً للعمل الارهابي في العراق

ثانياً: تقديم التسهيلات اللازمة لجذب رأس المال السعودي للاستثمار في المحافظات العراقية التي يتوفر فيها الأمن ، وهذا يوفر فرصة أمام الجانبين لتعميق العلاقات بين الجانبين بما يوفر إرباحاً لرأس المال السعودي في ارض حصينة للاستثمار من جهة ويدفع عجلة إعادة الأعمار في العراق من جهة ثانية.

ثالثاً: تشكيل اللجنة العراقية السعودية لتصفية الملفات العالقة لا سيما ما يتعلق بالحدود والتعويضات وغلق ملف المهاجرين واللاجئين.

٣-العلاقات العراقية على الكويتية:-

تشكيل لجنة متخصصة تتابع تقييم العلاقات مع الكويت يكون من صلب مهامها معالجة الملفات العالقة وهي:

أولاً- ملف التعويضات التي ما يزال العراق يدفعها بسبب سياسات النظام السابق

ثانياً -متابعة المناهج الدراسية التي ما تزال تستخدم تعابير مثل (غزو العراق للكويت) أو (الاحتلال العراقي للكويت) أو (الجار الشمالي) واستبدالها بغزو صدام للكويت أو الاحتلال الصدامي للكويت وذلك في سبيل تخفيف لغة الخطاب التعليمي في المناهج الدراسية والخطاب الإعلامي

للسائد وأستبدل المصطلحات التي ترسخ القطيعة بين شعبي البلدين لوضع حد لبزاة العداء التي يجب أن لا ترثها الأجيال المقبلة

٤- العلاقات العراقية السورية :-

أولا : القيام بحملة دبلوماسية هدفها طمأنة الحكومة السورية على أن لا تستخدم الأراضي العراقية بما يخل بأمن سوريا ومستقبل نظامها السياسي والتأكيد على ترابط أمن سوريا بأمن وأستقرار العراق

ثانيا: والقيام بعمل ميداني فطلي لتشجيع اللاجئين العراقيين في سوريا على العودة للوطن وتحمل الحكومة العراقية الأعباء الاقتصادية المترتبة على ذلك.

محور التعاون الاقتصادي مع الدول العربية

أولا : عقد اتفاقية جماعية (لمنع الازدواج الضريبي) بين العراق ودول الجوار لتشجيع القطاع الخاص على التنقل بالعمل و بين دول المنطقة.

ثانيا: التخفيف من القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال من الدول العربية والى العراق، إذ أن العراق لا تمنع قوانينه حركة رؤوس الأموال العراقية الى الخارج في حين تضع الدول العربية قيوداً وضوابط تضمن عودة رؤوس الأموال في حال الاستثمار بالخارج.

ثالثا: تشكيل بنية سوق مشتركة من خلال آليات توحد أسعار المنتجات في الأسواق العربية. ما يتطلب فرض تعريف كمركية موحدة على الدول خارج السوق المشتركة وإلغاءها بين دول السوق المشتركة. والتخطيط لإصدار عملة موحدة بين دول السوق المشتركة.

محور الخطاب الإعلامي تجاه القضايا العربية

١- ترصين الخطاب الإعلامي العراقي نحو القضايا العربية مع للتأكيد على إن العراق معني بالمشكلات والأزمات العربية ويعمل على الإسهام في حلها .

٢- يحث المؤتمر الحكومة العراقية إن تتأى بنفسها عن التصريحات المثبتة لبعض المساسة العراقيين والتي من شأنها إن تثير حفيظة بعض الدول العربية وإن تتبنى خطاب موحد يتسم بالاعتدال .

٣- مع تأكيد المؤتمر على أهمية ضمان حرية التعبير والصحافة . يحث المؤتمر الحكومة العراقية تتبنى خطاب إعلامي موحد خاص بها وإن يكون الناطق باسم الحكومة العراقية هو المصدر الإعلامي الوحيد الذي يعبر عن وجهة نظرها في ما يخص القضايا العربية.

محور العلاقات الثقافية العراقية - العربية

١. المطالبة بإعادة عضوية العراق في اتحاد الأدباء والكتاب العرب . مقرر في دمشق لعدم تجديد عضوية اتحاد الأدباء العراقي منذ عام ٢٠٠٣ لأسباب سياسية . وعدم إعادة عضوية العراق تعكس عدم اعتراف من النخب المثقفة العربية بالتحويلات الجارية في العراق مما يشكل هيمنة للسياسة على الثقافة بما يضر علاقات الإخوة والجوار .
٢. استعادة دور العراق في رعاية المؤتمرات الثقافية العربية والأنشطة الفنية على أرضه من أجل إعادة التواصل مع المثقفين العرب وصولاً إلى تعريف المثقفين بتنوع الثقافة العراقية وخصوصيات مكوناتها .
٣. دعم برامج الجامعات العراقية الخاصة بالتعاون مع الجامعات العربية وتسهيل مهام الأكاديمي العراقي في مجال تبادل الخبرات مع الأكاديميين العرب في المجالات التربوية والثقافية من خلال الإسهام في المؤتمرات العلمية .

محور العلاقات الأكاديمية بين الجامعات العربية

ضرورة إشراك اساتذة الجامعات العراقية من المتخصصين في الوفود الرسمية والدبلوماسية والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بما يحقق مصلحة العراق العليا، كما هو معمول به في بعض الدول العربية والأوربية إذ تضم الجامعات العراقية كوادراً تمتاز بالكفاءات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وفي جميع الاختصاصات.

**Mustansiriya Of Higher Education
and Scientific Research**

**Al- Mustansiriyah University
College of political Science**



The International and Political Journal

ISSN = 1991 - 8984